حضارة مصر

أرض الكنانة

الدكتور سليمان حزين

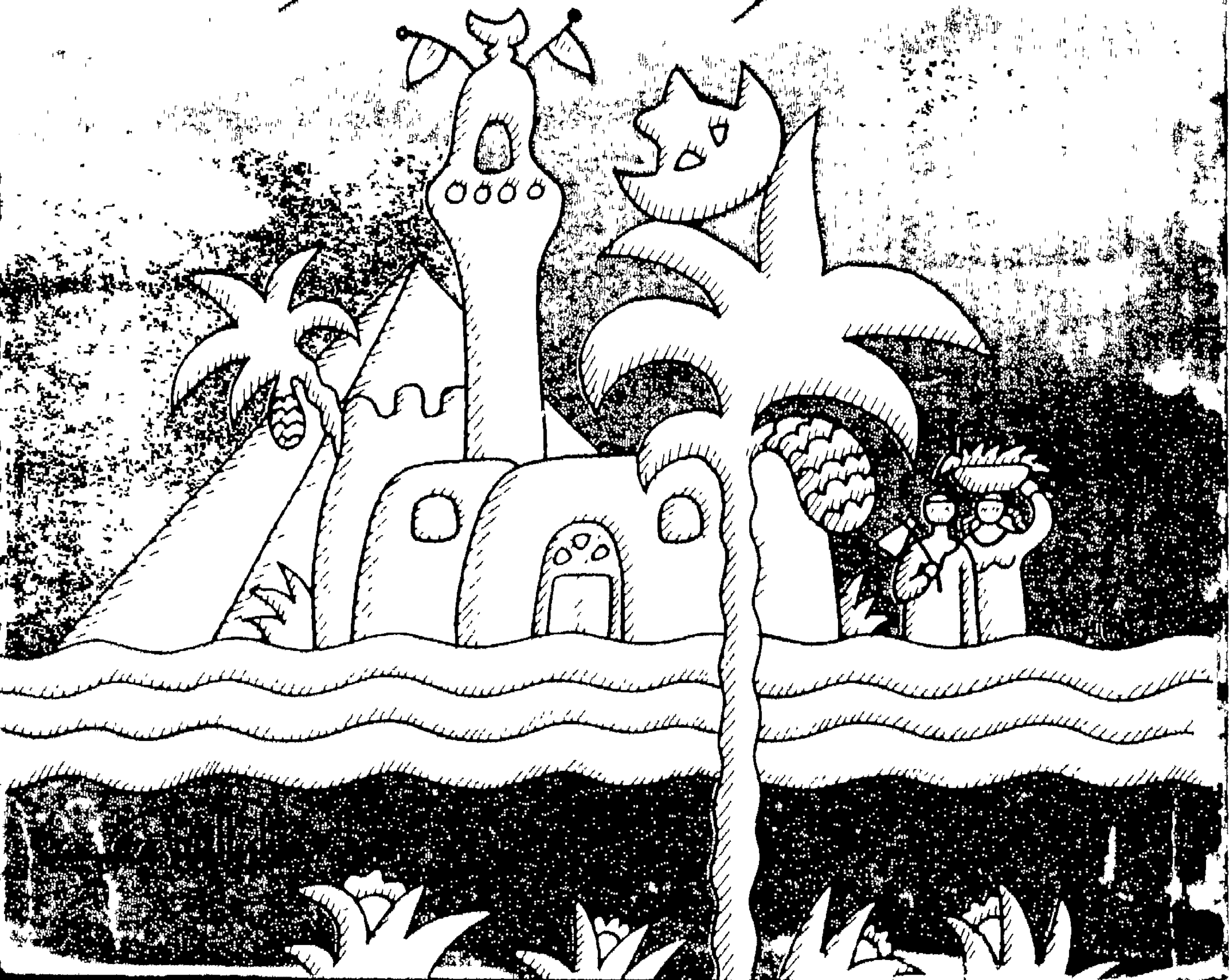

حضارة مصر

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

الدكتور سليمان حزين

حضارة مصر

أرض الكنانة

دار الشروق

مقولة

لم تكن " مصر الحضارة " هبة النيل كما قال عنها هيرودوت ، وإنما هي كانت هبة الإنسان المصري للحضارة والتاريخ .

سليمان أحمد حزيّن

إهـــداء

إليك أيهـا المصرى

ضبطتَ جريان النهر العظيم فوق واديك العتيد

وأرسيتَ دعائم الحياة والحضارة فوق ترابك الطيّب

وأقمتَ أول مجتمع موحّد وأعرق حكومة واحدة عرفتها الدنيا

فكنتَ بذلك كلّه مبدع الحضارة ومُرسى الحكم وصانع التاريخ.

من أحد أبنائك

سليمان أحمد حزيّن

« ١ »

هـذا الكتاب

نحو منهج للبحث في الجغرافيا الحضارية

هـذا الكتاب

نحو منهج للبحث فى الجغرافيا الحضارية

الجغرافيا علم قديم جديد فى آن واحد ، درج فيه الجغرافيون منذ قديم على أن يتأملوا وجه الأرض من حولهم وأمام ناظرهم ، قبل أن يصفوا مايرون ، ويحاولوا ربط الأحداث والظاهرات بعضها ببعض . ولعل بطليموس الجغرافى المصرى كان (فى القرن الثانى بعد الميلاد) أول من رتب المعلومات الجغرافية وقسم سطح الأرض إلى أقاليم مناخية من الجنوب إلى الشمال ، وإلى أقسام من تلك الأقاليم من الغرب إلى الشرق ، فرسم وجه الأرض المعروف له رسما هندسيا ، وحاول أن يتابع مربعاته القائمة على أساس التقسيم الرياضى الذى يشبه ما أصبحنا نسميه تقسيم دوائر العرض وخطوط الطول ، ثم حاول أن يصف الأوضاع الجغرافية فى كل مربع منها ، رابطا بصفة خاصة بين الطبيعة الأرضية والأحوال المناخية وبعض أوجه العمران والنشاط البشرى . وقد بقيت آراء بطليموس مسيطرة على الفكر الجغرافى والمناهج الجغرافية خلال عدة قرون ، شملت بدايات عصر الجغرافيين العرب الذين تأثروا ببطليموس تأثراً شديدا ، ولكنهم مالبثوا أن لاحظوا أنه يوسع وجه اليابسة كثيرا على حساب وجه البحر والمحيط ، فلايكاد يترك شيئا يذكر فى خريطته لما كان اليونان قد أدركوا منذ قديم أنه البحر « المحيط » . كذلك فإن الجغرافيين العرب مالبثوا أن عكست كتاباتهم صورة العالم المعروف لديهم والذى اتسع الملاحون العرب فوق مياهه المطلة على البحر « المحيط » والمتفرعة منه . بل إن خرائط الجغرافيين العرب من أمثال المسعودى وغيره فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين قد اتسعت فيها رقعة الماء من سطح الكرة ، وظهرت فيها المحيطات الدائرة ، كما ظهر عليها إمكان الدوران

بالبحر حول جنوب اليابس الإفريقى ، الذى كان بطليموس قد مد ساحله إلى الشرق ، بحيث اقفل المحيط الهندى ، وحشر فيه جزر ارخبيل الهند الشرقية . على أن ثورة الجغرافيين العرب على أفكار بطليموس لم تكن ثورة مكانية فحسب ، وإنما كانت أيضاً ثورة موضوعية ، إذ أصبحت الجغرافيا علم « تقويم » البلدان ووصف احوالها وحياة سكانها ونشاطهم البشرى وصفاً شاملا . وبالتدرج تزايد تركيز كتّاب العرب على وصف حياة السكان وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، بل والسياسية والروحية ، حتى جاء عبد الرحمن بن خلدون (فى مطالع القرن الرابع عشر الميلادى) فطوّر علم الجغرافيا تطويرا بعيدا ، وجعل منه علم عمارة الأرض أو علم « العمران » ، ووضع القواعد الأولى لما أصبحنا نسميه الآن بعلم « الاجتماع » البدوى والريفى والحضرى جميعا ، وربط بين المكان وأحداث الزمان أو بين كل مانسميه الآن بعلم الجغرافيا وعلم التاريخ ، وذلك وفق منهج « يفلسف » الأحداث الكبرى ، ويصوغ المناهج الجديدة لفلسفة التاريخ الاجتماعى لحياة الإنسان على الأرض .

هكذا بدأ ابن خلدون عهدا جديدا فى الفكر الجغرافى ، كان جديرا أن يبنى عليه اللاحقون ما يرسّخ قواعد العلم والفكر ، ويتجه بها إلى الجغرافيا الإنسانية والاجتماعية التى تتابع حياة الإنسان الذى استخلفه الله فى أرضه ليقيم عليها دعائم العمران . ولكن يبدو أن فكر هذا العالم والمفكر العربى قد جاء مع بداية اضمحلال الفكر العربى والقوة العربية الحضارية بعامة . ومن هنا فقد جرى عليه الزمن ، وخبت أنواره وغطى الرماد جذوته . وكأن ذلك الفكر الخلدونى كان بمثابة « الومضة » التى لم تلبث أن خبت وتبددت فى جنح الظلام ولم تخلف غير « جذوة » حفظها التاريخ تحت الرماد ، حتى جاءت رياح الثورة الفكرية فى أوربا ، وهى التى استوحت بعض ما خلفه لها التاريخ من فكر اليونان الكلاسيكى ، ومن فكر العرب الثائر عليه ، فالتقط الخيط بعض مفكرى عصر النهضة الأوربية ممن تأثروا بالفكر الكلاسيكى والفكر العربى المتأخر ، وظهرت مفاهيم ومناهج جديدة فى الفكر والفلسفة والاجتماع والعلوم الطبيعية والإنسانية جميعا . وتبلور ذلك كله فى القرن

التاسع عشر ، حين أخذ بعض الفلاسفة والاجتماعيين وأهل الفكر العلمى فى أوروبا يبحثون فى مجال ما نسميه الآن « نظرية المعرفة » . وقد ظهر من بينهم أوجست كونت (الفرنسى) الذى بسط النظرية بطريقة استطاع بها أن يقسم العلوم ويبوبها بأسلوب سهل بدأه بالعلوم «البسيطة» وتدرج إلى العلوم «المركبة» . فالعلم «البسيط» فى رأيه هو ذلك الذى لا يعتمد فى دراسته على العلوم الأخرى إلا بقدر محدود . فمعرفة «الأرقام» فى الحساب مثلاً هى أبسط أبواب المعرفة ، بدليل أن الطفل يستطيع فى سنواته الأولى أن يتعلم «العد» ولو باللسان (ثم بالترقيم بعد ذلك) ، حتى قبل أن يلم «بالحروف» وكتابتها مفردة أو متشابكة . وبذلك يكون علم الحساب فى رأى كونت هو أبسط العلوم ، لأنه لا يحتاج حتى إلى معرفة القراءة والكتابة . ويلى ذلك فى التركيب علم الجبر الذى يحتاج إلى معرفة الأرقام ومعرفة الحروف أيضًا ، ثم علم الهندسة الذى يحتاج إلى معرفة الأرقام ومعرفة الحروف ثم معرفة «الرسم» ، كأن يرسم الطفل خطًا أو زاوية أو دائرة أو نقطة ، فتكون الهندسة أكثر تركيبًا من الحساب والجبر . ثم تتدرج المعرفة فى التركيب إلى علوم الطبيعة فى المادة الجامدة . حيث يحتاج علم الفيزيقا (الفيزياء) إلى الإلمام المسبق بعلوم الرياضيات ثم معرفة خواص المواد . ثم يتسع ذلك فى علم الكيمياء الذى لابد أن يسبقه علم فيزيقا المواد والعناصر قبل التدرج إلى تحليل المواد كيميائيًا ، وهى عملية أكثر تركيبًا ، وتستلزم معرفة خواص المواد قبل خلطها أو تحليل مخاليطها المركبة . وبعد ذلك تتدرج المعرفة إلى علوم النبات ثم علم الحيوان وهما يستلزمان الإلمام بأسباب المعرفة فى الرياضيات والفيزيقا والكيمياء . ثم تدرج إلى العلوم الإنسانية الطبيعية وتطبيقاتها الطبية والسلالية والانثروبولوجية ، ثم إلى الإنسانيات النظرية كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الجغرافيا الذى نحن بصدده والذى يجمع بين دراسة الطبيعة ودراسة الإنسانوالمجتمعات ، ولا يزيد عليه كثيرًا فى التركيب والتعقيد إلا علم الفلسفة الذى يعرفه العلماء أحيانًا بأنه «علم العلوم» .

ومع ذلك فإن من الواجب ، ونحن نتحدث عن البساطة والتركيب بين العلوم ، أن نذكر أنه إلى جانب ذلك فإنه تقوم فكرة «السهولة» و «الصعوبة»

فى دراسة العلوم . وهى لا تقوم بالضرورة على نسق فكرتى « البساطة » و « التركيب » ... فبعض العلوم « البسيطة » كالرياضيات قد تكون « صعبة » ، لاسيما بالنسبة لبعض الدارسين الذين لايكون لديهم الاستعداد الصحيح أو الكافى لدراسة هذه العلوم الرياضية التى قد يتقنها وينبغ فيها بعض ذوى الحظ القليل من المعرفة العامة . أو حتى بعض الأميين . كذلك فإن بعض العلوم « المركبة » نسبيا قد تكون دراستها سهلة بالنسبة لبعض الدارسين . ولكن علما خاصا قد يجمع بين « التركيب » و « الصعوبة » فى آن واحد ، ويجمع بينهما بالنسبة لكل من يتصدى له . وهذا العلم هو « علم الجغرافيا » بالذات ، فهو علم « مركب صعب » فى آن واحد . ولعل هذا أن يكون هو السبب الأصيل فى أن هذه المادة فى الدراسة المدرسية (وربما الجامعية أيضا إلا إذا اقتصر الطالب الجامعى على تخصص محدود من تخصصاتها) .. لعل هذا أن يكون هو السبب فى أن مادة الجغرافيا تعتبر من أصعب المواد وأكثرها تعقيدا بالنسبة للغالبية المطلقة من التلاميذ وطلاب العلم ، حتى إننا عندما نحلل نتائج الدراسة (ونقوم الطلاب فى الامتحانات) نلاحظ أن نتيجة النجاح فى مادة الجغرافيا تكون فى العادة أقرب النتائج إلى النتيجة العامة لمجموع المواد . فإذا كانت النتيجة العامة للنجاح مثلا هى ٧٠٪ من عدد الطلاب فإن نسبة الناجحين فى مادة الجغرافيا وحدها تكون أقرب النتائج الفردية بين المواد إلى نسبة المجموع العام للناجحين ، فتكون مثلا ٧٥٪ بالنسبة للجغرافيا ، فى حين أن بعض المواد الأخرى تكون نتائج النجاح فيها أعلى من ذلك بصورة واضحة . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الطالب الناجح فى مادة الجغرافيا لابد أن يكون قويا ومتمكنا فى المواد الأخرى أو معظمها . وذلك بخلاف المواد الأخرى التى قد يكون الطالب ممتازا فيها ولكنه لايحصل على نسبة النجاح فى المجموع ، ومن هنا ، وبصفة عامة بالطبع ، فقد كانت لمادة الجغرافيا دائما مكانتها الوسطية والرابطة فى سلم المعرفة .

ولنعد الآن إلى نظرية المعرفة وتتطورات تطبيقاتها بالنسبة لعلم الجغرافيا منذ بداية هذا القرن العشرين . ذلك أن الجغرافيا كانت دائما على اتصال بكثير من العلوم الأخرى التى تدرس البيئة أو تدرس الإنسان ككائن حى أو كمجتمع متطور . وقد

مرت صلة الجغرافيا بتلك العلوم جميعا بمرحلتين ، أولاهما شملت العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن ، وثانيتهما ظهرت فى العقود التالية منها . وفى المرحلة الأولى كانت الجغرافيا علماً يعتمد فى دراساته على طائفة كبيرة من العلوم الأخرى ، كعلم الفيزيقا وعلم الجيولوجيا وعلم المناخ وعلم النبات وبعض العلوم الإنسانية كالانثروبولوجيا الطبيعية أو الاجتماعية ، وعلم الاجتماع وعلم التاريخ وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وغيرهم وترتب على ذلك شىء من « التبعية » أو مايشبهها فى الفكر الجغرافى . فكان الجغرافى إذا ما أراد أن يرسم صورة للطبيعة والحياة فى منطقة أو مجتمع ما ، فإنه يؤلف هذه الصورة (ويرسم خريطتها) من مجموعة من القطع ، يأخذ كل قطعة منها من أحد العلوم التى يعتمد عليها ، فيأخذ قطعة من المعلومات الجيولوجية التى يستعيرها ، وقطعة من المعلومات المناخية (كتوزيع الحرارة أو الأمطار) أو النباتية (كتوزيع الغابات أو المزروعات) أو من المعلومات المستمدة من اقتصاديات الموارد الطبيعية أو البشرية كالمعادن والطرق والمدن والمواصلات وغيرها ، فيقيم دراسته على التوزيع . ثم على ربط المعلومات بعضها ببعض ومحاولة تحليلها أو تعليلها آخر الأمر . وهذا كل مايضيفه الجغرافى إلى صورة استعار مادتها كلها من معلومات زوده بها غيره من علماء المواد الأخرى . وقد ترتب على ذلك كله أن قامت دراسة الجغرافى على أساس « الأخذ » قبل « العطاء » فهو يجمع من غيره على نحو اصطلح أصحاب نظرية المعرفة على تسميته بالجمع والتحصيل من مختلف العلوم ، وأصبحت الجغرافيا علما « جامعا » (Multi - disciplinary) بل أصبح التقدم فى علم الجغرافيا لايتم إلا بفضل تقدم المعرفة فى العلوم الأخرى بل أصبحت الجغرافيا كالبحيرة الكبيرة التى تصب فيها أنهار المعرفة وروافدها من العلوم الأخرى . فلا يتغير مستوى سطح البحيرة إلا بزيادة مقدار ما يصب فيها من معطيات العلوم الأخرى . وأصبحت البحيرة شبه « راكدة » إلا فيما يتصل باختلاف مستوى سطحها وفقا لما تتلاقاه من مصادر المعرفة الخارجية . ولهذه الظاهرة سلبياتها المعرفية التى جعلت من طالب الجغرافيا والباحث فيها طالبا « أنانيا » يأخذ كل حاجته ولا يكاد يعطى شيئا أو يمد غيره من العلوم بشىء كثير ، فيما عدا

مظهر الصورة الجغرافية الشاملة التى يؤلفها ويقدمها للمعرفة الإنسانية أو للحياة البشرية التى ما كانت لتحصل على الصورة الشاملة لولا عمل الجغرافى ، الذى جمع المعلومات ووزعها ثم ربط بينها وحللها بشكل يجعل الاستفادة منها ممكنة وميسرة .

ثم جاءت المرحلة الثانية من تطور علم الجغرافيا الحديث مع بداية العقد الرابع من هذا القرن وهى لاتزال مستمرة حتى اليوم . وفى هذه المرحلة انتقلت الجغرافيا رويدا رويدا من علم يقف عند « الأخذ » عن غيره من العلوم إلى علم يحاول أن « يعطى » غيره من العلوم المجاورة والمتصلة به . فانتقل بالتدريج إلى مرحلة «البينية» بين العلوم (Inter - disciplinary) . وكان الفضل فى هذا الانتقال لطائفة متكاثرة من الجغرافيين الذين سبق لهم التخصص فى بعض المواد المجاورة الأخرى لاسيا فى علم الأنثروبولوجيا (علم دراسة الإنسان) : ومن أوائلهم فى انجلترا هربرت جون فلير (H.J. Fleure) الذى بدأ حياته أستاذا لعلوم الحياة والحيوان ، ثم انتقل إلى التخصص فى علم الانثروبولوجيا ، وأنشأ لها مدرسة عليا فى جامعة مانشستر حيث التحق صاحب هذا الكتاب لينضم إلى طائفة تلاميذه فى الثلاثينيات الأولى . وكان الكاتب قبل ذلك قد سعى على طريق دراسة الجغرافيا التاريخية ، التى تبحث تطورات العلاقة بين البيئة الطبيعية والنشاط البشرى ، ومع التركيز على دراسة مصر والمشرق العربى ، ثم زاد من تخصصه وتركيزه على المنطقة ذاتها مع اجراء المقارنات بينها وبين مراكز الحضارات القديمة والحديثة من العالم . ولقد شاء الله أن تمتد هذه الدراسات بنا نحو نصف قرن أو مايزيد انتقل اهتمامنا فيها من الجغرافيا التاريخية الخالصة ومن دراسات عصر ما قبل التاريخ ونشأة الحضارات الأولى فى مصر والمشرق العربى إلى دراسات الحضارة التاريخية ومدى ارتباطها بظروف المكان والزمان والإنسان ، حتى اتجه صاحبكم بفكره ونظره إلى دراسة أصول الفكر الإنسانى منذ قديم وخلال العصور التاريخية ، وارتباط ذلك بالبيئة التى يعيش فيها الإنسان ، كما اتجه ببعض تفكيره إلى بعض الأصول الفكرية والوجدانية والروحية والدينية التى اتصلت بما اسماه « الجغرافيا الروحية » وانتشار

الأديان والعقائد فى العالم القديم واتصال ذلك بطرق الانتشار بالبر أو بالبحر خلال أدوار تاريخية متعاقبة .

وبانتقال المؤلف إلى التخصص فى مجال الجغرافية الحضارية فتح بابًا جديدًا أمام الجغرافيا العربية المعاصرة ، بل جعل لهذا الفرع من الجغرافيا دوره الخاص فى التربية الجامعية بصفة خاصة ، كما عزز دور الجغرافيا فى هذه التربية بصفة عامة ، حتى أن الجغرافيا العربية أصبحت الآن دراسة « بينية » تربط بين العلوم ومدارس الفكر والتربية الإنسانية . ذلك أنها تقوم على أساس الأخذ والعطاء معًا بين العلوم ومجالات الدراسة . بل إن هذا النحو الجديد من دراسات الجغرافيا الحضارية البينية أصبح ذا فاعلية خاصة بالنسبة لتنشئة الشباب وتربيته تربية فكرية وسلوكية ، خاصة بعد أن ظهر بالتدريج وبالممارسة فى العمل الجامعى بعد جديد لهذه التربية هو البعد « الأخلاقى السلوكى » ، وبعد أن أصبحت الجغرافيا الحضارية علمًا يعطى غيره من العلوم المجاورة ، لأن نتائجه تدخل فى تفسير الكثير من الظاهرات التاريخية فى حياة البشر والمجتمعات . وبعد أن كانت الجغرافيا الوصفية العامة تقوم أساسًا (وكما أسلفنا) على « الأخذ » والاقتباس من العلوم الأخرى لترسم الصورة الجغرافيا العامة (*) . أصبحت نتائج البحث الجغرافى أكثر فائدة بالنسبة للعلوم الأخرى ، أو يدخل بها أصحابها إلى تكوين الفكر فى بعض العلوم الأخرى (كعلم التاريخ أو علم الاجتماع أو علم الاقتصاد الاجتماعى أو التربية أو نحوها) وبذلك كله أمكن تنشئة

(*) من أبرز ما كتب المؤلف فى هذا المجال كتابان ظهرا فى أوائل الأربعينات باللغة الإنجليزية بالأضافة إلى عشرات البحوث التى ظهرت بعد ذلك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية . انظر بعضها فى كتابى :

— S.A. Huzayyin: "The Place of Egypt In Prehistory: a Corelated Study of Climates and Cultures" Mém.de l'Institut d'Egypte, tome 43, Le Caire 1941.

— S.A. Huzayyin: "Arabia and the Far East: their Commercial and Cultural Relations (In historic times)", The Geographical Society of Egypt; Cairo 1942.

انظر فى هذا المجال أيضا كتابا صغيرا ظهر للمؤلف فى موضوع : «شجرة الجامعة فى مصر : رؤية تاريخية تحليلية» مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

الباحث فى الجغرافيا الحضارية على أن يتيح نتائج بحثه وتجربته لغيره من الباحثين ، واصبحت الجغرافيا علم « عطاء » قبل أن « تكون علما يقوم على « الأخذ » ، وبعبارة أخرى أصبح الفكر الجغرافى هادفا إلى « الايثار » بدلا من ان يقف موقف « الأثرة » التى تعيش على حساب العلوم الأخرى ، ولاتكاد تتيح شيئا يذكر من أجل تلك العلوم ودراساتها .

وهذا المعنى الذى هدفت إليه الجغرافيا الحضارية (مع عدد من الدراسات الجغرافية المؤدية إليها والمساندة لها كالجغرافيا التاريخية أو الجغرافيا السياسية (Geo-Poltics) ونحوها) ... هذا المعنى أضاف بعدا جديدا إلى الفكر الجغرافى الذى نحاول أن نتابعه فى بعض فصول هذا الكتاب والذى نحاول أيضاً أن نفسر به الحياة والحضارة فى أرض وادى النيل الأدنى ... أرض الكنانة التى تغلفها الصحراء وتحددها على جوانب النهر العتيق وفى دلتاه . ولقد استفادت الجغرافيا والعلوم المجاورة كلها من هذا التكامل والتبادل بين أبواب المعرفة . فرد هذا التكامل إلى المعرفة « وحدتها » الأصيلة ... ولاشك أن الأصل فى المعرفة البشرية أن تكون وحدة متكاملة قبل أن تخرج منها المتفرعات . كذلك فإن علم الجغرافيا قد خرج بمفهومه « البينى » الجديد عن أن يكون مجرد علم جامع لبيانات العلوم الأخرى التى تصب فيه فتجعل منه مايشبه البحيرة المغلقة التى تصب فيها روافد فكر العلوم الأخرى ولاتخرج منها ، مما قد يتحول بالبحيرة إلى مايشبه البركة الراكدة أو الآسنة ، أو حتى البركة المالحة السبخة فى بعض الأحيان . وهو ركود حرص الجغرافيون المحدثون على أن يخرجوا بعلمهم العتيد عنه ، فجعلوا لبحيرتهم مخرجا يصب فى علوم أخرى تنتفع بنتائج العلم الجغرافى والبحث الجغرافى ، وبذلك تحولت مياه البحيرة الجغرافية إلى مياه جارية ... بل وعلم وفكرجاريين ، وكأنها رافد أو روافد إلى العلوم وأبواب المعرفة البشرية الأخرى . وبذلك تخطت الجغرافيا حالة الركود إلى حالة الجريان ، كما يقول الجغرافيون أنفسهم .

ولكن لماذا فضلنا أن نسمى هذا الكتاب « أرض الكنانة » ؟ ولم نشأ مثلا أن نطلق عليه تسمية جغرافية خالصة «كأرض النيل » مثلا . ولم نشأ أن نطلق عليه

تسمية تاريخية متداولة «كارض مصر» ، بل ولم نشأ أن نستعير تسمية قديمة من مصر الفرعونية ، وابرزها ماكان يطلق على الأرض الزراعية الخصبة من أنها «كمت» أو «الأرض السمراء» تميزا لها عن أرض الصحارى الصفراء والرملية ، التى لاتنبت إلا بعض ما يعيش على المطر فى اطرافها الشمالية أو على سفوح جبالها العالية أو فى قيعان الوديان . ولقد قامت الحياة والزراعة كلها تقريبا على أرض مصر السمراء البنية اللون ، والتى يحتفظ ثراها بالرطوبة التى تمدها بها مياه نهر النيل وفروعه . ومن الطريف أن المصريين منذ قديم كانوا يطلقون صفة الأرض «الخضراء» على التربة إذا ما بللتها المياه (أو حتى بالنسبة للملابس إذا ما بللتها المياه) ولعل السبب فى ذلك أنهم كانوا يقرنون بين الرى بالمياه وظهور الخضرة النباتية على أديم الأرض . ويبدو أيضا أن لفظ «كمت» قد انحدر حتى ظهر فى اللغة العربية ذاتها ، حيث يطلق على ما يكون أسود اللون وتشوبه الحمرة . وهو ما يشبه لون تربة أرض مصر الزراعية ، خصوصا فى بعض أطرافها الخارجية .

ومع ذلك كله فقد اخترنا آخر الأمر لهذا الكتاب أن نسميه «أرض الكنانة» . وقد يكون الأصل الاصطلاحى فى هذه التسمية التى جرت بها الألسنة والأقلام أنها الأرض «المكنونة» ، والتى صانها الله وحفظها فى قلب الصحراء . «والكنان» فى اللغة هو ما يستر الشىء ويقيه من جوانبه . «والكنانة» هى «الجعبة» الصغيرة من الجلد تحفظ فيها عيدان النصال أو النبال (وتحمل على الكتف عادة) لتطلق منها عند الحاجة بالقوس . وفى رأينا أن أرض مصر قد اطلقت عليها تسمية أرض الكنانة لأنها كانت بالفعل مكنونة بين الصحارى المجاورة ، وكان واديها محفوظا بحافتى الهضبة ، التى امتازت بأنها أرض قاحلة شديدة الجفاف بحيث لا يستطيع أن يقطعها الغزاة القادمون من الخارج إلا فى صعوبة شديدة ، ولا ينفذ منها ألا كل مغامر قوى الشكيمة وقادر على أن يجتاز الفيافى حتى يصل إلى الأرض المكنونة أو إلى «الكن» الذى احتفظ فى سكانه بخلاصة المغامرين ، وذلك بخلاف الحال بالنسبة لأرض مثل أرض السهوب فى شمال بلاد العرب ، أو فى مناطق السهوب بداخل آسيا ، حيث كانت قبائل الرحل تهاجر فى جماعات كبيرة تشمل القوى والضعيف والمغامر

جميعا ، أو تزحف الجماعة حتى تنزل السهول المزروعة والتى لاتحميها الفيافى والهضاب المقفرة . أما فى مصر فقد كانت الجماعات التى تنفذ إليها عناصر تحدوها روح المغامرة وتدفعها قوة الشكيمة . وكأن الصحارى المقفرة كانت بالنسبة لمصر ووادى النيل الأدنى بمثابة « المصفاه » التى لاتنفذ منها العناصر المهاجرة إلا بأعداد صغيرة (تستطيع الكنانة أن تستوعبها) والعناصر القادرة والمنتقاة . حتى إذا ما وصلت هذه العناصر إلى أرض النيل المروية والصالحة للزراعة استقرت فوقها وصبغتها البيئة بصبغة من اليسر والنعيم . ولكن تلك العناصر احتفظت فى قلوبها وأنفسها بروح المغامرة المتوارثة ، فبقيت تلك الروح «كامنة» حتى إذا ما حانت الفرصة بين حين وآخر ، أو إذا ما « استفزت » هذه العناصر بشىء من العدوان أو الغزو الأجنبى (كما حدث أيام الهكسوس مثلا أو حتى بالنسبة لمحاولات الغزو الحديث فى أيامنا المعاصرة) خرجت هذه العناصر من سكان وادى النيل الوارثين لروح المغامرة ... خرجت هذه العناصر من أهل الكنانة فى اندفاع وحركة « خروج »إلى ماوراء الصحراء ، فإذا ما وجدت « القيادة » القويمة الصالحة فإنها تكون كالسهام أو النبال تنطلق من جعبتها ومكمنها وتحمل معها القوة التى ترد العدو كما تحمل بين جنبيها فى الوقت ذاته السلوك المتحضر والنفس المثقفة والعقل الذى يشع بالنور واليد التى تحمل مشاعل الفكر والفن والمدنية والحضارة ، وانتقلت بذلك كله إلى مشرق الأرض أو مغربها أو إلى الجنوب نحو القارة التى غشتها الظلمة ، أو حتى اندفعت إلى ما وراء الماء ، فركبت البحر المتوسط إلى الشمال أو ركبت البحر الأحمر نحو الجنوب وإلى ما بعده من المحيط الهندى وسواحله الإفريقية أو سواحله الجنوبية والجنوبية الشرقية فى المشرق البعيد .

والواقع أن تاريخ « أهل الكنانة » وإن كان قد امتاز فى جملته بأنه كان تاريخ « تمدن » وتأقلم محلى فوق أرضها ذات الجود والرخاء ، حيناً كانت الكنانة أرضا « قابضة » لابنائها ، فإن هذا التاريخ الطويل قد اعترته فترات من « الخروج » إلى ماوراء الصحراء أو ما وراء البحر . وكان ذلك عندما جاء خطر من الخارج لابد من درئه ، أو حانت فرصة للتوسع والانتشار بما يرفع أعلام السلام ومشاعل النور أو

رسالة التجارة أو أمانة الفكر والنور إلى خارج مصر .... إلى ما جاورها أو بعد عنها فى الشرق أو الغرب أو فى الشمال أو الجنوب ، وكانت مصر فى مثل هذه الأوقات جميعا مالكة لزمام مواردها ومتحكمة فى موقعها الجغرافى . ومن أمثلة فترات « الخروج » هذه ما حدث أيام مطاردة « الهكسوس » وغزاة الخيل الآسيويين ، أو ما حدث أيام البطالمة الذين جاءوا بفنون البحر فتعلمتها مصر وخرجت بسفنها وحملت التجارة إلى أقاصى المحيط الهندى ومشارف المحيط الهادى فى المشرق الأقصى . ومن امثلته ما حدث فى العهد العربى عندما تصدت مصر للغزاة المغامرين من الصليبيين ، ثم عندما تصدت لجحافل المغول الذين غزوا العراق وأطراف المشرق الإسلامى حتى أوقفتهم مصر عند عين جالوت . بل من أمثلة ذلك ما حدث وما لاتزال أعقابه تجرى تحت ناظرنا من توسع استعمارى وعدوانى على المشرق وغزو لمصر ذاتها حين تصدت مصر خلال جيل كامل حتى حصرت هذا العدوان وشره المستطير ، بل ماحدث خلال الجيلين الماضيين من انتشار لمصر وحضارتها وقيمها الإنسانية والسياسية فى مشرقنا العربى والإفريقى وفى سائر البلاد العربية وهو انتشار وخروج سلمى كانت مصر فيه سفيرة البعث الحضارى العربى الجديد والمعاصر إلى ماحولها وجاورها ... بل وإلى بعض ما وراء ذلك من بلاد آسيا وإفريقية ... وهذا هو عهد « الخروج » المعاصر الذى قد لانستطيع أن نتابعه متابعة واضحة لأننا لانزال نعيشه بالجسد والروح جميعا .

وقد يكون من الخير والمفيد فى هذا الصدد أن نشير إلى حالة مشابهة لمصر (مع الفارق الكبير من بعض النواحى) من حيث استكانة السكان فى الأرض ثم خروجهم منها تحت ظروف طبيعية وتاريخية معينة . والمثال الذى نشير إليه فى هذا الشأن هو الجزر البريطانية التى كانت تقع على هامش القارة الأوربية ، ويفصلها عنها بحر الشمال ومضيق المانش ، فكانت الهجرات القادمة من داخلية أوربا تصل إلى شواطئ البحر فيتوقف معظمها ، ولا تعبر البحر منها إلى عالم الجزر المجهول إلا العناصر المغامرة والطامحة إلى بناء مستقبل مستقل عن القارة . وبعبارة أخرى فإن بحر الشمال كان بمثابة « المصفاه » (تماما كما كانت الصحراء بالنسبة لوادى النيل

الأدنى) وقد بقيت العناصر التى عبرت البحر إلى الجزر البريطانية « كامنة » فى عالمها الجزرى ، حتى حانت الفرصة فى عهد الاستعمار والتوسع البحرى إلى أمريكا وإفريقية وآسيا واستراليا فخرجت جموعهم إلى أرض العالم الواسع ، وأقامت بريطانيا العظمى أكبر المستعمرات وأوسعها فى تاريخ الإنسانية ، وهى الأمبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس والتى بلغت مساحتها وسكانها أضعاف أرض بريطانيا وسكانها . وهكذا « كمنت » روح المغامرة فى أرض الجزر البريطانية حتى حانت ساعة « الخروج » فكانت الامبراطورية التى غلبت كل ما سبقها من أمبراطوريات أخرى خرجت من أسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وروسيا وغيرها من أقطار القارة الأوربية . وهذا فى رأينا هو التفسير الجغرافى لظاهرات « الخروج » التى يعتبر « خروج » المصريين المعاصرين واحدا منها .

ولنعد الآن إلى أرض الكنانة لنتعرف على مكمن القوة فى حياتها وتاريخها وحضارتها . وقد جرى العرف العام بين الجغرافيين ـ القدامى والمحدثين منهم على حد سواء ـ أن يكون الفضل الأول فى قوة مصر لنهر النيل العظيم ، حتى إن هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد زار مصر فراعه النهر العظيم ، الذى يفيض بالخير كل عام والذى وهب مصر تربتها ونبع حياتها ، فقال قولته المشهورة إن « مصر هبة النيل » . وقد أخذ الجغرافيون هذه المقولة ورددوها على تعاقب العصور ، وحتى عصرنا الحالى . ولكن صاحب هذا الكتاب وقد درج فى دراسة مصر وحياتها وحضارتها خلال الفترة الأولى من حياته العلمية على أن يشك فى دقة هذه المقولة ومدى الحق فى اطلاقها على هذا النحو البعيد ، حتى كانت أواخر الأربعينيات فسجل اعتراضه على اطلاق مثل هذه المقولة ، وتردد ذلك فى دروسه لطلابه الذين بادلوه الرأى والتشاور . ثم تردد ذلك فى بعض أحاديثه العامة وبحوثه المنشورة مما سنشير إليه فى صلب هذا الكتاب . وانتهى الأمر لصاحبكم إلى أن يقف عند نسبة فضل التكوين الأول للتراب المصرى إلى مصدره الطبيعى وهو نهر النيل العظيم ، ولكن إعداد هذا التراب وهذه الأرض وتهيئتها لأن تكون بيئة صالحة لقيام الحضارة البشرية التى نعرفها ، ثم استغلال تلك البيئة واستدرار خيرها والحفاظ عليها وتنميتها على مر

الزمن ... كل ذلك إنما كان من عمل « الإنسان المصرى » . وحقيقة الأمر أن نهر النيل (كظاهرة طبيعية) كان له الفضل الأسبق فى تمهيد مجراه عبر النطاق الصحراوى إلى البحر المتوسط ، فهو كما سنرى فى بعض فصول هذا الكتاب قد حفر المجرى فى القسم الأخير مما نسميه الزمن الجيولوجى الثالث ، ثم بدأ يردم هذا الوادى المحفور بالتدريج ، فملأ قاعه وبعض جوانبه بطبقات من الحصى والحصباء والرمال الخشنة . وبعد ذلك وفى خلال الزمن الجيولوجى الرابع كانت روافده الحبشية قد بدأت تتجه بمياهها نحو الشمال وتبلغ الوادى الأدنى لتلقى على سطح قاعه الرملى والحصاوى طبقة من الطمى الحبشى المعروف . وخلال هذه الحقبة كان الإنسان يعيش على سطح الهضاب المحيطة بالوادى الأدنى ، فى العصر الذى نعرفه باسم العصر الحجرى القديم ، أى قبل أن يعرف الإنسان الزراعة والاستقرار . وعندما جاءت البدايات الأولى للعصر الحجرى الحديث (عصر الزراعة) كان طبيعيا أن يستقر الإنسان أول ما يستقر على الحافة الخارجية للوادى والدلتا ، أى بين الصحراء التى كان قد بدأ يصيبها الجفاف التدريجى (بعد نهاية العصر المطير) وبين داخلية الوادى والدلتا التى كانت لايزال تغطيها المستنقعات . ولا يمكن أن نحدد مثل هذا العصر بالدقة الزمنية المطلوبة ، ولكننا لا نخطئ كثيرا إذا قلنا إن مثل هذه الفترة الانتقالية تقع بين مطلع الألف الثامنة قبل الميلاد (حوالى ٨٠٠٠ق م .؟) وبين منتصف الألف السادسة قبل الميلاد (حوالى ٥٥٠٠ق م .؟)* . وخلال هذا الدور الذى استمر أكثر من ألفى عام كان النيل نهرا عاتيا يفيض فى مجراه وعلى القاع بغير انتظام ، ويحول مجراه أو مجاريه من جانب لآخر على غير هدى ، ويجرف التربة ثم يرسبها بغير انتظام أيضا ، وتغطى المجارى المائية والبحيرات والبرارى معظم قاعه خلال جزء كبير من العام ، بحيث لايمكن أن يكون القاع صالحا لغير حياة صيد الماء أو جمع الثمار والالتقاط فى فترة انخفاض الفيضان ، وخلال ما أصبحنا نسميه موسم

(*) هذه السنوات إنما نذكرها هنا لمجرد تقريب المفهوم والتصور الزمنى ويراعى فيها احتمال الخطأ لعدة قرون .

« التحاريق » . وبعبارة أخرى فإن النهر كان سيد مجراه المطلق وسيد الطبيعة والإنسان معا . بحيث لايمكن أن تقوم فى مجراه أو دلتاه حياه مستقرة تمهد للحضارة التاريخية التى تلت ذلك ... وعلى استحياء .

ثم جاءت فترة تالية بين الألفين السادسة والرابعة قبل الميلاد . وهى الفترة التى ينسب بعضها إلى ما نسميه العصر الحجرى الحديث ، أو عصر الزراعة بمعناها المعروف وينسب أغلبها إلى ما نسميه بعصر ماقبل الأسرات (الفرعونية) الأول والأوسط والمتأخر. وفى هذه الفترة بدأ الإنسان ينزل بالتدريج إلى قاع الوادى وبعض جهات الدلتا . وكان يتخير المواقع العالية نسبيا والتى تقع فوق مستوى الفيضان . ولكن استقراره كان مؤقتا وغير دائم ، فهو يحاول على استحياء أن يستعمر بعض المناطق فى جوانب الوادى وأطراف الدلتا ، ولكنه لايجرؤ تماما على مغالبة النهر الجامح والذى يهدد فيضانه الحياة على ضفتى النهر فى كل سنة . ويبدو أن جماعات الإنسان المصرى إذ ذاك بدأت بالتدريج تقيم بعض « الكومات » الصناعية من اتربة الأرض فوق البقاع العالية حتى يقيم قراه فوقها ، أو يحاول أن يستقر فى بعض الجهات قرب مجرى النهر إذا نجح فى اقامة بعض الجسور من حولها ليتحكم فى جريان مياه الفيضان ، بل ليحاول بالتدريج أن يكبح جريان النهر العاتى بقدر الإمكان . كما يبدو أيضا أن بعض الجماعات البشرية المتجاورة بدأت تحاول أن تقيم الجسور الطولية والعرضية لتقسم قاع الوادى إلى « حيضان » تجرى المياه إليها عن طريق قنوات محفورة ، وتصرف منها إلى مجرى النهر ثانية عند النهاية الشمالية لكل مجموعة من الحيضان ، بعد أن تكون قد أرسبت ما فيها من « طمى » الفيضان وخرجت بالمياه الرائقة إلى مجرى النهر من جديد . وعلى هذا النحو بدأ الإنسان المصرى فى عصر ما قبل الأسرات الفرعونية يستعمر الوادى ذاته ودلتاه فى الشمال ، ويضبط جريان مياه الفيضان ، بل ويحكم ضبط مجرى النهر ذاته ويحصره بين الجسور والشطوط الجانبية ، بل إن هذا الإنسان المصرى بدأ بكفاحه الدءوب المتصل والمنظم فى صورة تعاونية متكاملة (تمثلت فى إقامة كومات التراب للقرى ، وحفر القنوات وإقامة الجسور حول الحيضان ، وعلى جانبى المجرى الأصلى

للنهر) ... بدأ الإنسان المصرى بكل ذلك يقيم أسباب الحياة المستقرة والحضارة الزراعية التى نعرفها على أرض الكنانة . ولو أن الإنسان المصرى ترك الحبل على غاربه للنهر لبقى نهرا عاتيا مخربا يجرف الأرض ويغرق الحرث والنسل وينقل التربة من مكان ليطرحها كل عام فى مكان آخر . بل إنه لولا أن الإنسان المصرى كبح جماح النهر ، بل والجمه كما تلجم الفرس العاتية .. لولا ذلك لما قامت مصر بصورتها التى مهدت لقيام الحضارة واستمرار التاريخ. ومن هنا لم يكن غريبا أن تنتهى بنا دراسة تاريخ نهر النيل وتطور الحياة الإنسانية على جوانبه ... لم يكن غريبا أن نخالف هيرودوت ، وأن نقول إن مصر الحضارة ليست هبة النيل بقدر ماهى « هبة الإنسان المصرى للحضارة الإنسانية والتاريخ البشرى » أو هى فى أقل الحقيقة « ثمرة جهاد الإنسان المصرى فى بيئة صالحة » وظاهر فى هذا المقام أن الزراعة المصرية لم تكن منذ بدايتها زراعة بدائية كتلك التى تعتمد على الأمطار ويكون فيها المطر الساقط هو العامل الأساسى فى رعاية النبات وتغذيته جهد كبير من الإنسان . وإنما كانت الزراعة فى مصر زراعة « هندسية » تعتمد على تنظيم جريان النهر. فهى زراعة حضارية أو صناعية إن صح أن تستخدم مثل هذا التعبير. وهى كانت بذلك زراعة برزت فيها براعة الإنسان فى ان يستنبت الزرع ويربى الضرع ويقيم المدنية والحضارة .

ولننتقل إلى الحضارة الزراعية التى أقامها الإنسان المصرى فوق أرض الكنانة وهى كانت حضارة كاملة ... أو هى على الأقل قد تكاملت خلال دورها التكوينى الذى استعرضناه ، حتى اكتملت الصورة مع انبلاج فجر التاريخ وقيام عهد الأسرات والوحدة الشاملة بين الصعيد والدلتا من أرض الكنانة .

والحضارة المصرية التى أقامها إنسان مصر كانت حضارة شاملة للحياة . فهناك الزراعة « المهندسة » والتى تركزت فى محاصيل الشتاء ، ولكنها لم تلبث أن شملت بعض محاصيل الصيف من الخضر والفاكهة . وهى زراعة عرف أصحابها فنون الهندسة المائية . ثم انتقلوا بالتدريج خلال العصور إلى تقسيم السنة إلى فصول زراعية للمحاصيل هى ما أصبحنا نسميه فيما بعد الفصل « النيلى » (مع الفيضان)

والفصل « الشتوى » (ويبدأ فى الخريف) ثم الفصل الصيفى (ويبدأ فى الربيع) كذلك فإن الزارع المصرى قسم السنة إلى أثنى عشر شهرا وعرف مواقع بعض النجوم ومطالعها ، وعرف « التقويم » بمعناه التاريخى ، ثم تفنن فى معرفة ميول الأرض ومسارات المياه. ثم توسع فى إقامة القرى لسكنى الأحياء فى الوادى، ثم تدرج إلى إقامة مدن الموتى والمعابد والمقابر على حافة الوادى وفى الصحراء . كما تدرج فى الفنون النظرية والتطبيقية وإنشاء الأهرام والمقابر للموتى والقلاع للدفاع على مداخل الوادى والدلتا . ثم وصل إلى البحار وركبها إلى أبعد الأرض . كذلك فإنه عرف الرياح وسخرها من أجل إجراء المراكب والأشرعة على صفحة النيل (أو فى البحر فيما بعد) . ثم انتقل من ذلك كله أو بذلك كله إلى تنظيم حياته اليومية وإقامة أسباب المدنية المادية من جهة ، والثقافة الروحية والدينية من جهة أخرى ، والنظم الاجتماعية التى تبنى حياة المجتمع ، والنظم الإدارية والسياسية التى مهدت للوحدة آخر الأمر من جهة ثالثة . وبذلك كله تكاملت حضارته المصرية التى كانت أولى الحضارات المستقرة والموحدة ، والتى جمعت كل أسباب المدنية المادية والثقافة الروحية ، وبهما معا تكتمل أسباب الحضارة بمعناها الإنسانى الكامل الصحيح .

تلك حضارة مصر وحضارة أرض الكنانة التى نقول بحق إنها كانت من عمل الإنسان المصرى ، الذى يرجو صاحبكم أن يكون على حق حين يهدى هذا الكتاب إليه . ثمرة لتأمل واحد من أبنائه المتأخرين فى مجال علم الجغرافيا ، خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمان .

وفى فصول هذا الكتاب* يتدرج الكاتب من هذا الفصل الأول الذى يشرح فلسفة الكتاب ومنهجه الذى يجعل منه كتابا مختلفا عن سائر الكتب الجغرافية

(*) كتبت بعض هذه الفصول اصلا كبحوث قائمة بذاتها ، يعالج كل منها موضوعا مستقلا ، ولذلك فقد حدث بعض التكرار لبعض الأفكار هنا وهناك ، ولكنه تكرار من زاوية أو زوايا معينة تناسب كل بحث . ولعل هذه الزوايا أن تجمع الصورة المتكاملة فى هذا الكتاب الذى يحاول أن يعطى صورة شاملة عن أرض الكنانة وحضارتها عبر التاريخ .

المعروفة . فهذا الكتاب ليس من مقصده أن يكون سجل معلومات أو بيانات جغرافية عن أرض مصر أو أهل مصر أو حتى تاريخ مصر الحضارى . فمجال مثل هذا المقصد ما نشره غيرنا من كتب جغرافية شاملة وبحوث ومقالات علمية وعامة عن مصر وأرضها ومكانتها التاريخية والمعاصرة . أما هذا الكتاب فهو تأمل فى أحوال أرض الكنانة وبيئتها وموقعها الجغرافى فى قلب العالم القديم ، ودورها التاريخى الباقى على الزمن والممتد إلى أيامنا الجارية والمستقبلة ، ثم تكوين سكانها وسلالتهم وسماتهم الحضارية ودورهم فى بناء الحضارة الإنسانية ، ثم تلك الأمانة التاريخية التى حملها الإنسان المصرى على مر العصور ، والتى كان فيها رسول مدنية مادية وثقافة معنوية وحضارة إنسانية فى آن واحد . وأغلب الظن ، بل أقرب اليقين ، أن إيمانه العميق وقيمه الأخلاقية والروحية والدينية كانت عماد حياته وحضارته التى كان من أخص خصائصها القدم والاستمرار فى آن واحد . ذلك أن مصر كانت بكل ذلك من أقدم حضارات العالم المستقرة (ان لم تكن أقدمها من حيث إقامة الوحدة الإقليمية والكيان السياسى بمعناه المعروف) ، كما كانت بلا شك أكثر الحضارات « استمرارا » وبقاء على الزمن ، وهذه ميزة تكاد مصر تنفرد بها بين أمم العالم القديم .

هذا الكتاب إذن « غير تقليدى » فى منهجه ولا فى منحى تأملاته أو رتابة أبوابه على نحو ما تجرى عليه الأبواب والفصول فى كتاب جغرافى عادى ، فضلا عن أنه كتب فى أوقات مختلفة ومتباعدة ، فهو يشمل أول مقال علمى نشره الكاتب فى عام ١٩٣٠ ، ولكن بعض بحوثه لم تكتب إلا منذ نحو عام أو أقل . ومع ذلك فجميع أبوابه تسير على « نهج » واحد ويتمثل فيها تطور تفكير الكاتب فى مسيرته على طريق منهج الجغرافيا الحضارية ، ومثابرته فى السير على هذه الجادة فى علم الجغرافيا الحديث والمتطور ، ولم يخرج من ذلك إلا ليقوى تأمله الجغرافى لأحداث التاريخ المصرى ، الذى يبدأ فى عصر ما قبل التاريخ وما قبل الوحدة القومية الأولى ، ويسير فى اتصال منذ فجر التاريخ وحتى عصرنا الحاضر ، حين نرى المصرى لايزال يزرع أرضه بأسلوب « هندسى » يميز زراعته « المروية » عن غيرها من الزراعات الفطرية العتيقة ، ولايزال

يجرى حياته على أساس « التعاون » و « التكافل » فى بناء مجتمعه ونظمه الاجتماعية المتوارثة ، وفى « استدرار » خيرات نيله وموارد بيئته الطبيعية ، بل كما لايزال يقوم على « موقع » بلاده الجغرافى الفريد ، فيصد الغزاة القدامى والمحدثين ، أو يرسى قواعد السلام وينشر الأمن ويسعى بالخير والتواصل (التجارى والثقافى) بين أهل الأرض من حوله ... وتلك كلها سمات لاتكاد تمتاز بها حضارة أخرى كما تمتاز بها حضارة المصريين .

وفى فصول الكتاب المتتالية يظهر تسلسل « الفكر الجغرافى » الجديد كما يتضح اتساقه على وتيرة متصلة . ولعل السبب فى ذلك أننا راعينا أمرين فى مراجعة الفصول العديدة التى سبق نشرها فى هيئة بحوث ، عدنا إليها بالمراجعة تمهيدا لنشرها فى هذا الكتاب . وقد كانت الآراء التى وردت فى صورتها الأولى لاتخرج عن أمرين : أما أنها مما يتصل « بالثوابت » فى علم الجغرافيا ، أى بالحقائق الجغرافية المقررة والثابتة وهذه لايغير منها الزمن مهما طال الوقت على نشرها لأول مرة ، وإما أنها مما يتصل « بالمتغيرات » لاسيما فيما يرتبط بدور الإنسان والعوامل « الجغرافية البشرية » ، ومثل هذه كان لابد من أن يتناولها الكاتب بالتفسير أو التغيير أو التحديث فيما جرى به قلمه من قبل . ولكن على الرغم من أن الكاتب كان فى كل ذلك على تواصل بتلاميذه ، وأبناء مدرسته التى شاء الله لها أن تتسع على مر الأيام* ، فإن المسئولية عن « الفكر الجغرافى » الذى يغلب على هذا الكتاب منذ فصله الأول

(*) لقد شاء الله للكاتب ان يسعد بمدرسة من تلاميذه الكُثُر والذين أربت عدتهم على خمسة عشر الفا من الطلاب والباحثين ، من نحو ستين دولة فى قارات العالم القديم ... كانوا طلابا وطالبات درج شيخهم على ان يشاركهم العلم والفكر فى غير تقتير ولامنّ ولا حرج ، حتى اصبحنا فيما اتصور مدرسة فكرية تجمع بين الأنسجام والتنوع والجماعية ، والفردية فى سماحة كاملة وتوافق رضى . ولست مستطيعا أن اذكر بالعرفان والحمد نفرا منهم دون نفر آخر ولكننى استميحهم فى أن تنوب عنهم تلميذتى وزوجى وقرينة حياتى عزيزة محمد الشعرانى التى احاطت حياتى وأثرتها بالمودة والرحمة . ولعله أن يشفع لها فى هذا الاختيار أن تكون حفيدة الإمام الصوفى عبد الوهاب الشعرانى الكبير رضى الله عنه وارضاه .

هذا ، إنما هى مسئولية لاتحتمل التجزئه . فإن كان فى هذا الفكر خير فإنى أسأل الله أن يجعله خيرا جاريا ، وإن كان فيه شىء من الخطأ فإننى أتحمله كاملا ، وأضرع إليه تعالى أن يخفف الوزر فيه عنى ، أو أن يرفعه ، إنه على كل شىء قدير .

« وعلى الله قصد السبيل »

سليمان أحمد حزيّن

« ٢ »

نهـــر النـــيل

تطوره الجيولوجى : وأثر ذلك فى نشأة الحضــارة الأولى

نهر النيل

تطوره الجيولوجي : وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى

نهر النيل نهر عظيم ، وهذا قول لانسوقه بدافع من عاطفة ، وإنما هو وصف يستند إلى دراسة هذا النهر ومقارنته بغيره من أنهار العالم الكبرى . وسر عظمة هذا النهر يرجع إلى تكوينه الطبيعى ، وإلى ما يمتاز به من ميزات جغرافية طبيعية سنشير إلى بعضها بعد قليل ، ولكنه يرجع كذلك إلى تطوره الفزيوغرافى ، وإلى ما تميزت به مراحل ذلك التطور ، لاسيا خلال الزمن الجيولوجى الرابع ، من ترتيب خاص وتتابع فى الأحداث ، كان لها أبعد الأثر فى تكوين أرض هذا الوادى ، وإعدادها لأن تكون مهدا لحضارة تعتبر من أعرق الحضارات . وقد كان من نتائج ذلك كله أن جمع نهر النيل ، فى مصر على الأقل ، بين ظاهرتين تبدوان لأول وهلة متناقضتين ، ولكنهما فى واقع الأمر مترابطتان أشد الترابط : أولاهما أن هذا النهر يعتبر من الناحية الجيولوجية من أحدث أنهار العالم الكبرى تكويناً ، وثانيتهما أن أرضه مع ذلك كانت مهداً لحضارة من أعرق الحضارات المستقرة .

وفى رأينا أنه لكى نتفهم الترابط الوثيق بين هاتين الظاهرتين ، ينبغى لنا أن ندرس هذا النهر وواديه من الناحيتين الجغرافية والجيولوجية ، وأن نتتبع بصفة خاصة مراحل تطور الوادى ودورات تكوينه من الناحية الفزيوغرافية ـ فتلك وحدها سبيل تفهم مقومات الحياة البشرية التى استقرت قبل التاريخ وفى مطلعه

(١) محاضرة ألقيت بالمجمع المصرى للثقافة العلمية (١٩٥٣) .

على جوانب النهر ، ووجدت بيئتها الصالحة فنمت ثم استمرت خلال العصر التاريخى .

وقد يكون من المفيد قبل أن نستعرض التاريخ الجيولوجى لمجرى النهر وواديه ، أن نعرض بصفة عامة لبعض المميزات الجغرافية الظاهرة فى تكوينه الحالى : فهذا النهر من أطول أنهار العالم ، إذ يبلغ طوله أكثر من ستة آلاف كيلو متر ، وهو كذلك يمتد فى استقامة غير عادية ، إذ أن اتجاهه العام هو من الجنوب إلى الشمال فيما بين خطى طول ٢٩° ، ٣٩° شرقاً ، رغم ماهناك من بعض تثنيات موضعية فى مجراه . وتقع أقصى منابعه الجنوبية عند خط عرض ٣,٥° جنوب خط الاستواء ، وينتهى مصبه عند خط عرض ٣١° شمالا ، أى أنه يقطع أكثر من أربع وثلاثين درجة عرضية . وليس هناك نهر من أنهار العالم الكبرى له مثل هذه الصفة الفريدة ، بل إن معظم تلك الأنهار يسير فى اتجاه غربى شرقى ، وبذلك ينبع وينتهى فى منطقة مناخية واحدة ـ ومن أمثلة ذلك الأمازون والكنغو . وهما ينبعان وينتهيان فى المنطقة الاستوائية ، واليانج تسى والهوانجو من أنهار الصين والجانج من أنهار الهند ، فهى كلها تنبع وتنتهى فى منطقة مناخية واحدة تقريبا . وكذلك الحال فى نهر الطونة بأوربا . أما المسسبى فإنه يشبه النيل بعض الشبه من هذه الناحية ، ولكنه لايتعدى منطقتين أو ثلاثا من المناطق المناخية ، أما نهر النيل فإنه ينبع فى المنطقة الاستوائية المرتفعة ، وتمر بعض منابعه فى أخاديد يشبه مناخها النوع الاستوائى المنخفض . ثم يمر فى منطقة حوض الجبل والغزال ذات المناخ شبه الاستوائى . ويتلقى بعد ذلك من الشرق منابعه الحبشية التى تأتى من منطقة شبه موسمية ، ثم يمر بالسودان ، وهو يمثل منطقة مناخية قائمة بذاتها ثم يعبر النيل الأعظم النطاق الصحراوى الحار حتى يبلغ فى النهاية أطراف منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط . وبذلك تختلف بعضها عن بعض ، ليس فقط من الناحية الطبيعية العامة أو الناحية المناخية ، وإنما كذلك من الناحية النباتية ، وما يترتب عليها من اختلاف فى المظهر الجغرافى العام . وهكذا يمر النيل فى مناطق متنوعة يربط بينها ويجمع بين شعوبها على نحو لانجد له مثيلا فى أى نهر آخر من أنهار العالم الكبرى .

وإذا تركنا هذه الناحية الجغرافية جانبا فإننا نجد أنه من ناحية الحضارة البشرية كان هذا النهر ، أو بعض جهات حوضه على الأقل ، مهدا لحضارة مستقرة عريقة فى القدم . وقد لانبالغ إذا قلنا إنها أقدم الحضارات النهرية المستقرة ، وإن كانت هناك حضارات أخرى تضارعها أو تكاد فى القدم . على أن حضارة نهر النيل القديمة لاتمتاز بالقدم وحده ، وإنما تمتاز كذلك بالاستمرار ، بحيث إننا حتى إذا سلمنا بنتائج بعض البحوث التى تقول إن الحضارة الزراعية المستقرة فى بعض جهات أرض العراق الأدنى تضارع حضارة مصر من حيث القدم ، فإننا نلاحظ أن الحضارة فى أرض العراق لم تكن مستمرة وإنما انقطع حبلها على الزمن . أما فى مصر فقد ظهرت الحضارة المصرية المستقرة فى مطلع العصر الحديث قرب نهاية الألف السادسة قبل الميلاد ، ثم استمر استقرار السكان واشتغالهم بالزراعة وتكاثرهم على جوانب النهر على مر الزمن دون انقطاع خلال بقية عصر ماقبل التاريخ ، ثم خلال العصر التاريخى إلى يومنا الحاضر. وهنا نلاحظ أنه على الرغم من انحلال بعض مظاهر المدنية فى مصر وتفكك الحياة السياسية من وقت لآخر ، فإن الحياة الزراعية فى أرض مصر قد استمرت على مر العصور دون انقطاع . وهنا يصح أن نلاحظ الفرق بين مصر وغيرها من مهاد الحضارات والمدنيات القديمة . ففى بلاد اليونان مثلا ظهرت حضارة عريقة ثم دالت وانتهت ، وكذلك الحال فى أرض العراق ذاتها ، إذ تتابعت الحضارات السومرية والأكادية والبابلية والأشورية وغيرها ، حتى جاءت الحضارة العربية . وكانت الحياة الزراعية فيها متقطعة بخلاف الحال فى وادى النيل ومصر على الخصوص ، حيث استمرت الحياة الزراعية والحياة فى القرية المصرية دون انقطاع .

ولنعد إلى ما أشرنا إليه من قبل ، من أن الكشف عن سر هذه الحيوية فى حياة مصر وحضارتها لايتم لنا إذا لم نرجع إلى البيئة النيلية فى مصر فنحللها ونستطلع مراحل تطورها الأولى ، لنتفهم مقومات البيئة وأثرها فى نشأة الحضارة .

وقد لايكون هذا مجال الإفاضة والتوسع فى بحث تاريخ التطور الجيولوجى لنهر النيل ، وهو بحث يصح أن يكون مكان نشره مفصلا فى إحدى المجلات

المتخصصة ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نكتفى هنا بذكر خلاصة وافية لما انتهت إليه الأبحاث الجيولوجية التى تمت فى وادى النيل خلال ربع القرن الأخير ، عندما ازدادت العناية بالكشف عن تطور هذا النهر والتعرف على مراحل تكوين واديه وتربته التى استقر من فوقها الإنسان .

ولقد قام بهذه الأبحاث علماء مختلفون نشرت أبحاثهم فى تقارير أو فى مقالات وبحوث مختلفة (انظر المراجع فى آخر هذا المقال) ، نذكر منهم «ماكس بلانكنهورن» Max Blanckenhorn الجيولوجى الألمانى ، الذى كان أول من قام بأبحاث تفصيلية قيمة عن مجرى النيل فى مصر منذ قرابة نصف قرن ، وساندفورد K. S. Sandford وزميله آركل W. J. Arkell من جامعة أكسفورد ، وقد كلفتهما جامعة شيكاغو بالقيام بأبحاث قيمة فى مجرى النيل فى مصر والنوبة . ونيلسون E. Nilsson الباحث السويدى الذى قام بدراسات بالغة القيمة فى كل من الحبشة وشرق إفريقية . وتوتهل J. D. Tothill البريطانى الذى درس منطقة أرض الجزيرة . وويلاند E. J. Wayland الذى اشتغل فترة طويلة مديرا للمساحة الجيولوجية فى حكومة أوغنده ، وغيرهم من الباحثين من جنسيات مختلفة . ويسرنا أن نشير إلى أن فئة قليلة من الباحثين المصريين قد بدأت توجه اهتمامها إلى أن تشارك فى هذه الدراسات ، لاسيما من بين الباحثين فى أقسام الجيولوجيا بالجامعات ومصلحة المساحة الجيولوجية المصرية .

ولقد انصبت هذه الأبحاث على ثلاث مناطق ، هى : المنابع الاستوائية ، والمنابع الحبشية ، ثم النوبة ومصر. وأمكن بالتدريج إجراء المقارنة والمعادلة بين النتائج التى توصل إليها الباحثون فى كل من تلك المناطق ، بحيث إننا نستطيع الآن أن نخرج بصورة مبسطة لقصة نهر النيل وتطوره الجيولوجى ، وهى قصة لاتزال غير مكتملة وغير واضحة فى بعض نواحيها ، ولكنها مع ذلك تعطى فكرة عامة عن ذلك التطور .

ولقد خرجنا من هذه الأبحاث بأن نهر النيل لم يكن على الدوام فى صورته الحالية ، وإنما هو قد اتخذ هذه الصورة التى نراه عليها الآن فى عهد جيولوجى متأخر

للغاية . بل إننا لانجاوز الحقيقة إذا ماذكرنا أن نهر النيل بصورته وامتداده الحاليين لايرجع إلى أبعد من القسم الأخير من البلايستوسين . ويغالى بعض الباحثين أو يجازف فيتعرض لذكر بعض الأرقام فيقول مثلا : إن نهر النيل لم يتخذ صورته الحالية إلا منذ بضع عشرات الآلاف من السنين . ولكننا نعرف أن ذكر الأرقام والسنين فى الجيولوجيا أمر يعزف عنه الباحث الذى يتوخى الدقة العلمية ، ولئن كنا قد ذكرنا هذا الرقم فإنما نذكره على سبيل التقريب لا أكثر .

وقبل أن يتم اتصال أجزاء نهر النيل بعضها ببعض ، واتخاذه صورته وامتداده الحاليين ، كانت هناك ثلاث نظم نهرية ، مستقل كل منها عن الآخرين . أولها فى الهضبة الاستوائية ، وثانيها فى الهضبة الحبشية ، وثالثها فى النوبة ومصر . فأما فى الهضبة الاستوائية فقد كان هناك نظام نهرى يرجع إلى أواخر الزمن الجيولوجى الثالث ، أى إلى عصر البلايوسين على الأقل ، وكان ذلك النظام يختلف بعض الاختلاف عن النظام الحالى ، وقد بحث تطوره خلال القسم الأخير من البلايوسينى وخلال عصر البلايستوسين كله ، وجمعت الأدلة على ذلك من المسطحات المائية الموجودة فوق الهضبة الاستوائية وفى الأخدودين الشرقى والغربى من جهة ، ومن المجارى المائية التى تصل بين تلك المسطحات من جهة أخرى .

فأما المسطحات المائية فقد درست شواطئها القديمة ومستوياتها التى تذبذبت فى الارتفاع بدليل وجود أرصفة عالية حول بعض البحيرات كفكتوريا وغيرها ، ووجود رواسب بحيرية قديمة فى مناطق جافة فى الوقت الحاضر . كذلك درست هذه المسطحات البحيرية من حيث الحياة المائية الموجودة فيها الآن ، وأمكن استنتاج بعض الحقائق عن تاريخ تلك المسطحات واتصالها بعضها ببعض . ويمكن تلخيص النتائج فى صورة مبسطة فى أنه جاء دور فى القسم الأخير من البلايوسينى والقسم الأول من البلايستوسين ازدادت فيه الأمطار ، وحدث مايعرف بالدور المطير الأول ، وكان دورا طويلا ، ولعله امتاز بأكثر من قمة واحدة . وقد اتسعت فيه المسطحات المائية اتساعا كبيرا ، فكانت هناك فى الأخدود الشرقى مثلا بحيرة قديمة أطلق على تكويناتها اسم بحيرة كاماسيا ، وقد أطلق هذا الاسم أيضا على جانب كبير

من هذا الدور المطير الأول ، وعرف باسم الكاماس . ولاشك أن بحيرة فكتوريا وغيرها من بحيرات النيل الاستوائية كانت أكثر اتساعا وأعلى مستوى ، وقد ازدهرت فيها الحياة المائية فتنوعت الأسماك وتكاثرت . ويبدو فى الوقت ذاته أنه كان هناك نوع من الصلة بين تلك المسطحات المائية ، ولكنها تختلف بعض الاختلاف عن المجارى التى تصل بينها الآن . وعلى كل حال فسواء أكانت تلك البحيرات القديمة متصلة بعضها ببعض ، أم كانت مستقلة الواحدة عن الأخرى ، فإن اتساع رقعتها وكثرة المجارى المائية المنصرفة إليها ، وتقارب أعالى تلك المجارى بعضها من بعض عند خطوط تقسيم المياه ، وهى خطوط ليست شديدة الارتفاع ولا واضحة كل الوضوح ، لأنها كلها تقع فوق سطح الهضبة ، كل ذلك قد مكن للأسماك والحياة المائية من أن تنتقل من بحيرة إلى أخرى . ولكن الشىء المعروف الآن هو أن مياه تلك البحيرات جميعا لم تكن فى ذلك الوقت وخلال الدور المطير الأول كله تفيض نحو الشمال ولايتصل ببقية نهر النيل . ولم يكن هناك فيما يبدو من مياه الهضبة الاستوائية ماينصرف نحو الشمال إلا مياه نهر أسوا الذى لايزال يصرف مياه الأطراف الشمالية للهضبة الاستوائية وينحدر نحو حوض الجبل والغزال .

وبعد انقضاء الدور المطير الأول جاءت فترة جافة تقطعت فيها البحيرات وانفصلت بعضها عن بعض ، وجف كثير من المسطحات المائية أو تضاءل واضمحل . وترتب على ذلك أن انقرض جانب كبير من الحياة المائية لاسيما فى البحيرات الضحلة نسبيا ، كبحيرة فكتوريا التى قلت الحياة المائية فيها ، وبقيت قليلة التنوع حتى الآن ، بخلاف الحال فى بعض البحيرات التى كانت تقع فى مناطق منخفضة نسبيا وتتلقى مياهاً أوفر مما ينصرف من سطح الهضبة ، مثل بحيرة ألبرت ، التى لم يصب الحياة المائية فيها مثل ما أصاب الحياة المائية فى بحيرة فكتوريا من انقراض بعض أنواعها خلال فترة الجفاف بين الدورين المطيرين الأول والثانى .

وقد كانت فترة الجفاف معادلة على وجه التقريب لما يمكن أن نسميه البلايستوسين الأوسط ، وإن كان الجيولوجيون لم يتفقوا فيما بينهم اتفاقا واضحا حتى الآن على تحديد أقسام عصر البلايستوسين . وبالإضافة إلى الجفاف يظهر أن هذه

الفترة أيضا قد امتازت باضطرابات بركانية بدأت قبل فترة الجفاف واستمرت بعدها خلال مطلع الدور المطير الثانى .

ثم جاء الدور المطير الثانى ، وهو يعرف فى شرق أفريقية باسم الدور الجامبلى ، ويعادل البلايستوسين الأعلى . وقد ازدادت فيه الأمطار ، ولكنها لم تبلغ ما بلغته فى الدور المطير الأول . كذلك يبدو أن الدور الجامبلى امتاز بأكثر من قمة واحدة من حيث تزايد الأمطار وذبذبتها ، فكانت له قمتان أو ثلاث . وقد اتسعت فيه المسطحات المائية من جديد وتكاثرت فيها الأسماك ، ولكن الحياة المائية بقيت متأثرة بما أصابها فى تاريخها السابق . ففى بحيرة فكتوريا مثلا تكاثرت الأسماك من حيث العدد ، ولكنها بقيت فيما يبدو قليلة من حيث الأنواع إذا ماقيست بتنوع الأسماك فى بحيرة مثل ألبرت .

كل هذا عن المسطحات المائية . فأما عن المجارى النهرية فقد درست فى أجزاء مختلفة من أعالى النيل . وقد تبين فى نهر كاجيرا مثلا أن لهذا النهر تاريخا معقدا ، ولابد أنه حدث فيه أسر نهرى فى بعض أجزائه ، فهو نهر متكسر من حيث اتجاه مجراه ، وهو نهر يمتاز فى قسمه الأوسط بوجود منطقة مستنقعات على عكس طبيعة المجارى المائية العادية والتى تتوسط المستنقعات مجاريها . ولايزال مجرى الكاجيرا بحاجة إلى دراسة ، وإن كان المعروف أنه قد تأثر بالذبذبات المناخية التى أشرنا إليها من قبل ، كما أن الواضح أن مجراه الأدنى قد أسر مجراه الأوسط .

أما نهر السمليكى الذى يصل بين بحيرتى ادوارد وألبرت فهو يمتاز بأنه فى قسمه الجنوبى الأقصى وفى قسمه الشمالى الأقصى نهر هادئ الجريان عريض المجرى أما فى قسمه الأوسط فإنه يمتاز بوجود مدافع الماء ومنحدراته ، مما يدل على أنه فى أول الأمر كان هناك نهران ، أحدهما يجرى جنوبا إلى بحيرة إدوارد ، والآخر يجرى شمالا إلى بحيرة ألبرت . ونظرا لأن هذه البحيرة الأخيرة أكثر انخفاضا من بحيرة إدوارد ، فإن النهر الذى جرى إليها كان أشد انحدارا وأقدر على نحت مجراه نحتا تراجعيا نحو الجنوب ، وظاهر أنه مازال يفعل ذلك حتى استطاع أن يأسر النهر الجنوبى ، ثم يأسر مياه ادوارد كلها فيتجه بها نحو الشمال . ومع أننا لانعرف على وجه الدقة تاريخ

حدوث هذا الأسر النهرى فإن المرجح جدا أن يكون ذلك قد تم فى وقت حديث نسبيا من الناحية الجيولوجية ، ولايستبعد أن يكون قد حدث خلال البلايستوسين .

وأما نيل فكتوريا ففيه أكثر من منطقة حدث بها تشقق وتصدع فى القشرة ، منها مسقط ريبون الذى تفجرت عن طريقه المياه من فكتوريا نحو بحيرة إبراهيم (كيوجا) ، ومنها مساقط مرشيزون التى تنحدر فيها المياه عموديا عند الحافة الشرقية للأخدود الغربى . وإذا أخذنا بالأدلة المختلفة التى تجمعت لدينا عن حركات القشرة الأرضية واضطرابها فى شرق أفريقية بصفة عامة ، جاز لنا أن نعتبر أمثال هذه التصدعات فى سطح الهضبة جزءا من حركات الاضطراب الكبرى التى انتابت الهضبة الاستوائية وشرق أفريقية بصفة عامة حوالى منتصف البلايستوسين وفى مطلع البلايستوسين الأعلى . وسنرى فيما بعد أن هذه الحركات كانت أكثر انتشارا فأصابت الهضبة الحبشية ، بل إنها كانت جزءا من حركات أرضية عنيفة أصابت فى ذلك الوقت بعض أجزاء أخرى من مناطق الأخدود الأعظم فى أفريقية وغرب آسيا .

وأما عن نيل ألبرت فى أقصى الشمال ، فإنه يخرج فى أول الأمر نهرا هادئا عريضا يشبه لسان الماء ، ويمتد فى هيئة بحيرة مستطيلة تسير من بحيرة ألبرت نحو الشمال حتى تبلغ قرب حافة الهضبة الاستوائية . وبعد ذلك يصل النهر إلى منطقة تصدع كبرى هى منطقة مساقط فولا ، وهى منطقة تبدو فيها معالم الحداثة بوضوح . والرأى الغالب الآن هو أن هذه المساقط إنما نشأت عن تصدع فى القشرة كان معاصرا لحركات القشرة التى أشرنا إليها منذ قليل .

وهكذا يمكننا أن نصور التاريخ الجيولوجى لمنابع النيل الاستوائية ، بأن تلك المنابع إنما تكونت بالتدريج منذ نهاية الزمن الجيولوجى الثالث على الأقل ، وتأثرت فى تطورها بذبذبات المطر خلال العصر المطير فى تلك المناطق من جهة ، وباضطرابات القشرة الأرضية هناك من جهة أخرى .

ولم يتم اتصال تلك المجارى بعضها ببعض ، ولم تتخذ صورتها الحالية إلا عند نهاية البلايستوسين الأوسط أو مطلع البلايستوسين الأعلى ، عندما ترابطت المسطحات المائية عن طريق المجارى المائية ، وتصدعت الحافة الشمالية للهضبة

الاستوائية ، ففاضت مياه البحيرات نحو بحر الجبل ثم النيل الأبيض فى الشمال .

فأما عن المنابع الحبشية ، فإن لها قصة أخرى لانعرف عنها ، للأسف الشديد ، بقدر ما نعرف عن الهضبة الاستوائية . السبب فى ذلك أن المسطحات المائية فى الهضبة الحبشية قليلة ، ولا يوجد منها مايتصل بنهر النيل فى الوقت الحاضر إلا بحيرة تانا ، وهى بحيرة حديثة نسبيا كما سنرى بعد قليل ، ولذلك فإن الأدلة الفيزيوغرافية أقل تنوعا ووضوحا فى بلاد الحبشة ، كما أن أدلة الأحياء المائية القديمة أو المعاصرة لايكاد يكون لها وجود حتى المرحلة الحالية من أبحاثنا على الأقل .

على أن للدراسة فى الهضبة الحبشية جانبا طريفا ، ذلك أنها هضبة بركانية تراكمية تأثرت بحركات القشرة الأرضية وبظهور البراكين واللافا الغطائية التى تسربت من باطن القشرة عن طريق شقوق فى الأرض وصلت إلى السطح فغطته بطبقات سميكة جدا من اللافا ، وقد أمكنت دراسة حركات القشرة الأرضية فى الحبشة على نحو ألقى شيئا من الضوء على تاريخ نهر النيل وتطور مجاريه فى تلك البلاد.

ويمكننا فى هذا العرض العام أن نميز من المجارى النهرية الثلاثة لأعالى النيل الحبشى وهى العطبرة والأزرق والسوباط . فأما نهر العطبرة فإنه يقع عند الأطراف الشمالية لهضبة الحبشة ، ويجرى جانب طويل منه فوق السهل السودانى . ولذلك فقد كان هذا النهر بعيدا نسبيا عن مركز الاضطراب فى الهضبة الحبشية ، ولانعرف من مجراه أدلة واضحة عن تاريخ تطوره وتأثره بتلك الاضطرابات . ولكن المعروف والمسلم به الآن بصفة عامة أن هذا النهر أكثر انتظاما فى مجراه من بقية المجارى الحبشية أى أنه أقرب شبها بالأنهر العادية ، وربما كان من هذه الناحية يمثل أقدم الأنهر الحبشية كلها وأقدمها اتصالا بالنيل الأعظم فى النوبة ومصر ، بل إن الاتجاه الحديث بين الباحثين يرمى إلى النظر إلى هذا النهر على أنه أحد المنابع العليا القديمة للنيل النوبى المصرى .

وهذا الرأى يسنده مانلاحظه فى مجرى نهر العطبرة من أطراد يدل على قدم نسبى . وعلى كل حال فقد عثر فى بعض التكوينات الجانبية لنهر العطبرة على آلات حجرية للإنسان ترجع إلى أوائل العصر الحجرى القديم ، ويمكن ارجاعها إلى ما

يعادل الدور المطير الأول أو أواخر البلايستوسين الأسفل .

وأما السوباط فإنه يقع إلى أقصى الجنوب ولم يدرس مجراه حتى الآن دراسة يمكن أن تهدينا إلى تاريخ تطوره وتجاهه ليتصل بالنيل عند أقصى شمال حوض الجبل ، ولكن هناك من القرائن مايدل على أن اتجاه نهر السوباط نحو ذلك الحوض لايمكن أن يكون قديما ، لأن مجرى السوباط فى قسمه الأدنى لايزال غير ناضج التكوين ، فهو يفيض على جانبيه ويكسر جسوره التى لم تتراكم فيها الرواسب حتى الآن إلى درجة تحدد مجرى النهر ، ولذلك فإننا نستطيع أن نستنتج استنتاجا مبدئيا أن هذا القسم الأدنى من السوباط حديث نسبيا ، وقد لايرجع إلى أبعد من عصر البلايستوسين الأوسط أو الأعلى ، وإن كانت هذه نقطة لاتزال بحاجة إلى بحث وتمحيص ، لاسيما وأن من الجائز جداً أن يكون حفر بعض مجارى السوباط الأعلى قد بدأ قبل ذلك .

وأما النيل الأزرق فإن الأدلة منه أكثر وضوحا ، ويرجع أغلب الفضل فيها إلى أبحاث الدكتور نيلسن التى لايزيد تاريخها عن عشرين عاما . وقد كان المعروف دائما أن النيل الأزرق لايمكن أن يكون رافدا قديما ، وذلك رغم عمق مجراه وواديه الذى يبلغ فى بعض المواضع زهاء ١٥٠٠ متر ، ذلك أن حفر سطح الهضبة فى الحبشة أمر سهل نسبيا ، لأن الصخور البركانية هنا ليست كلها من نوع واحد ، ولأن كثرة الأمطار وانحدار السطح يساعدان على نحت الصخور وإزالتها وتعميق مجارى الأنهار بسرعة ظاهرة . والذى ينظر إلى مجرى النيل الأزرق بصفة عامة يلحظ أنه ينحنى فى دوران كبير حول مرتفعات جوجام ، ويغير اتجاهه أكثر من مرة . فنهر آباى الأعلى (الذى هو منبع النهر) يتجه من الجنوب إلى الشمال ليصب فى بحيرة تانا ، ونهر آباى الأدنى يخرج من البحيرة متجها إلى الجنوب ، والقسم الأوسط من النيل الأزرق يدور فى تقوس عظيم ، والقسم الأدنى منه يتجه نحو الشمال والشمال الغربى إلى سهول السودان .

وهذه الاتجاهات المتغيرة دليل على أن النهر قد تأثر فى تحديد مجراه بظاهرات السطح فى الهضبة الحبشية فإذا ماذكرنا أن هذا السطح إنما قد اتخذ شكله الحالى فى

عهد حديث جدا عندما اتخذت الهضبة الحبشية صورتها الحالية ، وتكاملت فوقها التكوينات البركانية التى يرجع معظمها إلى القسم الثانى من الزمن الجيولوجى الثالث ، ويرجع بعضها إلى عصر البلايستوسين ذاته ، أدركنا كيف أن النيل الأزرق إنما تأثر بشكل بعد أن اكتملت صورته ، وبالتالى ينبغى أن يكون النيل الأزرق أحدث من ذلك السطح ، ولايمكن أن يكون نهرا قديما من الناحية الجيولوجية .

ولقد بحث نيلسن هذه المسائل وغيرها وعنى على الخصوص بدراسة ثلاث مناطق ، أولاها عند الركن الجنوبى الشرقى لثنية النيل الأزرق حول منطقة جوجام ، وثانيتها عند الحافة الشرقية لهضبة الحبشة وثالثتها فى منطقة بحيرة تانا .

فأما فى المنطقة الأولى فقد عثر على تكوينات بحيرية أقدم من مجرى النيل الأزرق ، لأن هذا المجرى يقطع تلك التكوينات ويشق طريقه فيها . وقد أسمى نيلسن هذه التكوينات باسم بحيرة « يايا » القديمة ، وهى ترجع إلى دور مطير من غير شك ، لأنها كانت تبلغ سبعة أمثال بحيرة تانا ، أو ثمانية أمثالها ، من حيث الاتساع . ولما كانت تكويناتها تقع الآن فى منطقة منحدرة السطح من الهضبة الحبشية فمن غير المعقول أن تكون تلك البحيرة القديمة قد تكونت والهضبة الحبشية فى صورتها الحالية ، لأن انحدار السطح الحالى نحو الغرب والشمال الغربى لايسمح بتكون مثل تلك البحيرة ، ولذلك لابد لنا من أن نفترض أن بحيرة يايا إنما تكونت فى وقت كانت فيه الهضبة الحبشية أكثر استواء منها فى الوقت الحاضر ، ولم يكن فيه سطح تلك الهضبة قد مال صوب سهول السودان بعد .

وقد أمكن إلقاء شيء من الضوء على هذه النقطة من دراسة الحافة الشرقية لهضبة الحبشة ، وتبين من هذه الدراسة وجود رصيف بحرى فى بعض أجزاء تلك الحافة يقع الآن على ارتفاع يزيد عن ١٥٠٠ متر وقد يبلغ ١٨٠٠ متر فى بعض المواضع ، وهذا الرصيف إنما تكون فى وقت كان البحر الأحمر يصل فيه إلى حافة الهضبة ، ولابد أن نفترض أن الهضبة كانت أقل ارتفاعا منها الآن بحيث يستطيع البحر أن يبلغ حافتها . ومع أنه من الصعب تحديد تاريخ ذلك الرصيف البحرى بالدقة ، فإن من المرجح جدا أنه يرجع إلى البلايستوسين الأدنى . وعلى كل حال فلا

مفر من أن نفترض أنه بعد أن تكون ذلك الرصيف حدثت اضطرابات عنيفة فى الهضبة الشرقية لتلك الحافة أدت إلى ارتفاعها ارتفاعا يبلغ ١٥٠٠ متر على الأقل ، (وربما بلغ الارتفاع ١٨٠٠ متر فى بعض المواضع) ، وترتب على ذلك الارتفاع فى الحافة الشرقية والجنوبية الشرقية للهضبة الحبشية ميل سطحها وانحداره نحو الغرب والشمال الغربى ، أى نحو سهول السودان . وأغلب الظن أن هذه الحركة هى التى أدت إلى انصراف مياه بحيرة يايا وساعدت على تكون مجرى النيل الأزرق فى المنطقة التى كانت تشغلها من قبل تلك البحيرة القديمة .

وإذا ربطنا بين اضطرابات القشرة فى الهضبة الحبشية واضطراباتها فى بقية الأخدود الشرقى فى الهضبة الاستوائية جاز لنا أن نعتمد على الأدلة الأثرية التى حصلنا عليها من دراسة بحيرات الأخدود الشرقى فى كينيا وتنجانيقا ، والتى عثر فيها على حضارات من العصر الحجرى القديم تساعد على تحديد عصر الاضطرابات الأرضية بأنه بدأ فى القسم الأعلى من الدور المطير الأول (أى قرب نهاية البلايستوسين الأسفل) ، واستمر حتى مطلع الدور المطير الثانى (أى بداية البلايستوسين الأعلى) .

فإذا ما انتقلنا إلى بحيرة تانا وجدنا أن الأدلة منها تبين أنها بحيرة حديثة نسبيا ، وقد سبق تكوينها وجود بعض المجارى المائية فى الحوض الذى تقع فيه ، وهى مجارى قديمة حفرت فى عهد سابق لتكوين البحيرة ، ثم ملأتها رواسب البحيرة بعد تكوينها ، تلك الرواسب التى يوجد بعضها على ارتفاع كبير فوق مستوى المياه فى البحيرة فى الوقت الحاضر ، مما يدل على أنه أتى وقت كانت البحيرة فيه فى مطلع تكوينها أعلى وأوفر ماء منها فى الوقت الحاضر .

وبدراسة مخرج البحيرة ، تبين أن هناك سداً من اللافا الحديثة تكون عند الطرف الجنوبى لحوض تانا ، وترتب عليه انحباس المياه فى ذلك الحوض وتكون البحيرة وارتفاع مستواها . ويدل مظهر تلك اللافا على أنها أحدث كثيرا مما حولها من التكوينات البركانية فوق الهضبة الحبشية ، ولا يمكن إرجاعها إلى أبعد من الحركات الأرضية التى أشرنا إليها ، أى إلى نهاية البلايستوسين الأسفل أو منتصف

البلايستوسين أو مطلع قسمه الأعلى . وقد تكونت بحيرة تانا بعد ذلك خلال ما يمكن أن نسميه فى الحبشة الدور المطير الثانى وهو الذى رأينا آثاره وأدلته فى الهضبة الاستوائية ، وبعد أن بلغت بحيرة تانا القديمة ذروتها فاضت مياهها فوق سد اللافا نحو الجنوب ونحتت مخرجها وعمقته بالتدريج مما أدى إلى انخفاض البحيرة ، ثم زاد ذلك الانخفاض بسبب قلة المطر بعد انقضاء الدور المطير الثانى المشار إليه . وإذا صح هذا الربط والتعليل ، فإننا لانستطيع أن نرجع بحيرة تانا إلى أبعد من مطلع الدور المطير الثانى .

وهكذا نستطيع أن نتبين حداثة تكوين مجرى النيل الأزرق ، فقد سبقته فى الدور المطير الأول (أو فى معظمه على الأقل) بحيرة « يايا » التى أشرنا إليها . ومع ذلك فإنه لايستبعد أن تكون بعض أجزاء ذلك النهر أقدم من بحيرة « يايا » أو معاصرة لها ، فهى بحيرة كانت تقع فى قلب الحبشة ، ولايبعد أن بعض مياهها كانت تنصرف إلى الشرق قبل أن ترتفع الحافة الشرقية للحبشة . وفى الوقت نفسه لايبعد أنه كانت هناك مجارى قديمة تنصرف إلى يايا من الشمال ، أى من المنطقة الواقعة بينها وبين ما أصبح فيما بعد بحيرة تانا ، ومجارى قديمة أخرى تصرف مياه الحافة الغربية للحبشة وتنتهى إلى سهول السودان ، وربما كان من بينها نهر قديم سابق للنيل الأزرق كان يجرى فى مجراه الحالى فى قسمة الغربى عند أطراف الحبشة ، ثم ازداد ذلك المجرى نشاطا وقوة بعد أن زاد ارتفاع الحبشة وكثرت الأمطار فوقها بسبب الارتفاع ، ونشط الجريان وانصرفت معظم مياه الحبشة نحو سهول السودان ، واتخذ نهر النيل الأزرق صورته الحالية أو ما يقرب منها .

ومهما بدا على هذه الأبحاث والآراء كلها من أنها لاتزال فى مرحلتها الأولى ، فإننا نستطيع أن نستنتج منها أن اتصال المنابع الحبشية بالنيل الأعظم فى السودان فى جملته اتصال حديث (اللهم إلا فيما يختص بنهر العطبرة) . بل هو اتصال لايرجع فى صورته الحالية ، وفيما يختص بالنيل الأزرق والسوباط إلى أبعد من نهاية البلايستوسين الأسفل ، وربما رجع إلى البلايستوسين الأوسط أو إلى مطلع البلايستوسين الأعلى ، أى إلى نفس الوقت تقريبا الذى تم فيه انصراف مياه

البحيرات الاستوائية نحو الشمال . وكما كان نهر « أسوا » يمثل بداية قديمة نسبيا لانصراف جانب من مياه الهضبة الاستوائية نحو الشمال ، كان العطبرة وبعض المجارى الأخرى (وربما كان من بينها نهر سابق للنيل الأزرق) يمثل انصراف بعض مياه الهضبة الحبشية القديمة نحو السودان والنوبة .

فإذا ما انطلقنا الآن من الحبشة إلى سهول السودان وجدنا أدلة البحث أقل وضوحا، رغم أهمية هذه المنطقة فى دراسة تطور نهر النيل، لأنها تمثل حلقة الاتصال بين المنابع الاستوائية والحبشة من جهة، وبين النيل النوبى المصرى من جهة أخرى.

وهناك منطقتان فى السودان يصح أن نشير إليهما فى تتبع مجرى النيل . أولاهما منطقة بحر الجبل ، وهى تتصل بتطور المنابع الاستوائية . وثانيتهما منطقة أرض الجزيرة ، وهى تتصل بتطور النيل الأزرق . فأما بحر الجبل فلم يدرس من الناحية الجيولوجية بعد ، ولانكاد نعرف عنه شيئا من ناحية التطور الفيزيوغرافى . ولكننا إذا نظرنا إليه نظرة عامة ، وجدنا أن مجرى هذا النهر فى حوضه ليس مجرى عاديا . فبحر الجبل لا يجمع مياه الحوض الذى يجرى فيه ، وإنما الذى يجمع مياه ذلك الحوض هو بحر الغزال فى الغرب ، وبحر الزراف وأعالى نهر بيبور الذى ينصرف إلى السوباط فى الشرق .

أما بحر الجبل فإنه يجرى وسط هذه الروافد جميعا ولايتلقى عن جانبيه إلا روافد قصيرة أو قليلة الأهمية ، مما يدل على أنه لم ينشأ فى الأصل ليصرف مياه حوض الجبل والغزال ، وإنما هو نهر دخيل على ذلك الحوض بل وغريب عنه . وهذه الظاهرة الخاصة فى جريان بحر الجبل يمكن أن تتخذ قرينة على أنه فى الأصل نشأ عن تصدع الهضبة الاستوائية ، وتدفق مياهها نحو الشمال أما قبل ذلك فمن الجائز جدا أن مياه نهر أسوا كانت تتبدد وتنتشر فى الأجزاء الجنوبية فى حوض الجبل ، حيث توجد رواسب كثيرة ترجع إلى البلايستوسين . وإن كان من الجائز أيضا أن نهر أسوا قد مهد سبيل الجريان لبحر الجبل ، الذى استطاع أن يشق سبيله فى وسط حوض الجبل والغزال بعد أن تدفقت المياه بكثرة ، إثر تصدع الحافة الشمالية للهضبة الاستوائية .

فأما عن منطقة الجزيرة فقد بحثت رواسبها وتبين أن طبقات الطمى فيها قد أرسبها النيل الأزرق فى وقت امتاز أيضا بزيادة فى الأمطار ، أى بحدوث دور مطير. والدليل على ذلك أنه كانت تعيش قواقع برية تحتاج إلى مقادير أوفر من المطر الحالى . والذى نستطيع أن نتصوره هو أنه بعد أن قفزت الحافة الشرقية والجنوبية الشرقية للحبشة ، واتخذ النيل الأزرق صورته الحالية ، وأخذ ينحت رواسب بحيرة يايا القديمة ويعمق مجراه ويزيل الصخور والرواسب من سطح الهضبة الحبشية تدفق إلى سهل السودان ، وأنفق جانبا من الوقت فى إلقاء رواسبه وتمهيد مجراه فى أرض الجزيرة ، حتى استطاعت مياهه أن تصل فى انتظام ووفرة إلى النيل الأعظم . وبالتدريج استطاع النيل الأعظم أن يعمق مجراه فى بلاد النوبة بإزالة الصخور والجنادل ، مما ترتب عليه حدوث نحت تراجعى نحو الجنوب ، وتدفق مياه النيل الأزرق فى غزارة نحو الشمال ، فأخذ هذا النيل الأزرق يعمق مجراه فى أرض الجزيرة ، ولم تستطع مياهه أن تفيض على سطح الجزيرة الذى يقع الآن فى مستوى أعلى من مستوى فيضان مياه النيل الأزرق .

فأما عن مجرى النيل الأبيض فإنه للأسف لم يدرس حتى الآن ، ولا نستطيع أن نقول عنه شيئا من حيث تطوره الفيزغرافى ، وإن كانت هناك قرائن وأدلة غير واضحة ، منها مثلا أن هذا المجرى يسير فوق رواسب طينية حديثة التكوين نسبيا لايعرف تاريخها بالضبط ، ولكنها فى أغلب الظن ترجع إلى البلايوسين أو أوائل البلايوستوسين ، ولابد بالطبع أن يكون مجرى النيل الأبيض أحدث منها .

ولقد كان هناك رأى للدكتور جون بول يقول بوجود بحيرة قديمة فى جانب كبير من مجرى النيل الأبيض سماها بحيرة السد ، ولكن الأبحاث الحديثة تنفى وجود مثل هذه البحيرة ، إذ لا توجد رواسب بحيرية فى هذه المناطق على الإطلاق ، بل كلها رواسب نهرية أو شبه هوائية .

والآن لننتقل إلى نهر النيل فى النوبة ومصر ، وربما كان تاريخه فى هذا القسم لاسيا فى مصر أكثر وضوحا ، نظرا لزيادة العناية بالدراسات والبحوث العلمية فى هذا القسم خلال فترة تقرب من نصف قرن .

ولقد كان بلانكنهورن أول من بحث تاريخ نهر النيل بشيء من التفصيل ، فاهتدى إلى أنه قبل أن يتكون نهر النيل المصرى بصورته الحالية ، كان هناك نهر آخر سماه هو « النيل القديم » أو « النيل الليبي » وهو نهر قديم لاصلة مباشرة بينه وبين النيل الحالى . وكانت دلتاه القديمة تقع فى شمال منطقة الفيوم الحالية وقد عثر فيها على رواسب سميكة للغاية تبلغ ١٥٠ مترا أو أكثر : وترجع على الخصوص إلى عصر الأوليجوسين ، وقد عثر فيها على بقايا لكثير من الثدييات والحيوانات الضخمة ، وعلى جذوع أشجار متحجرة ولايعرف بالضبط مجرى ذلك النهر القديم ، ولكن لايستبعد أنه كان يمثل نظاما نهريا معقدا يأتى بعض روافده من الجنوب الشرقى ، ويأتى بعضها الآخر من الجنوب أو الجنوب الغربى . وقد بدأ ذلك النهر القديم جريانه بعد أن انحسر البحر الأبيض المتوسط القديم عن أرض مصر نحو الشمال ، واشتد جريان ذلك النهر على الخصوص خلال عصر الأوليجوسين ، الذى امتاز فيما يبدو بزيادة كبيرة فى الأمطار مع ارتفاع فى درجة الحرارة . وقد تكونت دلتا النهر القديم عند ساحل البحر الذى كان يقع إذ ذاك فى شمال الفيوم . ثم تكامل تكون الدلتا عند ظهور عصر المايوسين ، وحدثت اضطرابات بركانية هى التى ظهرت بسببها تكوينات جبل القطرانى المعروفة .

وخلال عصر المايوسين حدثت اضطرابات فى مصر وفى منطقة البحر الأحمر على الخصوص . والرأى السائد الآن أن أخدود البحر الأحمر وهبوطه العظيم إنما حدث فى عصر المايوسين . وقد ترتب على هبوطه رد فعل أدى إلى أن قفزت حافتا ذلك الأخدود ، فظهرت تلال البحر الأحمر فى مصر من جهة ، وجبال الحجاز فى الجانب الشرقى من جهة أخرى ، والظاهر أن ارتفاع الأرض فى شمال شرق أفريقية أدى إلى حدوث تغيير فى نظام جريان المياه ، فانتهى النيل القديم بصورته التى حاول أن يرسمها بلانكنهورن ، وبدأ نظام نهر النيل الحالى . وقد صاحب ارتفاع القشرة تقوس خفيف فى صخور عصر الايوسين نتج عنه هبوط خفيف فى المنطقة التى يجرى فيها نهر النيل الحالى ، فتجمعت المياه فى ذلك الهبوط ، وجرت نحو الشمال إلى البحر الأبيض المتوسط ، وكنتيجة للارتفاع العام ازداد انحدار الماء نحو

الشمال مما ساعد على زيادة النحت وحفر المجرى . وبذلك بدأ نهر النيل الحالى يحفر مجراه الذى نعرفه فى مصر والنوبة ، وكان الاتجاه العام نحو الشمال بحكم ميل السطح ، وفى دراسة الاتجاه العام لنهر النيل فى النوبة ومصر ، هناك بعض مسائل عرض لها الباحثون ، لاسيما تثنيات النهر ، منها ثنية دنقلا الكبيرة ومنها ثنية قنا ـ فأما ثنية دنقلا ، فقد كانت هناك بعض الآراء التى ترجع ثنيات النهر وتغير مجراه فيها إلى حدوث تشقق وتمزق فى القشرة هناك ولكن هذه الآراء لايمكن الأخذ بها ، لأنه ليس هناك أى دليل على حدوث أى تشققات فى القشرة ببلاد النوبة ، وإنما هى ظروف السطح التى حددت اتجاه النهر .. فكتلة بيوضه مثلا هى التى جعلت النيل الأعظم ينحرف فى شمال الخرطوم نحو الشمال الشرقى ، ثم يدور حول الكتلة حتى يصطدم بكتلة عطمور ، فيدور بعد أبى حمد نحو الجنوب الغربى ، ثم يعود فيتجه نحو الشمال من جديد ، وأما ثنية قنا ، فإن السبب فيها حدوث تحدب موضعى فى الطبقات فى تلك المنطقة يتجه من الغرب والجنوب الغربى إلى الشرق والشمال الشرقى . مما جعل النهر عند أرمنت ينحرف إلى الشرق ويدور حول التحدب ليعاود سيرته من جديد بعد قنا إلى الغرب والجنوب الغربى ثم إلى الشمال .

وقد كان هناك رأى لبلانكنهورن بأن نهر النيل فيما بين الفشن والقاهرة يتبع خط انكسار ، ولكن الأبحاث الحديثة قد نفت ذلك فنهر النيل كله فى مصر وفى بلاد النوبة إنما هو مجرى تحاتى ، قد نحتته المياه، ولا أثر لانكسارات القشرة وتشققاتها فيه ، ولئن كانت هناك بعض انكسارات بسيطة ، فهى ظاهرات محلية لا أثر لها فى تحديد مجرى النهر ومن الطريف أن بعضها يتجه فى اتجاه مستعرض أو فى زاوية قائمة مع مجرى النهر الأساسى ، كما هى الحال فى بعض التشققات عند جبل السلسلة فى شمال كوم امبو ، وكذلك قرب منطقة حلوان .

وحتى فى بعض مناطق الجنادل والشلالات ، بحثت منطقة الشلال الأول بصفة تفصيلية ، وتبين أنه حدث تحولات فى مجرى النهر هناك فانتقل من الشرق نحو الغرب ، وكان انتقاله نتيجة لتحويلات فى المجرى ولحت فى جوانبه الغربية ، ولم يتأثر المجرى هناك بأية تشققات تذكر ، وكذلك الحال فى منطقة الشلال الثانى وما

يقع إلى الجنوب منها فى منطقة بطن الحجر ، حيث تأثر المجرى بظاهرة النحت العادى دون الانكسار ، وإن كان النهر فى تلك المنطقة قد انتقل بمجراه من الغرب إلى الشرق ، على عكس ما حدث فى منطقة الشلال الأول وأسوان .

ولنعد الآن إلى تتبع أحداث التطور الفيزغرافى فى مجرى النيل الحالى فى النوبة ومصر منذ أن بدأ يتكون فى عصر المايوسين ، ذلك أن نهر النيل هنا بدأ بدوره نحت شديد حفر على أثرها مجراه الحالى حتى إذا ما جاء عصر البلايوسين عادت الأرض فهبطت قليلا بالنسبة إلى البحر ، وكان النهر قد عمق مجراه فطغت مياه البحر من جديد ، ولكنها فى هيئة لسان طويل من الماء المالح أو شبه المالح وصل إلى منطقة أسوان ذاتها . وترك ذلك الخليج المستطيل أثره فى تكوينات ملحية أو خليجية توجد الآن فى قاع الوادى وعلى بعض جوانبه ، وهى ترجع إلى البلايوسين الأدنى ، وربما امتد بعضها إلى البلايوسين الأوسط - وإن كان تحديد البلايوسين وأقسامه فى مصر لايزال غير واضح كل الوضوح .

وفى البلايوسين الأعلى أو قرب نهايته بدأ العصر الذى نسميه بالعصر المطير ، وهو الذى أشرنا إلى آثاره فى شرق أفريقية والحبشة من قبل ، والذى يعادل فى خطوط العرض الدفيئة والحارة ما يعرف باسم العصر الجليدى فى أوربا . ولكن تفصيلات العصر المطير وذبذباته تختلف بعض الاختلاف عن تفصيلات العصر الجليدى وذبذباته ، وإن لم يكن هذا مجال الدخول فى معادلات بين أدوار كل من العصرين المطير والجليدى .

ويختلف الباحثون فى شأن العصر المطير فى مصر من حيث ذبذبات المطر فى الزيادة والنقص ، ولكننا نستطيع أن نلخص قصته فى أن الاتجاه العام الآن هو نحو اعتبار هذا العصر منقسما إلى دورين واضحين : أولهما الدور المطير الأول وهو أطول وأهم كثيراً من الدور الثانى . وربما كانت لهذا الدور الأول أكثر من قمة واحدة فى زيادة المطر ، وهو يعادل القسم الأخير من البلايوسين ، ويستمر خلال البلايستوسين الأسفل . وتلى هذا الدور المطير الأول فترة جافة يمكن أن نعادلها بالبلايستوسين الأوسط ، ثم يليها الدور المطير الثانى ، وهو أصغر وأقل أهمية من الدور الأول ،

وكانت له قمتان أو ثلاث قمم ، بحيث إن ذبذبته تشبه ما رأيناه فى شرق إفريقية ويعادل هذا الدور الثانى ما يمكن أن نعتبره البلايستوسين الأعلى . وقد تلت هذا الدور الثانى فترة جفاف تدريجى ، جاءت فى أعقابها زيادة طفيفة فى المطر نسميها على سبيل الاصطلاح باسم « دور ممطر العصر الحجرى الحديث ومابعده » . وهذا الدور « الممطر » كان أقل فى أمطاره من الدور « المطير » بالمعنى الصحيح ، ولكنه على كل حال كان أكثر مطرا من الوقت الحاضر.

ويبدأ هذا الدور الممطر فى الألف السادسة قبل الميلاد على وجه التقريب ، ويستمر إلى الألف الثالثة قبل الميلاد . ثم تبدأ الأمطار فى القلة حتى تبلغ مستواها الحالى حوالى القرن الخامس أو السادس الميلادى . وهذا الدور الممطر له ما يعادله فى شرق إفريقية والحبشة ويعرف هناك بالدور الماكالى . وهناك من القرائن ما يدل على أن فيضان الحبشة فيه كان أعلى من الفيضانات الحالية ، مما سنشير إليه بعد قليل .

بدأ العصر المطير إذن فى مصر والنوبة فى أواخر عصر البلايوسين ، وقد ترتب على زيادة الأمطار اشتداد فى جريان المياه ، ونحت الصخور وجرف الرواسب من مرتفعات النوبة وشرق السودان وأطراف اريتريا والحبشة الشمالية وكذلك من الصحراء الشرقية المصرية .

وكان نهر النيل الأعظم يجمع كل تلك المياه والرواسب . وكانت بلاد النوبة إذ ذاك تمثل الأجزاء العليا من مجرى هذا النهر الشمالى ، وكانت مصر تمثل الأجزاء السفلى منه ، وبذلك امتاز المجرى فى بلاد النوبة بالنحت ، وامتاز المجرى فى مصر بالإرساب وألقيت تلك الرواسب الكثيرة فى الخليج القديم الذى أشرنا إليه ، فردمته ، بل ملأته بالرواسب إلى مستوى أعلى كثيرا من مستوى النهر فى الوقت الحاضر.

وكنتيجة لهذا تكونت مدرجات نهرية على جوانب النيل ، يوجد بعضها ، على أن ارتفاعات عالية وفى مستويات متتابعة على ارتفاع ١٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ١٧ ، ٩ ، ٣ مترا فوق مستوى السهل الفيضى فى الوقت الحاضر. وهذه المدرجات

تكونت بالتدريج ابتداء من البلايوسين (وربما الأوسط أيضا !) حتى مطلع البلايستوسين الأعلى بل وخلال جزء منه . وقد عثر فى المدرجات التى تقع مع مستوى ٣٠ مترا أو أقل على آلات حجرية ترجع إلى العصر الحجرى القديم الأسفل ثم الأوسط .

وليس هذا مجال الدخول فى تفصيلات تطور مجرى النيل ورواسبه خلال العصر المطير بدوريه ، ولكن يهمنا أن نشير إلى أن دورات النحت والإرساب فى هذا القسم من المجرى إذا ذاك قد تأثرت بعاملين أساسيين ، أضيف إليهما عامل ثالث فى القسم الأخير من العصر المطير . فأما العامل الأول فهو ذبذبة سطح البحر الأبيض المتوسط ، إذ الثابت الآن أن ذلك البحر قد تذبذب سطحه بالارتفاع والانخفاض خلال العصر الجليدى ، بل ابتداء من البلايوسين الأوسط أو الأعلى . وقد عثر على أرصفة بحرية مرتفعة على مستوى مائة متر ، وخمسين إلى ستين متراً وثلاثين متراً ، ٨ إلى ١٨ متراً ، وتعرف بأسماء الصقلى والميلازى والتيرانى والمناستيرى على التتابع . ولابد أنه كانت لذبذبات سطح البحر نتائجها بالنسبة لدورات النحت والإرساب فى مجرى نهر النيل ، لأن سطح البحر كان يمثل مستوى الانصباب أو المستوى القاعدى للنهر ، فإذا انخفض سطح البحر اشتد انحدار النهر إليه ، وأدى ذلك إلى قلة النحت أو الإرساب فى أدنى النهر .

أما العامل الثانى الذى أثر فى دورات النحت والإرساب فهو زيادة المطر أو قلته . فعندما تزداد الأمطار خلال دور مطير ، أو فى إحدى قمم الزيادة فى مثل ذلك الدور ، فإن المياه تكثر وتحمل معها الرواسب من الروافد الجانبية فى الصحراء الشرقية والنوبة ، وبذلك تتكاثر الرواسب فى مجرى النهر فى مصر ، ويرتفع مستوى إرسابها ، وتتكون المصاطب والمدرجات الجانبية . أما إذا قلت الأمطار فإن المجارى لاتحمل الرواسب ، كما أن مستوى المياه فى النهر فى مصر ينخفض ولا تتكون المدرجات على الجانبين .

وأما العامل الثالث فقد جاء متأخرا ، وبعد أن وصلت مياه الحبشة إلى مصر فى الدور المطير الثانى . وعندما وصلت تلك المياه جلبت معها رواسب جديدة من

أقصى الجنوب . وإذا ما لاحظنا أن الدور المطير الثانى كان أقل أهمية ، وأن أمطاره بدأت تقل تدريجيا فى النوبة ومصر ، وأدركنا أهمية وصول مياه الحبشة ورواسبها فى الوقت المناسب ، إذ لولاها لجف نهر النيل بالتدريج ، ولما زاد عن أن يكون نهرا بسيطا كغيره من الأنهار أو الأودية التى تقع فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .

وهكذا تداخلت عوامل فيزيوغرافية مختلفة ، منها ذبذبات سطح البحر ، ومنها الذبذبات المناخية ومنها التغيرات الهيدروغرافية فى اتصال أجزاء نهر النيل بعضها ببعض ، ووصول مياه المنابع الحبشية والاستوائية . وقد ترتب على ذلك التداخل تعقيد كبير فى دورات النحت والإرساب ، وتطور نهر النيل فى النوبة ومصر على نحو جعل من العسير علينا أن نتفهم بعض تفصيلات قصة نهر النيل .

ومع ذلك فإن الأدلة كما نراها فى النوبة ومصر تلق ضوءا كبيرا على تطور هذا النهر ، لاسيما خلال المراحل الأخيرة بعد أن وصلت مياه المنابع الحبشية والاستوائية . وإن دراستنا لتطور النهر فى تلك المراحل الأخيرة لتفيدنا أبلغ الفائدة إذا ما أردنا أن نعود إلى ما أسلفنا الإشارة إليه فى مطلع هذا الحديث عن أثر تطور البيئة الجغرافية فى نشأة الحضارة البشرية المستقرة الأولى فى القسم الأدنى من وادى النيل .

والحق أن تتابع الأحداث الجيولوجية والدورات الفيزيوغرافية فى تكوين نهر النيل لاسيما فى القسم الأدنى من واديه قد انطوى على كثير من التنظيم والتتابع المتسق ، الذى كان له أكبر الأثر فى أن البيئة المصرية الطبيعية أصبحت بيئة صالحة لأن تقوم فيها حضارة مستقرة للإنسان . فالوادى نفسه قد حفر فى هضبة مستوية ، ثم ردم برواسب جلبتها أمطار العصر المطير فى أواخر البلاد وخلال البلايستوسين ، وهى مواد رملية أو حصباوية غطت الطبقات الخليجية الملحة التى توجد فى قاع الوادى . ومما يلاحظ أن النيل الشمالى فى معظم العصر المطير كان يقتصر فى جريانه على مصر وصحرائها الشرقية وبلاد النوبة وشرق السودان والأطراف الشمالية القصوى من الحبشة . وهذه المناطق جميعا كانت المياه الجارية تجرف منها مواد خشنة نسبيا ، فيما عدا بعض ما يجلبه نهر العطبرة . وهنا نلاحظ أن الحبشة فى معظم

عهد البلايستوسين (أو فى البلايستوسين الأدنى على الأقل ، وهو أطول زمنا من البلايستوسين الأعلى) ، كانت أقل ارتفاعا منها الآن . أى أنه لم تكن لنهر العطبرة إذ ذاك شدة الانحدار وقوة النحت التى تمتاز بها منابعه الآن . ولذلك فإن الجانب الأكبر من الرواسب إنما كان يأتى من النوبة والصحراء الشرقية ، وهى مناطق تجلب الأودية منها مواد خشنة أو حصباوية ، هى التى ردمت وادى النيل فى مصر ، وكونت المدرجات الجانبية من جهة ، والرواسب التى ملأت قاع الوادى من جهة أخرى . ولقد كانت تلك الرواسب بمثابة «البطانة» لما جاء بعدها من رواسب الحبشة الدقيقة والمكونة من الطمى وقشيرات الميكا الدقيقة ، التى جلبتها الروافد الحبشية ، بعد أن اتصلت بنهر النيل الأدنى فى البلايستوسين الأعلى . وهذا التتابع فى الرواسب كانت له قيمته العظمى فى تكوين التربة المصرية . إذ أن ما نجده الآن هو أن وادى النيل فى مصر به طبقات خشنة فى القاع تعتبر بمثابة المصفاة التى تتشرب المياه وتجرى بها تحت سطح الماء حتى تبلغ البحر . أما الطبقة العليا من التربة فهى تلك المواد الغرينية الناعمة وغير المسامية ، والتى أمدتنا بها الحبشة فيما بعد . ولقد جاء الإنسان واستقر فوق التربة السطحية واشتغل بالزراعة وأنشأ الحضارة المستقرة .

ويمكننا أن نتصور ماذا كان يحدث لو أن التتابع انعكس ، فكان الطمى فى القاع ، وكانت الرمال والمواد الخشنة والحصى والحصباء على السطح ، إذن لتغير وجه الحياة والحضارة فى مصر ، بل يمكننا أن نتصور أيضا ، ماذا كان يحدث لو أن التكوينات الغرينية والتكوينات الخشنة جاءت فى هيئة طبقات متداخلة ومتتابعة ، إذن لتعذر انصراف المياه الجوفية من التربة نظرا لعدم مسامية طبقات الطمى ، ولانتهى ذلك إلى تكوين المستنقعات على السطح واضعاف صلاحية الأرض للزراعة والاستقرار .

ولكن الذى حدث هو أنه أثناء الجانب الأكبر من العصر المطير ، اقتصر جريان النيل فى الشمال على المياه التى تأتيه من الصحراء الشرقية والنوبة وما جاورها . ولم تكن مياه الحبشة الغزيرة وطميها الوفير قد وصلا بعد . ولو أن هذه المياه الأخيرة وصلت بطميها أثناء الدور المطير الأول مثلا لانجرف معظمها إلى البحر ولضاع

معظمها بسبب ذلك ، وإن كان من الجائز إذ ذاك أن يرسب بعضها فى شكل عدسات تنطمر بين طبقات الرمل على نحو يؤدى إلى سوء تصريف المياه الجوفية فى الوادى . بذلك كله يمكننا أن نتصور ما ترتب على تأخير وصول طمى الحبشة الوفير إلى القسم الأخير من العصر المطير ، عندما أخذت مياه الأمطار فى الشمال تقل بالنسبة لما كانت عليه إبان الدور المطير الأول ، ولذلك استطاعت رواسب الحبشة أن ترسب فى الطبقات العليا من التربة المصرية . وقد تركز إرسابها فى أول الأمر فى بلاد النوبة وأعلى الصعيد دون مصر السفلى . ويرجع السبب فى ذلك إلى عوامل فيزيوغرافية خاصة لانستطيع الدخول فى تفصيلاتها فى مثل هذا البحث المبسط ، ولكن يكفى أن نشير إلى أنه فى أوائل الدور المطير الثانى ، عندما بدأت أجزاء نهر النيل يتصل بعضها ببعض ، وتدفقت مياه الحبشة نحو الشمال وساعدت تلك المياه على جريان النيل الأعظم ، بل ساعدت أيضا على تمهيد السبيل لجذب مياه الهضبة الاستوائية والنيل الأبيض نحو النيل الأعظم عن طريق تمهيد خانق سلبوقه وغيره من الشلالات العليا بالسودان الشمالية ... عندما حدث كل ذلك كان سطح البحر الأبيض المتوسط أكثر انخفاضا عما هو الآن ، مما جعل من العسير على نهر النيل فى منطقة الدلتا ومصر الوسطى أن يمتاز بالإرساب ، لأن النهر فى أقصى شماله كان ينحدر إلى البحر المنخفض انحدارا سريعا أدى إلى تعميق مجراه فى ذلك القسم منه .

أما بلاد النوبة ومصر العليا فقد كانت بعيدة عن البحر ، فلم تتأثر فى ذلك الوقت بانخفاض مستواه . وتكاثرت فيها الرواسب حتى بلغت عند وادى حلفا ارتفاع ٣٠ مترا فوق مستوى السهل الفيضى فى الوقت الحاضر . وكلما اتجهنا شمالا انخفض مستوى إرساب الطمى الحبشى الأول ، حتى نصل إلى نجع حمادى فنجد أن إرساب الطمى هناك كان فى نفس مستوى السهل الفيضى الحالى . وهكذا نجد أنه فى الجزء الأول من الدور المطير الثانى امتازت النوبة ومصر العليا بالإرساب وامتازت الدلتا ومصر الوسطى بالنحت وتعميق المجرى ، واستمرت الحال على ذلك حتى ارتفع مستوى سطح البحر الأبيض المتوسط بالتدريج قرب نهاية الدور المطير الثانى (وهو الدور الذى كان يعادل الدور الجليدى الأخير فى أوربا وكلما ذاب الجليد

انصرفت مياهه إلى البحر فارتفع مستواه) ، وكلما ارتفع سطح البحر ساعد ذلك على زيادة الإرساب والتحول من دورة نحت وتعميق إلى دورة ردم وإرساب فى الدلتا ومصر الوسطى . وقد استمرت دورة الإرساب هذه فى اتجاهها نحو الجنوب حتى شملت مصر العليا .

أما بلاد النوبة فقد انتهت فيها دورة الإرساب التى أشرنا إليها ، وحلت محلها بالتدريج دورة نحت ذلك أن دورات النحت والإرساب التى تبدأ عند مصبات الأنهار كنتيجة لانخفاض المستوى القاعدى (أى مستوى سطح البحر الذى ينصب فيه النهر) وارتفاعه تسير سيرا تراجعيا من المصب إلى أعلى ، فدورة النحت التى كانت موجودة فى الدلتا تراجعت نحو الجنوب حتى بلغت الآن بلاد النوبة ذاتها ، حيث لايزال النهر يعمق مجراه ويزيل الجنادل والشلالات وما يعترضه من عقبات حتى الآن . ودورة الإرساب التى ظهرت فى الدلتا فى أعقاب دورة النحت أخذ أثرها يمتد نحو الجنوب حتى بلغت أقصى الصعيد فى الوقت الحاضر.

ويهمنا أن نذكر مرة أخرى ، أن وصول طمى الحبشة إلى النوبة ومصر العليا ثم إلى الدلتا ومصر الوسطى ، إنما جاء فى وقت كانت فيه الأمطار فى أقصى الشمال قد أخذت تقل ، وبذلك كان وصول مياه الحبشة ، ومعها المياه الاستوائية ، بمثابة إنقاذ لنهر النيل ، ولولا ذلك لتحول النيل الشمالى بالتدريج إلى واحد من تلك الأودية الجافة التى نراها الآن بالصحراء الشرقية أو فى بلاد النوبة وشرق السودان . ولكن مياه الحبشة جاءت غزيرة وفيرة الطمى تجرى على الخصوص فى فصل الفيضان ، وتساعد بما تحمل من رواسب على تمهيد مجرى النيل الأعظم وإزالة العقبات منه ، لاسيما فى مناطق الجنادل والشلالات ، لأن المواد التى يحملها النهر كانت بمثابة المعاول التى تقطع قاع النهر وجوانبه وتساعد على تمهيده . أما مياه الهضبة الاستوائية فقد كانت قليلة نسبيا وقليلة الرواسب جدا ، ولكن لها مع ذلك ميزة خاصة ، هى أنها دائمة الجريان على مدار العام ، وبذلك ضمنت للنيل الأدنى أن يكون نهرا دائم الجريان .

وهكذا تستبين أمامنا نقطة ظاهرة جوهرية فى تطور نهر النيل ، هى أنه فى

الوقت الذى بدأت فيه الموارد المائية للنيل الشمالى تجف وصلت مياه المنابع الحبشية والاستوائية ، ووصلت متكاملة ـ فمنبع فصلى ولكنه غزير المياه وفير الطمى ، ومنبع قليل المياه ولكنه دائم الجريان : ومنذ ذلك الوقت أصبح لنهر النيل العظيم منبعان مختلفان ، ولكنهما متكاملان ، وكان هذا التكامل عاملا أساسيا فى حياة نهر النيل الذى عرفناه فى أواخر عهد ماقبل التاريخ وخلال العهد التاريخى .

وقد كان لوصول مياه المنبعين فى وقت بدأت فيه الصحارى تجف تدريجيا أثر كبير فى تركز حياة الإنسان فى وادى النيل ، ذلك أن عناصر السكان التى كانت تعيش فى القسم الأخير من العصر الحجرى القديم (هو الذى يعرف بالعصر الحجرى القديم الأعلى) ، بدأت تضيق بها سبل العيش فى المناطق الصحراوية ، إذ أن قلة الأمطار وما حل من جفاف تدريجى أدت إلى إفقار الحياة النباتية وما يعيش عليها من حياة حيوانية ، وبالتالى ضاق مجال العيش أمام الإنسان ، وتضاءلت موارده سواء من الجمع والالتقاط واستغلال الحياة النباتية ، أم من الصيد واقتناص الحيوان ، بل إن الحيوان ذاته أخذ يهجر مناطق المراعى المتضائلة فيما صار بالتدريج مناطق صحراوية ، إلى حافات الوادى وقاعه حيث يجرى الماء وتعيش النباتات معتمدة على مياه النهر أكثر من اعتمادها على تساقط الأمطار . وهكذا امتاز العصر الحجرى القديم الأعلى ببداية تركز إقليمى لحياة النبات والإنسان والحيوان جميعا فى قاع وادى النيل وعلى جوانبه ، وانحصر مجال تنقل السكان على طول ذلك المجرى أو فى بعض أرجاء دلتاه . وكان هذا أول دور تركزت فيه الحياة البشرية ، وأخذت حضارة مصر الحجرية تصبح حضارة مميزة وذات طابع إقليمى محلى ، جعلها فى النهاية تختلف عن بقية حضارات العالم فى العصر الحجرى القديم الأعلى . ويبدو أن هذا التركيز فى الحياة والحضارة كان تمهيدا لتطور جديد فى الحضارة ظهرت ثمرته فيما بعد خلال مايعرف باسم العصر الحجرى الحديث عندما تعلم الإنسان استنبات النبات فى تربة مصر من جهة ، واستئناس الحيوان وتربيته من جهة أخرى .

ومع ذلك فليس ينبغى لنا أن نتصور أن تركز الحياة فى نهاية العصر الحجرى القديم قد انتهى إلى انقطاع الصلة بين الوادى والمناطق التى ازداد جفافها فى

الصحارى المجاورة انقطاعا لاتجديد فيه . ذلك أنه بعد أن حل الجفاف عادت أحوال المطر كما ذكرنا من قبل إلى التحسن قليلا خلال ما أسميناه الدور الممطر فى العصر الحجرى الحديث وما بعده . وقد أدى تجدد أحوال المطر قليلا إلى انفراج الأزمة واتساع مجال الحياة والاتصالات الحضارية ، فاتصلت حياة السكان بعض الاتصال بالصحارى المجاورة ، بل وبما وراء الصحارى فى بعض بلاد الشرق الأدنى وشمال افريقية كما امتد الاتصال أيضا على طول مجرى النيل ، بل وعلى طول بعض الأودية ما بين مصر وبلاد النوبة والسودان ، وكانت تلك الاتصالات من الجانبين ، مما أدى إلى اتساع أفق الحياة فى العصر الحجرى الحديث ، وهو العصر الذى ترجع أقدم حضاراته فى مصر إلى نحو ٥٢٠٠ سنة قبل الميلاد .

وكما رأينا من قبل امتاز هذا الدور الممطر بزيادة الأمطار أيضا فى بلاد الحبشة وفى شرق إفريقية . وقد ترتب على ذلك ازدياد فى كمية المياه والرواسب التى تصل إلى مصر إبان الفيضان . وكان من نتائج ذلك أن جاءت سلسلة من الفيضانات العالية التى جلبت مزيدا من الرواسب إلى مصر ، وألقت بها على سطح التربة ، فردمت ما تخلف من مستنقعات قديمة ، وأكملت تكوين الدلتا وقاع الوادى فى كل من مصر الوسطى والعليا ، وبذلك زاد تمهيد الأرض وإعداد التربة وتوسيع رقعة الطمى والأرض السوداء ، مما أعان بالتدريج على تكوين بيئة الاستقرار الزراعى فى أرض مصر خلال ما يعرف باسم عصر ما قبل الأسرات ثم عصر الأسرات الفرعونى .

ولنعد مرة أخرى إلى بداية العصر الحجرى الحديث وظهور الزراعة بصفة خاصة . إذ أن الزراعة كانت كشفا جديدا فى حياة الإنسان وحضارته ، وترتب عليها انقلاب خطير فى طريقة حياة الجماعات البشرية . فبعد أن كان مجال الحياة أمام الإنسان يكاد ينحصر فى جمع النباتات والتقاط الثمرات ، أو فى الصيد والقنص ، أصبح الإنسان يعيش بطريقة إنتاجية ، فيزرع الحب ويجنى الحصاد ، كما تعلم الإنسان أيضا تربية الحيوان واستيلاده ، وبذلك كله أصبح الإنسان يعيش بطريقة إنتاجية بعد أن كان يعيش بطريقة استغلالية واستهلاكية أو هدامة ، بل

أصبح الإنسان يستدر خير الأرض والبيئة ، بعد أن كان يعيش من يوم إلى يوم تحت رحمة الطبيعة وماتجود به عليه . لذلك لانكون متكثرين فى القول إذا اعتبرنا الزراعة ومعها استئناس الحيوان أخطر اكتشاف فى تاريخ الحضارة البشرية . ولعلنا أن نستطيع إدراك صحة هذا القول إذا ماتصورنا أن الإنسان فى الوقت الحاضر قد نسى فجأة (ولأى سبب من الأسباب) حرفة الزراعة وتربية الحيوان ، إذن لضاق مجال الحياة وانقطعت سبلها أمام الغالبية العظمى من سكان وجه الأرض . وفى اكتشاف الزراعة يبدو أن أرض مصر كان لها دور خاص ، وإن كان من المسلم به أن من الجائز أن تكون زراعة أنواع الحبوب المختلفة قد اكتشفت فى أكثر من مكان واحد . ذلك أن أرض مصر امتازت بميزة خاصة هى أن فيضان النيل كان يأتى فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، حتى إذا ما حل هذا الفصل من السنة بدأت مياه الفيضان تنحسر عن جوانب الوادى ودلتاه . وهنا نلاحظ أن منتصف الخريف أو أواخره هى الوقت الملائم لزراعة نباتات الحبوب الشتوية ، وأهمها الشعير والقمح . وبعبارة أخرى كان الفيضان يأتى فيمد أرض مصر بالطمى والماء ، ثم ينحسر عنها فى أصلح وقت لزراعة تلك النباتات ، حتى إذا مازرعت ونبتت كان فصل الأمطار الشتوية فى مصر قد بدأ . وظاهر أن تلك الأمطار فى العصر الحجرى الحديث وما بعده كانت أوفر منها الآن ، فكانت تغذى النباتات وتمدها بالحياة فى أشهر الشتاء ، حتى إذا ما جاء آخر الربيع وأول الصيف وكانت نباتات الشتاء قد أكملت نموها ، انقطع المطر وحل فصل الحصاد . وهكذا تكامل عنصران فى مصر ، هما عنصر الفيضان وعنصر الأمطار الشتوية . وكان من ثمرات ذلك التكامل أن أصبحت أرض النيل صالحة كل الصلاحية لتكون مهدا من مهاد الزراعات الشتوية القديمة .

على أن التكامل بين عناصر البيئة الطبيعية فى مصر لايقف عند ذلك ، فبعد أن يتم الحصاد ، يحل أول الصيف ، وهو فصل شديد الحرارة ، فتجف التربة ، وتتشقق الأرض ، وتموت الحشائش الضارة ، والتى تمتص خير الأرض ولاتفيد شيئا . ويؤدى التشقق إلى تفتح التربة ، ودخول غازات الهواء التى تجدد خصبها . حتى إذا ما جاء الفيضان من جديد فى آخر الصيف ، عاد فغطى الأرض وكساها

بطبقة من الطمى ، حتى ينحسر النهر ويجىء الإنسان ليزرع الأرض من جديد . وهكذا أصبحت دورة الطبيعة متكاملة العناصر والعوامل ، وتلك ظاهرة لانكاد نجدها فى نهر آخر من أنهار العالم الكبرى ، بل تلك ظاهرة ميزت أرض مصر منذ فجر التاريخ ، وربما كانت هى العامل الأساسى فيما أسميناه فى مطلع هذا المقال « باستمرار الحياة والحضارة وتجددهما على مر السنين » .

ومع ذلك فإن تكامل عناصر البيئة الجغرافية فى بلادنا لم يقف عند ذلك الحد ، وإنما كانت هناك نواح أخرى لاتقل أهمية وروعة ، يكفى أن نذكر منها ظاهرة واحدة ، هى أن نهر النيل يأتى من الجنوب فيندفع تياره من الصعيد إلى الدلتا ، ويدفع ذلك التيار سفن الملاحة فى ذلك الاتجاه . ولكن هناك عاملا آخر ، هو عامل الرياح الدائمة ، وقد كانت تلك الرياح ولازالت تجرى فى أغلب أيام السنة فى اتجاه شمالى جنوبى ، وبذلك استطاع الإنسان أن يستغل قوة الريح ، وظهر الشراع وانطلقت سفن مصر من الدلتا نحو الصعيد مغالبة تيار النهر حتى إبان فصل الفيضان ، وقد ترتب على ذلك التكامل بين جريان المياه وانصراف الريح أن برزت لنهر النيل العظيم وظيفة أخرى ، فهو لم يكن واهب التربة والماء والحياة للإنسان فحسب ، وإنما كان كذلك شريانا للمواصلات والترابط بين سكان الوادى والدلتا فى الجنوب والشمال . وهكذا ربط النيل بين أجزاء مصر ، ومهد ذلك لقيام وحدتها العتيدة . واختلف نهر النيل فى ذلك عن بقية أنهار العالم ، لاسيما فى الشرق الأدنى ، فعلى دجلة والفرات مثلا قامت حضارات ودويلات كثيرة ، أما مصر فقد امتازت حياتها وحضارتها بالوحدة كما امتازت بالقدم والاستمرار .

على أن تكامل الحياة والحضارة فى مصر لم يكن مرده إلى البيئة وحدها ، وإنما كان مرجعه أيضا إلى استجابة الإنسان لدوافع تلك البيئة . ولئن كان هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد قد قال أن مصر هبة النيل ، فإن ذلك القول يحتاج إلى شىء من التصحيح . ذلك إن نهر النيل إن ترك وشأنه فإنه نهر عنيف ، لاسيما إبان الفيضان ، ويتمثل ذلك العنف فى أنه يجرف جوانبه ، ويزيل التربة وينقلها من جانب إلى جانب ، ولذلك فإنه كان دواما بحاجة إلى ضبط وإلى تنظيم لوسائل

الاستفادة من مياهه . وهنا جاء دور الإنسان فأكمل ما بدأته الطبيعة ، واستطاع أن ينشئ حضارته بفضل استجابته لدوافع بيئته المحلية .

وقد يحتاج هذا القول إلى قليل من التفصيل نختم به هذا المقال ، ففيضان نهر النيل كان مصدر خطر مشترك يهدد حياة السكان جميعا فى وادى النيل أو على جوانب النهر وفى دلتاه ، فكان من الضرورى أن تقام الجسور إبان فصل الفيضان . ومثل هذا العمل يحتاج إلى توحيد للجهود ، بل يحتاج إلى جهود جبارة ومنظمة فى الوقت نفسه . وكذلك إقامة القرى ، إذ كان الأمر يستلزم أن تبنى القرية فوق كومة كبيرة وعالية ، يتضافر السكان على جمعها من تراب الأرض ، لتكون من الضخامة بحيث لا يجرفها التيار ولا يتخللها الرشح ، وبحيث تكون من الارتفاع بحيث لا يعلوها الماء . وقد ترتب على ذلك تركيز القرى فى وحدات كبيرة . واستلزم ذلك كله توحيد جهود السكان وتنظيم تلك الجهود بحيث تقام القرية فى مأمن من غائلة الفيضان . وبعبارة أخرى كان الفيضان كما ذكرنا مصدرا للخطر المشترك ، ولكن ذلك الخطر علم سكان وادى النيل الوحدة ، كما علمهم فى الوقت نفسه حسن النظام وأحكام التنظيم .

ولقد كان الفيضان فى الوقت ذاته مصدرا لخير مشترك ، فهو الذى يأتى بالماء ، وهو الذى يجدد التربة كل عام . ولكن تنظيم الاستفادة بهذا الخير المشترك كان يقتضى توحيد الجهود وتنظيمها فى حفر الترع مثلا وشق قنواتها ، أو فى إقامة السدود العالية حول الحياض . ومثل هذه الجهود لا يقوم بها فرد ولا جماعة قليلة من الناس ، وإنما يقوم بها سكان إقليم كوحدة منظمة . ثم إن هؤلاء السكان ذوى الجهود الموحدة المنظمة ، يشعرون أن هذا الحوض الذى يقيمون من حوله الجسور ويشقون من أجله الترع استندت مقومات الحياة فيه إلى عاملين : أولها ما وهبته الطبيعة ، وثانيهما ما أضفته على الأرض يد الإنسان وجهوده ، وبذلك تعلق السكان منذ القدم بأرضهم ، لأن فيها جهودهم التى تعاقبت فى بذلها الأجيال جيلا بعد جيل ، وبذلك أيضا اعتز المصرى أول ما اعتز بوطنه الصغير الذى نشأ فيه وتركزت فيه جهوده ، ثم تعلم بعد ذلك من الطبيعة ذاتها أن مياه النيل وخيره تخرج من حوض

إلى حوض ، وأن إقامة الجسور وشق الترع لاتقف عند حوض بذاته ، وإنما تمتد إلى ماوراء الوطن الصغير جنوبا وشمالا إن كنا فى الصعيد ، وشرقا وغربا إن كنا فى الدلتا . وانعكست صورة هذه الوحدة الطبيعية فى نظر المصرى إلى وطنه الكبير كما انعكست معها صورة العمل المشترك والجهاد من أجل استدرار خير النيل ، وصورة النظام الذى علم المصرى منذ فجر التاريخ أن مجهود الفرد إنما هو من مجهود الجماعة .

تلك خلاصة مبسطة غاية التبسط لقصة نهر النيل ولقصة الحياة والحضارة الأولى فيه ، قد عمدنا فيها إلى أن نسرد نتائج البحوث العلمية التى تمت إلى هذه السنوات الأخيرة ، وهى خلاصة لاندعى لها الكمال ولا الدقة الكاملة فى تفصيلاتها ، ولكنها مع ذلك وفى نطاق ما انتهى إلينا من علم ، تعطى صورة صادقة بقدر ما يتيسر الصدق فى مجال البحث عن حقيقة علمية لايزال يكتنفها الغموض .

وكل مانرجوه أن تكون هذه الصورة قد كشفت عن بعض مظاهر الإنسان وترابط الحلقات فى تطور البيئة النيلية فى مصر ، وأن تكون قد كشفت فى الوقت نفسه عن بعض معالم الحياة المصرية ، وما امتازت به منذ أقدم عهود الاستقرار من تجاوب صحيح وتكامل مثمر بين الإنسان والطبيعة على جوانب هذا النهر العظيم .

ثبت ببعض المراجع

الدكتور محمد عوض محمد « نهر النيل » الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٨ .

Ball - , 1907 — "A Description of the First or Aswan Cataract of the Nile ", Cairo .

Ball - , 1939 — "Contributions to the Geography of Egypt ". Survey & **Mines** Dept, Cairo, Govt. Press .

Blankenhorn, M. (1903), — "Die Geschichte des Nilstroms in der Tertiaer und Quartaerperiode, sowie des palaeolithischen Menschen in Aegypten, **Zeitschrift Ges. f. Erdke,** Berlin 1902, S. 694 - und 753 .

Blankenhorn, M. — (1921), Aegypten ", **Handbuch der regionalen Geologie, Bd. VII, Heiderberg** .

Caton-Thompson, G. and Gardner, E. W. (1929), — "Recent Work on the problem of Lake Moeris", Geographical Journal, Vol. LXXIII, No., Jan. 1929, pp. 20 *et seq*.

Gregory, J. W. (1921), — "The Rift Valleys and Geology of E. Africa", London.

Huzayyin, S. A. (1941), — "The Place of Egypt in Prehistory" **Mémoires de l'Institut d'Egypte,** t. 43, Cairo,

Krenkel, (1925), — "Geologie Afrikas", Bd. I, Berlin.

Leakey, L. S. B. (1931), — "The Stone Age Cultures of Kenya Colony", Cambridge.

Nilsson, (1931) or (1932), — "Quarterly Glaciations and Pluvial Lakes in British East Africa", **Geografiska Annaler, Arg. XIII, H., (pub. 1932), pp. 249 - (Also pub, separately, Stockholm 1932, 101 pages).**

Nilson (1940), — "Ancient Changes of Climate in British East Africa and Abyssinia". Meddelanden från Stockholms Hogskolas Geologiska Institut, Actryck ur Geografisca Annaler, H. 1-2, 1940) 79 pages.

Sandford, K. S. (1934), — "Paleolithic Man and the Nile Valley in Up. and Mid. Egypt". **Prehistoric Survey of Egypt and W. Asia, Vol. III; Oriental Inst. Pup.,** Vol XVIII, Chicago.

Sandford, K. S. & Arkell, W. J. (1929), — "Paleolithic Man and the Nile-Faiyum Divide : a Study of the Region during Pliocene and Pleistocene Times", **Prehistoric Survey of Egypt and Western Asia,** Vol. I, **Orient. Inst. Pub.,** Vol. X Chicago.

Sandford, K. S. & Arkell, W. J. (1933), — "Paleolithic Man and the Nile in Nubia and Upper Egypt: A Study of the Region during Pliocene Times", **Prehistoric Survey of Egypt and Western Asia,** Vol. II, **Orient. Inst. Pub.,** Vol. XVII, Chicago.

Sandford, K. S. & Arkell, W. J. (1939), — "Paleolithic Man and the Nile Red Sea L. toral", **(Prehistoric Survey of Egypt and Western Asia,** Vol. IV) **Orient. Inst. Pub.** Chicago.

Thothill, J. d. (1946) — "Tge Origin of the Sudan Gezira Clay Plain", **Sudan Notes and Records,** Vol XXVII, Khortoum (1948).

Thothill, J. D. and others (1948), — "Agriculture in the Sudan" Oxford University Press, (1948).

Wayland, E. J. (1921), — "Some Account of the Geology of the Lake Albert Rift Valley" **Georaphical Joumal**. Vol. 58, 1921. PP.344 *et seq*.

Wayland, E. J. (1934), — "Rifts, Rivers, Rains anc Early Man in Uganda" **Journal of the Royal Anthroopolical Institute,** Vol. LXIV (July-Dec) 1934, PP. 333 *et seq*.

«٣»

مقومات الحضارة المصرية

البيئة والإنسان والحضارة فى وادى النيل الأدنى

١ ـ مقدمة : البيئة والإنسان .

٢ ـ أثر التطور الفزيوغرافى والمناخى فى تكييف البيئة ونشأة الحضارة .

٣ ـ تكامل عناصر البيئة وأثره فى الحضارة المستقرة والوحدة فى أرض مصر .

٤ ـ التجاوب بين الإنسان والبيئة فى تاريخ مصر .

٥ ـ تطور الثروة النباتية والحيوانية فى أرض مصر .

٦ ـ الموقع الجغرافى وأثره فى تاريخ مصر العام .

٧ ـ صفوة القول فى أثر العوامل الجغرافية .

مقومات الحضارة المصرية

البيئة والإنسان والحضارة فى وادى النيل الأدنى

١ ـ مقدمة : البيئة والإنسان

ترتبط نشأة المجتمع وتاريخه فى أرض مصر ارتباطا وثيقا بعوامل البيئة الجغرافية ، فلقد قامت فى وادى النيل الأدنى حضارة من أقدم حضارات العالم ، وجرت على أرضه قصة بشرية من أروع القصص ، تتابعت أحداثها على نحو يبدو فيه ارتباط الإنسان بالبيئة والموقع الجغرافى . على أن الذين بحثوا تاريخ المجتمع فى مصر قد انقسموا فيما بينهم فريقين : فريق يرجع الفضل الأول للبيئة الجغرافية ، فمصر هبة النيل ، وحضارتها تستند فى مقوماتها الأولى إلى البيئة الطبيعية ، ولولا هذا الوطن الصالح ماقامت لمصر حضارة ، ولا كان لأهلها ذلك الذكر الذى كان لهم فى التاريخ . وفريق يرى أن البيئة لم تكن إلا مسرحا استخدمه الإنسان واستغله ، وكانت العبرة فى القصة بالأشخاص الذين تعاقبت أجيالهم فى مختلف فصولها ، فأجاد بعضهم ، ولم يوفق البعض الآخر ، وجاءت الفصول على ذلك غير متكافئة ولامتناظرة فى كل الأحايين .

والفريق الأول معظمه من الجغرافيين وأنصار « الحتم الجغرافى » ، والفريق الثانى معظمه من المؤرخين والاجتماعيين . ولسنا هنا بسبيل المفاضلة بين الفريقين ، ولكننا نود أن نسلك فى هذه المقدمة طريقا وسطا ، ترسمه مبادئ « الجغرافيا التاريخية » ، تلك التى تمثل فرعا من الجغرافيا يقع بينها وبين التاريخ ، ويدرس أصحابه العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية على أنها علاقة تأثير متبادل ، متطور المظاهر[1] . فالبيئة والإنسان يرتبط كل منهما بالآخر ، والتاريخ ان هو فى الغالب

(١) يعرف الجغرافيون الآن علمهم : بأنه العلم الذى يدرس البيئة والإنسان ، من حيث أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به . والجغرافيا التاريخية هى : ذلك الفرع من الجغرافيا الذى يتتبع تطور العلاقة ـ

إلا نتيجة لتفاعل جهود الإنسان ومؤثرات البيئة ، تفاعلا تتطور مظاهره من عصر لآخر ، ولكنها مع ذلك تنتظم فى نظام متسق تحاول الجغرافيا التاريخية فى استعراضه أن تعطى ما للبيئة للبيئة ، وما للإنسان للإنسان .

ولقد امتاز تاريخ المجتمع فى أرض مصر بظاهرتين أساسيتين هما : القدم والاستمرار . فأما عن القدم فإن أرض مصر فى اجماع الباحثين من أقدم مواطن الحضارة التاريخية ، إن لم تكن أقدمها فى كثير من ضروب المدنية ، بل إن بعض عناصرها الأولى ترجع إلى عهود طويلة قبل فجر التاريخ ، فهى تمتد إلى العصر المعروف بالحجرى القديم ، عندما كان الإنسان يعيش على التقاط الثمرات ، وجمع الحبوب والنباتات ، وصيد البر والبحر ، يتنقل من مكان إلى مكان ، لايعرف وطنا ولا مستقرا . وأما عن الظاهرة الثانية وهى الاستمرار ، فإن التاريخ هنا من أطول التواريخ ، ومع أنه قد حدثت فيه فترات انقطاع ، كعهد الاقطاع الأول ، الذى حدث بين الدولة الفرعونية القديمة والدولة الوسطى ، وكعهد الاقطاع الثانى بين الدولتين الوسطى والحديثة ، وعهد الاضمحلال الأخير بعد عصر الفراعنة ، وعهد غزوة الأتراك ، فإن تلك العهود جميعا إذا ما أضيف بعضها إلى بعض ، لا تزيد على جزء محدود من تاريخ الحضارة والمدنية فى أرض مصر . وقد استطاعت هذه البلاد أكثر من مرة أن تنهض بعد اضمحلالها . وأن تجدد التاريخ بعد عفائه ، كما استطاعت ، برغم أدوار الصعود والهبوط ، أن تحتفظ على مر الأيام بطابع حضارتها العام ، وإن كان احتفاظها بالقديم قد انصب على أسس المدنية المادية ، ونظم الحياة الاجتماعية ، أكثر من انصبابه على مظهر الثقافة الذى تغير من عصر إلى عصر .

وهنا نلاحظ أنه على الرغم من تفكك الحياة السياسية فى مصر من وقت لآخر ، فإن الحياة الزراعية التى بدأت فى هذه الأرض الطيبة ، مع ظهور حرفة الزراعة فى العصر الحجرى الحديث قرب نهاية الألف السادسة قبل الميلاد ، قد

= بين الإنسان وبيئته فى مختلف العصور ، ويدرس فى سبيل ذلك تطور البيئة وعواملها من جهة ، وتطور الحضارة ومقوماتها من جهة أخرى .

استمرت دون انقطاع على مر العصور ، واستمر معها استقرار السكان ، واشتغالهم باستثمار خير الأرض ، وتكاثرهم فى مقارهم على جوانب النهر دون انقطاع ، خلال بقية عصر ما قبل التاريخ ، ثم خلال العصر التاريخى إلى يومنا الحاضر . وهنا يصح أيضا أن نلاحظ الفرق بين مصر وغيرها من مهاد الحضارات والمدنيات القديمة ، التى قامت فيها المدنية ، ولكن حبلها انقطع على مرّ الزمن ، ففى بلاد اليونان مثلا ظهرت حضارة عريقة ثم ولت وانتهت . وكذلك الحال فى أرض العراق قبل أن ينزله العرب فيوحدوا بين مختلف أرجائه . فقد تتابعت حضارات متفرقة كالسومرية والأكادية والبابلية والآشورية وغيرها ، وكانت الحياة الزراعية بين هذه الحضارات القديمة كلها متقطعة ، بخلاف الحال فى وادى النيل الأدنى ، حيث استمرت الحياة الزراعية متماسكة متكاملة المعالم فى القرية دون انقطاع .

فما السر فى ذلك القدم ، وفى هذا التجدد والاستمرار فى وادى النيل الأدنى ؟ أهى البيئة التى كانت مسرحا صالحا نمت فيه جهود الإنسان فأنتجت هذه الحضارة العريقة المتصلة ؟ أم هو الشعب الذى عاش على ضفاف النيل ، واستطاع أن يستغل ظروف البيئة على نحو لم يوفق لمثله كثير من الشعوب ؟ الحق أن مثل هذا السؤال لايمكن أن نجيب عنه إجابة صحيحة كاملة إلا إذا اعتبرنا البيئة والإنسان فى وادى النيل الأدنى متممين كل منهما للآخر ، يؤثر فيه ويتأثر به .

٢ ـ أثر التطور الفزيوغراف والمناخى فى تكييف البيئة ونشأة الحضارة

لعل من المفيد أن نذكر أن تتابع الأحداث الجيولوجية والدورات الفيزيوغرافية فى تكوين نهر النيل لاسيما القسم الأدنى من واديه قد انطوى على كثير من التنظيم والتتابع المتسق ، الذى كان له أكبر الأثر فى أن البيئة المصرية الطبيعية ، أصبحت بيئة صالحة لأن تقوم فيها حضارة مستقرة للإنسان . فالوادى نفسه قد حفر فى هضبة مستوية ، ثم ردم برواسب جلبتها أمطار العصر المطير فى أواخر البلايوسين وخلال البلايستوسين ، وهى مواد رملية أو حصباوية غطت الطبقات الخليجية الملحة التى توجد فى قاع الوادى . ومما يلاحظ أن النيل الشمالى فى معظم العصر المطير كان

يقتصر فى جريانه على مصر وصحرائها الشرقية وبلاد النوبة وشرق السودان والأطراف الشمالية القصوى من الحبشة . وهذه المناطق جميعا كانت المياه الجارية تجرف منها مواد خشنة نسبيا ، فيما عدا بعض ما يجلبه نهر العطبرة . وهنا نلاحظ أن الحبشة فى معظم عهد البلايستوسين (أو فى البلايستوسين الأدنى على الأقل ، وهو أطول زمنا من البلايستوسين الأعلى) كانت أقل ارتفاعا منها الآن . أى أنه لم تكن لنهر العطبرة إذ ذاك شدة الانحدار وقوة النحت التى تمتاز بها منابعه الآن . ولذلك فإن الجانب الأكبر من الرواسب إنما كان يأتى من النوبة والصحراء الشرقية . وهى مناطق تجلب الأودية منها مواد خشنة أو حصباوية ، هى التى ردمت وادى النيل فى مصر ، وكونت المدرجات الجانبية من جهة ، والرواسب التى ملأت قاع الوادى من جهة أخرى . ولقدكانت تلك الرواسب بمثابة « البطانة » لما جاء بعدها من رواسب الحبشة الدقيقة والمكونة من الطمى وقشيرات الميكا الدقيقة ، التى جلبتها الروافد الحبشية ، بعد أن اتصلت بنهر النيل الأدنى فى البلايستوسين الأعلى . وهذا التتابع فى الرواسب كانت له قيمته المؤثرة فى تكوين التربة المصرية . إذ أننا نجد الآن أن الوادى فى إقليم مصر به طبقات خشنة فى القاع تعتبر بمثابة المصفاة التى تتشرب المياه وتجرى بها تحت السطح حتى تبلغ البحر . أما الطبقة العليا من التربة فهى تلك المواد الغرينية الناعمة وغير المسامية ، والتى أمدتنا بها الحبشة فيما بعد . ولقد جاء الإنسان واستقر فوق التربة السطحية واشتغل بالزراعة وأنشأ الحضارة المستقرة .

ويمكننا أن نتصور ماذا كان يحدث لو أن التتابع انعكس ، فكان الطمى فى القاع وكانت الرمال والمواد الخشنة والحصى والحصباء على السطح ! إذن لتغير وجه الحياة والحضارة فى أرض مصر ! بل يمكننا أن نتصور أيضا ، ماذا كان يحدث لو أن التكوينات الغرينية والتكوينات الخشنة جاءت فى هيئة طبقات متداخلة ومتتابعة ، إذن لتعذر انصراف المياه الجوفية من التربة نظرا لعدم مسامية طبقات الطمى ، ولانتهى ذلك إلى تكوين المستنقعات على السطح واضعاف صلاحية الأرض للزراعة والاستقرار !

ولكن الذى حدث هو أنه أثناء الجانب الأكبر من العصر المطير ، اقتصر جريان

النيل فى الشمال على المياه التى تأتيه من الصحراء الشرقية والنوبة وما جاورها ، ولم تكن مياه الحبشة الغزيرة وطميها الوفير قد وصلا بعد . ولو أن هذه المياه الأخيرة وصلت بطميها أثناء الدور المطير الأول مثلا لانجرف قسط كبير مما تحمل إلى البحر فى الشمال ، وإن كان من الجائز إذ ذاك أن يرسب بعضه فى شكل عدسات تنطمر بين طبقات الرمل على نحو يؤدى إلى سوء تصريف المياه الجوفية فى الوادى . بذلك كله يمكننا أن نتصور ما ترتب على تأخير وصول طمى الحبشة الوفير إلى القسم الأخير من العصر المطير ، عندما أخذت مياه الأمطار فى الشمال تقل بالنسبة لما كانت عليه أبان الدور المطير الأول . ولذلك استطاعت رواسب الحبشة أن ترسب فى الطبقات العليا من التربة المصرية .

ويهمنا أن نذكر مرة أخرى ، أن وصول طمى الحبشة إلى النوبة ومصر العليا ثم إلى الدلتا ومصر الوسطى ، إنما جاء فى وقت كانت فيه الأمطار فى أقصى الشمال قد أخذت تقل ، وبذلك كان وصول مياه الحبشة ، ومعها المياه الاستوائية ، بمثابة انقاذ لنهر النيل . ولولا ذلك لتحول النيل الشمالى بالتدريج إلى واحد من تلك الأودية الجافة التى نراها الآن بالصحراء الشرقية أو فى بلاد النوبة وشرق السودان . ولكن مياه الحبشة جاءت غزيرة وفيرة الطمى ، تجرى على الخصوص فى فصل الفيضان ، وتساعد بما تحمل من رواسب على تمهيد مجرى النيل الأعظم وإزالة العقبات منه ، لاسيما فى مناطق الجنادل والشلالات ، لأن المواد التى يحملها النهر كانت بمثابة المعاول التى تقطع قاع النهر وجوانبه وتساعد على تمهيده . أما مياه الهضبة الاستوائية فقد كانت قليلة نسبيا وقليلة الرواسب جدا ، ولكن لها مع ذلك ميزة خاصة ، هى أنها دائمة الجريان على مدار العام ، وبذلك ضمنت للنيل الأدنى أن يكون نهرا دائم الجريان .

وهكذا تستبين أمامنا نقطة ظاهرة وجوهرية فى تطور نهر النيل ، هى أنه فى الوقت الذى بدأت فيه الموارد المائية للنيل الشمالى تجف ، وصلت مياه المنابع الحبشية والاستوائية ، ووصلت متكاملة ـ فنبع فصلى ولكنه غزير المياه وفير الطمى ، ومنبع قليل المياه ولكنه دائم الجريان . ومنذ ذلك الوقت أصبح لنهر النيل العظيم منبعان

مختلفان ، ولكنهما متكاملان ، وكان هذا التكامل عاملا أساسيا فى حياة نهر النيل الذى عرفناه فى أواخر عهد ما قبل التاريخ وخلال العهد التاريخى .

وقد كان لوصول مياه المنبعين فى وقت بدأت فيه الصحارى تجف تدريجا أثر كبير فى تركز حياة الإنسان فى وادى النيل . ذلك أن عناصر السكان التى كانت تعيش فى القسم الأخير من العصر الحجرى القديم (وهو الذى يعرف بالعصر الحجرى القديم الأعلى) ، بدأت تضيق بها سبل العيش فى المناطق الصحراوية ، إذ أن قلة الأمطار وما حل من جفاف تدريجى أدت إلى إفقار الحياة النباتية وما يعيش عليها من حياة حيوانية ، وبالتالى ضاق مجال العيش أمام الإنسان ، وتضاءلت موارده سواء من الجمع والالتقاط واستغلال الحياة النباتية ، أم من الصيد واقتناص الحيوان . بل ان الحيوان ذاته أخذ يهجر مناطق المراعى المتضائلة فيما صار بالتدريج مناطق صحراوية ، إلى حافات الوادى وقاعه ، حيث يجرى الماء وتعيش النباتات معتمدة على مياه النهر أكثر من اعتمادها على تساقط الأمطار . وهكذا أمتاز العصر الحجرى القديم الأعلى ببداية تركزٍ إقليمىٍّ لحياة النبات والإنسان والحيوان جميعا فى قاع وادى النيل وعلى جوانبه . وانحصر مجال تنقل السكان على طول ذلك المجرى أو فى بعض أرجاء دلتاه . وكان هذا أول دور تركزت فيه الحياة البشرية ، وأخذت حضارة مصر الحجرية تصبح حضارة مميزة وذات طابع إقليمى محلى ، جعلها فى النهاية تختلف عن بقية حضارات العالم فى العصر الحجرى القديم الأعلى . ويبدو أن هذا التركيز فى الحياة كان تمهيدا لتطور جديد فى الحضارة ظهرت ثمرته فيما بعد خلال ما يعرف باسم العصر الحجرى الحديث ، عندما تعلم الإنسان استنبات النبات فى تربة مصر من جهة ، واستئناس الحيوان وتربيته من جهة أخرى .

ومع ذلك فليس ينبغى لنا أن نتصور أن تركز الحياة فى نهاية العصر الحجرى القديم قد انتهى إلى انقطاع الصلة بين الوادى والمناطق التى ازداد جفافها فى الصحارى المجاورة إنقطاعا لاتجديد فيه . ذلك أنه بعد أن حل الجفاف عادت أحوال المطر كما ذكرنا من قبل إلى التحسن قليلا خلال ما أسميناه الدور الممطر فى العصر الحجرى الحديث وما بعده . وقد أدى تجدد أحوال المطر قليلا إلى انفراج

الأزمة واتساع مجال الحياة والاتصالات الحضارية ، فاتصلت حياة السكان بعض الاتصال بالصحارى المجاورة ، بل بما وراء الصحارى فى بعض بلاد الشرق الأدنى وشمال افريقية ، كما امتد الاتصال أيضا على طول مجرى النيل ، بل على طول بعض الأودية ما بين مصر وبلاد النوبة والسودان . وكانت تلك الاتصالات من الجانبين ، مما أدى إلى اتساع أفق الحياة فى العصر الحجرى الحديث ، وهو العصر الذى ترجع أقدم حضاراته فى مصر إلى نحو ٥٢٠٠ سنة قبل الميلاد .

ولقد امتاز هذا الدور الممطر بزيادة الأمطار أيضا فى بلاد الحبشة وفى شرق أفريقية وترتب على ذلك ازدياد فى كمية المياه والرواسب التى تصل إلى مصر إبان الفيضان . وكان من نتائج ذلك أن جاءت سلسلة من الفيضانات العالية التى جلبت مزيدا من الرواسب إلى مصر ، وألقت بها على سطح التربة ، فردمت ماتخلف من مستنقعات قديمة وأكملت تكوين الدلتا وقاع الوادى فى كل من مصر الوسطى والعليا ، وبذلك زاد تمهيد الأرض واعداد التربة وتوسيع رقعة الطمى والأرض السوداء ، مما أعان بالتدريج على تكوين بيئة الاستقرار الزراعى فى أرض مصر خلال ما يعرف باسم عصر ما قبل الأسرات ، ثم عصر الأسرات الفرعونى .

٣ ـ تكامل عناصر البيئة وأثره فى الحضارة المستقرة والوحدة فى أرض مصر :

ولنعد مرة أخرى إلى بداية العصر الحجرى الحديث وظهور الزراعة بصفة خاصة . إذ أن الزراعة كانت كشفا جديدا فى حياة الإنسان وحضارته ، وترتب عليها انقلاب خطير فى طريقة حياة الجماعات البشرية . فبعد أن كان مجال الحياة أمام الإنسان يكاد ينحصر فى جمع النباتات والتقاط الثمرات أو فى الصيد والقنص ، أصبح الإنسان يعيش بطريقة إنتاجية ، فيزرع الحب ويجنى الحصاد ، كما تعلم الإنسان أيضا تربية الحيوان واستيلاده . وبذلك كله أصبح الإنسان يعيش بطريقة إنتاجية بعد أن كان يعيش من يوم إلى يوم تحت رحمة الطبيعة وما تجود به عليه . لذلك لا نكون متكثرين فى القول إذا اعتبرنا الزراعة ومعها استئناس الحيوان أخطر

اكتشاف فى تاريخ الحضارة البشرية . ولعلنا نستطيع إدراك صحة هذا القول إذا ما تصورنا أن الإنسان فى الوقت الحاضر قد نسى فجأة (ولأى سبب من الأسباب) حرفة الزراعة وتربية الحيوان ! إذن لضاق مجال الحياة وانقطعت سبلها أمام الغالبية العظمى من سكان وجه الأرض . وفى اكتشاف الزراعة يبدو أن أرض مصر كان لها دور خاص ، وان كان من المسلم به أن من الجائز أن تكون زراعة أنواع الحبوب المختلفة قد اكتشفت فى أكثر من مكان واحد . ذلك أن أرض مصر انفردت بميزة خاصة هى أن فيضان النيل كان يأتى فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، حتى إذا ما تقدم هذا الفصل الأخير من السنة بدأت مياه الفيضان تنحسر عن جوانب الوادى ودلتاه . وهنا نلاحظ أن منتصف الخريف أو أواخره هو الوقت الملائم لزراعة نباتات الحبوب الشتوية ، وأهمها الشعير والقمح . وبعبارة أخرى كان الفيضان يأتى فيمد أرض مصر بالطمى والماء ثم ينحسر عنها فى أصلح وقت لزراعة تلك النباتات ، حتى إذا مازرعت ونبتت كان فصل الأمطار الشتوية فى مصر قد بدأ . وظاهر أن تلك الأمطار فى العصر الحجرى الحديث وما بعده كانت أوفر منها الآن ، فكانت تغذى النباتات وتمدها بالحياة فى أشهر الشتاء ، حتى إذا ما جاء آخر الربيع وأول الصيف وكانت نباتات الشتاء قد أكملت نموها ، انقطع المطر وحل فصل الحصاد . وهكذا تكامل عنصران فى مصر ، هما عنصر الفيضان وعنصر الأمطار الشتوية . وكان من ثمرات ذلك التكامل أن أصبحت أرض النيل صالحة كل الصلاحية لتكون مهدا من مهاد الزراعات الشتوية القديمة .

على أن التكامل بين عناصر البيئة الطبيعية فى مصر لايقف عند ذلك ، فبعد أن يتم الحصاد ، يحل أول الصيف ، وهو فصل شديد الحرارة ، فتجف التربة ، وتتشقق الأرض ، وتموت الحشائش الضارة ، والتى تمتص خير الأرض ولا تفيد شيئا . ويؤدى التشقق إلى تفتح التربة ودخول غازات الهواء التى تجدد خصبها . حتى إذا ما جاء الفيضان من جديد فى آخر الصيف ، عاد فغطى الأرض وكساها بطبقة من الطمى ، حتى ينحسر النهر ويجىء الإنسان ليزرع الأرض من جديد . وهكذا أصبحت دورة الطبيعة متكاملة العناصر والعوامل ، وتلك ظاهرة لانكاد نجدها فى

نهر آخر من أنهار العالم الكبرى ، بل تلك ظاهرة ميزت أرض مصر منذ فجر التاريخ ، وربما كانت هى العامل الأساسى فيما عرفناه من استمرار الحياة والحضارة وتجددهما فى أرض مصر على مر السنين .

ومع ذلك فإن تكامل عناصر البيئة الجغرافية فى وادى النيل الأدنى لم يقف عند ذلك الحد أيضا ، وإنما كانت هناك بعض نواح لاتقل أهمية وروعة ، يكفى أن نذكر منها ظاهرة واحدة ، هى أن نهر النيل يأتى من الجنوب فيندفع تياره من الصعيد إلى الدلتا ، ويدفع ذلك التيار سفن الملاحة فى ذلك الاتجاه . ولكن هناك عاملا آخر ، هو عامل الرياح الدائمة ، وقد كانت تلك الرياح ولازالت تجرى فى أغلب أيام السنة فى اتجاه شمالى جنوبى ، وبذلك استطاع الإنسان أن يستغل قوة الريح ، وظهر الشراع وانطلقت سفن مصر من الدلتا نحو الصعيد مغالبة تيار النهر حتى إبان فصل الفيضان ، وقد ترتب على ذلك التكامل بين جريان المياه وانصراف الريح أن برزت لنهر النيل العظيم وظيفة أخرى ، فهو لم يكن واهب التربة والماء والحياة للإنسان فحسب ، وإنما كان كذلك شريانا للمواصلات والترابط بين سكان الوادى والدلتا فى الجنوب والشمال . وهكذا ربط النيل بين أجزاء مصر ، ومهد ذلك لقيام وحدتها العتيدة .

٤ ـ التجاوب بين الإنسان والبيئة فى تاريخ مصر :

على أن تكامل الحياة والحضارة فى مصر لم يكن مرده إلى البيئة وحدها ، وإنما كان مرجعه أيضا إلى استجابة الإنسان لدوافع تلك البيئة . ولئن كان هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد قد قال إن مصر هبة النيل ، فإن ذلك القول يحتاج إلى شىء من التصحيح . ذلك أن نهر النيل إن تُرِك وشأنه فإنه نهر عنيف ، لاسيما إبان الفيضان ، ويتمثل ذلك العنف فى أنه يجرف جوانبه ، ويزيل التربة وينقلها من جانب إلى جانب ، ولذلك فإنه كان دواما بحاجة إلى ضبط وإلى تنظيم لوسائل الاستفادة من مياهه . وهنا جاء دور الإنسان فأكمل ما بدأته الطبيعة ، واستطاع أن ينشئ حضارته بفضل استجابته لدوافع بيئته المحلية .

وقد يحتاج هذا القول إلى قليل من التفصيل . ففيضان نهر النيل كان مصدر خطر مشترك يهدد حياة السكان جميعا فى وادى النيل أو على جوانب النهر وفى دلتاه ، فكان من الضرورى أن تقام الجسور وتحرس إبان فصل الفيضان . ومثل هذا العمل يحتاج إلى توحيد للجهود ، بل يحتاج إلى جهود جبارة ومنظمة فى الوقت نفسه . وكذلك إقامة القرى ، إذ كان الأمر يستلزم أن تبنى القرية فوق كومة كبيرة وعالية ، يتضافر السكان على جمعها من تراب الأرض ، لتكون من الضخامة بحيث لايجرفها التيار ولا يتخللها الرشح ، وبحيث تكون من الارتفاع بما يجعلها فوق مستوى الماء . وقد ترتب على ذلك تركيز القرى فى وحدات كبيرة ، واستلزم ذلك كله توحيد جهود السكان وتنظيم تلك الجهود ، بحيث تقام القرى فى مأمن من غائلة الفيضان . وبعبارة أخرى كان الفيضان كما ذكرنا مصدرا للخطر المشترك ، ولكن ذلك الخطر علّم سكان وادى النيل الوحدة ، كما علّمهم فى الوقت نفسه حسن النظام وأحكام التنظيم .

ولقد كان الفيضان فى الوقت ذاته مصدرا لخير مشترك ، فهو الذى يأتى بالماء ، وهو الذى يجدد التربة كل عام . ولكن تنظيم الاستفادة بهذا الخير المشترك كان يقتضى توحيد الجهود وتنظيمها فى حفر الترع مثلا وشق قنواتها ، أو فى إقامة السدود العالية حول الحياض . ومثل هذه الجهود لا يقوم بها فرد ولا جماعة قليلة من الناس ، وإنما يقوم بها سكان كل منطقة كوحدة منظمة . ثم إن هؤلاء السكان ذوى الجهود الموحدة المنظمة ، يشعرون أن هذا الحوض الذى يقيمون من حوله الجسور ويشقون من أجله الترع استندت مقومات الحياة فيه إلى عاملين : أولها ما وهبته الطبيعة ، وثانيهما ما أضفته على الأرض يد الإنسان وجهوده . وبذلك تعلق السكان منذ القدم بأرضهم ، لأن فيها جهودهم التى تعاقبت فى بذلها الأجيال جيلا بعد جيل . وبذلك أيضا اعتز الفرد أول ما اعتز بموطنه الصغير الذى نشأ فيه وتركزت فيه جهوده . ثم تعلم بعد ذلك من الطبيعة ذاتها أن مياه النيل وخيره تخرج من حوض إلى حوض ، وأن إقامة الجسور وشق الترع لاتقف عند حوض بذاته ، وإنما تمتد إلى ما وراء الموطن الصغير جنوبا وشمالا إن كنا فى الصعيد ، وشرقا وغربا إن كنا فى

الدلتا . وانعكست صورة هذه الوحدة الطبيعية من الموطن الصغير إلى الوطن الكبير ، كما انعكست معها صورة العمل المشترك والجهاد من أجل استدرار خير النيل ، وصورة النظام الذى علم أبناء هذه الأرض الطيبة منذ فجر التاريخ أن مجهود الفرد إنما هو من مجهود الجماعة .

على أنه بالإضافة إلى ما كان هناك من تجاوب رائع بين الإنسان والبيئة ، فإن الطبيعة كانت دائمة العمل فى أرض الكنانة ، حتى فى فترات اضمحلال المدنية وانقطاع حبل التاريخ وأهمال المجتمع للأرض والزراعة . فالشمس مشرقة أبدا ، والنيل يأتى بانتظام فى كل سنة ، فيكسب الأرض خصبا جديدا ، سواء فى ذلك ما كان منها منزرعا وما كان بورا مهملا . وكان من أثر ذلك أن استطاعت مصر أن تخرج من كثير من فترات اضمحلالها أصلح مما كانت ، وأقوى على النهوض والتقدم . وهكذا قامت الدولة الفرعونية المتوسطة مثلا بنهضتها فى المدنية والثقافة على أنقاض عهد الاقطاع الأول ، كما تلت الدولة الحديثة برخائها العظيم وصلاتها الواسعة عهد الفوضى والهكسوس ، بل هكذا أيضا ظهرت النهضة الحديثة وما صحبها من تقدم فى الإنتاج الزراعى بعد فترة الاهمال والاضمحلال فى العهد التركى.

وإلى جانب هذا كله فإن مصر قد أفادت من موقعها الجغرافى بين الشرق والغرب فى كثير من أدوار تاريخها ، ولو أن هذا الموقع كان وبالا عليها فى بعض العهود ، فقد نظمت هذه البلاد مرور التجارة فى أراضيها خلال العصور القديمة والوسطى ، وأضافت بذلك إلى موارد ثروتها ، ولا تزال لموقعها أهميته الخاصة فى المواصلات العالمية حتى الآن . ولكن مصر كانت تستفيد على الخصوص فى عصور قوتها ، كما كان غيرها من الأمم يطمع فى التسلط عليها ، واستغلال موقعها الجغرافى فى عصور ضعفها وانكماشها . كذلك مكّن ـ هذا الموقع الجغرافى المتوسط كثيرا من الغزوات وموجات الهجرة ـ من الوصول إلى أرض المعبر بين قارتين كبيرتين هما آسيا وأفريقية . وكثيرا ما حولت تلك الغزوات مجرى التاريخ فى أرض الزاوية . ولكنها كثيرا ما جددت حياة السكان وثقافتهم ، وأضافت إلى ميراثهم فى الملكات والقدرات والمواهب جيلا بعد جيل .

ومع ذلك فإن مصر قد استطاعت دائما أن تدمج الوافدين فيها وأن تسمهم بسماتها . وهي وإن كانت قد غيرت مظهرها الثقافى فى اللغة والدين من عصر إلى عصر ، فإنها قد استطاعت أن تحتفظ بطابعها الخاص فى المدنية المادية وبعض معالم الحضارة الأخرى . فالزراعة هى هى لم تتغير (إلى عهد قريب جدا) فى أسسها ونظمها الأولى ، والفلاح هو هو فى عمله ومعيشته ، والحقل النيلى وقريته لايزالان يحتفظان بالكثير من مظاهر المدنية التى بدأت فى العصر الحجرى الحديث ، ثم العادات والتقاليد الريفية الموروثة لاتزال تجرى ، فى غير قليل من نواحيها ، على نحو ما جرت عليه أيام قدماء المصريين ، ومن سبقهم من الجماعات الزراعية فى وادى النيل .

فما السر فى هذا الاستمرار العجيب ، وفى هذه المحافظة الشديدة على الماضى ، والتمسك به إلى حد لا يخلو من الغرابة فى بلد قد اتصل فى جانب كبير من تاريخه بالعالم الخارجى ، أو هو على الأقل لم يكن بمعزل عنه . هناك أسباب عدة قد يكون أظهرها أن الجماعات الزراعية عامة شديدة المحافظة على القديم ، لا ترغب فى تغييره أو تبديله . ومثل هذا عرف عن الصينيين وغيرهم من شعوب آسيا الزراعية . وهو قد تمثل فى أرض مصر بصورة واضحة ، لأن نظام الفيضان قد طبع الزراعة فى الوادى والدلتا بطابع خاص ، يجدد نفسه بنفسه فى كل سنة بانتظام لايكاد يختل فى شىء من تفاصيله . ولم يستطع الزارع المصرى أن يغير من طبيعة الأشياء إلى أى حد ملموس حتى العهد الحديث ، الذى ظهر فيه نظام الرى الدائم ، وأدخلت فيه محاصيل جديدة لم يكن رى الحياض ليسمح بمثلها إلا بمقادير ضئيلة لا تغير طابع الزراعة العام فى شىء . وما دام أساس الحياة الاقتصادية فى هذه الأرض لم يتغير خلال عهود تاريخها الطويل ، فإن حياة الأفراد ونظرتهم إلى الحياة قد تكيفت بالبيئة المحيطة ، وانتظمت فى نظام الطبيعة المتأصل ، فاتخذت وجهة لم تنحرف عنها كثيرا على مر الأيام . ومع ذلك فمثل هذه الحال لايصح أن توصف بالجمود ، فإن استمرار نظام صالح ، كما حدث فى أرض مصر ، ليس معناه ركود الحضارة ، وإنما هو يرجع إلى أن كثيرا من مظاهر النشاط والحضارة الأصيلة كانت صالحة

للبقاء فبقيت ، كما يرجع إلى أن حياة السكان ومدنيتهم المادية قد تلاءمت والظروف الطبيعية ، فاستمرت فى بيئتها دون تغيير ظاهر ، على الرغم من انقلاب الأوضاع السياسية والثقافية فى كثير من فترات التاريخ .

وفوق ذلك فإن الصحراء قد ساعدت فى هذا الاتجاه . فبعد أن كانت هى مسرح النشاط فى العصر الحجرى القديم ، جفت أو كادت تجف تماما فى عصور التاريخ ، وقل بها السكان ، عدا بعض القبائل المتنقلة فى الصحراء الشرقية ، وفى شمال الصحراء الغربية ، وبعض السكان المستقرين بالواحات . وغدت تلك الصحارى فى عصور التاريخ ، كالدروع تقى أرض مصر شر الغزوات . وهى وإن لم تقطع صلات هذه الأرض بالخارج ، فإنها قد « نظمت » تلك العلاقات ، وخففت من أثرها ، بحيث أنها لم تستطع أن تغير من أسس الحضارة المحلية ، ولا أن تطمس معالمها . واستطاعت أرض الكنانة بفضل ذلك أن تتحمل الغزوات ، وأن « تهضمها » وتصبغ العناصر الوافدة بالصبغة المحلية فى النهاية ، وذلك على الرغم مما استتبعته تلك الغزوات فى بعض الأحيان من عهود الفوضى والانقطاع ، كما حدث بعد غزوة الهكسوس أو غزوة الأتراك . والواقع أن الدور الذى قامت به الصحارى فى تاريخ مصر كان سلبيا إلى حد ما ، ولكنه كان فى غاية الأهمية ، لأنه مكّن للكنانة فى عصور التاريخ المتعاقبة من أن تساير حياتها فى أمن واطمئنان ، كما أنه جعل الغزوات من القلة النسبية فى العدد والتأثير بحيث ان مصر استطاعت فى جميع الحالات أن تنهض وتعاود سيرتها الأولى بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاضطراب .

٥ ـ تطور الثروة النباتية والحيوانية فى أرض مصر :

ولكن بيئة مصر فى وادى النيل الأدنى لم تقتصر على أرض الوادى وما يحيط بها من صحار على الجانبين ، وإنما شملت البيئة كذلك ما يعيش فى الوادى أو يسعى على أرضه من نبات وحيوان . والحق أننا حين ندرس البيئة الجغرافية دراسة متكاملة فإنه يجب علينا أن نمتد بالدراسة إلى الثروة النباتية التى استغلها الإنسان فى الزراعة وغيرها ، والثروة الحيوانية التى غير الإنسان معالمها كذلك ، حين أضاف إليها من

عصر لعصر حيوانات جديدة جلبها من الخارج ورباها على أرض النيل . فالصورة الكاملة لحياة الإنسان فى البيئة لاتتم إلا بدراسة مايعاصر الإنسان أو يعاشره من نبات وحيوان ، وما يتأثر بحياة الإنسان أو يؤثر فيها من هذين العنصرين الأساسيين من عناصر الحياة فى البيئة .

ولنبدأ بالثروة النباتية . ويهمنا فيها تلك الثروة الزراعية التى تأتلف من النباتات المزروعة ، والتى انتقل بها الإنسان من مرحلة الانبات الطبيعى إلى مرحلة الاستنبات المصطنع . أما النباتات الطبيعية فى وادى النيل الأدنى فقد كانت أقل أهمية وأثرا فى حياة الإنسان ، لاسيما فى العصر التاريخى ، بعد أن قل المطر فى الصحارى المجاورة ، وجفت النباتات فى أرض لم تكن فى يوم من الأيام أرض غابات كثيفة ، حتى فى أوج العصر المطير ، لأن الأمطار لم تكن فى يوم من أيام العصر المطير الذى أشرنا إليه من الغزارة فى شمال شرق أفريقية بحيث تنبت الأشجار الضخمة المتكاثفة ، وكل ما حدث إبان ذلك العصر أن الصحارى المجاورة كانت تكتنفها وتقطعها الأودية التى تقوم فيها الأشجار المتفرقة والأعشاب ، كما أن وديان المرتفعات الشرقية وسواحل البحر المتوسط كانت تكسوها الحشائش والأحراج الخفيفة . فلما حل الجفاف فى آخر الزمن الجيولوجى الرابع حلت بالتدريج ظروف نباتية تشبه ما نراه الآن على جوانب الوادى الصحراوية ، واقتصر النماء والاخضرار على قاع الوادى ذاته ودلتاه ، حيث قامت نباتات بعضها فصلى يزدهر فى أعقاب الفيضان ، وبعضها دائم فى المستنقعات وقرب مجرى النهر .

ونستطيع على الجملة أن نقول إن ثروة مصر فى النباتات الطبيعية فى أواخر عصر ماقبل التاريخ وخلال العصر التاريخى لم تكن تشتمل على شىء يذكر من الأشجار التى تنمو بطبيعتها دون أن يزرعها الإنسان ، وأن أهم عنصر من عناصر هذه الثروة النباتية الطبيعية إنما هو الحشائش التى ترعاها الماشية والأغنام فى أقصى شمال الدلتا وكذلك البردى وبعض حشائش الماء التى استغلها الإنسان فى مختلف أغراضه ، ومنها إقامة الأكواخ فى العهود الأولى ، وصناعة الحصير وورق البردى فيما بعد .

أما عن الثروة النباتية المزروعة فإن سكان الوادى قد استطاعوا أن يحسنوا

استنبات كثير من النباتات التى وجدوها تنمو طبيعية فى واديهم وصحاريهم المجاورة . كما استطاعوا أن يدخلوا من الخارج كثيرا من النباتات الأخرى التى أضافوها تباعا إلى ثروتهم ، فزادوا بذلك من تنوعها ، وجعلوا من بلادهم كنانة الله فى الأرض . وقد ساعدهم على ذلك اعتدال المناخ مما جعل الأرض صالحة لأن تنمو بها محاصيل البلاد الدفيئة والمعتدلة على حد سواء . كما ساعدهم فى ذلك أيضا خصب التربة وتوافر الماء للرى ، والموقع الجغرافى الذى جعل من اليسير عليهم أن يتلقوا النباتات والبذور التى انتقلت إليهم من الجنوب أو الشرق أو من الشمال .

ويبدو أن الشعير والقمح كانا من أقدم نباتات الحبوب المزروعة فى وادى النيل الأدنى . وقد اكتشفت بعض حبوب الشعير بين آثار العصر الحجرى الحديث بالفيوم (حوالى ٥٠٠٠ ق . م .) ، وأظهر فحصها فحصا دقيقا أنها لاتكاد تختلف فى فصيلتها عن الشعير الذى يزرع اليوم بالفيوم ومنطقة مريوط . وهذا قد يدل على أن البداية الأولى لاستنباط الشعير فى شمال شرق افريقية ترجع إلى أبعد من التاريخ المشار إليه . ومن المعروف أن بعض فصائل الشعير لاتزال تنمو برية فى أطراف الحبشة وساحل شمال افريقية . ومن المرجح أن يكون شمال شرق أفريقية هو الوطن الأصلى الأكبر لنبات الشعير ، وهو البيئة التى استنبت فيها الإنسان هذا النبت الطيب لأول مرة .

أما القمح فقد اكتشفت حبوبه أيضا بين آثار العصر الحجرى الحديث فى مصر السفلى والعليا على حد سواء ، وكذلك بين الآثار المعاصرة تقريبا فى جنوب غرب آسيا . ولكن الأرجح أن يكون وطنه الأصلى غرب آسيا وجنوبها الغربى . فقد وجدت بعض أنواعه تنمو وتتكاثر برية فى منطقة جبال إيران والأناضول ، وكذلك المنطقة الجبلية إلى الغرب من حوران (جنوب غرب سورية وشمال فلسطين) . ويتجه الرأى بين الباحثين إلى اعتبار هذه المناطق وطنا أصليا للقمح ، أو لبعض أنواعه على الأقل ، وإلى ترجيح انتشار زراعته من هناك إلى وادى النيل الأدنى فى مطلع العصر الحجرى الحديث .

وهناك نباتات أخرى لابد أن تكون مصر قد عرفت زراعتها حوالى ذلك

الوقت ، وإن كانت الأدلة والقرائن أقل وضوحا . فنحن لانعرف على وجه الدقة مثلا متى بدأت زراعة الذرة الأفريقية ، ولكن من المعقول أن يكون بعض أنواعها قد بدأ استنباته فى جزء ما من شرق أفريقية حوالى بداية العصر الحجرى الحديث أو بعد ذلك بقليل ، ثم انتشرت زراعته فى مصر بعد ذلك .

أما أشجار الفاكهة فالرأى السائد الآن أن حوض البحر الأبيض المتوسط هو الوطن الأصلى لكل من الكرم (العنب) والزيتون . ومن الجائز أن يكون الساحل الشمالى من أفريقية أولى من الساحل الأوربى المقابل كوطن أصيل لهاتين الشجرتين اللتين كان لهما أثر واضح فى تاريخ المدنية والحضارة فى هذا الحوض وما يجاوره . ولابد أن تكون دلتا النيل وساحل مريوط من أوائل المناطق التى غرس الإنسان فيها شجرة فاكهة العنب وشجرة الزيت المباركة . كذلك يغلب على الظن أن يكون شرق البحر المتوسط هو موطن التين وشجرته ، وأن يكون جنوب غرب آسيا وشمال أفريقية موطن نخيل التمر التى استغلها الإنسان وكان لها أثرها فى فن العمارة وإقامة الأعمدة وزخرفة البناء منذ أوائل العصر التاريخى فى مصر .

هذه أمثلة من النباتات والأشجار القديمة نستطيع أن نضيف إليها بعض الخضر والأشجار المحلية التى عرفها الإنسان وغرسها فى وادى النيل فى عهد لايمكن تحديده بدقة ، ولكنه لا يبعد كثيرًا عن العصر الحجرى الحديث أو عصر بداية المعدن. ومنها بعض البقول والخضر وبعض الأشجار كالجميز والسنط وغيرها من أشجار البيئة المصرية القديمة . ولكننا نكتفى بهذا القدر ، ونضيف إلى ذلك أن سكان وادى النيل عرفوا كيف يجددون ثروتهم النباتية ويضيفون إليها باستمرار مايزيد من إنتاجهم وينوع من محاصيلهم ، وينفى عنهم حب المحافظة على القديم . ومن ذلك مثلا أنهم أدخلوا إلى بلادهم نبات البرسيم فى العهد العربى ، .وقد جاءهم فيما يبدو من الهند عن طريق إيران . وكذلك بعض أشجار الفاكهة الأسيوية الجنوبية كالبرتقال . ثم بعض النباتات الحديثة نسبيا كالأرز وقصب السكر والقطن التى يبدو أنها أدخلت من الهند أو عن طريقها فى العهد العربى ، ولكن زراعتها لم تنتشر ولم تعمم فى البلاد إلا بعد ظهور الرى الدائم فى مطلع القرن الماضى . وكالذرة الأمريكية والطماطم والبطاطس وغيرها من

نباتات الأمريكيتين التى لم تدخل العالم القديم إلا منذ قرون قليلة ، ولم تدخل أرض النيل بالذات إلا فى أوائل القرن التاسع عشر(١) .

ومثل هذه الظاهرة الطريفة من التجديد فى الثروة الزراعية ، وتتمثل أمامنا اليوم أيضا فى الثروة الحيوانية التى لاتكتمل بدونها صورة البيئة الريفية فى وادى النيل الأدنى . فسكان الوادى عرفوا البقر الأفريقى ذى القرون الطويلة منذ أول العصر الحجرى الحديث ، ولابد أن استئناس هذا الحيوان قد بدأ فى شرق افريقية بما فيه وادى النيل الأدنى ، ولو أن سكان هذا الأخير قد استبدلوا بالفصيلة الأفريقية نوع البقر الأسيوى ذى القرون القصيرة ، والذى دخل من جنوب غربى آسيا فى أواخر الدولة الفرعونية القديمة ، ثم حل بالتدريج محل النوع الأفريقى . وعلى العكس من ذلك لم يعرف سكان الوادى الأدنى غير الجاموس الأسيوى الذى دخل من الهند فى العهد العربى ، أما الجاموس الأفريقى فقد بقى غير مستأنس حتى اليوم ، ويعيش بريا فى حوض النيل الأعلى والجهات المجاورة . كذلك عرف أولئك السكان الأغنام بأنواعها المختلفة فى العصر الحجرى الحديث ، وهى الأغنام ذات القرن الذى يبرز متلويا وخارجا من الرأس فى اتجاه أفقى من الجانبين ، وذات القرن المتقوس نحو الخلف . ويبدو أن النوع الأول أقدم بعض الشىء من النوع الثانى . ولا يعرف بالضبط أين بدأ استئناس النوعين ، ولو أن من المعروف أن بعض أنواع الأغنام البرية لاتزال تعيش غير مستأنسة فى تلال شمال غرب افريقية .

ومن الحيوانات التى استؤنست فى مكان غير بعيد من شرق افريقية أو غرب آسيا الحمار . وقد عرفه سكان وادى النيل الأدنى منذ عصر ما قبل الأسرات . ثم الجمل وقد عثر على بعض صور ومجسمات من الطين المحروق تشبه هذا الحيوان وترجع إلى عصر ما قبل الأسرات ، كما عثر على قطعة حبل من الوبر ترجع إلى الأسرة الفرعونية

(١) موضوع النباتات التى أدخلت إلى مصر فى مختلف العهود ، لاسيما العهدين الوسيط والحديث ، لايزال بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء . ولذلك فإن التواريخ التى ذكرناها هنا إنما قصد بها التقريب لا التدقيق . ولعل هذا الموضوع ينال ما يستحق من عناية الباحثين .

الثالثة ، ويقال أنها تدل على أن الجمل كان قد استؤنس حول ذلك التاريخ . ولكن المعروف أن هذا الحيوان لم يستخدم بصفة ظاهرة فى صحارى مصر إلا فى العهد الأغريقى الرومانى . وأما الحصان فقد استؤنس أول الأمر فى داخلية آسيا ، حتى أدخله الهكسوس إلى مصر حوالى القرن السابع عشر قبل الميلاد .

وهكذا يتبين أن ثروة مصر النباتية والحيوانية قد تجمعت لها بالتدريج ، وأن بعض النباتات والحيوانات قد أدخلت إلى وادى النيل الأدنى من افريقية المجاورة ، أو من آسيا القريبة أو البعيدة ، أو من الأمريكيتين فى العهد الحديث . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحياة الزراعية فى أرض الكنانة قد قامت على أساس التجديد المستمر من عصر لآخر . ولكن الشيء الطريف أن مثل هذا التجديد تمثل أيضا فى الأدوات الزراعية التى تستعمل فى فلاحة الأرض وريها . وكانت هذه الآلات يضاف بعضها إلى بعض دون أن ينسخ اللاحق منها ما سبقه من آلات وأدوات . فالشادوف مثلا عرف منذ عهد ماقبل الأسرات أو منذ الأسرات الأولى ، ولكن الساقية لم تظهر إلا فى العهد الاغريقى الرومانى . وكذلك « الطنبور » أو « محوى أرشميدس » جاءت نظريته مع العهد الاغريقى ولم يطبق العمل به إلا فى عهود لاحقة . وكذلك الحال فى أدوات الزراعة . فالفأس الحجرية عرفت فى أواخر العصر الحجرى واستخدمت فى الزراعة منذ العصر الحجرى الحديث (حوالى ٥٢٠٠ق . م) ، ولكنها تطورت وأصبحت فأسا معدنية فى أوائل عهد الأسرات ، وربما قبيل ذلك ، ثم تطورت إلى المحراث الذى تجره البهائم ، وقد بدأ استخدامه منذ الأسرة الثامنة تقريبا ، وكان سلاحه حجريا أول الأمر ، ثم أصبح من البرونز ثم من الحديد . كذلك حل المنجل المعدنى محل المنجل الحجرى بالتدريج . ولكن استعمال الآلات الحجرية لم ينقطع دفعة واحدة ، ولا تزال المطاحن والرحوات الكبيرة تدور حجارتها فى قرى الوادى حتى اليوم ، ولو أن ذلك لم يوقف ركب التجديد . فاليوم مثلا نشاهد الجرار والمحراث الآلى الحديث يعمل بجانب المحراث الذى عرفناه فى أواخر الدولة الفرعونية القديمة .

هذه بعض أمثلة مختارة من نباتات البيئة المصرية وحيواناتها وأدواتها الزراعية

التى تجددت وتنوعت على مر الزمن والتى جمع فيها زراع وادى النيل الأدنى بين القديم والجديد فى اتساق وتكامل ، وقد انعكست فى هذا الجمع والتوافق صورة الحياة الريفية التى لم تعرف الجمود ، وإنما تجددت عناصرها ومظاهرها تجددا برز أثره فى حياة المزارعين ونشاطهم الدائب على جوانب نهر النيل .

٦ ـ الموقع الجغرافى وأثره فى تاريخ مصر العام :

إلى هنا ننتهى من تتبع أثر ظروف البيئة الجغرافية المحلية فى نشأة المجتمع فى وادى النيل الأدنى ، وفى استقرار نظمه واستمرارها مع الزمن . وكذلك من تكوين سكان هذا الوادى وصلاتهم السلالية والثقافية الوثيقة ببقية سكان البلاد المجاورة منذ أقدم العهود . ولكن هناك عاملا جغرافيا آخر له قيمته وله خطره ، ذلك هو الموقع الجغرافى ، وأما استتبعه من اتصالات بالعالم المجاور والعالم البعيد كان لها أثرها فى تاريخ مصر العام . ونستطيع أن نتتبع هذا الأثر من ناحيتين[١]

أولاً : موقع مصر واتصالاتها ببقية العالم المجاور .

ثانيًا : موقع مصر بالنسبة للمواصلات العالمية بين الشرق والغرب .

فأما عن عالمنا المجاور فإن مصر قد اتصلت به منذ عصور ما قبل التاريخ ، واستمرت اتصالاتها به حتى يومنا هذا ، وإن كانت الصحارى والبحار قد نظمت تلك الاتصالات وحددتها ، بحيث استطاعت مصر أن تحتفظ بدورها الخاص داخل الاطار العام . وأما عن الموقع العالمى فإن مصر كانت مجمع قارتين (أوراسيا وافريقية) ، ومفرق بحرين داخليين يمتد أحدهما إلى المحيط الهندى ومناطقه الحارة ، ويمتد الآخر إلى المحيط الأطلسى ومناطقه الباردة . ومن أجل ذلك كانت مصر أرض الزاوية التى تجتمع عندها مسالك الشرق والغرب ، والتى تمر بها متاجر أهل الجنوب

---

(١) يستطيع القارئ أن يتابع مراحل تأثير الموقع الجغرافى فى تاريخ مصر العام ، وأن يوازن بين هذا التأثير وبين ما كان للبيئة الجغرافية المحلية من أثر فى مبحث تال من هذا الكتاب عن « البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى « تاريخ مصر العام » .

وأهل الشمال . ولكن قيمة هذا الموقع الجغرافى العالمى لم تظهر إلا بعد أن تواصلت تلك الجهات جميعا ، وامتدت بينها أسباب التجارة ، وصلات السياسة والثقافة والناظر إلى تاريخ الصلات العالمية بين الشرق والغرب يستطيع أن يميز ، فى غير صعوبة ، بين عصرين كبيرين ، تفصل بينهما نقطة تحول خطير اتفقت وغزوات الإسكندر . فقبل عهد الإسكندر كانت هناك عدة مراكز ، لكل منها حضارتها الخاصة ، فى الصين، والهند والشرق الأدنى الآسيوى، ومصر، وبلاد الأغريق وكان كل من هذه المراكز يكوّن دائرة حضارية ، لا تكاد تتصل اتصالا مباشرا إلا بالعالم المجاور لها ، كاحتكاك مصر بالشرق الأدنى الآسيوى ، أو بلاد الأغريق بمصر ، أو الشرق الأدنى ببلاد الاغريق . فلما جاء الإسكندر ، وقام بحملته التاريخية من بلاد الاغريق إلى الشرق الأدنى الآسيوى ، ثم مصر ، ثم حدود برقة ، ثم عاد إلى مصر ، ومنها إلى الشرق الأدنى وإيران وتركستان الغربية وحدود تركستان الصينية ، ثم اتجه نحو الهند ، ثم عاد إلى الشرق الأدنى وقضى نحبه ، كانت هذه أول حملة احتكت فيها مراكز الحضارة المختلفة بعضها ببعض احتكاكا مباشرا ، فتقاربت أجزاء العالم وظهرت العالمية (أو بعض بوادرها على الأقل) ، ووضعت أسس الاتصال العالمى ، ففتحت الطرق ، وسعى عليها التجار والملاحون فى البر والبحر ، وتبادل الناس السلع والأفكار بين مراكز لم يكن بعضها يعرف بعضا قبل عهد الإسكندر إلا بطريقة طارئة وغير مباشرة .

ولعل من نتائج ظهور العالمية أن هيئ الفكر الدينى فى الشرق الأدنى ليتلقى رسالته الجديدة . فقبل عهد الإسكندر لم يكن الناس مهيئين لأن يتقبلوا الأديان « التبشيرية » التى تفرض على من يؤمن بها ابلاغ الرسالة إلى غير المؤمن . وعلى هذا أنزلت اليهودية غير تبشيرية ، ولم تنتشر فى العالم (ولو أن اليهود أنفسهم قد انتشروا فى الأرض) ، على حين أنزلت المسيحية والإسلام بعد الإسكندر دينين تبشيريين ، دعا كل منهما إلى نوع من الأخوة العالمية ، فنقله أنصاره إلى الشرق أو الغرب ، أو إلى الاثنين معا .

ومع ظهور العالمية برزت قيمة موقع مصر الجغرافى ، واتجهت أنظار أهل الغرب

وأهل الشرق نحو أرض الزاوية ، واهتم الناس بشئون هذا الموقع الجغرافى الذى يتحكم فى مواصلات الشرق والغرب والشمال والجنوب . فافتتحت صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، ولم يعد أمر هذا التاريخ مقصورا على أهل الوادى واستثمارهم للبيئة المحلية وإنما أصبح متصلا كذلك بمسائل كثيرة « عالمية » ، لادخل لمصر فيها ، بل كثيرا ما سيرتها عناصر لاتتصل بمصر ، ولا بالعالم المجاور لها ، وإنما هى عناصر قد تشابكت مصالحها فى أقصى الغرب وأقصى الشرق .

وفى ضوء هذه الظاهرة الأساسية نستطيع أن نقسم تاريخ مصر العام قسمين كبيرين : أولهما (ويشمل أواخر عصر ماقبل التاريخ) ويبدأ بظهور الحياة الزراعية المستقرة بالوادى (العصر الحجرى الحديث) حوالى ٥٢٠٠ق . م ويستمر إلى نهاية العهد الفرعونى . وثانيهما : يبدأ بغزوة الإسكندر ويستمر إلى وقتنا هذا .

وفى مطلع القسم الأول (وحتى الأسرة الأولى أى ٣٢٠٠ق . م) أخذت نظم المجتمع المصرى تستقر رويدا رويدا ، حتى اكتمل نضوج تلك النظم فى عهد الأسرات . وكان العامل الأساسى فى توجيه تاريخ مصر الفرعونى متصلا بالبيئة المحلية ، واستثمار السكان لها ، واستجابتهم لدوافعها التى رأينا أنها تدعو إلى الوحدة والتضامن والنظام فى دفع الخطر المشترك وجلب المنفعة المشتركة . ولقد كان عامل الضعف الأساسى فى فترتى الاقطاعين الأول والثانى من عهد الفراعنة راجعا إلى تفكك الوحدة وانحلال النظام ، مما أدى إلى ضعف مصر ، وأطمع فيها الغزاة ، كما كان الخروج من هاتين الفترتين ، وتكوين الدولتين الوسطى والحديثة ، مرتبطا أشد الارتباط ببعث الوحدة واعادة النظام ، والاستجابة من جديد لمقتضيات البيئة ، مما جدد التاريخ وأعاد للمجتمع المصرى سيرته الأولى .

وأما عن أثر الموقع الجغرافى فى هذا القسم الأول من التاريخ المصرى ، فقد كان مقصورا على علاقات وادى النيل الأدنى بالعالم المجاور ، الذى وصلت منه الهجرات حينا ، وخرجت إليه الحملات من الوادى حينا آخر ، والذى تبادل ومصر ألوان المدنية والثقافة ، ولكنه مع ذلك لم يطغ على حضارتها ، ولم يقطع حبل التاريخ على مجتمعها فى أكثر من فترات محدودة .

فلما جاء عهد الإسكندر ، وظهرت العالمية التى أشرنا إليها ، برزت للعالم قيمة موقع مصر الجغرافى ، وأصبح تاريخ مصر وحياة مجتمعها مرتبطين بعاملين هما البيئة المحلية واستغلال موارد أرض الكنانة من ناحية ، ثم الموقع الجغرافى العام وتشابك المصالح العالمية فوق أرض الزاوية من ناحية أخرى . ولكن أثر كل من هذين العاملين لم يكن متكافئا ولا حتى متوافقا مع الآخر فى كل الأحيان ، على الرغم من أنهما سارا جنبا إلى جنب فى بعض الحالات . وقد نستطيع فى ضوء هذه الحقيقة أن نتتبع الأدوار الآتية فى هذا القسم من تاريخ مصر العام .

أ ـ بعد عهد الإسكندر مباشرة بدأ البطالمة بتنظيم استغلال موارد مصر الداخلية ، واعداد مصر لأن تكون قاعدة صالحة للتحكم فى المواصلات العالمية ، ثم للاتصال التجارى والثقافى الواسع النطاق . وفعلا بدأ البطالمة بانعاش البلاد ، وتحسين وسائل الإدارة والاستغلال . ثم التفتوا نحو فتح طرق التجارة خصوصا طريق البحر الأحمر إلى شرق أفريقية والهند ، فأصبحت مصر بالتدريج حلقة الاتصال التجارى فى العالم . حتى إذا ماورث الرومان ملك البطالمة استمروا فى استغلال مصر من ناحيتى الموارد الداخلية والموقع الجغرافى ، ولكن استغلالهم لم يكن قائما على مثل ما قام عليه استغلال البطالمة من فهم لظروف البيئة ، ومن مسايرة لنظم المجتمع ، فانتهى الاستغلال غير المنظم إلى تدهور سريع ظهرت نتائجه فى أواخر عهد الروم .

ب ـ ثم جاء الدور العربى الإسلامى فظهرت نهضة جديدة قامت على استثمار موارد البيئة المحلية ، ثم الافادة من الموقع الجغرافى (ولو بصفة متقطعة وفى بعض الفترات دون الأخرى) ، فأصبحت مصر مفتاح الاتصال بين الشرق والغرب ، ولا سيما فى عهد المماليك ، كما غدت أيضا مركز الثقافة الإسلامية ، وقامت القاهرة فى العهد الإسلامى بدور يشبه من بعض الوجوه ما قامت به الإسكندرية فى العهد الاغريقى الرومانى ، فكأن الموقع الجغرافى الواحد قد احتضن ثقافتين مختلفتين فى عصرين مختلفين ، وكل ما حدث أن التوجيه الثقافى لمصر قد اختلف ، فبعد أن كان نحو أهل الشمال والغرب فى عهد الاغريق والرومان ، عاد فأصبح نحو بقية الوطن

الأصلي الكبير والممتد إلى الشرق والجنوب الشرقي (وكذلك إلى شمال افريقية) في العهد العربي . وقد تبع اختلاف التوجيه أن تغير مظهر الثقافة العام من عصر لعصر ، وتم كل ذلك في ظروف جغرافية تتصل بما للموقع الجغرافي من أثر بعيد .

جـ ـ ثم جاء العهد التركي ، وتغير من بيدهم شئون مصر . ولكن الأتراك لم يكونوا كالعرب . فالأتراك أتوا كغزاة لا كوافدين ، ولم تكن لهم حضارة أو ثقافة يضيفونها إلى تراث الشرق الأدنى ، وإنما هم قد استعاروا لأنفسهم ثقافة الشعوب المقهورة . كما أنهم أتوا من داخلية آسيا ، بخلاف أبناء الأقليم من العرب الذين كانوا حداة بل ورجال قوافل ، هيأهم موقع جزيرتهم الجغرافي لأن يعملوا منذ القدم في النقل والتجارة بين الشرق والغرب . لذلك لم يستطع الأتراك أن يحلوا محل العرب في الوساطة التجارية ، وفي الافادة من الموقع الجغرافي الذي وجدوا أنفسهم سادة له . ولسوء الحظ أن اتفقت بداية السيادة التركية على الشرق الأدنى (في أوائل القرن السادس عشر) من عصر الاستكشافات الكبرى ، وبداية استعمال طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى الهند دون الحاجة إلى طريق الشرق الأدنى ، فكان من نتائج ذلك إن لم يستطع الطريق القديم منافسة الطريق البحري الجديد ، على الرغم من طول هذا الأخير ، وكثرة أخطاره ، بل على الرغم من أنه كان يتحاشى قلب العالم المعمور ، ويمر بمناطق بعضها غير صحي ، وبعضها غير معروف ، وبعضها الآخر لم يكن أهله من المدنية على شيء يذكر .

وهكذا انتهى الأمر بالتجارة إلى أن اتخذت طريقا آخر ، فدخلت مصر والشرق العربي عامة في عهد مظلم ، زاد في ظلمته اهمال وسائل استثمار البيئة المحلية ، واستدرار خيرها في بلاد كمصر والعراق .

د ـ وأخيرا جاء العهد الحديث ، الذي بدأ بالحملة الفرنسية ثم محمد علي . ولقد جاءت الحملة الفرنسية كعامل خارجي غير مجرى تاريخ مصر ، وأعاد ابراز قيمة الموقع الجغرافي ، فاتجهت الأنظار من جديد نحو الشرق الأدنى ، ونحو أرض الزاوية . حتى إذا ما جاء محمد علي اختار أن يبدأ باعادة تنظيم استغلال موارد البيئة المحلية ، فتحولت مصر إلى قاعدة قوية صالحة ، استخدمها في التوسع نحو الجنوب

ونحو الشرق ونحو الشمال ، فامتد سلطانه فى العالم المجاور ، وإن كان محمد على قد أجل مشروعات القناة ، واكتفى باستغلال موارد مصر المحلية من ناحية ، وموقعها الجغرافى بالنسبة للعالم المجاور من ناحية أخرى .

ولكن حركة الاتصال العالمية كانت سائرة فى مجراها الطبيعى ، ولم يكن ليوقفها شيء . فقد حولت غزوة نابليون أنظار العالم الأوربى نحو قلب الشرق ، ونحو الطرق القديمة التى كانت تؤدى من قبل إلى الهند وما وراء الهند ولم يكن تنفيذ مشروع شق القناة فى الحقيقة إلا مسألة زمن ، وانتهازا للفرص ، خصوصا وأن استخدام طريق مصر البرى بين البحرين : المتوسط والأحمر كان قد سبق ذلك . وفعلا تم شق القناة ، وتحول النقل البحرى تدريجيا نحو مصر ، وزاد معه تحول أنظار العالم ، نحو هذا الموقع الجغرافى ، الذى لم تكن مصر للأسف من القوة والتماسك بحيث تستطيع الافادة منه ، كما فعلت فى بعض عصورها السابقة .

وانتهى الأمر إلى ما نعرف من تاريخنا الحديث ، الذى جددت فيه مصر نهضتها الداخلية ، ولكنها لم تستطع مع ذلك أن تكون سيدة تاريخها ، لأن العالم البعيد عنا قد اشترك فى تسطير ذلك التاريخ ، اشتراكا تمثل فى تسابق الدول إلى التسلط على موقعنا الجغرافى ، وفى وقت لم تكن فيه من المنعة والقوة بحيث تناظر هذا العالم ، الذى تشابكت مصالحه فى أقصى الغرب وأقصى الشرق .. بل فى وقت تسلط فيه على مصر حكم دخيل ، لم ينبع من صميم البيئة ، ولم ينحدر من سلالة الشعب ، وتحالف فيه الحاكم الدخيل مع الأجنبى المستعمر ، حين ألهتنا مشكلاتنا الداخلية ، وانقساماتنا عما يجرى حولنا فى العالم من أمور وهى أمس ما تكون بمصر ومستقبل الوطن العربى كله من حولنا .

واستمرت الحال على هذا النحو حتى جاءت ثورتنا المعاصرة ، فاستقلت مصر بشئونها ، وموقعها الجغرافى ، وقناتها التى تربط الشرق بالغرب ، والجنوب بالشمال . ثم امتدت هذه الثورة بنورها إلى المشرق العربى ، وأخذ العرب يجتمعون على الخير من جديد ، ويسعون متكاتفين إلى تطهير بيئتهم المحلية واستثمار خيراتها من جهة ، وتحرير موقعهم الجغرافى من السيطرة والنفوذ الأجنبى من جهة أخرى . وليس من

شك فى أننا نعيش الآن فى مطلع عهد يتجدد فيه التاريخ ، ويصبح الشرق العربى فيه ـ ان هو ترك وشأنه ـ سبيلا إلى الخير والتواصل السمح بين شطرى العالم .

٧ ـ صفوة القول فى أثر العوامل الجغرافية

إذا نحن حاولنا الآن أن نجمل القول عن البيئة والإنسان ، وعن علاقة الظروف الجغرافية بالحوادث التاريخية الأساسية فى مصر ، فإننا نجد أن هذه البلاد (وادى النيل الأدنى والأوسط فى كل من أرض مصر والسودان) كانت تمثل وطنا غنيا ، ومسرحا صالحا أثمرت فيه جهود البشر فى إنشاء حضارة عريقة متصلة الحلقات ، استطاعت أن تغالب الدهر وأن تبقى على الزمن ، على الرغم مما أصابها من فترات ركود ، لا تزيد فى مجموعها على ربع التاريخ المصرى منذ بداية الأسرات (سنة ٣٢٠٠ق . م) ، ولا على خمسه (أو سدسه) إذا رجعنا به إلى بداية الحضارة الزراعية المستقرة على ضفاف النيل (قبل حوالى ٥٥٠٠ق . م) . ولم يكن هذا القدم والاستمرار نتيجة المصادفة أو الاتفاق ، وإنما هما قد ترتبا على توافر أسس جغرافية معينة ، وعلى تكامل عناصر البيئة فى مصر تكاملا له أثره فى مختلف نواحى الحياة . فالصحراء تحيط بالوادى من جنباته ، وتقيه كأنها الدروع . والنهر تجرى مياهه بالخير فى كل عام . والتربة الزراعية دائمة الخصب ، تتجدد حتى فى فترات الجمود وعهود الاهمال . والمناخ صالح للإنبات والنمو والإنتاج ، والثروة الزراعية غنية وفيرة بما لايكاد يضارع فى بلاد غير مصر . والاتصال النهرى سهل ميسور بين مختلف أجزاء الوادى . ثم الموقع الجغرافى ، فقد جعل من مصر مفرق البحرين وملتقى الأرضين . كل هذه العوامل مجتمعة قد تضافرت ، وأكمل بعضها بعضا فى هذا الوطن الصالح ، الذى أخرج للناس شعبا عريقا فى الحياة وفى الحضارة والمدنية .

ثم أن هذا الوطن امتاز اجمالا بظاهرتين ترتبت عليهما ظاهرة ثالثة . فأما الظاهرة الأولى فتتمثل فى أن ظروف هذا الوطن الجغرافية كانت تفرض على الناس « الوحدة » . فأساس الحياة فى أرض مصر واحد ، ومصدرها واحد . والفائدة التى

يجنيها السكان من تنظيم شئون الرى والزراعة مشتركة ، كما أن الخطر الذى يتهددهم به الفيضان فى كل سنة مشترك . والواقع أن الطبيعة قضت بأن يكون وادى النيل الأدنى وطنا واحدا ، ترتبط فى داخله تلك الأوطان الصغيرة التى عرضنا لها ، ويتضامن سكانه فى الغاية والوسيلة ، وفى السراء والضراء . وقد تجلت عظمة ذلك الوطن فى الأوقات التى استجاب فيها السكان للبيئة ، فأخذوا بأسباب الوحدة فى الحياة والمدنية والفكر والثقافة ، على حين انحلت أوصاله وتضعضعت شئونه عندما باعد الإنسان بينه وبين مقتضيات بيئته ، فتنابذ الناس ، وتنافرت الأقاليم ، وضاعت المصلحة العامة ، وفسدت الأمور ، ذلك أن البيئة فى مصر هى من النوع الذى يغلب الجماعات البشرية الصغيرة متفرقة ، ولايخضع لها إلا مجتمعة . ولعل هذه الظاهرة قد مثلت أمامنا فى التاريخ الحديث ، مثولها فى عصور التاريخ ، وفى الماضى البعيد .

وأما الظاهرة الثانية فهى التضامن والتكافل . ولقد فرضت البيئة النيلية هذا النظام على الناس منذ بدأ استقرارهم على ضفاف النهر العظيم ، فكان من الضرورى تنظيم الجهود وتنسيقها ، لضمان نجاح المجهود الاجماعى فى إقامة الجسور وحراسة النيل ، وتكديس كومات التراب التى تقام عليها القرية المصرية فوق مستوى الفيضان ، وشق الترع والقنوات وغير ذلك من مرافق الحياة . ولقد كان شعب مصر بطبيعة بيئته شعبا نظاميا متكافلا منذ البداية ، وكانت استجابته لدواعى النظام والتكافل سجية ، فطرته عليها الطبيعة . والحق أن مصر إنما اختل أمرها ، وضعف شأنها ، وعمتها الفوضى ، وسادها الاهمال عندما خرج الناس على الوحدة والنظام والتكافل . وإذا كانت هذه القاعدة مما ينطبق على غيرنا من الأقوام والأمم القديمة والحديثة ، فإن انطباقها على الحالة فى بلادنا كان أظهر وأشد وضوحا .

وأما الظاهرة الثالثة والأخيرة فقد ترتبت على هاتين الظاهرتين ، واتصلت بعامل جغرافى آخر ، هو موقع مصر بالنسبة لبقية الوطن المجاور من جهة ، وبالنسبة للعالم البعيد من جهة أخرى . فقد كان هذا الموقع مما يصح أن يكون خيرا لمصر ولعالمنا المجاور ، أو وبالا عليهما معا . فنى العصور التى استعصمت فيها البلاد بوحدتها ،

واستمسكت بترابطها مع بقية الوطن العربى الكبير فى غرب آسيا وشمال أفريقية وشرقها ازدهرت الحضارة وأفاد هذا الوطن ، بل أفاد العالم كله ، من هذا الموقع الجغرافى . وفى العصور التى انحلت فيها الوحدة ، وعمت الفوضى ، وتراخت الصلات ، ولم تمارس مصر وجودها كهمزة وصل بين أرجاء الوطن العربى الكبير ، طمع فى مصر الطامعون وسعى إليها الغزاة من أقصى الأرض ، وامتدت أطماعهم إلى بقية الوطن الكبير ، وصارت مصر أداة يسخرها العالم ويستغل موقعها ، كما يستغل مواردها وموارد بقية الشرق العربى من حولها . ويحاول بذلك كله أن يوجه تاريخها وتاريخ المشرق والعروبة وجهة تنحرف بهذا التاريخ عن مجراه الطبيعى ولو إلى حين .

ولكن التاريخ الذى عرضنا له ، والمعالم الكبرى للأحداث التاريخية التى استعرضناها فى أوضاعها الجغرافية ، تعلمنا أن الحياة والحضارة فى مصر والمشرق لها أصولها البعيدة ، وأن النبت الطيب فى هذا الاقليم قد تميل به الريح ، ولكنه لايلبث أن يعتدل ويستقيم . ولقد كان كل هذا التاريخ المجيد قادرا أبدا على أن يعود بالمشرق سيرته الأولى .. بل على أن يعود ، بعد توقفه أو انحرافه ، فيتجه بأهله والإنسانية وجهة الحق ، فى طريق الوحدة والتكافل والترابط من أجل الخير ومن أجل السلام .

«٤»

البيئة والموقع الجغرافى
وأثرهما فى تاريخ مصر العام

البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام

مقدمة : البيئة الجغرافية

ترتبط نشأة المجتمع وتاريخه فى مصر إرتباطًا وثيقًا بعوامل البيئة الجغرافية ؛ فلقد قامت فى وادى النيل الأدنى حضارة من أقدم حضارات العالم ، وجرت على أرضه قصة بشرية من أروع القصص ، تتابعت حوادثها على نحو يبدو فيه ارتباط الإنسان بالبيئة والموقع الجغرافى . على أن الذين بحثوا تاريخ المجتمع فى مصر قد انقسموا فيما بينهم فريقين : فريق يرجع الفضل للبيئة الجغرافية ؛ فمصر بنت النيل، وحضارتها من ثمار البيئة الطبيعية ، ولولا هذا الوطن الصالح ما قامت لمصر حضارة ، ولا كان للمصريين ذكر فى التاريخ . وفريق يرى أن البيئة لم تكن إلا مسرحًا استخدمه الإنسان واستغله ، وكانت العبرة فى القصة المصرية بالأشخاص الذين تعاقبت أجيالهم فى مختلف فصولها ، فأجاد بعضهم ، ولم يوفق البعض الآخر ؛ وجاءت الفصول على ذلك غير متكافئة ولا متناظرة فى كل الأحايين .

والفريق الأول معظمه من الجغرافيين وأنصار «الحتم الجغرافى» ؛ والفريق الثانى معظمه من المؤرخين والاجتماعيين . وقد لا يتسع المقام لأن نفاضل بين الفريقين فى هذا البحث القصير ؛ ولكننا نستطيع أن نسلك طريقًا وسطًا ، ترسمه مبادئ «الجغرافيا التاريخية» ، تلك التى تمثل فرعًا من الجغرافيا يقع بينها وبين التاريخ ، والتى يدرس أصحابها العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية على أنها علاقة تأثير متبادل ، متطور المظاهر[1] ؛ فالبيئة والإنسان يرتبط كل منهما بالآخر ، والتاريخ

(١) يعرّف الجغرافيون الآن علمهم بأنه العلم الذى يدرس البيئة والإنسان ، من حيث إن كلاً منهما يؤثر فى –

إن هو فى الغالب إلا نتيجة لتفاعل جهود الإنسان ومؤثرات البيئة ، تفاعلاً تتطور مظاهره من عصر لآخر ، ولكنها مع ذلك تنتظم فى نظام متسق ، تحاول الجغرافيا التاريخية فى استعراضه أن تعطى ما للبيئة للبيئة ، وما للإنسان للإنسان .

ولقد امتاز تاريخ المجتمع فى مصر بظاهرتين أساسيتين هما القدم والاستمرار . فأما عن القدم فإن مصر فى اجماع الباحثين من أقدم موطن حضارة البشر التاريخية ، إن لم تكن أقدمها فى كثير من ضروب المدنية ؛ بل إن بعض عناصرها الأولى ترجع إلى عهود طويلة قبل فجر التاريخ ، فهى تمتد إلى العصر المعروف بالحجرى القديم ، عندما كان الإنسان يعيش على التقاط الثمرات ، وجمع الحبوب والنباتات ، وصيد البر والبحر ، يتنقل من مكان إلى مكان ، لا يعرف وطنًا ولا مستقرًا . وأما عن الظاهرة الثانية وهى الاستمرار ، فإن التاريخ المصرى أطول التواريخ ؛ ومع أنه قد حدثت فيه فترات انقطاع ، كعهد الاقطاع الأول ، الذى حدث بين الدولة الفرعونية القديمة والدولة الوسطى وكعهد الاقطاع الثانى بين الدولتين الوسطى والحديثة ، وعهد الاضمحلال الأخير بعد عصر الفراعنة ، وعهد غزوة الأتراك ، فإن تلك العهود جميعًا إذا ما أضيف بعضها إلى بعض ، لا تزيد على جزء محدود من تاريخ الحضارة والمدنية فى مصر. وقد استطاعت هذه البلاد أكثر من مرة أن تنهض بعد اضمحلالها ، وأن تجدد التاريخ بعد عفائه ؛ كما استطاعت ، رغم أدوار الصعود والهبوط ، أن تحتفظ على مر الأيام بطابع حضارتها العام؛ وإن كان احتفاظها بالقديم منصبًا على أسس المدنية المادية ، ونظم الحياة الاجتماعية أكثر من انصبابه على مظهر الثقافة الذى تغير من عصر إلى عصر.

فما السر فى ذلك القدم ، وفى هذا التجدد والاستمرار ؟ أهى البيئة المصرية التى كانت مسرحًا صالحًا نمت فيه جهود الإنسان فأنتجت هذه الحضارة العزيقة المتصلة ؟ أم هو الشعب الذى عاش على ضفاف النيل ، واستطاع أن يستغل ظروف

- الآخر ويتأثر به . والجغرافيا التاريخية هى ذلك الفرع من الجغرافيا الذى يتتبع تطور العلاقة بين الإنسان وبيئته فى مختلف العصور .

البيئة على نحو لم يوفق لمثله غيره من الشعوب ، التى عاشت فى بيئات قد تبدو مماثلة للبيئة المصرية ، أو أكثر منها صلاحية وأدر خيرًا فى بعض نواحى الإنتاج ؟ الحق أن مثل هذا السؤال لا يمكن أن نجيب عنه إجابة صحيحة كاملة إلا إذا اعتبرنا البيئة والإنسان فى وادى النيل الأدنى متممين كل منهما للآخر ، يؤثر فيه ويتأثر به .

البيئة ونشأة الحضارة وتطورها فى مصر :

وإذا نحن أردنا أن نتتبع أثر البيئة فى سكان هذه البلاد ، فقد يكون من المفيد أن نبدأ باستعراض الحالة فى عصر ما قبل التاريخ ، عندما كانت المدنية فى دور تكوينها الأول ، وكان الإنسان أكثر خضوعًا للظروف المحيطة به منه الآن .

إمتاز العصر الذى يعرف بالبلَيستوسين ، أو الزمن الجيولوجى الرابع ، بوجود أحوال مناخية تختلف عما يسود العالم الآن ؛ فكان معظم أوروبا يكسوه الجليد ، على حين كانت الأقاليم الصحراوية الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط ذات مناخ يشبه من وجوه كثيرة مناخ جنوب أوروبا فى الوقت الحاضر ، ويعرف ذلك العصر فى أوروبا بالعصر الجليدى ، وفى أقاليم الصحراء بالعصر الماطر أو المطير .

وكانت لأقاليم الصحراء إذ ذاك ثروة نباتية متوسطة ، من الحشائش والأعشاب والأشجار المتفرقة ، التى كانت تتركز فى بعض الوديان إلى درجة تقرّبها من الغابات الخفيفة غير المتكاثفة ، وكانت تعيش بين تلك النباتات قطعان من الحيوان المناسب للبيئة ، كالوعل والغزلان والضباع والأغنام الوحشية والبقر الوحشى والنعام وما إلى ذلك . أما الإنسان فكان لا يزال فى العصر الحجرى القديم ، يعيش على الجمع والالتقاط واقتناص الحيوان ، ويصنع آلاته الخشنة من الصوان وما يشاكله من الحجر . وقد وجدت مقادير كبيرة من تلك الآلات متناثرة على سطح الصحراوين الشرقية والغربية فى مصر ، كما وجد كثير منها مطمورًا بين الطبقات فى المدرجات النهرية على جانبى النهر ، وكذلك على جوانب بعض الوديان فى الصحراء الشرقية ، وحول ينابيع المياه القديمة فى منخفض الواحة الخارجة بالصحراء الغربية .

ولم تكن حضارة مصر فى ذلك العهد السحيق الذى امتد عشرات الآلاف من

السنين تختلف عما عرف من حضارات العصر الحجرى القديم خارج مصر ، وإن كانت الحضارة قد بدأت تنحصر فى وادى النيل الأدنى ، وتتخذ طابعًا يميزها عن الحضارات المجاورة والبعيدة فى أواخر العصر الحجرى القديم ؛ وربما ساعد على ذلك قرب انتهاء العصر الماطر الذى أشرنا إليه ، واضطرار الحيوان والإنسان إلى أن يهجرا الصحارى التى أخذت تجف تدريجيًا فى الدور المعروف بالحجرى القديم الأعلى ، فنزل الإنسان إلى قاع الوادى ، حيث يجرى الماء ولو قليلاً ، وتتيسر أسباب الحياة ، لتوافر النبات وصيد البر والنهر.

وبانقضاء العصر المطير انتهى الدور الأول من تطور الحضارة فى مصر ، وهو الدور الذى كانت الصحارى وحافاتها فيه أهم من قاع الوادى فى حياة الإنسان. أما بعد حلول الجفاف ، وانعدام الأمطار أو قلتها الشديدة فى خطوط العرض الصحراوية فقد زاد اعتماد الجماعات البشرية على مياه النهر الجارية ، وانتقل مسرح نشاطها من الصحراء إلى الوادى. وأخذ الإنسان يتحول تدريجيًا نحو استنبات النبات بدلاً من الاعتماد على النباتات البرية ، التى تنمو فى الطبيعة ، فاهتدى إلى زراعة البذور والحبوب ، وحراسة النبات حتى موسم الحصاد. وهكذا أخذت الحياة مظهرًا جديدًا ، فصارت زراعية إنتاجية ، بعد أن كانت تعتمد على مجرد الجمع والالتقاط ، واستقر الناس فى «أوطان» صغيرة فحلت «الوحدة الإقليمية» الثابتة محل «الوحدة القَبَلية» المتنقلة ، وأصبح المجتمع فى مصر مؤلفًا من جماعات ترتبط حياتها بقطع متجاورة من الأرض ، تتعلق بها وتدافع عنها ، كما تحاول توسيعها باغتصاب المناطق المجاورة فى بعض الأحيان.

كذلك امتد أفق السكان وبعد نظرهم منذ أن تحولوا إلى الاعتماد على الزراعة بدلاً من الجمع والصيد. فتعلموا إدخار المحصول من فصل الحصاد إلى بقية السنة ، وارتبط الحاضر لديهم بالمستقبل ، كما تنوعت أسباب الحياة والعمران ، فظهرت القرى والمدن الصغيرة ، وتنوعت الحرف التى تتصل بالزراعة وفلاحة الأرض ، وتنظيم الرى ، وحصاد الزرع ، وحفظ المحصول ، وغير ذلك من شئون الحياة الزراعية المستقرة.

وعرف هذا العهد الجديد فى مصر بالعصر الحجرى الحديث (وما بعده) ؛ وترجع بدايته على الأرجح إلى نحو خمسة آلاف سنة قبل الميلاد ، أو قبل ذلك بقليل ؛ ولعل من أهم عوامل البيئة التى ساعدت على نشأة الزراعة وتطورها القديم فى مصر أن النهر كان يفيض فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، فيغذى التربة بالماء والغرين ثم ينحسر عن جانبيه فى وقت ملائم جدًا لزراعة المحاصيل الشتوية ـ وكان أهمها الشعير والقمح ـ حتى إذا ما قامت تلك الزراعات سقط المطر فى أشهر الشتاء ، فغذاها حتى نهاية موسم نموها ، وحلول فصل الحصاد فى أواخر الربيع ..... وفى هذا يتجلى مبلغ تعاون عناصر البيئة ، من التربة ونظام جريان المياه والمناخ ، مما مكن لمصر أن تظهر بها الزراعة وتتقدم فى وقت لم تكن معروفة فيه فى معظم جهات المعمورة . والواقع أن ظهور المدنية الزراعية فى مصر لم يكن لمجرد المصادفة ولا محض الاتفاق ، وإنما جاء نتيجة لتوافر ظروف جغرافية خاصة ، هيأت هذه البلاد لأن تكون مسرحًا صالحًا لحياة الاستقرار والاستيطان ، على نحو لم يكن العصر الحجرى الحديث إلا أول أطواره .

وكان الوادى ودلتاه فى أول الأمر كثير المستنقعات ؛ ولذلك اقتصر نشاط الإنسان فى العصر الحجرى الحديث على حافات الوادى الخارجية ، وعلى بعض المناطق الملحقة به كإقليم الفيوم . ولكن الطمى الذى يجلبه النهر فى كل سنة بانتظام أخذ يردم تلك المستنقعات والمسطحات المائية ؛ فاستطاع الإنسان أن ينزل إلى قاع الوادى وقلب الدلتا ، وكان ذلك فى العصر المعروف بعصر بداية المعدن أو عصر ما قبل الأسرات ، عندما زاد استقرار السكان وارتباطهم بالأرض ، فترك الناس حافة الوادى ليقيموا قراهم ومدنهم الصغيرة فى قاعه وعلى مقربة من مجرى مياه النهر .

وظهرت مع الحركة الجديدة مشكلتان :

أولاهما : ذلك الخطر المشترك الذى يتهدد الجميع وقت الفيضان ، فالقرية التى يزمع إقامتها بجوار النهر يجب أن ترفع على قاعدة أو كومة صناعية يتضافر الجميع على

إقامتها بجلب الأتربة وتكديسها ، حتى تكون الأكواخ فى مأمن من الفيضان ؛ وكذلك جسور النهر يجب أن تقوى فى كل سنة بانتظام ، وأن تحرس فى أيام الفيضان ، ولا سيما فى السنوات التى يكون فيها الفيضان عاليًا ؛ ومثل هذا الخطر «الاجتماعى» لا يمكن أن يدفع بالجهد الفردى ، ولا حتى بالجهود الفردية المتفرقة ، وإنما يجب أن يواجه بالمجهود الاجتماعى المشترك المنظم .

وأما المشكلة الثانية : فتتمثل فى الفائدة المشتركة والنفع العام الذى يمكن أن يصيب الناس إذا ما نظموا الإفادة من مياه النهر ؛ فالزراعة فى مصر لم تكن من النوع الفطرى الذى يعتمد على المطر اعتمادًا كليًا ، وإنما كانت تستلزم شق الترع والقنوات ، وتنظيم جريان المياه وتوزيعها ، وإقامة الجسور بين الحياض ، وغير ذلك مما يستدعى قيام فنون كثيرة من هندسة الرى وقياس الأرض ، كما يستدعى تنظيم الجهود ، وتوحيدها فى سبيل تحقيق النفع العام . وكان لظهور هاتين المشكلتين – الخطر المشترك والفائدة المشتركة – أثر كبير فى توحيد جهود المجتمع فى مصر ، وفرض النظام والطاعة على الجميع . لذلك كانت مصر من أعرق بلاد الأرض نظامًا وحكمًا وإدارة ؛ «فالحكومة» فيها ضرورة من ضرورات الحياة الأولى ، فرضتها الحاجة على السكان منذ انبثق فجر الحضارة الزراعية المستقرة على ضفاف النهر وفى دلتاه .

والحق أن وجود هذا النهر بنظامه الخاص فى الفيضان قد فرض على المجتمع الزراعى القائم على ضفافه «الوحدة» و «النظام» ؛ ولم تكن فائدة النهر مقصورة على تغذية الأرض بالماء والغرين الذى يجدد الخصب باستمرار ، وإنما كان مجرى مياهه بمثابة الشريان الأساسى للمواصلات بين مختلف جهات الوادى والدلتا . وهنا نلاحظ أن تيار النهر يدفع السفن فى جريانها من الجنوب إلى الشمال ، على حين أن الرياح الشمالية السائدة تدفعها فى صعودها نحو الجنوب . وفى هذه الظاهرة يتجلى تضافر عناصر البيئة فى مصر مرة أخرى ، تلك العناصر التى تمم بعضها بعضًا منذ البداية ، والتى استفاد الإنسان من أثرها المشترك حتى فى عصور ما قبل التاريخ .

وفوق هذا فإن أثر عناصر البيئة فى مصر كان لا ينقطع ، حتى فى مواسم هدوء

النشاط البشرى . فالشمس والحرارة فى أشهر الصيف ، عندما يتوقف عمل الإنسان فى الزراعة (فى وقت لم يعرف فيه نظام الرى الدائم) تشقق سطح التربة فى الوادى ، فتسمح بنفوذ الهواء إليها ، وتغذيتها بعناصره المفيدة ؛ كما تطهر تلك التربة من الآفات الضارة ، وتنقيها من الحشائش والنباتات التى تمتص خيرها ، ولا تفيد شيئًا ؛ حتى إذا ما ارتفع ماء الفيضان ملأ شقوق الأرض ، وتسرب إلى الأعماق ، فغذى التربة وأعدها للعام الزراعى الجديد .

كذلك كانت الطبيعة دائمة العمل فى مصر حتى فى فترات اضمحلال المدنية وانقطاع حبل التاريخ ، وإهمال المجتمع للأرض والزراعة ؛ فالشمس مشرقة أبدًا ، والنيل يأتى بانتظام فى كل سنة ، فيكسب الأرض خصبًا جديدًا ، سواء فى ذلك ما كان منها منزرعًا وما كان بورًا مهملاً ؛ وكان من أثر ذلك أن استطاعت مصر أن تخرج من كثير من فترات اضمحلالها أصلح مما كانت ، وأقوى على النهوض والتقدم . وهكذا قامت الدولة الفرعونية المتوسطة بنهضتها فى المدنية والثقافة على انقاض عهد الاقطاع الأول ، كما تلت الدولة الحديثة برخائها العظيم ، وامبراطوريتها الواسعة عهد الفوضى والهكسوس ؛ بل هكذا أيضًا ظهرت النهضة الحديثة وما صحبها من تقدم فى الإنتاج الزراعى بعد فترة الإهمال والاضمحلال فى العهد التركى .

وإلى جانب هذا كله فإن مصر قد أفادت من موقعها الجغرافى بين الشرق والغرب فى كثير من أدوار تاريخها ، ولو أن هذا الموقع كان وبالاً عليها فى بعض العهود ، فلقد تحكمت هذه البلاد فى طرق التجارة فى العصور القديمة والوسطى وأضافت بذلك إلى موارد ثروتها ، ولا تزال لموقعها أهميته الخاصة فى المواصلات العالمية حتى الآن . ولكن مصر كانت تستفيد على الخصوص فى عصور قوتها وتوسعها ، كما كان غيرها من الأمم يطمع فى التسلط عليها ، واستغلال موقعها الجغرافى فى عصور ضعفها وانكماشها . كذلك مكن هذا الموقع الجغرافى المتوسط كثيرًا من الغزوات وموجات الهجرة من الوصول إلى أرض مصر ؛ ولقد أتتنا تلك الغزوات من الشرق أحيانًا ، ومن الغرب (والشمال) أحيانًا أخرى ؛ على أننا

نلاحظ أن تلك الغزوات ، وإن كانت قد أوقفت مجرى التاريخ أو حولته فى بعض الأحيان ، فإنها قد جددت فى الوقت نفسه دم مصر ، وأضافت إلى ملكات شعبها ومواهبه ؛ «فالاختلاط» الذى انجلت عنه قد أدى إلى زيادة فى «تنوع» ثروة البلاد الجنسية والثقافية ؛ وليس يعيب مصر فى شىء أن يكون شعبها قد اختلطت فيه دماء الغزاة ، فذلك شأن معظم شعوب العالم التاريخية فى العصور القديمة ، وفى الوقت الحاضر (كإنجلترا واليابان) .

ومع ذلك فإن مصر على الرغم مما أصابها من غزوات قد استطاعت دائمًا أن تدمج الغزاة فيها وأن تسمهم بسماتها ؛ وهى وإن كانت قد غيرت مظهرها الثقافى فى اللغة والدين من عصر إلى عصر ، فإنها قد استطاعت أن تحتفظ بطابعها الخاص فى المدنية المادية وبعض معالم الحضارة الأخرى . فالزراعة هى هى لم تتغير كثيرًا (إلى أن حل عهد الرى الدائم حديثًا) فى أسسها ونظمها الأولى ، والفلاح هو هو فى عمله ومعيشته ، والحقل المصرى والقرية المصرية لا يزالان يحتفظان بالكثير من مظاهر المدنية التى بدأت فى العصر الحجرى الحديث ، ثم العادات والتقاليد المصرية (الريفية) لا تزال تجرى ، فى غير قليل من نواحيها ، على نحو ما جرت عليه أيام قدماء المصريين ، ومن سبقهم من الجماعات الزراعية فى وادى النيل .

فما السر فى هذا الاستمرار العجيب ، وفى هذه المحافظة الشديدة على الماضى ، والتمسك به إلى حد قد لايخلو من الغرابة فى بلد قد اتصل فى جانب كبير من تاريخه بالعالم الخارجى ، أو هو على الأقل لم يكن بمعزل عنه ؟ هناك أسباب عدة قد يكون أظهرها أن الجماعات الزراعية عامة شديدة المحافظة على القديم ، لا ترغب فى تغييره أو تبديله . ومثل هذا عرف عن الصينيين وغيرهم من شعوب آسيا الزراعية ، وهو قد تمثل فى مصر بصورة واضحة ، لأن نظام الفيضان قد طبع الزراعة فى الوادى والدلتا بطابع خاص ، يجدد نفسه بنفسه فى كل سنة بانتظام ، لا يكاد يختل فى شىء من تفاصيله ؛ ولم يستطع الزارع المصرى أن يغير من طبيعة الأشياء إلى أى حد ملموس حتى العهد الحديث ، الذى ظهر فيه نظام الرى الدائم ، وأدخلت فيه حاصلات جديدة لم يكن رى الحياض ليسمح بمثلها إلا

بمقادير ضئيلة ، لا تغير طابع الزراعة العام فى شىء . وما دام أساس الحياة الاقتصادية فى مصر لم يتغير خلال عهود تاريخها الطويل ، فإن حياة الأفراد ونظرتهم إلى الحياة قد تكيفت بالبيئة المحيطة ، وانتظمت فى نظام الطبيعة المتأصل ، فاتخذت وجهة ثابتة لم تتحول عنها على مر الأيام . ومع ذلك فمثل هذه الحال لا يصح أن توصف بالجمود ؛ فإن استمرار نظام صالح ، كما حدث فى مصر ، ليس معناه ركود الحضارة ، وإنما هو يرجع إلى أن كثيرًا من مظاهر النشاط المصرى والحضارة المصرية الأولى كانت صالحة للبقاء فبقيت ، كما يرجع إلى أن حياة المصريين ومدنيتهم المادية قد تلاءمت والظروف الطبيعية ، فاستمرت فى بيئتها دون تغيير ، على الرغم من انقلاب الأوضاع السياسية والثقافية فى كثير من فترات التاريخ .

وفوق ذلك فإن الصحراء قد ساعدت فى هذا الاتجاه ؛ فبعد أن كانت هى مسرح النشاط فى العصر الحجرى القديم ، جفت أو كادت تجف تمامًا فى عصور التاريخ ، وقل بها السكان ، عدا بعض القبائل المتنقلة فى الصحراء الشرقية ، وفى شمال الصحراء الغربية ، وبعض السكان المستقرين بالواحات ، وغدت تلك الصحارى فى عصور التاريخ ، كالدروع تقى مصر شر الغزوات . وهى وإن لم تقطع صلات مصر بالخارج ، فإنها قد «نظّمت» تلك العلاقات ، وخففت من أثرها ، بحيث إنها لم تستطع أن تغير من أسس الحضارة المحلية ، ولا أن تطمس معالمها الأصلية ؛ واستطاعت مصر بفضل ذلك أن تحتمل الغزوات ، وأن «تهضمها» وتصبغ العناصر الدخيلة بالصبغة المصرية فى النهاية ، وذلك على الرغم مما استتبعته تلك الغزوات فى بعض الأحيان من عهود الفوضى والانقطاع . والواقع أن الدور الذى لعبته الصحارى فى تاريخ مصر كان سلبيًا إلى حد كبير ، ولكنه كان فى غاية الأهمية ، لأنه ساعد مصر فى عصور التاريخ المتعاقبة على أن تساير حياتها فى أمن واطمئنان ، كما أنه جعل الغزوات من القلة النسبية فى العدد والتأثير بحيث إن مصر استطاعت فى جميع الحالات أن تنهض .وتعاود سيرتها الأولى بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاضطراب . ومصر من هذه الناحية تختلف اختلافًا عظيمًا عن بلاد

كبلاد العراق ظهرت فيها مدنيات قديمة ؛ ولكن مجاورة البدو والرعاة فى سهوب بادية الشام وأرض الجزيرة الشمالية من ناحية ، وفى أعالى هضبة إيران والأناضول وما وراءهما من ناحية أخرى ، قد جعل تلك البلاد تحت رحمة الغزاة فى معظم أدوار تاريخها . وكان وصول أولئك الغزاة فى أعداد كبيرة وعلى موجات متتالية ، لأن الصحارى والبادية التى تحيط ببلاد العراق ليست فى جفاف صحارى مصر ، فهى لم «تنظم» سيل الهجرات ، ولم تخفف من حدة الغزوات ، فطغت البادية على الحضر هناك بصورة أظهر ، وطالت فترات الفوضى ، ولم تتصل حلقات التاريخ والحضارة المستقرة بالعراق اتصالها بمصر . وليس أدل على صحة هذه الظاهرة من أن غزوات العناصر التركمانية والتركية فى القرون الوسطى والحديثة ، كان من أثرها انحلال الحضارة انحلالاً يكاد يكون تامًا فى أرض العراق ، حيث أهملت الزراعة وعم الخراب والبوار ؛ على حين أن غزو الأتراك مصر قطع طريق الثقافة ، وعطل مجرى الحضارة عامة ، ولكنه لم يمح معالم المدنية (المادية) ، فلم تلبث البلاد أن جددت نهضتها على أساس تراثها القديم ، وسبقت العراق فى الخروج من عهد الركود والاضمحلال . وهكذا كانت الصحارى والفيافى المجاورة عاملاً مساعدًا فى البيئة المصرية ، على عكس ما كانت عليه الحال فى بلاد أخرى كالعراق .

الأوطان الصغيرة فى وادي النيل الأدنى :

كل هذا فيما يختص بظروف البيئة الجغرافية ، وأثرها فى النشاط البشرى والحضارة فى مصر . على أن الوطن المصرى يمكن تقسيمه إلى عدة أوطان محلية ، يمثل كل منها إقليمًا جغرافيًا صغيرًا ، كان له دوره الخاص فى نشأة المدنية وتطورها . ومن تلك الأقاليم جميعًا يتكون هذا الوطن المصرى الذى يربط النهر بين أجزائه بحيث يتمم بعضها بعضًا . وقد يكون من المفيد أن نشير إلى تلك الأقاليم إشارة تساعدنا على تفهم قيمة العامل الجغرافى فى كل منها .

ولكن يصح قبل ذلك أن نشير إلى حدود هذا الوطن المصرى من الناحية الجغرافية . وهنا نعرض لأنواع كثيرة من الحدود . فهناك الحدود السياسية بصورتها

المعروفة ؛ ثم الحدود الحيوية ، التى تشمل المصالح الضرورية التى ترتبط بها حياة مصر ، وهذه تمتد إلى معظم جهات حوض النيل ، ولا سيما الحبشة التى يأتى منها ماء الفيضان والغرين الذى يغذى الأرض ويجدد الخصب ، وكذلك الهضبة الاستوائية التى تمد مصر بالمياه فى انتظام طوال العام ، فتعوض من ذبذبة الفيضان الحبشى ، الذى يقتصر على جزء محدود من السنة . وهناك أيضًا الحدود الثقافية والبشرية العامة ، التى تشمل تلك الأراضى التى تربطها بمصر التاريخية روابط قوية ، من الثقافة المتبادلة ، ومن مختلف النواحى الاجتماعية والبشرية العامة ، وهذه تشمل السودان الشمالى وبقية شمال شرق إفريقيا ؛ ثم الحدود العسكرية ، التى ترتبط بشئون الدفاع عن مصر ، فتشمل الصحارى المجاورة ، وتمتد إلى ما وراء الحدود السياسية من ناحية الجنوب .

على أننا إذا جمعنا بين الناحيتين الحيوية والبشرية العامة ، فإننا نصل إلى أن حوض النيل الأوسط والأدنى فى شمال السودان وفى مصر يكوّن وطنًا واحدًا متماسك الأجزاء ، ويمكن تقسيمه الى أوطان صغيرة أو أقاليم محلية كما يأتى (راجع الخريطة ١) :

(١) إقليم النوبة : ويمكن تقسيمه قسمين :

(أ) النوبة الجنوبية : وتتمثل فى السودان الشمالى (جنوب الشلال الثانى) ، ولا سيما إقليم دنقلا ، حيث يتسع وادى النهر ، وترسب على جوانبه تربة طينية صالحة للزراعة والاستقرار ؛ وقد تسربت إلى هذه المنطقة معالم الحضارة المصرية القديمة ، ثم الثقافة العربية عن طريق مصر. وكذلك دخل هذا الإقليم فى حكم مصر أكثر من خمسة قرون ، كما استطاع فى وقت من الأوقات أن ينتج حضارة شبه مصرية فى طابعها ومظهرها . ومنه خرج الغزاة وأسسوا إحدى الأسرات الفرعونية فى العهد المتأخر. وإقليم النوبة الجنوبية ـ كما ذكرنا ـ يصح أن يشمل السودان الشمالى (والأوسط) ، الذى هو أقرب ـ من حيث ثقافته وحالته البشرية العامة ـ إلى مصر من إقليم النوبة الشمالية نفسه ؛ حتى أنه يمكن القول إن حدود مصر

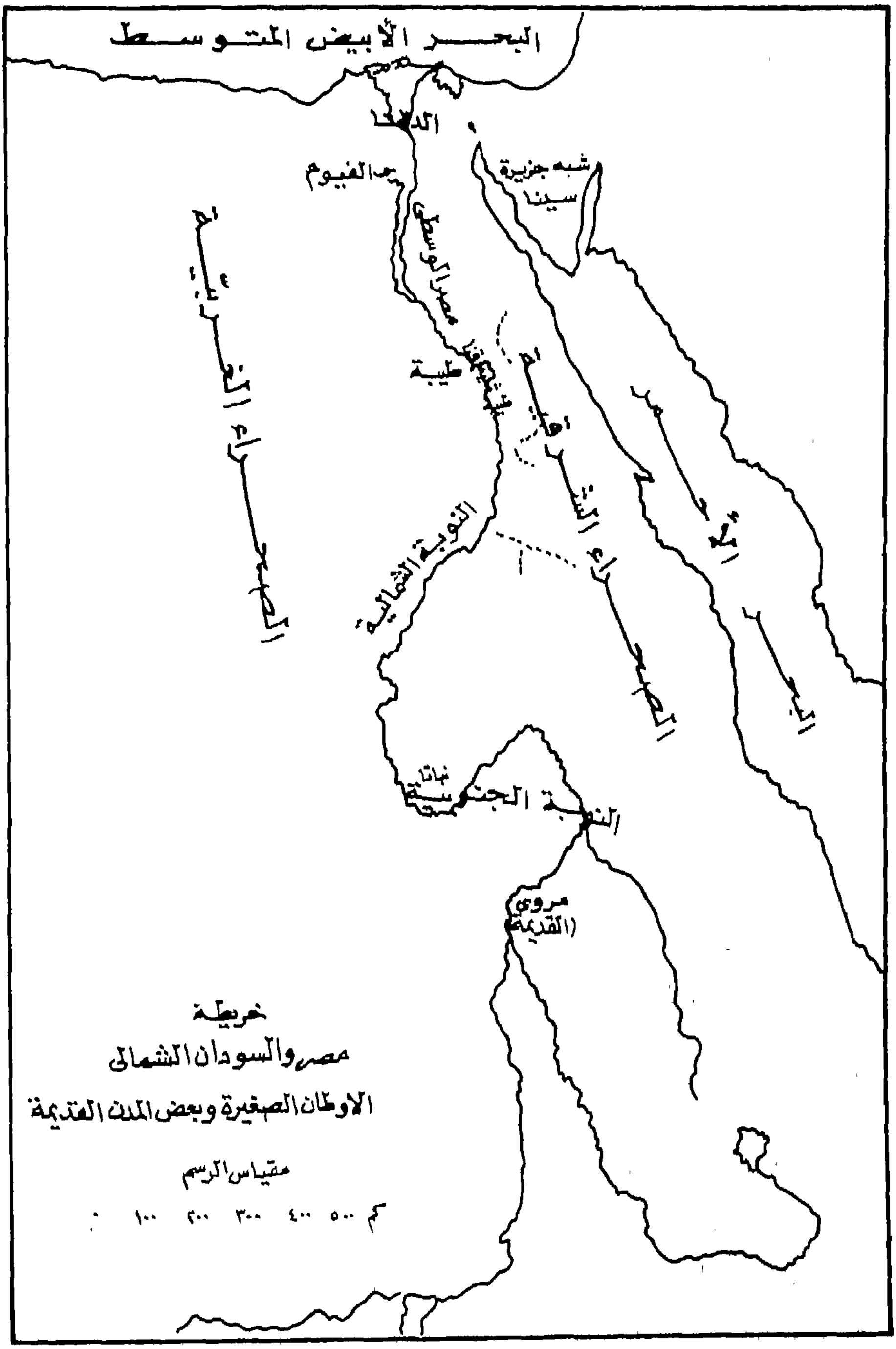
البحر الأبيض المتوسط
الدلتا
الفيوم
شبه جزيرة سيناء
مصر الوسطى
طيبة
النوبة الشمالية
نباتا
النوبة الجنوبية
مروى (القديمة)
خريطة
مصر والسودان الشمالى
الاوطان الصغيرة وبعض المدن القديمة
مقياس الرسم
كم ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

السياسية الجنوبية لا تقوم على أساس ثقافى ولا بشرى .

(ب) النوبة الشمالية : بين وادى حلفا وأسوان ، وهنا يضيق النهر ، وتقل الأراضى الزراعية على الجانبين . وكان هذا الإقليم فى أدوار تاريخه المختلفة يمثل حلقة الاتصال بين مصر والسودان ؛ وعلى الرغم من صعوبة المواصلات فى مناطق الشلالات ، ومن أن الثقافة المصرية والعربية لم تستأصلا مظاهر الثقافة المحلية ولا سيما اللغة (حيث اللغة «البربرية» لا تزال قائمة إلى الآن) ، فإن هاتين الثقافتين (المصرية والعربية) قد تسربتا إلى النوبة الجنوبية كما ذكرنا ؛ وعلى ذلك يمكن القول بأن بلاد النوبة الشمالية لم تقطع صلة مصر بالسودان ، وإن كانت قد «نظّمت» تلك الصلة . وقد وقى هذا الإقليم ـ فيما يظهر ـ مصر شر بعض الغزوات والهجرات التى كان يصح أن تأتيها من الجنوب ، كما أنه أخذ يلعب فى الوقت الحاضر دورًا خطيرًا ، زاد فى ارتباطه ببقية أرض مصر ، فمشروع خزان أسوان قد زاد من حاجتنا إلى هذا الإقليم واعتمادنا عليه ، وقد أغرق ماء الخزان هذه القطعة من الوطن ، ليصير فى الإمكان إجراء التوسع الزراعى فى بقية أرض مصر إلى الشمال .

(٢) إقليم إدفو (وإسنا)[1] :

وهنا يتسع الوادى بعض الشىء ، وتتكون الصحارى على الجانبين من حجر الرمل (الخرسان النوبى) ، فالتربة فقيرة فى المواد الجيرية ، لأن حجر الجير لا يبدأ ظهوره فى صحارى مصر إلا فى شمال هذا الإقليم . ولكن على الرغم من ذلك فإن منطقة أدفو كانت أول أقاليم مصر العليا اتساعًا ، واستقرت فيها جماعات بشرية منذ أقدم العصور ، ويظهر أنه كان لها شأن عظيم قبيل فجر التاريخ ، حيث تحكى الأساطير أنها كانت الوطن الأول للأمراء الذين نزحوا إلى إقليم طينه شمالاً ، ثم

(١) بين إقليمى النوبة الشمالية وادفو تقع منطقة جزيرة فيله وأسوان وكوم أمبو (إلى جبل السلسلة) ، وقد كانت تمثل منطقة حدود واحتكاك تجارى مع الجنوب والجنوب الشرقى ، وكثيراً ما أقيمت فيها الحاميات للاشراف على علاقاتنا بالجنوب . ويمكن اعتبارها إقليماً صغيراً قائماً بذاته .

صاروا فيما بعد ملوك مصر الموحدة ، وفى إقليم ادفو قامت مدينتا نخب ونخن القديمتان على ضفتى النيل الشرقية والغربية .

(٣) إقليم ثنية قنا :

وهو يمثل قلب الصعيد ، حيث يزيد اتساع الوادى وينعرج النهر فيكثر الإرساب ، كما تصل بعض الأودية من الصحراء الشرقية ولا سيما وادى حمامات ووادى قنا ، فتجلب من المواد ما تضيفه إلى رواسب النيل ، فتتنوع عناصر التربة ويزيد خصبها ؛ وتوجد بالإقليم تربة صلصالية تصلح بصفة خاصة لصناعة الفخار ، مما أوجد صناعة زادت فى تنوع الحرف بين السكان . كذلك امتازت هذه المنطقة بموقع جغرافى ، هو قربها من البحر الأحمر ، فالنيل هنا ينعرج نحو الشرق ، ويصبح أقرب ما يكون إلى ذلك البحر ؛ وقد سهلت الوديان هناك سبل المواصلات ، فاستغل الإنسان موارد الصحراء الشرقية المعدنية من جهة ، كما وصل إلى البحر الأحمر ومد طريق التجارة البحرى إلى بلاد «بُنت» فى جنوب ذلك البحر من جهة أخرى ؛ وكذلك اتصل الإقليم فى الغرب بالواحات الخارجة وما وراءها من دروب الصحراء ، وزاد ذلك فى النشاط التجارى والثروة التجارية فى هذه المنطقة . من أجل هذا كله امتازت ثنية قنا بثروتها فى الزراعة والصناعة والتجارة منذ القدم ، واستطاعت أن تلعب دورًا خطيرًا فى تاريخ مصر العام ؛ فهنا قامت عاصمتان من أهم العواصم القديمة فى طينه ثم طيبه . وفى الأولى نشأ أمراء الأسرتين الأولى والثانية ، ومنها بدأ نارمر (مينا) حملته نحو الشمال لتوحيد الوجهين ؛ ثم فى منطقة طيبة (وما يجاورها جنوبًا فى جهة أرمنت) نشأت الأسرتان الحادية عشرة والثانية عشرة ، كما ظهر أمراء الأسرة الثامنة عشرة ومؤسسو الدولة الحديثة . وقد كان لموقع هذا الإقليم وبعده النسبى عن مصدر الغزوات من الشمال قيمته الخاصة ؛ ففى عهود الغزوات التى أتت من الشمال الشرقى فى فترتى الاقطاع الأول والثانى أيام الفراعنة ، تركز نشاط الأمراء المصريين فى هذا الإقليم البعيد ، الغنى بموارده ؛ وهنا نضج المجهود وأتى ثمرته فى الدولتين الوسطى والحديثة ، وكان الفضل فى تحديد

مجد مصر فى كلتا الحالتين لأمراء طيبة ، وإن كانت العاصمة قد انتقلت بعد انقضاء الأزمة إلى مواطن أخرى فى شمال مصر.

(٤) إقليم مصر الوسطى (أو مصر العليا الشمالية ومصر الوسطى)[١] :

وهنا يتسع الوادى ، ولا سيما فى أجزائه الشمالية ، حيث تمتد الأراضى الزراعية على جانبى النهر خصوصًا فى الغرب ؛ فهذا الإقليم غنى بأراضيه الزراعية الواسعة نسبيًا ، وإن لم يمتز بما يمتاز به إقليم ثنية قنا من حيث تنوع موارد الثروة . وكان يمثل إقليم توسع واستعمار للعناصر الآتية من الجنوب أحيانًا (كما حدث فى العصر السابق لظهور الأسرات الفرعونية مباشرة) ، ومن الشمال أحيانًا أخرى (كما حدث فى بعض فترات عهد المماليك والأتراك) . وفضلاً عن ذلك فقد كانت لهذا الإقليم ، أو لأجزائه الشمالية على الأقل ، وظيفة أخرى فى تاريخنا القومى ؛ إذ كان بمثابة حلقة الاتصال بين الجنوب والشمال ؛ وعند طرفه الشمالى قامت عاصمة البلاد المتحدة فى منف التى أنشأها نارمر (مينا ، موحد الوجهين) حصنًا يرتكز إليه فى فتح الدلتا وتوحيدها بالصعيد ؛ وعرف ذلك الحصن «بالحوائط البيضاء» أو «الحصن ذى الحوائط البيضاء» لأن هذا اللون كان يمثل شعار الصعيد (كما كان اللون الأحمر يمثل شعار الدلتا) . وكان الصعيد صاحب اليد العليا فى النضال العسكرى الذى أدى إلى إتمام وحدة البلاد . وبعد أن بقيت عاصمة البلاد فى طينه (موطن نارمر) فى قلب الصعيد مدة انتقلت نهائيًا إلى منف فى عهد الأسرة الثالثة .

وقد بقى إقليم منف أصلح نقطة للربط بين الوجهين وإدارة البلاد ، وإن كان مركز الحكم ومقر الملك قد تنقل من مكان إلى آخر داخل هذا الإقليم ؛ ولم تنتقل العاصمة إلى قلب الصعيد (ثنية قنا) أو الدلتا إلا فى ظروف خاصة ، ولضرورات طارئة ، سببها فى الغالب اتصال مصر واحتكاكها بالخارج ، وما تبع ذلك من

(١) تكون منطقة أسيوط (حيث يضيق الوادى ، ويستعرضه مجرى المياه من الهضبة الشرقية إلى الغربية) حداً طبيعياً بين مصر العليا والوسطى ، وان كان من الممكن ـ على سبيل التبسيط فى مثل هذا المقال ـ اعتبار المنطقة من شمال ثنية قنا إلى رأس الدلتا اقليماً واحداً .

غزوات أجنبية كانت تمهد السبيل لارتداد قاعدة الجهاد إلى اقليم طيبة ، أو من توسع من الجانب المصرى نحو بلاد الشرق (تنتقل من أجله قاعدة الإمبراطورية العسكرية إلى شرق الدلتا) ، أو من ارتباط بين مصر وبلدان البحر المتوسط كان يحتم نقل العاصمة إلى الإسكندرية .

وتعتبر القاهرة الآن خليفة منف ، ولكنها تقوم فى شرق النهر بدلاً من غربه (كما كانت الحال فى منف ، بجوار البدرشين) ، وكذلك كانت نشأتها الأولى (الفسطاط والقطائع) فى سفح الهضبة وخارج أرض الوادى السوداء ؛ ولعل السر فى ذلك أن الذين أقاموها كانوا من العرب القادمين من الشرق والصحراء ، فلم يكن غريبًا أن يختاروا الناحية الشرقية وسفح الهضبة موقعًا لعاصمتهم[1] .

على أن القاهرة كمنف لم تقم عند تفرع رأس الدلتا تمامًا وإنما قامت إلى الجنوب من ذلك ؛ ويرجع السبب الجغرافى فى ذلك إلى أن رأس الدلتا ظاهرة متغيرة مع تغير نقطة تفرع أذرع النهر ، فكان من الصعب قيام مدينة ثابتة هناك ؛ فضلاً عن أن وجود تلال المقطم جعل من الأصلح عسكريًا أن تقام العاصمة فى هذه النقطة التى تتحكم فى مدخل الصعيد ، كما تشرف على جنوب الدلتا ، وتتصل فى الوقت نفسه بطرق الصحراء الآتية من الشرق والمؤدية إليه .

(٥) إقليم الفيوم :

وهو حوض يقع فى غرب الوادى ، خارجًا عنه ، وإن كان يرتبط به بفتحة اللاهون أو الهواره ، حيث يمر بحر يوسف ليغذى الأراضى الزراعية وبركة قارون . وكانت لهذا الإقليم أهمية ظاهرة فى تطور الحضارة المصرية فى العصر الحجرى الحديث ، عندما كانت جماعات الزراع والصيادين والرعاة تعيش على حافة بحيرة كانت أكثر اتساعًا وأعلى منسوبًا من بركة قارون الحالية . على أن هذا الإقليم قد

---

(١) كذلك من الطريف أن نلحظ فى القاهرة الحالية نمو الأحياء الوطنية الحديثة (كشبرا وروض الفرج والجيزة) فى أرض الوادى وفوق التربة السوداء التى يتعلق بها المصريون تعلقاً تقليدياً ، وذلك بخلاف الأحياء الأفرنجية الحديثة التى امتدت خارج الأرض السوداء كهليوبوليس .

استطاع خلال أعصر التاريخ أن يحتفظ بطابع خاص فى المدنية والحياة البشرية ، لا يزال يميزه حتى الآن ؛ ففيه يختلط رعاة الصحراء بالزراع ، وفيه يختلف مظهر الريف عن بقية بلاد القطر ، فتتدرج الحقول على هيئة مصاطب ومدرجات ، ينحدر الواحد منها تلو الآخر نحو البحيرة التى تنخفض الآن ٤٥ مترًا عن مستوى البحر . وقد اختلفت مشكلات الرى والزراعة هنا عنها فى الوادى والدلتا ، وإن كان سكان الوادى وبعض العناصر الدخيلة قد اتخذوا من إقليم الفيوم فى بعض فترات التاريخ مجالاً «للتوسع والاستعمار» ، كما حدث فى عصر البطالسة .

(٦) الدلتـــا :

وفيها تتسع الأراضى عن اليمين وعن الشمال ، وتتشعب أفرع النيل ، التى كانت فى الماضى أكثر عددًا منها الآن (راجع الخريطة) ، إذ بلغ عددها سبعة فى أيام الرومان . ثم إن الدلتا أوفر فى ثروتها وأكثر تنوعًا فى مواردها من الصعيد ؛ ففيها الأراضى الزراعية المتسعة ، والبرارى الصالحة للرعى ، والمستنقعات والمجارى المائية التى تكثر بها الأسماك وتعمر أحراجها الطيور . وكذلك كانت الدلتا سهلة الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق البر شرقًا وغربًا ، وعن طريق البحر شمالاً ؛ فاتصلت حضارتها بالخارج ، وأضاف ذلك إلى تراثها المادى والثقافى . لذلك كله كان هذا الإقليم منذ عصر ما قبل التاريخ أكثر تقدمًا من الصعيد ، وأغزر نعمة وأوسع أفقًا من ناحية المدنية والثقافة . على أنه كان فى الوقت نفسه أكثر تعرضًا للغزاة الذين طمعوا فيه ، واندفعوا نحوه من جهات كثيرة فيما وراء الصحراء ، وما وراء البحر ، ولا سيما فى فترات الضعف السياسى والاجتماعى فى مصر . ومع ذلك فإننا نلاحظ أنه على الرغم من أن تلك الغزوات أضافت إلى تنوع العناصر الجنسية بين سكان الدلتا ، فإن بيئة الاستقرار وطبيعة الحياة فى هذا الإقليم المتسع كانتا من القوة والتركز بحيث ساعدتا دائمًا على «هضم» الغزاة ، ومقاومة أثرهم ، على طريقة الإقليم الخاصة ، التى تتمثل فى تقبل العناصر الدخيلة ثم صبغها بالصبغة المصرية قبل أن يمتد أثرها إلى بقية البلاد . وهكذا كان للدلتا وظروفها الجغرافية

فضل كبير فى احتفاظ مصر بطابعها الحضارى ، على الرغم مما انتابها من غزوات .

ولكن الدلتا كانت بطبيعتها أقل تماسكًا ونظامًا ، كما كان أهلها أقل عصبية من أهل الصعيد ؛ ذلك أن أفرع النيل الكثيرة وأرض المستنقعات تقطع بين أجزائها فى الشرق والوسط والغرب وأقاصى الشمال ؛ كما أن مجارى النهر هنا كانت كثيرة التغير والتحول من سنة إلى أخرى ، نظرًا لشدة استواء الأرض واتساعها ، مما أدى إلى تغير الحدود باستمرار بين الأقاليم أو المقاطعات المتجاورة ، ومما زاد فى الفوضى والاضطراب بين السكان . وقد نشأت فى الدلتا عدة عواصم قديمة ، منها بوتو وسايس (صا الحجر) وتانيس (صان الحجر) وغيرها . بل لقد تمثل تفكك الدلتا من ناحية الإدارة والسياسة منذ فجر التاريخ ، فاستطاع رجال الصعيد أن ينتزعوا لأنفسهم فخر توحيد البلاد ، فتغلب نارمر (مينا) وجنوده على أمراء الدلتا ، الذين كانوا فيما يظهر أكثر منه مالاً وأعز نفرًا ، ولكنهم كانوا أضعف عصبية وأقل نظامًا وتماسكًا ؛ وبذلك تم النصر فى النهاية لأهل الجنوب .

وقد لا نبعد كثيرًا عن الحقيقة إذا استخلصنا مما سبق قاعدة عامة (لا تخلو من شواذ بالطبع) تنطبق بصورة أوضح على مصر الفرعونية ، وهى أن الدلتا كانت تمد مصر بالمال ، على حين كان الصعيد يمدها بالرجال .

(٧) الأقاليم الصحراوية على جانبى النيل :

وتقع خارج وادى النيل بمعناه الضيق وتشمل (أ) الصحراء الشرقية (وشبه جزيرة سينا) (ب) الصحراء الغربية . وقد كان لهذه الصحارى أثر هام فى تاريخ مصر العام ؛ ويطول الأمر إذا حاولنا أن نتوسع فى سرد الحقائق الجغرافية الخاصة بها ، ولكننا نجتزئ بما أوردناه من تأثيرها فى تطور الحضارة فى مصر فى عهود ما قبل التاريخ ، ثم فى العصر التاريخى . وقد كانت الصحارى فى العصر الحجرى القديم المسرح الأول للنشاط البشرى فى هذا الركن من افريقية ، أما بعد انقضاء عصر المطر وحلول الجفاف فقد نزل السكان إلى الوادى ، واضطروا إلى الإقامة على ضفافه ومع ذلك فهم لم يقطعوا صلتهم بالصحراء (وشبه جزيرة سينا) التى كانت مورد

كثير من المعادن ، كما كانت تمثل الدرع التى اضطرت مصر إلى التمسك بها ، حرصًا على كيانها وضمانًا لوقايتها شر الغزوات . وكذلك كانت الطرق التجارية تخترق الصحراوين ، شرقًا إلى البحر الأحمر وما وراءه ، وغربًا وجنوبًا بغرب إلى شمال افريقية وإلى المناطق السودانية . وقد جنت مصر من هذه التجارة ثمرة طيبة فى عهود مختلفة من تاريخها الطويل .

فالصحارى إذن كانت ولا تزال تكون جزءًا خطيرًا من الوطن المصرى . ولولا وجودها على جانبى النيل لتغير وجه التاريخ فى كثير من نواحيه .

أثر الموقع الجغرافى :

إلى هنا وننتهى من تتبع أثر ظروف البيئة الجغرافية المحلية فى نشأة المجتمع المصرى ، وفى استقرار نظمه ، واستمرارها على ممر الزمن . ولكن هناك عاملاً جغرافيًا آخر له قيمته وله خطره ؛ ذلك هو الموقع الجغرافى ، وما استتبعه من اتصالات بالعالم الخارجى كان لها أثرها فى تاريخ مصر العام . ونستطيع أن نتتبع هذا الأثر من ناحيتين (راجع أيضًا الخريطة ٢) :

(أ) موقع مصر واتصالاتها بالعالم المجاور ، (ب) موقع مصر بالنسبة للمواصلات العالمية بين الشرق والغرب . فأما عن العالم المجاور فإن مصر قد اتصلت به منذ عصور ما قبل التاريخ ، واستمرت اتصالاتها به حتى يومنا هذا ، وإن كانت الصحارى والبحار قد نظمت تلك الاتصالات وحددتها ، بحيث استطاعت مصر أن تحتفظ بطابعها الحضارى ، وشخصيتها التاريخية ، على الرغم من احتكاكها بحضارات أخرى كثيرة فى الشرق الأدنى . وأما عن الموقع العالمى فإن مصر كانت مجمع قارتين (أوراسيا وأفريقية) ، ومفرق بحرين داخليين ، يمتد أحدهما إلى المحيط الهندى ومناطقه الحارة ، ويمتد الآخر إلى المحيط الأطلسى ومناطقه الباردة ؛ ومن أجل ذلك كانت مصر أرض الزاوية التى تجتمع عندها مسالك الشرق والغرب ، والتى تمر بها متاجر أهل الجنوب وأهل الشمال ؛ ولكن قيمة هذا الموقع الجغرافى العالمى لم تظهر إلا بعد أن تواصلت تلك الجهات جميعًا ،

وامتدت بينها أسباب التجارة ، وصلات السياسة والثقافة . والناظر إلى تاريخ الصلات العالمية بين الشرق والغرب يستطيع أن يميز ، فى غير صعوبة ، بين عصرين كبيرين ، تفصل بينهما نقطة تحول خطير اتفقت وغزوات الإسكندر . فقبل عهد الإسكندر كانت هناك عدة مناطق ، لكل منها حضارتها الخاصة ، فى الصين ، والهند ، والشرق الأدنى ، ومصر ، وبلاد الإغريق ؛ وكانت كل من هذه المناطق تكون عالمًا حضاريًا متميزًا ، لا يتصل اتصالاً مباشرًا إلا بالعالم المجاور له ، كاحتكاك مصر بالشرق الأدنى ، أو بلاد الإغريق بمصر ، أو الشرق الأدنى ببلاد الإغريق . فلما جاء الإسكندر ، وقام بحملته التاريخية من بلاد الإغريق إلى الشرق الأدنى ، ثم مصر ، ثم حدود برقه ، ثم عاد إلى مصر ، ومنها إلى الشرق الأدنى وإيران وتركستان الغربية وحدود تركستان الصينية ، ثم اتجه نحو الهند ، ثم عاد إلى الشرق الأدنى وقضى نحبه ، كانت هذه أول حملة احتكت فيها مناطق الحضارة المختلفة بعضها ببعض احتكاكًا مباشرًا ، فتقاربت أجزاء العالم وظهرت العالمية (أو بعض بوادرها على الأقل) ، ووضعت أسس الاتصال العالمى ، فتحت الطرق ، وسعى عليها التجار والملاحون فى البر والبحر ، وتبادل الناس السلع والأفكار بين مناطق لم يكن بعضها يعرف بعضًا قبل عهد الإسكندر إلا بطريقة طارئة وغير مباشرة .

ولعل من نتائج ظهور العالمية أن اتجه الفكر الدينى فى الشرق الأدنى اتجاهًا جديدًا . فقبل عهد الإسكندر لم يكن الناس مهيئين لأن يتقبلوا الأديان «التبشيرية» ، التى تفرض على من يؤمن بها ابلاغ الرسالة إلى غير المؤمن ؛ وعلى هذا جاءت اليهودية غير تبشيرية ، ولم تنتشر فى العالم (ولو أن اليهود أنفسهم قد انتشروا فى الأرض) ، على حين جاءت المسيحية والإسلام بعد الإسكندر دينين تبشيريين ، دعا كل منهما إلى نوع من الأخوة العالمية ، فنقله أنصاره إلى الشرق أو الغرب ، أو إلى الاثنين معًا .

ومع ظهور العالمية برزت قيمة موقع مصر الجغرافى ، واتجهت أنظار أهل الغرب وأهل الشرق نحو أرض الزاوية ، واهتم الناس بشئون هذا الموقع الجغرافى الذى

يتحكم فى مواصلات الشرق والغرب والشمال والجنوب ؛ فافتتحت صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، ولم يعد أمر هذا التاريخ مقصورًا على أهل الوادى واستغلالهم لظروف البيئة المحلية ، وإنما أصبح متصلاً كذلك بمسائل كثيرة « عالمية » ، لا دخل لمصر فيها ، بل كثيرًا ما سيرتها عناصر لا تتصل بمصر ، ولا بالعالم المجاور لها ، وإنما هى عناصر قد تشابكت مصالحها فى أقصى الغرب وأقصى الشرق .

وفى ضوء هذه الظاهرة الأساسية نستطيع أن نقسم تاريخ مصر العام قسمين كبيرين : أولهما (ويشمل أواخر عصر ما قبل التاريخ) : ويبدأ ببداية الحياة الزراعية المستقرة بالوادى (العصر الحجرى الحديث) حوالى ٥٠٠٠ ق . م ، ويستمر إلى نهاية العهد الفرعونى . وثانيهما : ويبدأ بغزوة الإسكندر ويستمر إلى وقتنا هذا .

وفى بداية القسم الأول (أى ما بين ٥٠٠٠ ـ ٣٢٠٠ ق . م) أخذت نظم المجتمع المصرى تستقر رويدًا رويدًا ، حتى اكتمل نضوج تلك النظم فى عهد الأسرات ؛ وكان العامل الأساسى فى توجيه تاريخ مصر متصلاً بالبيئة المحلية ، واستغلال السكان لها ، واستجابتهم لدوافع تلك البيئة ، التى رأينا أنها تستلزم الوحدة والتضامن والنظام فى دفع الخطر المشترك وجلب المنفعة المشتركة . ولقد كان عامل الضعف الأساسى فى فترتى الاقطاع الأول والثانى من عهد الفراعنة راجعًا إلى تفكك الوحدة وانحلال النظام ، مما أدى إلى ضعف مصر ، وأطمع فيها الغزاة ؛ كما كان الخروج من هاتين الفترتين ، وتكوين الدولتين الوسطى والحديثة ، مرتبطًا أشد الارتباط ببعث الوحدة ، وإعادة النظام ، والاستجابة من جديد لمقتضيات البيئة ، مما جدد التاريخ ، وأعاد للمجتمع المصرى سيرته الأولى .

وأما عن أثر الموقع الجغرافى فى هذا القسم الأول من التاريخ المصرى ، فقد كان مقصورًا على علاقات مصر بالعالم المجاور ، الذى وصلت منه الغزوات إلى مصر حينًا ، وخرجت إليه الحملات المصرية حينًا آخر ، والذى تبادل ومصر بعض ألوان المدنية والثقافة ، ولكنه مع ذلك لم يطغ على حضارتها ، ولم يقطع حبل التاريخ على المجتمع المصرى فى أكثر من فترات محدودة .

فلما جاء عهد الإسكندر ، وظهرت العالمية التى أشرنا إليها ، برزت للعالم قيمة

موقع مصر الجغرافى ، وأصبح تاريخ مصر وحياة مجتمعها مرتبطين بعاملين هما البيئة المحلية واستغلالها موارد أرض الكنانة من ناحية ، ثم الموقع الجغرافى العام وتشابك المصالح العالمية فوق أرض الزاوية من ناحية أخرى . ولكن أثر كل من هذين العاملين لم يكن متكافئًا ولا حتى متوافقًا مع الآخر فى كل الأحيان ، على الرغم من أنهما سارا جنبًا إلى جنب فى بعض الحالات . وقد نستطيع فى ضوء هذه الحقيقة أن نتتبع الأدوار الآتية فى هذا القسم من تاريخ مصر العام (راجع كذلك الخريطة ٢) :

(١) بعد عهد الإسكندر مباشرة بدأ البطالسة بتنظيم استغلال موارد مصر الداخلية ، وإعداد مصر لأن تكون قاعدة صالحة للتحكم فى المواصلات العالمية ، ثم للتوسع التجارى والثقافى . وفعلاً بدأ البطالسة بانعاش البلاد ، وتحسين وسائل الإدارة والاستغلال ، ثم التفتوا نحو فتح طرق التجارة ، خصوصًا طريق البحر الأحمر إلى شرق إفريقيا والهند ، فأصبحت مصر بالتدريج حلقة الاتصال التجارى فى العالم . حتى إذا ما ورث الرومان ملك البطالسة استمروا فى استغلال مصر من ناحيتى الموارد الداخلية والموقع الجغرافى ؛ ولكن استغلالهم لم يكن قائمًا على مثل ما قام عليه استغلال البطالسة من فهم لظروف البيئة ، ومن مسايرة لنظم المجتمع ، فانتهى الاستغلال غير المنظم إلى تدهور سريع ظهرت نتائجه فى أواخر عهد الروم .

(٢) ثم جاء الدور العربى الإسلامى ، وانتقلت سيادة مصر إلى عنصر أجنبى جديد . فظهرت نهضة جديدة ، لعل من الطريف أن نلحظ أن الفضل فيها يرجع إلى الغزوة الأجنبية نفسها ، أكثر مما يرجع إلى نهضة داخلية ؛ وهنا نلحظ الفرق الكبير بين حال مصر فى هذا القسم من تاريخها وحالها فى القسم الفرعونى ، الذى كانت البلاد فيه تخرج من عهود اضمحلالها وتفككها بفضل عوامل داخلية ، فكانت قوة الدفع والنهضة تأتى من الداخل ، ومن روح الشعب ؛ فأما فى القسم الثانى من تاريخنا فقد كان الإنقاذ من فترات الاضمحلال يتم فى الغالب إثر غزوة خارجية ، ودخول عناصر جديدة ، تبعث نشاط الأمة ، وتجدد حيويتها ، كما حدث فى عهد العرب إثر عهد الروم ، بل كما حدث فى نهضة مصر الحديثة

وخروجها من نظام القرون الوسطى بعد حملة نابليون وظهور محمد على فى الميدان .

وفى عهد العرب عامة قامت النهضة على مثل ما قامت عليه أيام البطالسة ، من استغلال موارد البيئة المحلية ، ثم استغلال الموقع الجغرافى (ولو بصفة متقطعة وفى بعض الفترات دون الأخرى) ، فتحكمت مصر فى طرق التجارة ، وأصبحت مفتاح الاتصال بين الشرق والغرب ، ولا سيما فى عهد المماليك ؛ كما غدت مصر أيضًا مركز الثقافة الإسلامية ، وقامت القاهرة فى العهد الإسلامى بدور يشبه من بعض الوجوه ما قامت به الإسكندرية فى العهد الإغريقى الرومانى ؛ فكأن الموقع الجغرافى الواحد قد استغلته ثقافتان مختلفتان فى عصرين مختلفين ، وكل ما حدث أن التوجيه الثقافى لمصر قد اختلف ، فبعد أن كان نحو أهل الشمال والغرب فى عهد الإغريق والرومان ، أصبح نحو أهل الشرق والجنوب الشرقى فى العهد العربى ..... وقد تبع اختلاف التوجيه أن تغير مظهر الثقافة العام من عصر لعصر ، فغيرت البلاد دينها أكثر من مرة ، كما غيرت لغتها وكثيرًا من ألوان ثقافتها الأخرى ..... وتم كل ذلك فى ظروف جغرافية تتصل بما للموقع الجغرافى من أثر بعيد .

(٣) ثم جاء العهد التركى ، وتغير سادة مصر ، ومن بيدهم شئونها . ولكن الأتراك لم يكونوا كالعرب ، فالأتراك أتوا كغزاة ، ولم تكن لهم حضارة أو ثقافة يضيفونها إلى تراث الشرق الأدنى ، وإنما هم استعاروا لأنفسهم ثقافة الشعوب المقهورة . كذلك لم يكن فى تقاليد الأتراك أن يعملوا فى الوساطة التجارية والثقافية ، فهم فرسان ورعاة أتوا من أواسط آسيا ، بخلاف العرب الذين كانوا حداة إبل ورجال قوافل ، هيأهم موقع جزيرتهم الجغرافى لأن يعملوا منذ القدم فى النقل والتجارة بين الشرق والغرب . لذلك حل الأتراك محل العرب فى السيادة السياسية ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحلو محلهم فى الوساطة التجارية ، وفى استغلال الموقع الجغرافى الذى وجدوا أنفسهم سادة له . ولسوء الحظ أن اتفقت بداية السيادة التركية على الشرق الأدنى (فى أوائل القرن السادس عشر) مع عصر الاستكشافات الكبرى ، وبداية استعمال طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى الهند ، دون الحاجة إلى طريق الشرق الأدنى ، فكان من نتائج ذلك أن لم يستطع الطريق القديم

منافسة الطريق البحرى الجديد ، على الرغم من طول هذا الأخير ، وكثرة أخطاره ، بل على الرغم من أنه كان يتحاشى قلب العالم المعمور ، ويمر بمناطق بعضها غير صحى ، وبعضها غير معروف ، وبعضها الآخر لم يكن أهله من المدنية على شيء يذكر.

وهكذا انتهى الأمر بالتجارة إلى أن اتخذت طريقًا آخر ، فدخلت مصر والشرق عامة فى عهد مظلم ، زاد فى ظلمته إهمال وسائل استغلال البيئة المحلية ، واستثمار ثروتها فى بلاد كمصر والعراق.

(٤) وأخيرًا جاء العهد الحديث ، الذى بدأ بالحملة الفرنسية ثم محمد على الكبير. ومن الطريف أن التاريخ كرر نفسه مرة أخرى هنا ؛ فجاءت الحملة الفرنسية كعامل خارجى غيّر مجرى تاريخ مصر ، وأعاد إبراز قيمة الموقع الجغرافى ، فاتجهت الأنظار من جديد نحو الشرق الأدنى ، ونحو أرض الزاوية. حتى إذا ما جاء محمد على اختار أن يبدأ باعادة تنظيم استغلال موارد البيئة المحلية ، وبعث النهضة الاقتصادية فى البلاد ، فتحولت مصر إلى قاعدة قوية صالحة ، استخدمها فى التوسع نحو الجنوب ونحو الشرق ونحو الشمال ، فامتد سلطانه فى العالم المجاور ؛ ولكن محمد على كان نافذ البصيرة ، بعيد النظر ، فلم يشأ أن يفتح على مصر طريق استغلال موقعها الجغرافى العالمى ، بشكل قد يفلت معه زمام التاريخ من أيدى سادة البلاد وأبنائها ، إلى أيد عالمية قد تمتد من قريب أو من بعيد. وهكذا أجل هذا العاهل الكبير مشروعات القنال ، واكتفى باستغلال مصر لموارد بيئتها من ناحية ، ولموقعها الجغرافى بالنسبة للعالم المجاور لها من ناحية أخرى.

ولكن حركة الاتصال العالمية كانت سائرة فى مجراها الطبيعى ، ولم يكن ليوقفها شيء ؛ فقد حولت غزوة نابليون أنظار العالم الأوروبى نحو قلب الشرق ، ونحو الطرق القديمة التى كانت تؤدى من قبل إلى الهند وما وراء الهند ؛ ولم يكن تنفيذ مشروع شق القناة فى الحقيقة إلا مسألة زمن ، وانتهاز للفرص ، خصوصًا وأن استخدام طريق مصر البرى بين البحرين الأبيض والأحمر كان قد سبق ذلك. وفعلاً تم شق القناة ، وتحول النقل البحرى تدريجيًا نحو مصر ، وزاد معه تحول

أنظار العالم ، نحو هذا الموقع الجغرافى ، الذى لم تكن مصر للأسف من القوة والتماسك بحيث تستطيع الإفادة منه ، كما فعلت فى بعض عصورها السابقة .

وانتهى الأمر إلى ما نعرف من تاريخنا الحديث والمعاصر ، الذى جددت فيه مصر نهضتها الداخلية ، ولكنها لم تستطع مع ذلك أن تكون سيدة تاريخها ، لأن العالم كله قد اشترك فى تسطير ذلك التاريخ ، اشتراكًا تمثل فى تسابق الدول إلى التسلط على موقعنا الجغرافى ، فى وقت لم نكن فيه من المنعة والقوة بحيث نناظر هذا العالم ، الذى تشابكت مصالحه فى أقصى الغرب وأقصى الشرق ... بل فى وقت ألهتنا فيه مشكلاتنا الداخلية ، وتخبطنا فى النهضة الحديثة ، ومرورنا فى دور الانتقال السريع من القديم إلى الجديد ، وقلة تقديرنا لما تحتله بلادنا من موقع لا نظير له بين بلاد العالم ، وقصور إدراكنا لما يفرضه ذلك على مصر والمصريين من واجبات والتزامات ، ثم انقساماتنا الداخلية التى ما فتئت تظهر فى صور وألوان مختلفة بين حين وحين ، والتى كثيرًا ما أفسدت على مصر شئونها ، وعطلت أسباب نهضتها ، وألهتها عما يجرى حولها فى العالم من أمور هى أمس ما تكون بمصر ومستقبل مصر.

خلاصة أثر العوامل الجغرافية :

إذا نحن حاولنا الآن أن نجمل القول عن البيئة والإنسان ، وعن علاقة الظروف الجغرافية بالحوادث التاريخية الأساسية فى مصر ، فإننا نجد أن هذه البلاد (وادى النيل الأدنى والأوسط ، بما فى ذلك السودان الشمالى) كانت تمثل وطنًا غنيًا ، ومسرحًا صالحًا أثمرت فيه جهود البشر فى إنشاء حضارة عريقة متصلة الحلقات ، استطاعت أن تغالب الدهر وأن تبقى على الزمن ، على الرغم مما أصابها من فترات ركود ، لا تزيد فى مجموعها على ربع التاريخ المصرى منذ بداية الأسرات (سنة ٣٢٠٠ ق . م .) ، ولا على خمسه (أو سدسه) إذا رجعنا به إلى بداية الحضارة الزراعية المستقرة على ضفاف النيل (حوالى ٥٠٠٠ ق . م .) . ولم يكن هذا القدم والاستمرار نتيجة المصادفة أو الاتفاق ، وإنما هما قد ترتبا على توافر أسس جغرافية معينة ، وعلى تضافر عناصر البيئة فى مصر تضافرًا له أثره فى مختلف نواحى الحياة ؛

فالصحراء تحيط بالوادى من جنباته ، وتقيه كأنها الدروع ، والنهر تجرى مياهه بانتظام ، وتفيض بالخير فى كل عام ، والتربة الزراعية دائـمة الخصب ، تتجدد حتى فى فترات الجمود وعهود الإهمال ، والمناخ صالح للإنبات والنمو والإنتاج ، والثروة الزراعية غنية وفيرة بما لا يكاد يضارع فى بلاد غير مصر ، والاتصال النهرى سهل ميسور بين مختلف أجزاء الوادى ، ثم الموقع الجغرافى الفذ قد جعل من مصر مفرق البحرين وملتقى الأرضين . كل هذه العوامل مجتمعة قد تضافرت ، وأكمل بعضها بعضًا فى هذا الوطن الصالح ، الذى أخرج للناس أمة عريقة ، لا تكاد تضارعها فى قدم التاريخ واتصاله أمة من الأمم .

ثم إن هذا الوطن قد امتاز إجمالاً بظاهرتين ، ترتبت عليهما ظاهرة ثالثة ، فأما الظاهرة الأولى فتتمثل فى أن ظروف هذا الوطن الجغرافى كانت تفرض على الناس «الوحدة» ؛ فأساس الحياة فى مصر واحد ، ومصدرها واحد ، والفائدة التى يجنيها السكان من تنظيم شئون الرى والزراعة مشتركة ، كما أن الخطر الذى يتهددهم به الفيضان فى كل سنة مشترك . والواقع أن الطبيعة قضت بأن يكون وادى النيل الأدنى وطنًا واحدًا ، ترتبط فى داخله تلك الأوطان الصغيرة التى عرضنا لها ، ويتضامن سكانه فى الغاية والوسيلة ، وفى السراء والضراء . وقد تجلت عظمة ذلك الوطن فى الأوقات التى استجاب فيها السكان للبيئة ، فأخذوا بأسباب الوحدة فى الحياة والمدنية والفكر والثقافة ، على حين انحلت أوصاله وتضعضعت شئونه عندما باعد الإنسان بينه وبين مقتضيات بيئته ، فتنابذ الناس ، وتنافرت الأقاليم ، وضاعت المصلحة العامة ، وفسدت الأمور ، لأن البيئة فى مصر من ذلك النوع الذى يغلب الجماعات البشرية الصغيرة متفرقة ، ولا يخضع لها إلا مجتمعة . ولعل هذه الظاهرة لا تزال ماثلة أمامنا فى التاريخ الحديث ، بل وفى حياتنا القومية فى الوقت الحاضر ، مثولها فى عصور التاريخ ، وفى الماضى البعيد .

وأما الظاهرة الثانية فهى «النظام» . إذ البيئة المصرية قد فرضت النظام على الناس منذ بدأ استقرارهم على ضفاف النيل ؛ فكان النظام ضروريًا لتوحيد الجهود وتنسيقها ، وضمان نجاح المجهود الإجماعى فى إقامة الجسور وحراسة النيل ،

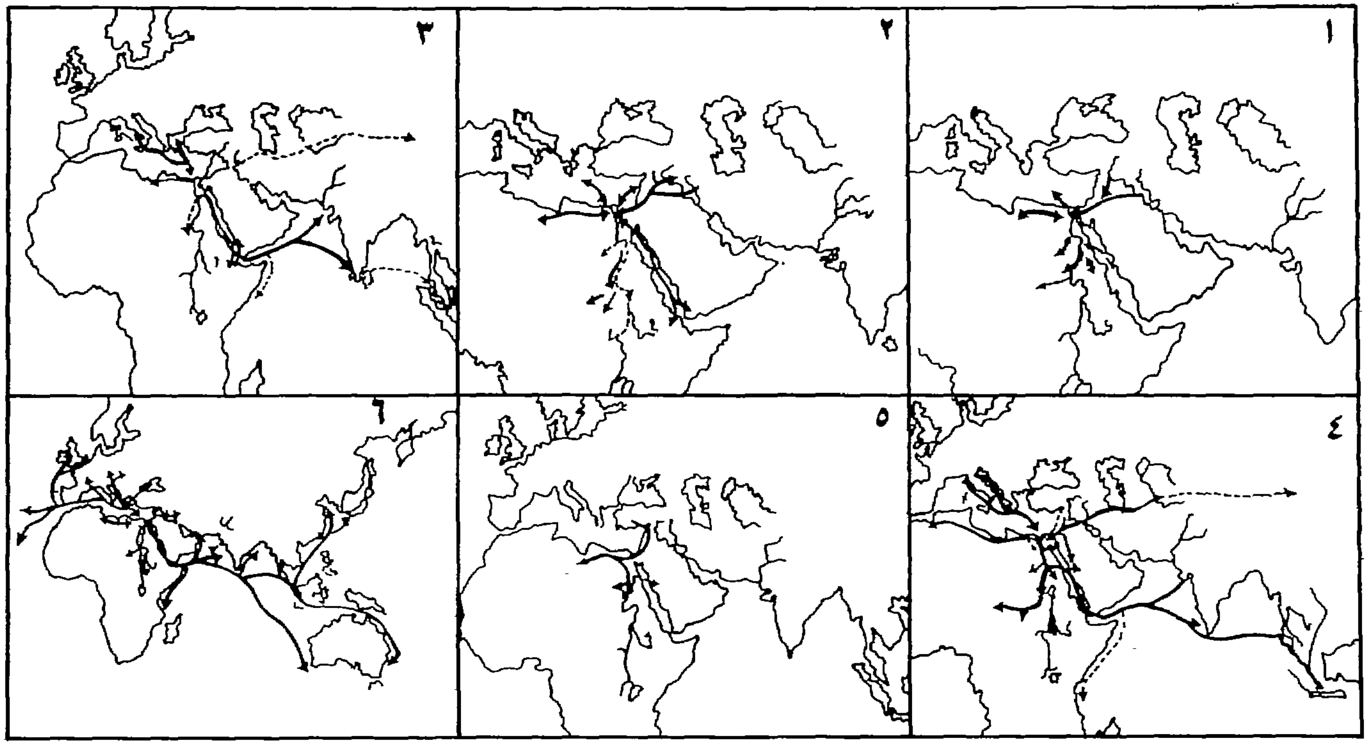

مجموعة من الخرائط تمثل اتصالات مصر الخارجية فى : (١) أواخر عصر ما قبل التاريخ (٢) العصر الفرعونى (٣) العصر الأغريقى الرومانى (٤) العصر العربى (٥) العصر التركى (٦) العصر الحديث . تبين الأسهم اتجاهات الاتصال (والأسهم المقطعة أقل أهمية من المتصلة) . ويلاحظ من مقارنة الأشكال بعضها ببعض أن اتصالات مصر فى أواخر عصر ما قبل التاريخ كانت مقصورة على العالم المجاور ، واستمرت الحال كذلك فى العصر الفرعونى ، مع بعض التوسع ، فأما فى العصر الأغريقى فقد ظهرت الاتصالات العالمية (لاسيا فى البحار) ، وبرزت قيمة موقع مصر بين الشرق والغرب ، ثم استمرت الحال كذلك خلال العصر العربى اجمالا (لاسيا أيام المماليك) ؛ حتى إذا ما جاء العصر التركى انكمشت اتصالات مصر الخارجية انكماشا شديدا ، ولم تبرز قيمة الموقع الجغرافى فى المواصلات العالمية من جديد إلا فى العصر الحديث) .

وتكديس كومات التراب التى تقام عليها القرية المصرية فوق مستوى الفيضان ، وشق الترع والقنوات ، وغير ذلك من مرافق الحياة . ولقد كان شعب مصر بطبيعة بيئته شعبًا نظامياً منذ البداية ، وكانت استجابته لدواعى الطاعة والنظام ، واستكانته للعرف والقانون ، سجية فطرته عليها الطبيعة . والحق أن مصر إنما اختل أمرها ، وضعف شأنها ، وعمتها الفوضى ، وسادها الإهمال ، عندما خرج الناس على النظام ، وعلى من بيده أمر الجماعة ومصالحها المشتركة . وإذا كانت هذه القاعدة مما ينطبق على غير مصر من الأمم القديمة والحديثة ، فإن انطباقها على الحالة فى بلادنا كان أظهر وأشد وضوحًا .

وأما الظاهرة الثالثة والأخيرة فقد ترتبت على هاتين الظاهرتين ، واتصلت بعامل جغرافى آخر ، هو موقع مصر بالنسبة للعالم المجاور وغير المجاور ؛ فقد كان هذا الموقع مما يصح أن يكون خيرًا لمصر أو وبالاً عليها . ففى العصور التى استعصمت فيها البلاد بوحدتها واستمسكت بنظامها ، ازدهرت حضارتها وامتد نفوذها وسلطانها ، وأفادت من موقعها الجغرافى دون أن تخشى طمع طامع أو عدوان معتد ؛ وفى العصور التى انحلت فيها الوحدة ، وعمت الفوضى ولم يستجب الناس لدواعى البيئة ودوافعها الظاهرة والخفية ، طمع فى مصر الطامعون ، وسعى إليها الغزاة من أدنى الأرض حيناً ، ومن أقصاها حيناً آخر ، وصارت مصر الضعيفة أداة يسخرها العالم ويستغل موقعها ، ويوجهها وجهات كثيرة ، قد غيرت عليها أكثر من مرة مظهر ثقافتها ، وإن لم تستطع أن تغير من أسس مدنيتها الأولى .

« ٥ »

فيضان النيل وأثره فى الحضارة المصرية

فيضان النيل وأثره فى الحضارة المصرية

قال هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد إن مصر هبة النيل . ولعله كان يقصد بعبارة أدق أن تربة مصر هبة فيضان النيل . ذلك أن مصر بحياتها الزراعية وحضارتها المستقرة وتاريخها الذى لمس معالمه هيرودوت عندما زار أرضها وكتب عنها فصوله المعروفة ، لم تكن كلها مجرد هبة من هبات النهر أو هبات الطبيعة ، وكل مافعله النيل أنه مهد السبيل وأعد المكان ، فجاء المصريون واستغلوا ظروف بيئتهم استغلالاً ، وأنشئوا حضارتهم فى واديهم إنشاءً ، بل هذّبوا النهر وتحكموا فى جريانه حتى أصبح نهراً مصوباً مقوماً ، لايفيض على غير هدى ، ولا يجرى فى غير حدود مرسومة . وكانت ظاهرة الفيضان بالذات أول ما اتجه المصريون إلى تهذيبه من تصرفات هذا النهر الذى أخرجته الطبيعة أول ما أخرجته جامحاً فى تدفقه ، جارفاً فى جريانه ، ثم جاء الإنسان فوجّه انصراف مياهه ، وهذب اندفاع فيضانه ، فأقام له الجسور ، وأعدّ له الحياض ، وحفر الترع والمصارف والقنوات ، ورد النهر بذلك كله إلى شيء من الهدوء الموزون ، والاتزان المحكم ، ثم أخرجه آخر الأمر نهراً رشيداً فى قوته ، سديداً فى اندفاعه ، قد جمع إلى قوة التيار وتدفقه انتظام المجرى وضبطه ، بل جمع إلى اندفاع الطبيعة وجموحها حكمة العقل البشرى وصوابه . وهكذا جاءت حياة المصريين وحضارتهم على ضفاف هذا النهر العظيم نتيجة لتفاعل منتج بين سخاء الطبيعة وقوتها ، وبين دهاء الإنسان وحيلته ... وبقى ازدهار الحضارة فى مصر على مر العصور صورة صادقة لتوازن هذا التفاعل بين النيل والإنسان : النيل يأتى جامحاً فى كل سنة ، يسعى لأن يكسر جسوره ويطوّف بجنباته ، يغرق الأرض

ويأتى على كل شيء فى غير نظام ، والإنسان يشفق من هذه الطبيعة الطاغية ، ولكنه لاييأس من رحمتها الباقية ، فهو يرسم خطته ، ويقيم الجسور ويحفر القنوات ، ويحاول دائما أن يرد إلى الطبيعة شيئا من النظام ، وأن يفيء على النهر شيئاً من الاتساق ، حتى تمر الأزمة ويعود إلى الطبيعة والنهر هدوءهما المعهود ... ثم تتكرر القصة فى كل عام : سخاء جامح صاخب من ناحية الطبيعة ، وجهاد مطرد دائب من ناحية الإنسان ، لا الطبيعة تغير من شيمتها ، ولا الإنسان يقطع من أمله ... وأغلب الظن أن الأمر سيبقى كذلك ما بقى هناك نيل يجرى ويفيض ، وما بقى هناك مصريون يقيمون على ضفافه ويفلحون أراضيه .

ولكن ظاهرة الفيضان تستحق الدراسة أكثر من هذه الملاحظة العابرة ، وكلما أنعمنا فيها النظر ازددنا تفهماً للحياة المصرية وكشفاً عن بعض أسرارها . ذلك أن المغالبة بين الطبيعة والإنسان فى مصر لم تبلغ فى يوم من الأيام حد المصارعة والإفناء ، فقد جمعت الطبيعة فى مصر بين القسوة والرحمة . وقد استطاع الإنسان منذ فجر التاريخ أن يهتدى إلى ضبط النيل ، وأن يتحايل على الفيضان فى صورة من الصور ، واستعان فى جهاده بالعلم والتجربة على حد سواء ، وكانت الطبيعة كما سنرى بعد قليل معواناً له فى جهاده ، فتحكّم فيها ، وسخّرها لصالحه بعد عناء قليل أو كثير . ولعل هذا هو السر الأول فى أن نتيجة المغالبة بين الطبيعة والإنسان فى مصر كانت على الدوام فى صالح الحياة والمدنية . وحتى فى السنوات التى كان فيها الفيضان يغلب حيلة الإنسان ، فيطغى على الأرض طغياناً يفوق التقدير ، كانت الحياة تتأخر مؤقتاً ، وكانت مرافقها تعطل ولكن لتعود إلى التجدد بعد هبوط الفيضان الذى يجدد الخصب بما يعوض كل بوار ، والذى يعد أرض مصر الطيبة لتؤتى أكلها مضاعفاً فى الموسم الجديد .

ومع هذا فظاهرة الفيضان ليست من البساطة بما قد نتصور ، ولابد لفهمها وإدراك آثارها الظاهرة والخفية من أن ندرس النهر فى جملته . فنهر النيل يمتاز على غيره من أنهار العالم الكبرى بأمرين أساسيين ، أثر كل منهما فى حياة سكانه تأثيراً بليغاً ، لم يزده الزمن إلا وضوحاً وتمييزاً . وأول هذين الأمرين أن نهر النيل من أكبر

أنهار العالم ، فهو يزيد فى الطول على ستة آلاف كيلومتر ، وقد تضارعه فى ذلك أنهار قليلة كالمسسيبى أو الأمزون ، ولكن المهم أن النيل يقطع تلك المسافة كلها فى اتجاه عام واحد من الجنوب إلى الشمال ، ويصل مابين خط عرض ٣° جنوب خط الاستواء وخط عرض ٣١° شماله ، أى انه يخترق أربعاً وثلاثين درجة من درجات العرض أو تزيد . وليس بين أنهار العالم إطلاقاً نهر يجمع بين مثل هذه العروض المتباعدة ، فالمسسيبى ينبع ويصب بين عشرين درجة تقع كلها فى المنطقة المعتدلة ، والأمزون وروافده المتباعدة تنبع وتصب بين أربع وعشرين تقع كلها فى المنطقة الحارة ، على حين يجمع النيل بين المنطقة الاستوائية المرتفعة والجهات الاستوائية المنخفضة والمنطقة الحبشية الموسمية وسهول السودان وصحارى إفريقية الحارة وسواحل البحر المتوسط ، وقد ربط هذا النهر العظيم بين تلك المناطق المتباعدة وسكانها وحضارتها منذ أقدم العصور ، وجعل حياة فريق منهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحوال الجغرافية السائدة فى أرض فريق آخر يبعد عنه آلاف الكيلومترات ، فأهل مصر مثلا إذ يتأثرون بفيضان النهر فى أواخر الصيف إنما يتأثرون فى الواقع بأحوال المناخ وتساقط الأمطار على جبال الحبشة ومرتفعاتها ، حيث يعيش شعب آخر ربطهم به نهر النيل ، وهم إذ يزرعون زراعاتهم الصيفية بعد أن أدخل نظام الرى الدائم إلى حقولهم إنما يتأثرون بموارد المياه الصيفية التى تأتيهم من أمطار الهضبة الاستوائية ، وينساب بها النهر من بحيرات تلك البلاد النائية ماراً بأرض السودان . فالنيل إذن نهر عظيم يقرّب البعيد ويجمع أطرافه بعضها إلى بعض . ولابد لمن يريد أن يدرس الحياة فى أدانيه وأن يستجلى مقوماتها من موارد الماء ومصادر التربة وتعاقب الفيضان والجفاف وغير ذلك ... لابد له من أن يوسع مجال دراسته بعيداً عن أرض مصر بحدودها السياسية الضيقة .

وثانى هذين الأمرين اللذين يمتاز بهما النيل على غيره من الأنهار أنه على عظمته التاريخية ، ورغم أنه كان مهداً لحضارة هى أقدم الحضارات التاريخية ، فإنه يعتبر حديثاً جدًّا من حيث تكوينه الجيولوجى ، بل إنه ربما كان أحدث أنهار العالم الكبرى على الإطلاق ، فهو فى صورته الحالية لايمتد إلى أبعد من النصف الثانى

لآخر الأعصر الجيولوجية (البلايستوسين) ، أو هو إن شئت التبسيط لايزيد فى عمره وصورته الحالية عن بضعة عشر ألف سنة ، وإن زاد عن ذلك فلن يبلغ بضع عشرات قليلة من آلاف السنين ، وهى فترة لاتقاس بالأعمار الجيولوجية لبعض الأنهار التى قد تبلغ مليون عام أو تزيد . ومن المعروف أن النيل قبل أن يتخذ صورته الحالية كان موجوداً ، ولكن على شكل ثلاث مجموعات نهرية تستقل كل منها عن المجموعتين الأخرتين تمام الاستقلال . فأما المجموعة الأولى فتتمثل فى النوبة ومصر حيث كان النهر يجرى معتمداً على الأمطار المحلية التى تسيل بها الروافد من الصحارى المجاورة ، لاسيما الصحراء الشرقية وتلال البحر الأحمر . وفى هذه المرحلة حفر النيل مجراه فى النوبة ومصر. ثم مهد ذلك المجرى وملأ قاعه وبعض جوانبه بالرواسب الرملية التى جلبتها الأمطار القديمة من تلال البحر الأحمر إبان ما يعرف بالعصر المطير ، عندما كانت صحارى مصر أقل جفافاً منها فى الوقت الحاضر.

وأما المجموعة الثانية فأنهار الحبشة . وهذه يقال إنها كانت تنصرف إلى البحر الأحمر ، ولم تكن مياهها ولاطميها لتنصرف إلى سهول السودان أو أرض مصر ، حتى أذن الله فانتابت هضبة الحبشة اضطرابات أرضية أدت إلى ارتفاع حافتها الشرقية والجنوبية ارتفاعاً أدى إلى انحدار سطحها نحو الشمال الغربى ، فانصرفت مياهها فى ذلك الاتجاه ، أى نحو أرض الجزيرة ووسط السودان وشماله . وقد أنفقت تلك المياه فترة من الزمن فى ردم سهول السودان بالغرين الحبشى ، كما حدث فى أرض الجزيرة بالذات ، حتى إذا مامهدت الأنهار مجاريها وملأت ما اعترضها من حياض ومنخفضات استطاعت أن تصل آخر الأمر إلى النوبة ومصر ، فجرت مياهها فى مجرى النيل القديم هناك .

وكذلك الحال فى منابع النيل الاستوائية ، فقد كانت مستقلة قائمة بذاتها ، حتى اهتزت الهضبة الاستوائية وتأثرت بنفس الحركات التى أثرت فى هضبة الحبشة ، فاندفعت مياه البحيرات الاستوائية نحو حوض الجبل والغزال ، واستطاعت آخر الأمر أن تجرى فى النيل الأبيض وتتحد بمياه الحبشة وتصل إلى مصر. وكان هذا إيذاناً بأن يتخذ النيل صورته الحالية .

فالنيل إذن لم يكن نهراً موحداً منذ البداءة ، وإنما كانت منابعه الحبشية والاستوائية منفصلة عن أدانيه فى النوبة ومصر. وهذه الحقيقة التى أجملناها إجمالاً قد جهد الجيولوجيون والجغرافيون فى إثباتها سنين كثيرة ، ولكنها صارت الآن مقبولة بصفة عامة ، لايجادل فيها الباحثون إلا فيما يمس التفاصيل . والواقع أننا لانستطيع أن نتفهم كثيراً من نواحى التاريخ المصرى بعد ذلك بغير الرجوع إلى هذه الحقيقة الجيولوجية البسيطة ، وهى أن النيل فى جزئه الأدنى فى مصر بدأ مستقلا ، واستطاع أن يردم قاع واديه ببطانة من الرمل والحصى الذى يصرف المياه الجوفية بسهولة . ثم تلا ذلك وصول مياه الحبشة وغرينها فكسا الرمال والحصباء بطبقة جديدة من الطين الناعم الأسود الذى يكوّن التربة المصرية المعروفة ، والتى لايزيد سمكها عن اثنى عشر متراً أو أكثر قليلا ، يقدربضهم بصفة عامةانها إن كانت قد أرسبت فى الماضى بمعدل مليمتر واحد ، فإن عمرها لايمكن أن يزيد كثيراً عن اثنى عشر ألف عام . وإلى هذه الطبقة يضيف الفيضان والنيل فى الوقت الحاضر مليمتراً واحداً فى كل سنة ، يجدد به خصب الأرض ويعوضها عن بعض مافقدته فى تغذية الزرع والنبات . والشيء المهم ، الذى قد يبدو غريباً عند أول نظرة ، أن طبقة الرمل السفلية قد تكونت أيام كانت الصحارى المصرية أكثر مطراً منها الآن ، وأنه عند انتهاء العصر المطير فى مصر كان من الواجب أن يجف نهر النيل ، وألا يختلف فى مصيره عن بقية الأودية الجافة فى صحارى مصر كوادى قنا أو وادى حوف أو غيرهما من الأودية التى يسميها عربان الصحراء الآن « وادى بلا ماء » . ولكن الموقف أنقذ بوصول مياه الحبشة والمنابع الاستوائية ، ولولا ذلك ما استطاع النيل أن يستمر كنهر يجرى بالماء ، ولا استطاع الإنسان أن يستقر فى واديه ، ولا أن ينشئ فيه حضارته الزراعية المستقرة التى تقوم على استنبات النبات واستئناس الحيوان . ففيضان النيل من منابعه الجديدة إذن كان مصدر الحياة الجديدة فى مصر ، بسببه اتصلت ، وعليه اعتمدت ، ومنه تغذت وأينعت ، حتى ظهرت المدنية المصرية ولاح فجر التاريخ .

ولكن حكمة الخليقة فى مصر أبلغ من ذلك ، وقصة الحياة فى وادى النيل الأدنى أعجب وأروع مما أجملنا ، فقد ترتب على وصول مياه الفيضان الحبشى بعد

انقضاء العصر المطير فى مصر لا فى إبانه ... ترتب على ذلك من النتائج ما تغير له وجه التاريخ فيما بعد . فالمعروف الآن أن طبقة الرمل السفلية تصرف جانباً كبيراً من مياه النيل إبان الفيضان ، فهى تتشرب الماء وتغوص به إلى جوف الأرض ثم تنتهى به إلى البحر كما تنتهى المصفاة بما يصب فوقها من ماء . ولو أننا تصورنا أن مياه الحبشة وغرينها كانت قد وصلت أرض مصر إبان العصر المطير وأثناء تكوّن طبقة الرمل ، ما أمكن لتلك الطبقة أن تحتفظ بطبيعتها الرملية الخالصة ، بل لاحتوت بين طياتها بعض طبقات من الغرين الناعم الذى لايصرف المياه كما تصرفها الرمال والحصباء ، ولترتب على ذلك أن صارت الطبقات السفلى من أرض مصر غير مساميَّة ولا صالحة لتصريف المياه الجوفية كما تصرفها الآن . ومعنى هذا أن مياه الفيضان الحبشى الغزير والذى يعم قاع الوادى حتى يصل حافة الصحراء لا تستطيع أن تنصرف بسهولة فى جوف الأرض ، فتبقى على السطح مدة أطول مما تفعل الآن ، ويساعد ذلك على تكوّن المستنقعات وانتشار الماء الآسن فى جنبات الوادى ، وليس ذلك مما يعين على أن يصبح الوادى صالحاً للحياة الصحية والمعيشة المستقرة والزراعة النامية . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول إنه لو كانت الصلة قد تمت بين النيل الحبشى والنيل المصرى قبل الوقت الذى حدثت فيه ، لترتب على ذلك تأخير خطير فى نشأة المدنية المصرية ، ولاتخذت حياة مصر الزراعية وحضارتها التاريخية طابعاً آخر غير الذى اتخذته ، ولكانت أهوال الفيضان الحبشى وأخطاره أعظم كثيراً مما حدث أو يحدث الآن بالفعل ، ولما استطاعت تربة مصر أن تتخلص مما يخلفه ذلك الفيضان السنوى من مستنقعات ومياه راكدة وغير ذلك ... فكأن يد الله إذ فرقت أول الأمر بين طرفى النيل فى مصر والحبشة ، وأخرت اتصال هذين الطرفين قد قدمت بذلك نشأة المدنية ، ومكّنت لأبناء النيل فى العهود اللاحقة من أن يغالبوا الطبيعة وأن ينشئوا مدنيتهم الزراعية فى أنسب الظروف ... ولعلنا إنما نتحدث بنعمة الله ونكشف عن إبداع الخليقة إذ نسجل أننا لانزال نعيش فى بركة هذا التتابع المتسق فى أطوار الخلق الجيولوجى ، وأن قصة تطور نهر النيل لاتقل جمالاً وإبداعاً من هذه الناحية عن قصة تطور غيره من مخلوقات الجماد والحيوان !.

ومع ذلك ففيضان النيل أعقد مما رسمناه . والنيل يمتاز على غيره من الأنهار فى أن له منبعين يفيض كل منهما على طريقته الخاصة . فالمنبع الاستوائى يجرى بالمياه جرياناً مطرداً ، وتصل مياهه إلى مصر فى انتظام عجيب ، وعليه تعتمد الزراعات الصيفية فى الوقت الحاضر إلى حد كبير ، بل لولاه لجف مجرى النيل فى مصر خلال جزء من العام ، ولتعذر بذلك استخدام النهر كشريان للمواصلات فى غير أيام الفيضان الحبشى ... والواقع أن جريان المياه من المنبع الاستوائى يعتبر نوعاً من الفيضان له أهميته الخاصة فى حياة مصر فى العصور القديمة والعصر الحديث ، فهو الذى مكّن للحياة من أن تستمر فى مصر يانعة فى أيام القيظ والتحاريق ، وهو الذى مكّن للمواصلات من أن تجرى بين الدلتا والصعيد والنوبة عن طريق مجرى النهر وبانتظام طوال العام ، وعليه يعتمد التوسع الزراعى الصيفى فى مصر الحديثة ، وستبقى له أهميته الخاصة فى مشروعات الرى فى قابل الأيام .

فأما الفيضان الآخر فذلك الذى يأتى من الحبشة . وهو يختلف عن الفيضان الاستوائى اختلافاً ظاهراً ، ولكنه فى الحقيقة يكمله ويتممه . فالحبشة تعطينا الماء الغزير الذى يعادل سبعة أثمان ماء النيل كله أو يزيد ، وهى تعطينا الغرين الذى هو أصل نعمة التربة وسر غنى مصر ومجدد خصب هذه الأرض الطيبة التى غالبت الزمن فغلبته ، واحتفظت بقوتها وإنتاجها على مر السنين وتعاقب القرون . والحبشة فوق ذلك تعطينا هذا الماء والغرين فى أنسب الفصول ففيضانها يبلغنا فى أواخر الصيف بعد أن يكون القيظ المبكر وشمس الصيف المرتفعة قد جففت تربة مصر وشققت سطحها ، وأماتت ماينمو عليها من أعشاب وحشائش تمتص خيرها ولاتفيد شيئاً ، ونقتها من الحشرات والآفات إلى حد بعيد ، وبذلك يصل الفيضان فى وقت مناسب ، فيكسو الأرض بطبقة جديدة من الغرين تغذى التربة وتعدها لفصل الإنبات الجديد فى الخريف . والطريف أن هذا الفيضان ينحسر عن الأرض فى أكتوبر ونوفمبر ، أى فى أنسب الأوقات لزراعة محاصيل الشتاء ، وهى القمح والشعير وبعض البقول والأفوال ، تلك النباتات التى تنمو وتجود بطبيعتها فى هذا القسم من العالم القديم . وبعد أن تنبت تلك المحاصيل الشتوية فيما انجاب عنه النهر

من جنبات قد غذاها ماؤه وطيب ثراها غرينه ، تأتى أمطار الشتاء المصرية فتتعهد النبت بالغيث والإرواء ، حتى يحين الحصاد فى أواخر الربيع ، فتجدد الدورة من جديد . ونستطيع أن نتصور ماكان يحدث لو أن فيضان الحبشة وصل فى أوائل الصيف مثلاً وانجاب عن الأرض فى منتصف الصيف أو أواخره ، إذن لكان الصيف كله فصل حرارة رطبة لاتستقيم معها صحة ولا ينبعث معها نشاط ... بل إذن لما جاء فى أعقاب الفيضان فصل معتدل ممطر يكمل عمل الفيضان ويتم نعمته على الزرع والضرع جميعاً . ونستطيع كذلك أن نتصور ما كان يحدث لو أن ذلك الفيضان الحبشى جاء شتويًّا أو ربيعياً كما هى الحال فى فيضان بعض الأنهار الأخرى كدجلة والفرات ، وهما كثيراً مايفيضان على جانبيهما نتيجة لذوبان الثلوج فوق جبال إيران وكردستان فى الربيع ، إذن لداهمت مياه الفيضان حقول مصر المحصورة بين هضبتين وهى مكسوة بالزرع والنبات قبل موسم الحصاد ، ولتكررت فى مصر تلك المأساة التى تكرر حدوثها فى تاريخ العراق * الأدنى من انقلاب الفيضان إلى طوفان يغرق كل شىء ، مع فارق واضح بين مصر والعراق وهو أن وادى مصر ضيق محصور يسهل على المياه اكتساحه اكتساحاً منظما من حافة الهضبة إلى حافة الهضبة . بل إننا نستطيع أن نتصور ماكان يحدث لو أن فيضان الحبشة لم يختلف عن فيضان الهضبة الاستوائية ، فجاء مطّرداً طوال العام ، إذن لكان فيضاناً متوسطاً معتدلا ، ولما بلغ أطراف الوادى ، بل ولا غمر من الأرض إلا مساحة ضئيلة محدودة يضيق فيها مجال الحياة أمام المصريين ، ولاتتيسر أسباب الإرواء لاسيما فى العصور الغابرة وقبل أن تتقدم وسائل الرى الحديثة ... وهكذا نستطيع أن نتصور احتمالات كثيرة مختلفة يتغير معها وجه التاريخ بسبب تغير أحوال الفيضان ... وربما كان ختام هذه الاحتمالات وأبعدها أثرا أن الفيضان الحبشى لو لم يكن فى صورته المعروفة لفقدت الحياة المصرية مقوماً من مقوماتها الأولى ، ولفقد المجتمع دافعاً من دوافع الوحدة الأساسية

(*) حادث الطوفان المعروف قد ثبت الآن وقوعه فى أرض العراق بأدلة أثرية لا تكاد تقبل الجدل . ولعلنا أن نعود إليه يوما فى مقال ما .

فيه ، ذلك أن الفيضان كان يمثل مصدر خطر مشترك ومصدر فائدة مشتركة بالنسبة للمصريين الذين اضطروا عندما انحدروا من حافة الصحراء ليعمروا قاع الوادى إلى أن يقيموا كومات كبيرة من التراب ليبنوا قراهم على قممها فوق مستوى الفيضان . وهذا فى حد ذاته عمل ضخم استلزم جهداً كبيراً وتعاوناً منظما بين أفراد المجتمع القروى . وقد علّم خطر الفيضان سكان القرية أن يعيشوا متكاتفين متعاونين ، إذ لم يكن فى استطاعة كل فرد أو أسرة أن تقيم تلا مستقلا من التراب تبنى فوقه بيتها ، بل كانت الضرورة تقضى بأن تتضافر الجهود ، فكلما كان التل كبيراً كان ذلك أدعى إلى الاعتصام والأمان . وكذلك تضافرت جهود المجتمع فى إقامة الجسور وحراستها أيام الخطر، إذ ليس ينفع فى ساعة الخطر أن يحاول كل فرد أن ينجو بنفسه ، فنحن فى مصر (لاسيما فى الدلتا) نعيش فى أرض منبسطة ، ليس فيها من الجبال ما قد يعتصم به الأفراد ، والخطر فى مصر لابد أن يُوَاجَهَ ، ولا سبيل إلى الفرار من وجهه . لذلك وجد المجتمع نفسه مضطرًّا منذ بداءة الاستقرار والحياة فى أرض مصر إلى أن يتعاون أفراده وتتضافر جهودهم . وكان الفيضان الموسمى فى ذلك كله الباعث الأول لروح الوحدة بين أفراد المجتمع . ومع ذلك لم يكن هذا الفيضان مصدر خطر فحسب ، وإنما كان كذلك مصدر خير وبركة ... ولكن النفع لايتحقق إلا بمجهود مشترك ، بل إجماعى ، يتعدى جهد الفرد إلى جهد الجماعة . فماء الفيضان ، إن ترك وشأنه ، يطغى على الأرض فى غير نظام ، وقد يجرف التربة وينقلها تبعاً لتغيرات مجرى النهر ومسالك تياراته من عام لعام . أما إذا أريد ضبط النهر وضمان تغذية الأرض وتوزيع الغرين عليها بانتظام ، بحيث يشمل أكبر مساحة ممكنة ، فإن من الواجب أن تتضافر الجهود فى إقامة الجسور والحواجز التى تحدد الحياض ، والترع والقنوات التى تأخذ الماء إليها من النهر حاملا الغرين ثم تصرفه عنها بعد أن يكون قد أرسب مافيه من غرين وخير . وهذا العمل هندسى يحتاج إلى جهد كبير وتنظيم لاحد له ، ولا طاقة به لفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ، وإنما ينبغى أن يتعاون أهل الإقليم جميعاً ، بل أهل القطر جميعاً فى النهاية ، لتنظيم جريان النهر ، وتقسيم الوادى ودلتاه إلى أحواض ، وإجراء الماء والغرين وتوزيعها بين الناس بالعدل والقسطاس . وهكذا

قضت المنفعة المشتركة أيضاً والصالح العام بأن تتضافر جهود المجتمع وتنظم فى سبيل الإفادة من مياه الفيضان ، التى جمعت بين الناس فى حالتى الخطر والنعمة ، وفى الضراء وفى السراء على حد سواء.

والحق أننا نستطيع أن نستطرد إلى نواح أخرى كثيرة من دراسة هذا الفيضان وآثاره الظاهرة والخفية فى حياة المصريين وحضارتهم التاريخية ، ولكن ما عرضنا له يكفى لأن يبرز كيف أن الإنسان كان منذ البداءة على اتصال وثيق بالطبيعة التى يعيش فى كنفها والنهر الذى يتغذى منه ويحيا فى حماه ، وكيف أن ظاهرة الفيضان بنوع خاص لعبت دوراً أساسيًّا فى حياة النهر من جهة وحياة السكان من جهة أخرى ، وهى من أجل ذلك تستحق أن يلتفت إليها وأن يتناولها أبناء مصر بالبحث والتحليل ، ويكفى أنها عاصرت الحضارة فى مصر أو عاصرتها الحضارة ، وامتدت معها سنة سنة وعاماً عاماً ، خلال قرون قد تبلغ الستين أو السبعين ، كانت فى كل سنة منها تجدد الحياة والخصب فى الطبيعة ، وتبعث الوحدة والتضامن وروح الهمة والنظام بين جموع المصريين ، وهى وإن تسببت فى بعض الأضرار ، وإن صاحبها بعض الخوف فى بعض السنين ، فإنها مع ذلك لم تطغ على الحياة ، ولم تقطع حبل الاستقرار والمدنية المستقرة فى وادى النيل على مر العصور. ولكن الشىء الذى يخشى منه والذى ينبغى أن يلتفت إليه ، أن يكون الزمن قد سبقنا شيئاً ما خلال هذا القرن الأخير ، وأن تكون الظروف قد تغيرت من حولنا ، ولم نشعر بما ترتب على تغيرها من انقلاب فى صلات السكان بالنهر ، وفى استجابتهم لدوافع الخطر المشترك والنفع المشترك اللذين يترتبان على ظاهرة الفيضان. فقد بقيت مصر إلى مائة وعشرين سنة خلت ، وهى تعتمد على رى الحياض ، وتدع النهر يفيض على جانبيه فى شىء من الحرية المنظمة ليغمر هذه الحياض ويبلغ حافة الصحراء. وكانت الأراضى جافة فى معظم أشهر السنة ، مما يزيد من قدرتها على تحمل طغيان الماء وتصريف كميات هائلة منه فى جوف الأرض. أما منذ عهد محمد على فقد أخذنا بأسباب الرى الدائم ، وأدخل هذا عاملا جديداً له خطره البالغ فى حياة الريف المصرى. فالحياض أخذت تتلاشى وتختفى رويداً رويداً ، والمجال ضاق أمام مياه

الفيضان ، ولم يكن بدٌّ من أن تجرى تلك المياه بين حواجز النهر وشواطئه ، حتى تبلغ البحر فى ارتفاع شديد سريع ، وتحت حراسة لاتغفل بالليل ولا بالنهار . والحقول ذاتها قد اشبعت بالرى طول العام ، وارتفع مستوى المياه الجوفية فى باطنها ، ولم تبق لها تلك القدرة القديمة على استيعاب مياه الفيضان عندما يرتفع بها مجرى النهر فى أواخر الصيف وأوائل الخريف . لذلك كله أخذ خطر الفيضان يزداد فى العهد الحديث، واتخذ صورة جديدة مخيفة حقًّا، لأنها تختلف عن تلك الصورة القديمة التى ألفها المصريون وألفتها حياتهم المصرية خلال قرون وقرون . وزاد من شدة الخطر فى العهد الحديث أن القرى لم تعد تبنى فى عهدنا الحديث فوق كومات من التراب كما كانت الحال أيام رى الحياض ، وإنما تركت تلالها تتلاشى وسط الحقول ، وأزيل بعضها لتسميد الزراعات، وبنيت أطرافها الحديثة وما يحيط بها من عزب وملحقات فى مستوى الأرض الزراعية ، مما يجعلها عرضة للغرق فى حالة انكسار الجسور .

وهكذا تغيرت الصورة فى عهدنا الحديث ، وأصبح للفيضان خطره البالغ . ولئن كان أجدادنا الأسلفون قد تحايلوا على الفيضان وغلبوه لأن الطبيعة كانت فى جانبهم ، فإننا الآن نعيش فى خطر حقيقى . وقد ضيّق علينا مجال الحيلة أننا أخذنا بنظام الرى الدائم وحوّلنا الحياض إلى حقول ترويها الترع والقنوات وتكسوها الزراعات فى فصل الفيضان فلا يمكن أن نغمرها بالماء الزائد . كما زاد الخطر من حولنا أن قرانا أصبحت تقام فى مستوى الأرض الزراعية بدلاً من الكومات القديمة المرتفعة ، بل أصبح بعضها يقام ويمتد على ضفاف النهر وجسور الترع بعد أن كان كثير من القرى فى الصعيد مثلا يقام عند حافة الصحراء . كذلك طرقنا الزراعية وغيرها لم تعد ترفع فوق جسور عالية بعد أن كانت قديماً تسير فوق جسور الحياض . وهكذا أصبح كثير من مرافق الحياة فى مصر الحديثة فى متناول الخطر إن حدث ، لاقدر الله ، وتصدّعت الجسور أو زاد الرشح . بل إن هناك خطراً آخر جديداً يمس حياتنا فى الصميم ، فقد ترتب على تشبع الأرض بالرطوبة وارتفاع مستوى المياه الجوفية بسبب الرى الدائم ، أن أصبحت أرض مصر أكثر حساسية بالنسبة للرشح

أيام الفيضان ، لاسيما فى سنواته العالية ، وبذلك ازداد انتشار المستنقعات والمساحات التى تكسوها مياه الرشح ، مما ينشر الأمراض ويضر بالصحة العامة من جهة ، ويضعف المزروعات ويقلل من غلة الفدان ويهبط بالمستوى العام للإنتاج القومى من جهة أخرى. وإذا نحن تركنا الحال تسير على ما هى عليه فإن الخطر سيتفاقم وأثره يمتد ويتشعب باستمرار. ولن ينقذنا من هذا الخطر الذى نحن مسوقون إليه سوقاً إلا أن نبحث عن بعض نواحى الطبيعة وأسلحتها فنغالب بها الفيضان على نحو ما درج عليه أسلافنا. فليس ينفعنا ولا يجدينا أن ننتظر البلاء حتى يقع ، ولا أن ننتظر ارتفاع النهر ، فنهبّ إلى الجسور نحرسها ونقويها ، فالفيضان يأخذنا بالضرر والإضرار عن طريق الرشح ، ولو لم تغمرنا مياهه. والواجب أن نسير فيما نحن بسبيله من دراسة مشروعات اتقائه والوقاية منه ، تلك المشروعات التى تقضى بالتخلص من بعض المياه الزائدة فى منخفضات الصحراء المجاورة ، وأهمها منخفض وادى الريان فى جنوب الفيوم ، أو التى تقضى ببناء بعض الحواجز وخزن المياه الزائدة فى بعض جهات مجرى النهر حيث لاتقوم زراعة كما هى الحال عند شلالات النوبة العليا فى شمال السودان ، أو غير ذلك من المشروعات التى يصح أن تهدينا إليها دراسات المهندسين.

وبعد ، فإن حديث الفيضان وأثره فى تاريخنا وحضارتنا وخطره فى مستقبلنا حديث يمكن أن يتشعب ويطول ، وأن يتعدى الباحثين إلى إثارة اهتمام المواطنين جميعاً. فقصة هذا الفيضان جزء لايتجزأ من قصة الحياة والمدنية فى مصر. ولقد استطاع أسلافنا الأقدمون، الذين أنشئوا الحضارة والمدنية الزراعية المستقرة على ضفاف النيل ، أن يتنبهوا للخطر فغالبوه حتى غلبوه ، ثم حوّلوه عن أصله ووجهوه وجهة الخير والمنفعة ، بل وجهة الحق والجمال ، ولكن الطريف فى هذا الجهاد أن الإنسان استجاب للطبيعة كما استجابت الطبيعة للإنسان ، فكما غلب الإنسان النهر فضبطه وهذّبه ، وقوّمه وصوّبه ، وأقام له الجسور والحياض والحدود ، فإنه عاد فاستجاب فيما بينه وبين نفسه لنوازع الطبيعة ودوافعها ، فقدس النهر واحتفل بفيضانه وقدم القرابين لهذا الفيض الزاخر ، يستهويه تارة ، ويستهديه تارة أخرى ، وسارت

الطبيعة والإنسان كما يسير حفل الخليقة فى اتساقه البديع ، وشاءت حكمة الله بذلك كله أن تجعل من مصر كنانة الله فى أرضه ، وأن تخرج من أبناء النيل أعرق أمة عرفها التاريخ . وإذا كانت معجزات الاستجابة المتبادلة بين الطبيعة والإنسان قد حدثت فى الماضى ، فما أحراها أن تتكرر فى المستقبل ، وإنْ فى صور وأوضاع جديدة . ونحن فى مصر أمة تمتد فيها ذكريات الماضى لتتصل بآمال المستقبل ، بل نحن فى مصر أمة شديدة الحساسية قوية الاستجابة ، قد حذقنا منذ القدم أن نقف فى وجه الخطر ، وألا نجفل منه ، وأن نغالب الطبيعة حتى تستحيل شدتها رخاء ، وحتى تستحيل ثورتها رضا ورحمة . وإذا كان فيضان النيل فى الماضى قد استحال بشىء من تفتق الحيلة من بلاء لا دافع له إلى عطاء لا حد له ، فما أحراه فى المستقبل أن ينقلب ، بشىء من الدراسة والتدبر والحذر وبعد النظر ، ثم بشىء من التضحية والإنفاق ... ما أحراه أن ينقلب من خطر نرهبه ونخشاه ، إلى خير نرمقه ونرجوه . وعندئذ يتم الله نعمته على مصر . ويبدِّل أهلها من عسرهم يسراً ، ومن خوفهم أمناً وسلاماً .

« ٦ »

كيف نشأت المدنية في مصر

كيف نشأت المدنية فى مصر

يمتاز أسلوب العلماء وطلاب العلم فيما يكتبون بدقة التعبير وتحديد دلالات الألفاظ والمصطلحات تحديدًا دقيقًا ينتفى معه اللبس وتجنب مواطن الخلط وسوء الفهم . ومن المصطلحات التى يعرض لها المعنيون بدراسة التاريخ البشرى العام ، ألفاظ ثلاثة يحسن بنا أن نحدد معانيها وما يقصد بها تحديدًا واضحًا . وتلك هى : الحضارة ، والمدنية ، والثقافة . وهى ألفاظ درج كتاب العربية على أن يضفوا عليها معانى فضفاضة بعض الشىء . ويحسن بنا قبل أن نعالج نشأة المدنية أن نحدد ما نقصد بكل من تلك الألفاظ الثلاثة ، أو أن نصطلح – فى القليل – على دلالات كل منها ولو بمجرد اصطلاح .

ولفظ الحضارة أكثرها شمولاً وأوسعها دلالة . فهو يشمل مجموع نتاج الجهود البشرية على سطح الأرض أو فى جزء منه ؛ وهو يجمع بين الناحيتين المادية وغير المادية من حياة الإنسان ؛ ثم هو يمتد فى الزمان كما يمتد فى المكان ؛ ولا يجوز اطلاقه إلا بهذا المعنى الواسع الشامل ، فيقال الحضارة البشرية ، أو يقال حضارة الشرق ، أو حضارة مصر القديمة ؛ يقصد بذلك أسس الحياة المادية وأدواتها ووسائلها التى ابتكرها الإنسان ليحصل على قوته ومعاشه فى البيئة ، كما يقصد الحياة ذاتها بمظاهرها ونظمها وألوانها المادية والمعنوية جميعًا ، بل يقصد بها وصف تلك الحياة فى فترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسبما تحياه تلك الحضارة . أما لفظا

(١) مجلة «الكاتب المصرى» ، ديسمبر ١٩٤٧ .

المدنية والثقافة فأضيق كثيرًا فى مدلولها ؛ بل هما فى الحقيقة يدلان فيما بينهما على ما يجمعه لفظ الحضارة بمفرده . والمدنية يقصد بها ـ أو لعلنا نستطيع أن نصطلح على ذلك فى هذا المقال ـ ذلك الجانب المادى من حياة الإنسان ، وما تتفتق عنه حيلته فى تيسير أسباب حياته العملية ؛ فهى تشمل الحرف بأنواعها المختلفة ، من صناعة ، وصيد للحيوان أو رعى له ، ومن زراعة واستنبات للنبات أو استغلال له ، ومن تجارة وتبادل ومواصلات وطرائق للتعامل والاتصال ؛ كما تشمل بعض الفنون العملية فى الحياة ، كبناء المسكن أو غير ذلك . أما الثقافة فتشمل الجانب غير المادى من حياة الإنسان ، ففيها الناحية الروحية ، والناحية العقلية والفكرية ، وناحية الذوق وإشباعه بالفنون الجميلة المختلفة ، ثم ناحية التعبير عن كل هذه الجوانب من حياة الإنسان ، بل من الحياة المادية ذاتها بوساطة اللغة وفنونها الأدبية [1] ومع ذلك فالحد الفاصل فى الدلالة بين المدنية والثقافة لا يمكن أن يكون واضحًا دقيقًا . ذلك أن بعض ألوان الثقافة ، كالفن مثلاً ، قد ينصب على ناحية مادية من حياة الإنسان ، كما هو حاصل فى حالة فنون العمارة والزخرفة مثلاً ، فهى من بعض نواحيها جزء من المدنية المادية ، ولكنها مع ذلك تشبع غاية نفسية وإحساسًا ذوقيًا عند الإنسان ، كما يتجلى فيها نزوع النفس أو الروح أكثر مما تتجلى حرفة البناء أو حرفة الزخرفة من حيث هما عمل مادى آلى . والواقع أن الإنسان مهما اصطنع فلن يستطيع ، بحكم تكوينه ، أن يفصل فصلاً تامًا بين حياته المادية وحياته المعنوية أو غير المادية . ولكن من الخير لنا مع ذلك أن نلتزم حدود الدقة بقدر الامكان عندما نتكلم عن المدنية أو الثقافة ونصيب كل منهما فى تراث حضارتنا العام .

وإذا نحن اتفقنا على هذا الاصطلاح فى التعريف ، فقد يكون واجباً أيضاً أن نتفق منذ البداءة على ما نقصد « بالمدنية المصرية » . فنحن إنما نقصد بها تلك الحياة

---

(١) للكاتب مقال موضوعه « مصر حلقة الاتصال الثقافى بين الشرق والغرب » ، وقد حاول فيه أن يعرف الثقافة بمعناها الأعم ، أنظر « الكاتب المصرى » عدد ٣ (ديسمبر ١٩٤٥) .

المادية التى حياها المصريون أو سكان مصر على ضفاف نهر النيل ، والتى ارتبطت فيها ألوان معيشتهم وما حققوه فى مجال المادة والعمل بظروف هذه البيئة المصرية التى ميّزت حياتهم وطبعتها بطابعها المصرى الخاص . بل إننا نقصد بهذه المدنية ما كان من «تفاعل» بين البيئة والإنسان ، انتهى إلى هذه الحياة المستقرة العاملة .. التى سارت مع الزمن ، واتصلت فى بعض الأعصر بحياة غير المصريين وأبناء الوادى من شعوب الشرق أو شعوب الغرب ، ولكنها مع ذلك احتفظت بميسمها الخاص ، وبكثير من أسسها ومقوماتها الأولية ، لا لشىء إلا لأنها كانت أصيلة فى بيئتها النيلية ، التى وفرت لها من عوامل الدوام والاستمرار والتجديد ما سنحاول أن نكشف عن بعضه فى هذا المقال .

ويرجع أول ارتباط للحياة بالبيئة المحلية فى مصر إلى ما نسميه بالعصر الحجرى القديم الأعلى . ومع أن علماء عصر ما قبل التاريخ لا يميلون كثيرًا إلى تقدير حضاراتهم بالسنين والتواريخ ، فقد لا نكون بعيدين كثيرًا عن الحقيقة إذا نحن قدرنا تاريخ هذا الدور الأول من أدوار الحياة والمدنية فى مصر بأنه يرجع إلى حوالى العشرين ألف سنة . وفى هذا العصر بدأت صناعة الآلات الحجرية فى مصر تتخذ طابعًا خاصًا بها يميزها من صناعات بقية العالم القديم ، بما فى ذلك فلسطين ذاتها مع أنها بلد مجاور ، ويظهر أن مصر لم تتلق غزوات كثيرة فى ذلك العهد ؛ لأن نهر النيل لم يكن قد اتخذ صفته الخاصة التى أغرت به سكان الصحارى فيما بعد . ذلك أن الصحراء إذ ذاك لم تكن جافة ولا عديمة النبات ، إذ كان هناك ما يعرف باسم العصر المطير ، وكان نظام المطر والنبات فى صحارى مصر والشرق العربى المجاور يشبه ما نعرفه الآن فى حوض البحر المتوسط . وبذلك وجد الإنسان كفايته من النبات والحيوان وصيد البر ، ولم يستشعر حاجة لأن يسعى إلى وادى النيل ومجراه . وبعبارة أخرى لم يكن هذا الوادى مطمعًا لأولئك الصيادين القدماء فى العصر الحجرى القديم الأعلى . وبذلك استطاعت العناصر التى تعيش فيه وقريبًا منه أن تتابع حياتها فى أمن نسبى ، فاتخذت صناعاتها ذلك الطابع الخاص ؛ وكان ذلك أول دور من أدوار تخصص المدنية الأولى فى مصر.

ثم جاء دور لاحق فيما نسميه العصر الحجرى الحديث . وترجع بداءته إلى أكثر من سبعة آلاف سنة خلت . وفيه تعلم الإنسان أن يستنبت النبات بدلاً من أن يكتفى بالجمع والتقاط الحب والثمرات من نبات الطبيعة البرى ، كما تعلم استئناس الحيوان وتربيته بدلاً من اقتناصه وصيده. وكان هذان انقلابين خطيرين فى حياة الإنسان إلى أبعد الحدود ، بل إن بعض الباحثين يرى فيهما أخطر انقلابين فى تاريخ الإنسانية كله . فبعد أن كان الإنسان يعيش عيشة هدم واستغلال قصير النظر لموارد الطبيعة ، أصبح يعيش بطريقة «إنتاجية» ، وأخذ يعاون الطبيعة ويستدر خيراتها بدلاً من أن يستغلها بما يؤدى فى النهاية إلى الاقفار والاجداب . ولابد أن موارد الإنسان قبل أن يهتدى إلى استنبات النبات واستئناس الحيوان كانت محدودة ، كما كانت حياته شاقة عقيمة . أما بعد ذلك فقد تعلم كيف يصبح صديقًا للطبيعة بدلاً من أن يكون عدوًّا لها وحربًا عليها ؛ فعمل على أن يزيد من مواردها ويسخّر فيض تلك الموازد لصالحه ، وتضاعفت بذلك موارده فى الحياة ، فازداد عدد السكان بل تضاعف . كما أن الزراعة وتربية الحيوان كانتا موردين منتظمين ومضمونين إلى حد كبير ، بخلاف الصيد الذى يتوقف كثيرًا على عنصر الحظ والمصادفة . وليس من شك فى أن حياة الزراعة والرعى كانت أكثر ضمانًا وأوفر أمانًا من حياة الصيد التى يتهددها الجوع فى كل حين . ولقد كان ضمان العيش وأمانه عاملين أساسيين فى بناء الحياة المطمئنة ؛ تلك التى يستطيع فيها الإنسان أن يفرغ إلى شىء من العيش المتمدن حقًا ، بل إلى العيش الذى يجمع بين المدنية المادية والثقافة الروحية والعقلية ، وهما كما ذكرنا أساس كل حضارة .

وليس هذا مجال الإفاضة فى نشأة الزراعة والرعى ، وما كان لهما من أثر فى تاريخ الحضارة ؛ فذاك موضوع قد يستحق مقالاً بذاته . ولكن من الخير هنا أن نشير إلى بعض العوامل فى البيئة المصرية ، مما ساعد على نشأة كل من هاتين الحرفتين العظيمتين من حرف الإنسان فى بداءة حياته الآمنة وحضارته المستقرة .

كان العصر المطير قد انتهى قرب نهاية العصر الحجرى القديم ؛ وجاءت فترة جفاف فى صحارى مصر ، يقال أنها كانت سببًا فى نزوح السكان من الصحارى

والتجائهم إلى جوانب وادى النيل حيث الماء والحياة . ولم يقتصر التروح بالطبع على الإنسان وإنما شمل كذلك الحيوان الذى كان يعيش على نبات الصحراء . وبذلك أصبح الإنسان والحيوان فى واد واحد ، وفى مجال ضيق محصور ، كان لابد فيه للإنسان من أن يحارب المفترس من الحيوان حتى يقضى عليه ؛ كما كان على الوديع من الحيوان أن يعيش فى جوار الإنسان ويأنس إليه ، مما يسّر مهمة الاستئناس . وهكذا كان جمع الطبيعة للإنسان والحيوان فى مكان واحد إيذانًا بعهد جديد ، عاون الإنسان فيه الطبيعة على نحو يزيد من إنتاجها ، بدلاً من أن يسير على استغلالها استغلالاً هدامًا كما كانت الحال فى عهد الصيد والقنص . وطبيعى أن وادى النيل كان من خير المواطن لهذا النوع من الحياة ، ولكنه كان فى الوقت نفسه وطنًا صالحًا لأن يهتدى فيه الإنسان إلى نوع آخر من الحياة المنتجة هو الذى تمثل أيضًا فى استنبات النبات . ففى هذا العهد الذى قلّت فيه الأمطار فى صحارى مصر ، وإن كانت قد تجددت بعض الشىء فيما بعد فزاد المطر زيادة طفيفة للغاية ، اعتمد النيل اعتمادًا كليًا على منابعه العليا عند خط الاستواء وفى الهضبة الحبشية ؛ واتخذ فيضانه دورته المعروفة من ارتفاع ذروة الماء فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم انحساره عن جوانب الوادى فى أواسط الخريف وأواخره ، وهو موعد مناسب جدًا لزراعة المحاصيل الشتوية . بمعنى أن النيل كان يطغى على جوانبه فيغذيها بالماء والغرين ، أى يعدها للانبات ، ثم ينحسر عنها فى أصلح الأوقات لأن تنمو فيها نباتات الشتاء وحبوبه كالشعير والقمح ، وهى لحسن المصادفة (لا سيما أولها) من النباتات التى كانت تنمو برية بطبيعتها فى شمال إفريقيا الشرقى وما جاوره من أقطار آسيا الغربية . والظاهر أن طبيعة النيل وموعد فيضانه قد ساعدت على أن يتعلم الإنسان فى مصر زراعة مثل هذه النباتات . ومن اليسير أن نتصور أن تكون نشأة الزراعة فى مصر قد جاءت نتيجة لتطور بطىء تعلم فيه الإنسان هذا الفن من الطبيعة نفسها ، ففى فصل انحسار ماء الفيضان تذرف الرياح بعض النباتات البرية وحبوبها من حافة الوادى إلى أراضيه الخصبة التى انحسر عنها الماء ، فتنبت تلك النباتات بطريقة طبيعية برية ، وتتغذى من ثرى التربة النيلية السخية ، ثم تأتى أمطار الشتاء المصرى فتغذى النبات

وتمده بالماء حتى يكتمل نموه ونضجه فى أشهر الربيع فيحصده الإنسان . ولا يبعد أن تكون القبائل المنتشرة على حافة الوادى فى ذلك الوقت قد راقبت هذه الدورة الطبيعية عامًا بعد عام ، فاهتدت عن طريق المشاهدة إلى أن تقلد الطبيعة ؛ فكان الإنسان فى أول الأمر يحرس حقول الشعير البرى مثلاً بعد أن تنبت برية وحشية ، فيمنع الحيوان من أن يأكلها والطير من أن يقتات من سنابلها وحبها عند نضجه ، حتى يتم الحصاد . ولا يبعد أن يكون ذلك قد مثل مرحلة من مراحل نشأة الزراعة بطريقة يتعاون فيها الإنسان مع الطبيعة ، فيكمل عملها ويبنى عليه ، حتى ينتهى الأمر به إلى أن يتولى بنفسه غرس الحب واستنباته ، وبذلك يصبح زارعًا بالمعنى الكامل الصحيح .

وإذا صح هذا التصوير لنشأة الزراعة فى مصر – وهو ما تهدينا إليه الدراسات المفصلة لعصر ما قبل التاريخ ونشأة المدنية الزراعية فى وادى النيل – فإن الإنسان يكون قد تعلم الزراعة من الطبيعة ، ويكون النيل قد مهد لأن تقوم على جوانبه تلك الحياة الزراعية المستقرة القديمة ، التى رأينا أنها ترجع إلى نحو سبعة آلاف من السنين .

ولكن المهم أن الزراعة فى مصر لم تكن من النوع العادى الذى ظهر فى كثير من جهات الأرض ، فلم ينته بالحياة إلى أن تتقدم وترتفع بالجماعات الزراعية من مرحلتها البدائية إلى مرحلة رفيعة نسبيًا من الناحية الاجتماعية . فالزراعة فى غير مصر كانت تقوم كلها على المطر . وما كان على الزارع إلا أن ينقر حفرات صغيرة فى الأرض يضع فيها الحب ثم يتركه للمطر يسقيه ويغذيه حتى يتم نضجه فيحصده . وهذا النوع من الزراعة يعرف بالنوع الفطرى ؛ وهو وإن كان قد ارتفع بأهله فوق مستوى الجمع والالتقاط ، وأمّن حياتهم ووقاهم شر الجوع ، فإنه مع ذلك لم يعلمهم التضامن الاجتماعى ، فاستطاع الزارع أن يزرع بمفرده أو أن يستعين فى حرفته بأسرته الصغيرة دون حاجة إلى الارتباط بمجتمع كبير . وبذلك بقى المجتمع مفككًا ، ولم ترتفع حياة الزارعين إلى مستوى من التضامن الاجتماعى ومن تداخل المصالح المادية بين الأفراد والجماعات الصغيرة يفرض على تلك الجماعات وأفرادها

نظامًا معينًا من الحكم هو أساس الحياة المتمدنة بمعناها الاجتماعى المعروف . فضلاً عن أن مثل تلك الزراعة الفطرية لا يجد صاحبها حاجة لأن يستمسك بحقل معين يستقر فيه ويقصر جهوده عليه ، وإنما هو يستطيع – بل يفضل – التنقل من عام لعام ، فيزرع فى كل سنة قطعة جديدة من الأرض لم يضعفها الانبات فى موسم سابق . وبذلك كله لم تكد صلة الزارع بحقله أو موطنه المستقر توجد ؛ وذلك ما حدث فعلاً فى بعض جهات إفريقية الداخلية مثلاً ، حيث نشأت الزراعة وبقيت على أصولها الفطرية ، فلم تتقدم بالمجتمع فى سلم المدنية والحياة المستقرة ، بل بقى بدائيًا متنقلاً ، واستمر فطريًا فى حياته وحضارته العامة . أما فى مصر فإن الزراعة قامت فى أرض تغمرها مياه النيل ؛ وكان من الضرورى منذ البداءة أن ينظم فيضان هذا النهر إذا أراد الزارعون أن يتوسعوا فى أرضهم التى يفلحون ؛ وهذا التوسع لا يمكن إلا أن يكون داخل حدود الوادى وفى الأرض التى يجدد خصبها هذا النهر العظيم فى كل عام . وبذلك كله لم يكن هناك مجال لأن يتنقل الزارع من حقل لحقل فى كل عام ، بل كان عليه أن يستمسك بحقله ، ينظم فيضان الماء عليه فى كل عام ، ثم ينتظر انحسار الماء عنه ليغرس الحب فى أرضه الطيبة المجددة . وكان تنظيم ماء الفيضان هذا عنصرًا هامًا من عناصر الجد والكفاح فى الزراعة والحياة الزراعية المصرية منذ نشأتها الأولى ؛ لأنه كان عملاً ضخمًا يقتضى تضافر الجهود فى المجتمع . فالزارع لا يستطيع وحيدًا أن يقيم الجسور ليقسم الوادى إلى حياض يمر فيها ماء الفيضان مرورًا منظمًا يمكن معه أن يرسب الغرين بانتظام على سطح التربة ؛ ولا يستطيع أن يحفر القنوات التى تحمل الماء من النهر إلى الحوض ثم تصرفه عنه بعد أن يكون قد أرسب ما به من غرين . لذلك كان من الضرورى أن تتضافر جهود الزارعين فى مصر من أجل تنظيم رى الأرض ، وبدون هذا الرى المنظم لا يمكن للزراعة أن تتقدم ؛ لأن الأمطار فى الخريف لا تكفى لإنبات النبات ، وإن كانت كافية لأن تغذيه وتمد التربة ببعض الرطوبة أثناء فصل الشتاء . لذلك كله كانت الزراعة فى مصر مختلفة عن تلك الزراعة الفطرية التى سادت معظم إفريقية ؛ فهى زراعة من نوع يستلزم العمل الشاق والجهد المنظم والتضافر

الاجتماعى ؛ وهى عوامل أساسية فى نشأة الحضارة بمعناها العام ، بل هى أساسية بصفة خاصة لنشأة النظام والإدارة و «الحكومة» فى مثل هذا المجتمع القديم. وهكذا قام «الحكم» على أساس الحاجة والضرورة فى حياة الزراع منذ أقدم عهود الاستقرار على ضفاف النيل ، وانتهى أمر الزراعة فى مصر بأن أصبحت أساسًا للحياة المتمدنة ، حتى غدا وادى النيل الأدنى موطنًا من مواطن المدنية والحضارة الأولى فى إفريقية والشرق القديم.

ولكن نشأة المدنية فى مصر لا تقتصر على الزراعة وفلاحة الأرض ، وإنما هى تشمل الحياة والاستقرار والسكنى فوق أرض هذا الوادى الذى يغمره الفيضان فى كل عام . وقد استدعى استواء الأرض أن تقوم قرى الزراع فوق كومات صناعية من التراب تبنى المساكن فى أعلى ذراها لتكون بمأمن من الفيض الجارف . وما كان لزارع بمفرده ، ولا لمجموعة صغيرة من الزراع ، أن تقيم مثل هذه الكومة التى يجب أن تكون من الضخامة بحيث تثبت للماء والتيار ؛ وإنما ينبغى أن تتضافر جهود عدد كبير من الزراع فى إقامة هذا التل الصناعى ، وينبغى أن يعيش هؤلاء الزراع فى بيوت تكتظ وتتكاثر فوق هذه التلال المبعثرة فى أرض الوادى . وبذلك فرضت الطبيعة على أهل هذا الوادى أن تتضافر جهودهم ، وأن ينظم الحكم بينهم فى قرى تتمثل فيها روح التعاون والتضامن والتكافل ، وتنشأ بين أفرادها الحرف المختلفة التى تتصل بالحياة الزراعية من جهة ، وبحياة القرية العامة من جهة أخرى . فهذه القرى يجب أن تنظم أسباب العيش فيها والدفاع عنها وقت الحاجة ، كما يجب أن ينظم اتصال بعضها ببعض فى التبادل وغيره بوساطة القوارب أو فوق الجسور أيام الفيضان . وهذا كله يستلزم قيام حكومة وإدارة ، ويستلزم بمعنى آخر تنظيم الحياة العامة لزراع الوادى وسكان قراه ؛ وهذا أساس آخر من أسس الحياة المتمدنة ، تلك التى نشأت فى قرى مصر ، ثم امتدت فشملت أقاليمها ، ثم وجهيها القبلى والبحرى ، قبل أن تشمل الأرض كلها ، وتقوم حكومة مصر الزراعية الموحدة عند مطلع التاريخ .

وهكذا وُضعت أسس الحياة المستقرة والمدنية التى تقوم على العمل المنتج

والتضامن الاجتماعى ؛ بل هكذا وضعت أسس الحكم والنظام فى مصر قبل أن يبزغ فجر التاريخ . وكانت حياة المصريين وجهودهم ومدنيتهم فى ذلك كله متأثرة أشد التأثر وأبلغه بظروف البيئة الطبيعية ؛ تلك التى امتازت على الخصوص بتكامل عناصرها فى هذا الوطن الصالح ، ولقد تمثل ذلك التكامل فى صور وأشكال متعددة ، ربما كان أظهرها ما نلحظه فى دورة الفصول فى مصر. فالنيل يعلو بالفيضان كما ذكرنا فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم ينحسر فى وقت الانبات بالذات ، فتبدأ الأمطار عقب ذلك وتستمر طول فصل نمو النباتات الشتوية حتى يقبل موسم الحصاد فيحل الجفاف ، وينخفض مستوى النهر إلى أدناه ، وتبقى الأرض بوارًا تصليها أشعة الشمس خلال النصف الأول من الصيف ، فتجففها وتطهر تربتها من الآفات والحشائش الضارة التى تمتص خير الأرض ولا تفيد شيئًا ، بل تشقق حرارة الشمس سطح الأرض وتسمح للهواء بالنفوذ إليها وتغذيتها بعناصره المفيدة ؛ حتى إذا ما ارتفع ماء الفيضان ملأ شقوق الأرض وتسرب إلى الأعماق وغطى السطح بطبقة من الغرين تغذى التربة وتعدها للعام الزراعى الجديد . وهكذا تضافرت عناصر البيئة الطبيعية وأتم بعضها بعضًا فى دورة منتظمة على طول العام ، من نظام النهر فى الفيضان والتحاريق ، إلى نظام المناخ بين الشتاء المعتدل الممطر والصيف المشمس الجاف ، وبهذا كله كانت الطبيعة فى خدمة الإنسان ، وتهيأت البلاد لأن تكون مسرحًا صالحًا لنشأة المدنية الزراعية . وما يتصل بها من حياة الاستيطان والاستقرار. ولم يكن على الإنسان إلا أن يأتى بجهده فى الوقت المناسب ، ويسخر الطبيعة لصالحه ، فتجرى الأمور فيها على نظام رائع بديع ، زاد من روعته وإبداعه أنه كان متكررًا بانتظام وفى دقة عجيبة على مر السنين والأعوام .

وقد تجلى مبلغ تكامل عناصر البيئة فى ظاهرة أخرى غير الزراعة . ذلك أن النيل كان يجرى من الجنوب إلى الشمال ، فيدفع تياره الفلك فى ذلك الاتجاه ، على حين كانت الريح السائدة فى مصر تأتى من الشمال إلى الجنوب فتملأ أشرعة تلك الفلك وتعينها على التصعيد ضد التيار. وهكذا أصبح مجرى النيل شريانًا للمواصلات والتجارة بين الدلتا والصعيد . ولو أن النهر كان يجرى من الشمال إلى الجنوب ، أو لو

أن الريح السائدة فى مصر كانت تأتى من الجنوب إلى الشمال ، لما استطاعت مصر أن تستكمل أسباب وحدتها فى ذلك العهد السحيق ، عندما اتصل أهل الجنوب بأهل الشمال ، وسبقت مصر غيرها من الأمم ، فظهرت موحدة أيام الملك نارمر (مينا) منشئ الأسرة الفرعونية الأولى قبل الميلاد باثنين وثلاثين قرنًا أو تزيد من الزمان .

بمثل هذه المقومات جميعًا نشأت المدنية فى مصر ، وكانت نشأتها قديمة إلى أبعد ما يكون القدم فى الحياة الزراعية المستقرة ... بل بمثل هذه المقومات جميعاً سبقت مصر غيرها من الأوطان فى الحياة المتمدنة ، وفى مظاهر الحضارة بمعناها الأوسع الأعم . وعندما وحد نارمر وجهى هذا القطر الأمين ، وخرج على الناس بمصر التاريخية ، لم يكن ذلك «بداءة» عهد جديد كما كان المؤرخون يقولون فى وقت من الأوقات ، وإنما كان فى الواقع «نهاية عهد طويل من التطور البطىء فى مصر ، ذلك التطور الذى أخذت دراسة عصر ما قبل التاريخ تكشف عنه رويدًا رويدًا فى هذه العقود الأخيرة من السنين ... وكلما زاد الكشف عن معالم هذا العصر برزت أمامنا عظمة هذه البيئة السخية ، وهذا الشعب الذى عاش فيها ووضع أسس المدنية والحضارة فى حياتنا التاريخية ، وكان فى جهاده وكفاحه مهتديًا ببيئته ، مستجيبًا لمقتضياتها ودوافعها الظاهرة والخفية ، حتى غدا شعبًا عظيمًا متضامنًا متكافلاً منظم الجهود موحد الغايات ، فكانت الطبيعة فى خدمته ، وبارك الله فى جهوده ، حتى ازدهرت به الحياة وارتفعت على يديه المدنية ، وطلعت مصر العظيمة على العالم بأقدم الحضارات التاريخية ، وغدت منذ ذاك بحق كنانة الله فى أرضه .

«٧»

قبل أن يبدأ التاريخ فى مصر

قبل أن يبدأ التاريخ فى مصر

طلب إلىّ أحد العلماء ممن يقومون بدراسة عصر ما قبل التاريخ أن يكتب مؤلفًا يستعرض فيه نشأة الحضارات الأولى فى العالم ومراحل تطورها فى الأعصر الغابرة وقبل أن يبدأ التاريخ ، فأتم مؤلفه ، واعتمد فى دراساته على ما كشفت عنه الآثار القديمة من الآلات الحجرية التى كان يستخدمها الإنسان ، والأوانى الفخارية التى كان يستعين بها فى معيشته ، كما اعتمد على غير ذلك من مخلفات الإنسان الأول ، فى عصر لم يكن فيه الإنسان قد اهتدى إلى الكتابة وتسجيل الوقائع تسجيلاً لا يخلو من غرض[1] .

وبذلك قامت دراسات ذلك العالم على أساس استخلاص الحقائق من الآثار والمخلفات ، دون الاعتماد على نصوص وصف بها الأولون أعمالهم ، وسجلوا فيها الوقائع كما شاءت لهم غاياتهم ، أو كما مالت بهم أهواؤهم . وفى ختام مؤلفه وردت عبارة غضب لها المؤرخون بعض الغضب ، أو هى غاظتهم بعض الغيظ . فهو قد قال إنه انتهى من دراسة عصر ما قبل التاريخ ووصل إلى فجر التاريخ ، حيث لا يترك الناس أعمالهم ومخلفاتهم تتحدث عن نفسها ؛ وإنما يتحدثون هم عنها فى نصوص يسجلونها بأنفسهم ، ويتركونها للمؤرخين ليقرءوا فيها صورة مغرضة عن تلك الأعمال ، وليفهموا عنها ما تيسر لهم وما شاءت ميولهم الفكرية أن يفهموا ،

(١) يشمل عصر ما قبل التاريخ مراحل طويلة تنتهى باكتشاف الإنسان للكتابة وتسجيله للحوادث فى النقوش والوثائق وغيرها . وبظهور الكتابة يبدأ العصر التاريخى .

ثم ليرتبوا عليها من النتائج ما قد يكون خالصًا للحق ، ولكنه فى غالب الأحيان يأتى مشوبًا بالغاية غير مجرد من الهوى . فالعصر التاريخى ، فى رأى هذا العالم ، يمتاز بأنه عصر الميول والأحكام الشخصية ، من جانب من يسجلون الوقائع ساعة تحدث ، ومن يدرسونها فى النصوص بعد ذلك من المؤرخين . أما عصر ما قبل التاريخ فإن الآثار تتحدث فيه عن نفسها وتبين عما كان هناك من حضارة بيانًا صامتًا ولكنه أصدق من الكلام ، أو هو على الأقل بعيد عن الهوى والغاية ... أو يمكن أن يكون مجردًا منها إلى أبعد الحدود .

وسواء أصح هذا الزعم من جانب صديقنا الأثرى الذى يدرس عصر ماقبل التاريخ أم لم يصح ، فإن الشيء الطريف أن عصر ما قبل التاريخ والعصر التاريخى متداخلان بعض الشيء ، ولم يحدث الانتقال من أحدهما إلى الآخر دفعة واحدة ولا فى وقت واحد . فبداءة التاريخ ليست واحدة فى كل مكان ، وفجره لم يطلع على الناس فى مختلف الأقطار فى وقت واحد ، وإنما سبقت بعض الأقطار غيرها ، فبدأ فيها التاريخ فى عهد متقدم . ومن تلك الأقطار مصر ، التى يقال أن التاريخ المكتوب قد بدأ فيها منذ أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد ؛ وإن كان بعض المؤرخين يرى أنه قد بدأ قبل ذلك . فالأسرة الأولى قامت فيما يبدو حوالى القرن الثالث والثلاثين قبل ميلاد المسيح . ولكن الشيء الذى ينبغى أن نستبينه واضحًا لا لبس فيه هو أنه عندما بدأ التاريخ فى مصر كان المجتمع المصرى قد اكتمل فى تطوره ، واستقر فى نظمه إلى حد بعيد . فالزراعة كانت فنًا راقيًا يقوم على الرى وتنظيم جريان مياه الفيضان فى الحيضان ؛ والصناعة وغيرها من حرف الحياة العملية والانتاجية كانت كلها قد بلغت شأوًا بعيدًا من التقدم بالنسبة لذلك العهد ؛ والتجارة والصلات المادية والثقافية كانت تربط بين مصر والعالم الخارجى لا سيما فى الشرق القريب وشرق البحر المتوسط ؛ ونظام المجتمع الداخلى كان قد تطور واستقر ، فحلت الوحدة الإقليمية ووحدة القرية أو مجموعة القرى المتجاورة محل الوحدة القَبَلية ؛ وحياة أهل الوادى كانت على الجملة قد ارتبطت بالبيئة ارتباطًا قويًا فى أقاليم أو أوطان إقليمية أول الأمر ، ثم فى إقليمين كبيرين هما مصر السفلى ومصر

العليا مما مهد السبيل للوحدة الشاملة ؛ ونظام الإدارة المحلية كان قد اتخذ صورة تشبه من بعض الوجوه ما احتفظت به مصر خلال الأعصر التاريخية واعتزت به حتى وقتنا الحاضر ؛ والدولة كلها كانت قد انتظمت أمورها فصار لها فرعون واحد يرمز تاجه للوحدة الشاملة ؛ والديانات والمعتقدات كانت قد بلغت غاية من الكمال النسبي تمثلت فى أن المصريين منذ ذلك الوقت كانوا يعيشون ويعملون من أجل الآخرة ، فسمت أرواحهم ، وأشبعت نظرتهم إلى الحياة بما ارتفع بها إلى أفق يربط بين الدنيا والآخرة ويجمع بين حاجة الجسد ونزعة الروح . وهكذا كانت حياة المصريين عند مطلع التاريخ قد بلغت حدًّا من التطور والكمال يكاد لا يقل كثيرًا عما صارت إليه حالهم وأمورهم فى بقية العهد التاريخى . وإذن فإن اتحاد الوجهين ، وظهور مصر التاريخية بحضارتها المعروفة ، لم يكن « مطلعًا » لعهد جديد ، بقدر ما كان « خاتـمة » لعهد طويل من التطور والتقدم . ولعلنا إن نحن أردنا أن نتفهم المجتمع المصرى وأسسه الأولى ونظمه التى استقرت على الزمن ... لعلنا أن نجد سبيلنا إلى مثل هذا الفهم الصحيح إذا نحن رجعنا إلى الوراء هذه القرون العديدة ، لنتتبع تطور الحياة فى مصر خلال عهد ما قبل التاريخ .

ويقسم العلماء الباحثون هذا العهد الطويل فى مصر ثلاثة أقسام : هى العصر الحجرى القديم ، والعصر الحجرى الحديث ، ثم عصر بداءة المعدن أو عصر ما قبل الأسرات . والعصر الحجرى القديم أطولها ؛ لأنه يشمل أغلب العصر المعروف عند الجيوجوليين بالبلايستوسين . وكانت حضارات الإنسان فيه بدائية ، لم تختلف فى مصر عن غيرها من جهات العالم القديم . كما كان النيل مختلفًا فى جريانه وامتداده عنه فى الوقت الحاضر ؛ فكان ينبع فى بلاد النوبة وشمال السودان ، ولا تـمتد منابعه إلى هضبة الحبشة ولا إلى الهضبة الاستوائية ؛ وإنما كان نيل مصر والسودان – كما يمكن أن نسميه – يعتمد على الأمطار المحلية فى حوضه الشمالى خلال ما يعرف بالعصر المطير . كذلك لم تكن صحارى مصر والسودان كما هى عليه اليوم من جفاف ؛ وإنما كانت تسقط بها أمطار متوسطة ، اكتست بسببها أرض الصحراء بالأعشاب والأشجار المتفرقة ؛ وعاش الحيوان وسعى الإنسان متنقلاً فى

تلك البيئة المكشوفة . وقد عثر على آلات حجرية من هذا العصر فى جهات متفرقة من صحارى مصر ؛ كما وجدت بعض تلك الآلات مطمورة فى مدرجات نهر النيل ورواسبه الجانبية . والشىء الطريف أن مصر بدأت أول الأمر متشابهة تمام الشبه مع غيرها من أقطار العالم القديم ؛ ولكن حضاراتها الحجرية أخذت بالتدريج تتخذ طابعًا محليًا خاصًا ، ميزها من غيرها من الأقاليم . والظاهر أن الجفاف أخذ يحل بالتدريج ، فقل النبات فى الصحراء ، وهجرها الحيوان والإنسان إلى مجرى النيل أو إلى قيعان بعض الواحات ؛ وأدى ذلك إلى تطور الحضارة فى مصر تطورًا محليًا ، أعطاها فى النهاية طابعها المصرى الخاص . ثم أخذ ذلك الطابع فى التطور والوضوح ؛ حتى إذا ما جاء العصر الحجرى الحديث كانت حضارة مصر والسودان قد اختلفت تمام الاختلاف عن حضارات غيرها من بلدان العالم القديم ، بما فى ذلك فلسطين والشرق الأدنى ، رغم ما بينها وبين هذا الشرق من صلات القربى فى المكان والسكان .

وبدأ العصر الحجرى الحديث فى مصر فى أواخر الألف السادسة قبل الميلاد . وبظهوره كان الإنسان قد تعلم استنبات النبات ولا سيما القمح والشعير واستئناس الحيوان ولا سيما البقر والأغنام والخنازير ؛ كما تعلم صناعة الفخار وصقل الآلات الحجرية وإتقان صنعها . وبذلك كله تقدمت الحياة والمدنية ، وخطت نحو الاستقرار والارتباط بالأرض والإقليم المحلى أول الأمر ، ثم بالوطن الكبير بعد ذلك . وقد عثر على آثار الإنسان من هذا العهد فى جهات مختلفة من مصر قرب الوادى وفى منخفضات الصحراء . فعند الحافة الغربية للدلتا ، فى مكان يقال له مرمدة بنى سلامة قرب الخطاطبة الحالية ، عثر على قرية قديمة ، يقال أنها أقدم قرية عرفها التاريخ أو ما قبل التاريخ . وكان الناس يعيشون فيها فى أكواخ صغيرة من القش المغطى بالطين ، يفلحون الأرض الطيبة على حافة الوادى ، ويربون الحيوان ولا سيما الخنازير والأغنام ، ويقتنصون صيد النهر ، ويصطادون فى الماء والمستنقعات . وكان النظام الاجتماعى على شىء ظاهر من التقدم والتعقيد ؛ فالقرية كان يتوسطها طريق أو « شارع » ، أى إنها كانت « مخططة » تخطيطًا بدائيًا ،

ولكنه يدل على أن الأفراد لم يكونوا أحرارًا يقيمون أكواخهم حيث شاءوا ، وإنما كان هناك حكم يردهم إلى شيء من نظام ؛ وتلك مرتبة لم تبلغها كثير من الجماعات إلا فى أعصر متأخرة ، بل لم تبلغها بعض الجماعات حتى الآن . وفضلاً عن ذلك فقد كانت قرية مرمدة بنى سلامة قرية كبيرة تمتد إلى أكثر من نصف كيلو متر ؛ وكان أهلها على شيء من التقدم الروحى ، لهم معتقداتهم التى تقوم على الإيمان بالبعث ؛ فهم كانوا يدفنون بعض الزاد مع موتاهم الذين وجدت مقابرهم بين المساكن ، وتوجه فيها وجوه الموتى نحو الشرق ، كأنما تستقبل الشمس المشرقة أو تواجه النيل والماء والأرض الطيبة مصدر الحياة والخيرات .

وفى مصر العليا وجدت آثار هذا العهد فى مكان يدعى دير تاسا بمديرية أسيوط . ولكنها آثار أفقر كثيرًا من آثار الدلتا . فالمساكن قليلة مبعثرة ، مما يدل على قلة السكان ؛ والقرى أو ما يشبهها ليست مخططة ، مما يدل على أن النظام الاجتماعى لم يكن قد بلغ من الشأو ما بلغ فى مصر السفلى إذ ذاك . كذلك كانت مقابرهم بعيدة عن أكواخ السكن ، مما يدل على أنهم كانوا مختلفين عن سكان الشمال حتى فى معتقداتهم الدينية .

وبين الوجهين هناك منخفض الفيوم ؛ وكانت تقع فيه بحيرة كبيرة أعلى كثيرًا من بركة قارون الحالية ، عاشت جماعات البشر على حافاتها ، واشتغلت بزراعة الشعير والقمح ورعى الأغنام وصيد البر والبحر . ولكن جماعات الفيوم اختلفت من بعض الوجوه عن جماعات وادى النيل . فالحياة هنا لم تكن مرتبطة بماء النيل وفيضانه ، وإنما كانت الزراعة تعتمد على بعض الأمطار المحلية ؛ إذ المعروف الآن أن بحيرة الفيوم فى العصر الحجرى الحديث قد انفصلت عن النيل ، وأن الأمطار تجددت بعض الشيء بعد أن كان الجفاف قد حل بانقضاء العصر المطير بالمعنى الصحيح ؛ فكانت الزراعة فى أراضى الفيوم تعتمد على الأمطار الشتوية القليلة بدلاً من الاعتماد على الرى كما هى الحال فى وادى النيل . كذلك كانت حياة الزراع فى الفيوم تختلط بحياة الرعاة الليبيين ، وتتأثر بطرائق الصيادين والمشتغلين بصيد الأسماك فى البحيرة . فهى إذن كانت حياة مختلفة ذات طابع يختلف من بعض

الوجوه عن حياة سكان الوادى فى العصر الحجرى الحديث والبلاد اللاحقة به .

والحق أن الأصل المباشر للحضارات التاريخية فى مصر ينبغى أن نبحث عنه فى وادى النيل ذاته ، لا فى الواحات المجاورة كما قال بعض الباحثين ، ولا فى خارج مصر إلى الشرق فى آسيا المجاورة أو إلى الجنوب فى إفريقية الشرقية كما كان يقال إلى وقت قريب . ولئن كانت مصر قد تأثرت من غير شك بجميع هذه البلدان المجاورة والمخالطة ، فإن هذه المؤثرات الخارجية إنما أضافت إلى تنوع مظاهر المدنية والحضارة فى مصر ، ولكنها لم تطمس معالم الحضارة المصرية ولم تطغ عليها . ولعل خير ما نستبين به أصول الحضارة التاريخية ونظمها الأولية هو أن نستعرض مدنيات مصر خلال عصر ما قبل الأسرات ، وهو العصر الذى يبدأ حوالى منتصف الألف الخامسة قبل الميلاد ، وينتهى بظهور الأسرة الأولى ، وتوحيد الوجهين على يد نارمر ، الذى اشتهر باسم مينا فرعون مصر الأول .

وفى هذا العصر أنتجت كل من مصر السفلى ومصر العليا لونها الخاص من الحضارة . ولكن مصر العليا كانت سبّاقة فى أول الأمر ؛ فظهرت فيها حضارة تعرف بحضارة البدارى ، نسبة إلى بندر البدارى فى شرق النيل بمديرية أسيوط . وقد امتازت بتفوق فى الصناعة ولا سيما صناعة الفخار ، حتى إنه ليقال فى غير مغالاة إن فخار هذا الدور كان أكثر إتقانًا فى صنعه وجمالاً فى شكله ودقة فى ذوقه من أى فخار صنع فى مصر فى الأعصر التاريخية اللاحقة (١) . وقد يبدو هذا غريبًا ، ولكننا نستطيع تفهم اضمحلال صناعة الفخار بعد ذلك إذا أدركنا أنه كلما تقدمت صناعة الأوانى المعدنية حلت هذه الأخيرة محل الأوانى الفخارية فأهملت واضمحلت . وهذا هو السر فى أن الفخار تأخرت صناعته فى الأعصر التاريخية عنها قبل أن يبدأ التاريخ ، بل قبل أن ينتشر استعمال المعادن .

على أن الشيء الملحوظ فى حضارة البدارى أن سكانها يرتبطون فيما يبدو ببعض سكان شرق السودان . وأغلب الظن أنهم انحدروا من سلالة حامية قديمة ، هى

(١) المقصود هنا « الفخار » لا « الخزف » بالطبع .

التى عمرت وادى النيل أو أغلبه ، فانتشرت فيه نحو الشمال ونحو الجنوب . وقد كان لهؤلاء الأقدمين نظام اجتماعى معقد نستطيع أن نتفهم شيئًا عنه من دراسة مقابرهم وجباناتهم حيث يدفن الشبان فى قسم خاص منعزل عن مقابر النساء ؛ وهذا فى حد ذاته ربما كان معناه أن نساء الجماعة كان يستأثر بهن عدد محدود من الرجال البارزين فى المجتمع . ولا غرو ، فالنساء فى هذا الدور القديم من الحضارة كن يعتبرون ثروة عظيمة ، فعلى جهودهن تقوم الزراعة ، وعلى قدر عدد الزوجات تكون ثروة الرجل ومساحة الأرض التى يستطيع أن يفلح .

وبعد دور البدارى جاء دور آخر من الحضارة فى مصر العليا . ولكن حضارة الدلتا ومصر الوسطى كانت قد تقدمت إلى حد ظاهر بعيد ، تشهد بذلك حضارة جرزة فى مصر الوسطى الشمالية وحضارة المعادى قرب رأس الدلتا . والظاهر أن أهل الشمال قد ازدهرت حضارتهم وعلا شأنهم فتوغلوا أثناء الدور الجرزى فى الصعيد حتى وصلوا قلبه ، وأثروا فى سكانه وفى حضارته تأثيرًا بالغًا ؛ وآتى تزاوج الحضارتين ثماره ، فازدهرت الحياة فى مصر ، وتقدمت صناعة المعدن ، كما تقدمت الفنون الدقيقة ؛ واحتكت مصر – ولا سيما أيام حضارة المعادن بل قبل ذلك – بالعالم الخارجى والشرق الأدنى ، فأخذت عنه وأنفذت إليه بعض ألوان مدنيتها وصناعاتها ، ثم ازداد الاحتكاك واتسع مداه ، حتى ليقال أن اتصالات مصر فى الدور السابق للأسرات مباشرة قد امتدت من الفرات وما وراءه شرقًا إلى أرض ليبيا وما وراءها فى جوف الصحراء وشمال إفريقية غربًا ، ومن جزائر البحر المتوسط شمالاً إلى قلب السودان وجنوبه ، بل إلى هضبة شرق إفريقية وبعض أطراف القارة فى أقصى الجنوب . وبهذا كله اتسع أفق المصريين ، وأخذت جماعاتهم فى داخل أرض الكنانة تستشعر وجودها كمجموعة قائمة بذاتها ، لها طابعها الحضارى الذى يجمع بينها من جهة ، ويميزها من العالم الخارجى وجماعاته وحضاراته من جهة أخرى . وكان هذا إيذانًا بنهوض الشعور الإقليمى فى مصر ، وازدياده قوة على مر الزمن ، حتى تبلور آخر الأمر ، وانتهى إلى الوحدة الشاملة بين الدلتا والصعيد .

ولكن شعور الوحدة بين سكان النيل الأقدمين يستحق المزيد من البحث ومن استقصاء مظاهر الصلة المتطورة بين الإنسان وبيئته ، أو إن شئت فقل بين النيل وأبنائه ممن يعيشون على ضفافه فى أرض مصر الطيبة . ذلك أننا إذا رجعنا إلى دراسة الآثار وجدنا أن أماكن السكنى فى العصر الحجرى الحديث وفى دور البدارى وما تلاه مباشرة من أوائل عصر ما قبل الأسرات ، كانت كلها تقع عند حافة الصحارى المجاورة للوادى بعيدًا عن التربة السوداء ؛ فكانت كلها بمنأى عن مجارى الفيضان وأخطاره . ولم تكن الصلة قوية إذ ذاك بين هؤلاء السكان الأقدمين وبين جريان المياه فى النيل . بل لقد رأينا فى الفيوم مثلاً أن الزراعة كانت تقوم على المطر بدلاً من الرى . أما ابتداء من دور الحضارة الجرزية فإننا نجد الآثار فى الأرض الزراعية نفسها (أو عند حافتها) . ويظهر أن السكان هبطوا منذ ذلك العهد إلى «قاع الوادى» وإلى جوار مجرى الماء . وهنا ارتبطت حياتهم بالمياه الجارية ، فتعرضوا لأخطارها المشتركة فى الفيضان ، مما دعاهم إلى التعاون والوحدة لكى يدفعوا تلك الأخطار ؛ كما اضطروا فى الوقت نفسه إلى تقسيم أرض الوادى إلى حياض لتنظيم ريها بمياه الفيضان ؛ وهذا فى حد ذاته زاد من ارتباطهم بالأرض والبيئة المحلية ؛ فترك الناس «الوحدة القبلية» ، وصارت «الوحدة الإقليمية» هى طابع المجتمع ؛ كما يستدل على ذلك من شارات الأقاليم وشعاراتها التى نراها مرسومة على أوانى الفخار من ذلك العهد . وكانت هذه الوحدة الإقليمية بداءة وطريقًا إلى وحدة أكبر منها ؛ لا سيما أن قرب الناس من مجرى الماء قد مهد لهم سبيل الاتصال والاحتكاك فى التجارة والإدارة وغيرها عن طريق هذا الشريان الخالد ، الذى تكاملت فيه قوى الطبيعة ، وأتم بعضها بعضًا على نسق بديع ، فجرت مياه النهر من الجنوب إلى الشمال تدفع الفلك نازلة مع التيار ، وجرت الرياح السائدة من الشمال إلى الجنوب تدفع الفلك مصعدة ضد التيار . وبهذا كله اتسعت الوحدة ، وتشابكت حلقاتها فى الصعيد ثم فى الدلتا ، حتى انتهى الأمر بظهور نارمر أمير طينة وحاكم مصر العليا ، الذى أتم ما مهدت الطبيعة له ؛ فأقام قاعدته فى منف ، ثم فتح الدلتا ، ووحد الوجهين فى قطر واحد .

وهكذا جاءت هذه الوحدة السياسية تسجيلاً لما بين الوجهين من وحدة طبيعية . بل هكذا انتهى عهد طويل من التطور المادى والاجتماعى والإدارى إلى هذه الوحدة الشاملة فى حياة المصريين ؛ وتمشى مع هذا التطور العام تطور فى ثقافة أهل مصركان من ثمراته تلك الكتابة التى عرف بها الإنسان كيف يسجل الوقائع ، والظاهر أن وقائع الدور السابق للوحدة مباشرة كانت من الضخامة والأهمية بالنسبة لأبناء الوادى إذ ذاك بحيث سعوا إلى تسجيلها والمباهاة بها على نحو من الأنحاء ؛ فرأينا نارمر ذاته يسجلها على لوحته المشهورة ؛ ثم رأينا خلفاءه من حكام مصر وملوكها الأولين يستمسكون بهذا التسجيل ويتابعونه كل فى دوره ، حتى تكامل لدينا سجل الحوادث دورًا بعد دور ، واتخذت قصة التاريخ شكلاً جديدًا غير قصة ما قبل التاريخ ؛ وجاء ذلك العهد الذى تحدث عنه عالمنا الذى أشرنا إليه أول هذا الحديث ، فأشفق من أن يعالجه ، وهو لم يعتد قراءة النصوص وفهمها على وجهها الصحيح أو المقارب من أن يكون صحيحًا ، بل هو لم يعتد إلا أن يدرس الآثار التى خلفها الإنسان ، وأن يدع تلك الآثار تحكى قصتها الصامتة ، التى يجد فيها أمثال هذا العالم صمتًا أبلغ من الكلام !.

أرأيت معى يا صاحبى القارئ أننا إذ نتحدث عن عصر ماقبل التاريخ إنما نتحدث عن عهد سحيق ولكنه لا يخلو من روعة ؟ وأننا إذ نتحدث عن مطلع التاريخ لا نقصد بداءة القصة البشرية فى الحضارة بقدر ما نقصد نهاية عهد طويل جدًا من التطور والتقدم فى حياة الإنسان ؟ وأننا إذ نعتمد على الآثار الصامتة دون النصوص الناطقة إنما نستند فى دراستنا إلى أساس من البيان الصامت الصادق ، بدلاً من أن نعتمد على نص قد يكون صادقًا وقد لا يكون كذلك ، وهو فى أغلب الأحيان منحرف عن الحق بمقدار يسير أو خطير ؟ إن كنت قد رأيت معى ذلك كله فلا شك أنك تقدر خطورة هذه الدراسات السحيقة ، التى تعالج قصة الإنسان وحضارته خلال آلاف عديدة من السنين ، بل خلال عهود أرجو ألا أزعجك كثيرًا إن قلت إنها قد تمتد إلى مئات قليلة من آلاف السنين ! أو هى تمتد فى القليل إلى عشرات الآلاف فى العصر الحجرى القديم ، وتبلغ آلافًا سبعة أو تزيد

منذ بداءة العصر الحجرى الحديث فى بلد كمصر. ولئن نحن عرفنا أن مجتمعنا المصرى كان مكتمل التطور عندما بزغ فجر التاريخ وعرف الناس الكتابة والتسجيل ، برزت أمامنا حاجتنا الملحة إلى أن نعنى بهذا العهد الطويل عناية خاصة ، فنكشف عن نشأة المدنية وتطورها فى مصر قبل التاريخ ، ونحاول بذلك أن نتتبع أسس الحياة ومقوماتها فى وادى النيل ؛ ونمهد لأن نفهم نهوض الحضارة التاريخية على أساس جديد . ولئن نحن فعلنا ذلك فسنجد أن حضارة مصر الفرعونية لم تنشأ بين ليلة ويوم ، ولم تكن حضارة مستعارة دخلت إلينا من الخارج ؛ وإنما هى نشأت فى أرض وادينا ، وتطورت فى تربته الطيبة خلال أعصر طويلة ، يرجع أولها فى القليل إلى بداءة العصر الحجرى الحديث ، وتتضح معالمها المصرية المحلية فى أواسط عصر ما قبل الأسرات ، ثم تضطرب اضطراب النضوج والعنفوان قبيل وحدة الوجهين ، حتى تتخذ صورتها الكاملة كأبدع ما تكون خليقة الأمم عند ظهور فرعون الأول وقيام الأسرات .

أيجىء يوم نعنى فيه بهذا التراث الأقدم من قصة الحضارة فى حياة المجتمع المصرى الأول ؟ لعل وعسى !... بل استغفر الله ... فلعل هذا اليوم أن يكون أدنى وأقرب مما يبدو لى ولفريق من الناس !.

«٨»

مقومات الوحدة في وادي النيل

مقومات الوحدة فى وادى النيل

تردد الحديث وتكرر فى السنوات الأربعين الأخيرة حول موضوع «وحدة وادى النيل» ، وتناوله الكتاب من نواحٍ مختلفة ، يقع بعضها فى متن السياسة ، وبعضها الآخر على هامشها. ولكن هناك ناحية أخرى لا تتصل بالسياسة اتصالاً مباشرًا ، ومع ذلك لا يمكن إغفالها إذا نحن أردنا أن نرجع بموضوع وحدة وادى النيل إلى أسسه ومقوماته الأولى . تلك هى الناحية الجغرافية التى ترد الأشياء إلى أصولها الطبيعية ، والتى قد لا يملك أهل السياسة ورجالها أن يغفلوها إن هم أرادوا أن تأتى سياستهم مرآة صادقة لما تقتضيه الظروف الطبيعية لا سيما فى منطقة ارتبطت فيها حياة الناس وتاريخهم بالبيئة الجغرافية كوادى النيل . ولذلك قد يكون فى استعراض مسألة الوحدة التى نحن بصددها من وجهة النظر الجغرافية ، وما يتصل بها من جوانب تاريخية ، بعض ما ينفع فى إبراز ما تستند إليه من مقومات .

لعل أول ما يسترعى نظر الجغرافى فى الحدود السياسية التى رسمت بين مصر والسودان بعد إعادة افتتاحه وعقد إتفاقية ١٨٩٩ ، أن تلك الحدود التى تسير فى جملتها مع خط عرض ٢٢° شمالاً ، فيما عدا منطقة وادى حلفا القديمة ، إنما هى حدود هندسية سياسية ؛ لأنها تسير مع خط وهمى ، وليس لها ما يسوّغها من الناحيتين الطبيعية والبشرية . ولا أدل على ذلك من أن بعض القبائل التى تعيش حول ذلك الخط تشطرها الحدود السياسية ، فيعيش بعض عشائرها ويرعى إبله

(*) انظر كذلك مجلة الكاتب المصرى . فبراير ١٩٤٦ .

وأنعامه فى جنوبها ، ويعيش البعض الآخر ويرعى إبله وأنعامه فى شمالها . ولذلك لم يكن بدٌّ من إنشاء ما عرف بخط الحدود «الإدارية» ؛ وهو خط متكسر يتجه قليلاً فى جنوب الحدود السياسية ، ثم ينحرف كثيرًا فى شمالها حتى يصل إلى البحر الأحمر ، والغرض منه ضمان توحيد الإدارة فى أرض القبيلة الواحدة ، إما تحت إشراف حكومة السودان ، وإما ضمن الإدارة المصرية فى الصحراء الشرقية . وقد ترتب على ذلك أن انفردت مصر وانفرد السودان من بين أقطار العالم ، ففصل بينهما فى هذه المنطقة نوعان من الحدود أحدهما «سياسى» والآخر «إدارى» ... وهذه «الثنائية» فى حد ذاتها إن دلت على شيء فعلى أن الحدود القائمة غير طبيعية ؛ بل على أن الطبيعة فى هذا الإقليم لا تيسر الاصطلاح على حدود فاصلة من النوع المعروف الذى تتمشى فيه مقتضيات «السيادة» القومية مع ضرورات «الإدارة» المحلية (١).

ومع ذلك كله فإن هذه الحدود سياسية كانت أو إدارية لا تتمشى مع ما يصح أن نسميه الحدود «الحيوية» . ولعل هذا مصدر الاهتمام الأول والأخير فى كيان مصر والسودان وشعبهما الذى يريد أن تتحقق له سيادته القومية الموحدة أو المتحدة داخل نطاق من الحدود الجغرافية الأمينة .

ولكن أمر الحدود بين مصر والسودان أكثر تعقيدًا من ذلك . ولابد عند النظر فيه من أن نجمع بين المقومات الجغرافية والتاريخية ، وأن نقرنها جميعًا بالظروف البشرية التى تكيف حياة أهل الشمال وأهل الجنوب فى الوقت الحاضر . وليس هذا مجال التفصيل فى كل ذلك ؛ ولكن أقل ما ينبغى أن يذكره الناس فى مصر وفى السودان ، تلك الحقيقة الجغرافية الأولية التى تقول إن أحواض الأنهار إنما مهدتها

---

(١) لعل من الطريف أن نلحظ أن مساحة المنطقة التى سلخت من الإدارة المصرية وأضيفت إلى إدارة حكومة السودان تبلغ أكثر من تسعة أمثال مساحة ما أضيف إلى الإدارة المصرية من أراضى السودان . ومع أن هذا الأمر قد لايكون ذا خطر كبير أو صغير من وجهة النظر المصرية السودانية ، فإن المصورات والخرائط الجغرافية التى تطبع حديثاً فى بريطانيا ، بل التى كانت تقوم على طبعها الحكم الثنائى فى السودان ، كثيراً ماتغفل أمر الحدود السياسية ولا تثبت إلا الحدود الإدارية !!

الطبيعة لتكون وحدات جغرافية ، لا سيما تلك الأجزاء منها التى ترتبط حياة السكان فيها بمياه النهر ارتباطًا مباشرًا فى الزراعة وغيرها ، كما هى الحال فى مصر والسودان . والحق أن الإنسان قد استجاب لهذه الوحدة الطبيعية فى حوض النيل منذ أقدم العصور ، رغم اختلاف مراحل التقدم فى الحضارة البشرية بين الشمال والجنوب ؛ فانتشرت العناصر وسارت الهجرات على طول الوادى متجهة من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشمال إلى الجنوب ؛ وبذلك اختلط الجنس وامتزجت الدماء ، حتى قبل ظهور الأسرات الفرعونية فى مصر ؛ بل إن الحضارة المصرية ارتبطت بالحضارة الإفريقية السودانية قبل بداءة التاريخ . والرأى الأرجح الآن بين علماء الآثار أن الحضارة المصرية الأولى كانت إفريقية النشأة ، وأن مصر العليا على الأقل قد تأثرت إذ ذاك بما يليها إلى الجنوب فى وادى النيل : وبعد أن استقرت المدنية فى مصر عادت بعض عناصرها إلى الارتداد على شكل موجات وهجرات متلاحقة ، أثرت فى السودان الشمالى ثم الجنوبى ، حتى بلغت هضبة إفريقية الشرقية . ولا تزال بعض تلك المؤثرات التى انتشرت من مصر فى فجر التاريخ باقية ماثلة فى نُظم المجتمع بين سكان أعالى النيل ؛ أولئك الذين يقال عنهم الآن إنهم أهل السودان الجنوبى ، وإنهم يجب أن يبقوا فى عزلة سياسية عمن فى شمالهم من بقية أهل السودان وأهل مصر ؛ مع أن أولئك السودانيين الجنوبيين لم يتصلوا قبل العهد الحديث بأحد من الشعوب الخارجية غير سكان وادى النيل فى شمالهم ؛ ولم يتأثروا بأية مدنية خارجية غير مدنية مصر ، التى لا يبعد أن تكون قد أخذت عنهم ، أو عن جوارهم ، فى بعض عهود ما قبل التاريخ ، ثم ردّت دينها واتصلت بينها وبينهم التجارة والثقافة فى موجات متقطعة خلال أعصر التاريخ . فالفصل بين هذا السودان الجنوبى وبين الشمال يعتبر فى نظر من يدرسون انتشار الثقافة والمدنية قطعًا له عن العالم الخارجى ، وقضاء عليه بالجمود ؛ رغم كل ما يقال عن جهود بعض المبشرين فى إنفاذ قشور من مدنية الغرب ، لا يستطيع أهل تلك البلاد النائية استساغتها ، فضلاً عن استيعابها . وليس هناك شك فى أن خير من يستطيعون أن يكونوا رسل الثقافة والتمدن بين هؤلاء الأقوام من زنوج وغيرهم إنما هم سكان

وادى النيل القاطنين إلى شمالهم ، والذين تشيع بينهم ألوان من الثقافة والمدنية بعضها قديم يستطيع أهل السودان الجنوبى أن يتعرفوا على شىء من معالمه ، والبعض الآخر حديث نسبيًا ، ولكنه على كل حال أدنى إلى ثقافتهم ، وأيسر تناولاً بالنسبة إليهم من ثقافة الغرب ، التى تفصلها عنهم شقة بعيدة الطول فى الزمان وفى المكان .

كل هذا عما يربط السودان الجنوبى بما يليه شمالاً من روابط الثقافة والتاريخ . ولكن لهذه الروابط ناحية أخرى برزت قيمتها فى العهد الحديث ؛ فظهرت بوادرها مع النهضة المصرية فى عهد محمد على ومن بعده ، عندما استشعرت مصر حاجتها الحيوية إلى أن تعرف منابع هذا النهر العظيم الذى تعيش منه وعليه ؛ فأرسلت البعوث تلو البعوث لترتاد أعالى النيل ومديرية خط الاستواء لا سيما فى عهد إسماعيل . وبذلك كانت مصر الكاشفة الأولى عن كثير من تلك الأصقاع ، وكان جنودها وعملاؤها أول من دخلها وكشف عنها للعالم الخارجى . وقد ترتب لمصر على ذلك كله فضل وحق سجلهما التاريخ واعترف بهما العلماء ، وإن لم يعترف بهما أصحاب السياسة فى جميع الأحايين . ولعل آخر ما أنفقت مصر وما زالت تنفق من جهد وبذل فى سبيل الكشف عن أعالى النيل ما قامت عليه فى السنوات الأخيرة من تصوير جميع منطقة حوض الغزال ، وأطراف الكونغو بالطائرات من الجو ، تمهيدًا لإعداد خرائط جغرافية مفصلة لهذه الأقاليم .

والحق أن سعى مصر للتعرف على أعالى النيل والكشف عن مجاهلها ما كان إلا استجابة لما فرضته الطبيعة عليها ، ولما استشعرته من أن هذه الطبيعة التى جعلت من مصر هبة النيل ، قد ربطت حياتها وتقدمها الزراعى فى المستقبل بأطراف النهر الجنوبية ، حيث ينتظر أن تنفذ بعض المشروعات لتدبير المياه اللازمة للرى . وكان بعض تلك المشروعات خارج حدود السودان السياسية الحالية فى أوغنده من جهة ، وفى الحبشة من جهة أخرى ؛ وبذلك لم يكن لمصر إشراف مباشر عليها . ولكن بعض تلك المشروعات يقع فى أراضى السودان ذاتها ، ومنها مشروع قناة بور فى أرض حوض بحر الجبل والزراف ؛ وكذلك مشروعات بعض الخزانات فى

السودان الأوسط والشمالى كما سنرى بعد قليل ولكن من المهم هنا أن نجلو نقطة خاصة فى الموازنة بين منابع النيل الاستوائية ومنابعه الحبشية ، من حيث قيمتها للمشروعات المصرية . فالحبشة يأتينا منها معظم الماء ، وما يحمل من غرين ومواد عالقة هى أصل التربة المصرية المعروفة وسر خصبها وثروتها ؛ ولكن بلاد الحبشة لا يقع فيها غير مشروع خزان بحيرة تانا ، التى لا تمد النيل الأزرق فى الوقت الحاضر إلا بعشر مياهه ، أما بقية مياه ذلك النهر ، وأما مياه العطبرة والسوباط فلا علاقة لها جميعًا بتلك البحيرة ، ولا يجدى فى الاستفادة منها غير خزانات وسدود تقام فى أرض السودان أو مصر. وفضلاً عن ذلك فينبغى ألا يغيب عنا أن مياه المنابع الحبشية تفيض كلها دفعة واحدة وفى فصل قصير ، فتصعب الاستفادة منها ، ويذهب معظمها إلى البحر. أما مياه منابع النيل الاستوائية فقليلة من حيث الكمية ، ولكنها مستمرة طوال العام ؛ ولولاها لجف مجرى النيل أو كاد ، خلال ما يقارب نصف العام . والواقع أن الزراعة الصيفية فى مصر ، وزراعة القطن بنوع خاص ، تعتمد إلى حد ظاهر على هذه المياه الاستوائية التى لا يمكن أن تغنينا عنها موارد المياه الحبشية ، بل التى مكّن انتظام جريانها من التوسع الزراعى الصيفى فى مصر ، وكذلك من زراعة بعض المحاصيل الصيفية على ضفاف النيل فى أجزاء مختلفة على طول النهر بالسودان .

ومن ذلك كله تتبين أهمية السودان الجنوبى بالنسبة لما يقع فى شماله من أراضى وادى النيل ؛ تلك الأهمية الحيوية التى انعكست من قبل فيما بين تلك الأقاليم جميعًا من صلات قديمة ، والتى لم يزدها العصر الحديث ، وما تبعه من نهضة فى أسفل وادى النيل إلا توثقًا ووضوحًا .

فإذا ما نحن انتقلنا إلى السودان الأوسط والشمالى وجدنا أنه كان يمثل على الدوام حلقة الاتصال بين أعالى النيل وأدانيه . فكان طريق الاتصال والتوسع الثقافى والسياسى من الشمال إلى الجنوب ؛ بل كان طريق التجارة بين أهل وادى النيل الأسفل وداخلية إفريقية . وقد أسبغ عليه موقعه هذا أهمية خاصة ، فتوسع فيه سكان الشمال ، ووثقوا صلتهم به ؛ واستطاعوا فى كثير من العهود أن يصبغوه

بصبغة بشرية خاصة ، جعلته أقرب ما يكون إلى أرض وادى النيل الأدنى فى الشمال . وقد جاء وقت استطاع فيه المصريون القدماء أن يستقروا فى بعض ربوعه الشمالية ، لا سيما إقليم دنقلا ، حيث عنى فراعنة الدولة الوسطى بقياس فيضان النيل ، وسجلوا ذلك جنوب صخور الشلال الثانى ، وحيث ظهرت مدنية متأثرة إلى أبعد الحدود بالمدنية المصرية فى منطقة نباتا القديمة فى جنوب دنقلا. بل إنه جاء وقت استطاع فيه أمراء دنقلا هؤلاء أن يجمعوا من القوة ما مكّن لهم من التوسع بدورهم نحو الشمال ، وفتح وادى النيل الأدنى ، وأرض مصر على يد بعنخى فى القرن الثامن قبل الميلاد ؛ ثم انتهى بهم الأمر إلى تكوين الأسرة الخامسة والعشرين ، التى حكمت أوجه النيل البحرى والقبلى والغربى جميعًا خلال خمسين عامًا . ولعل فى هذا التاريخ القديم ما يذكرنا نحن أبناء وادى النيل الأدنى بأن الصلة السياسية والعسكرية بيننا وبين السودان لم تقم دوامًا وبالضرورة على أساس الغلبة من جانب مصر! وهى ذكرى ينبغى أن نتمثلها واضحة جلية إذا نحن أردنا أن تقوم العلاقة بيننا وبين الجنوب على أساس من المساواة التامة بين شطرى وادى النيل .

وفى أواخر العهد الفرعونى انتقل مركز القوة والحضارة فى السودان نحو الجنوب إلى منطقة مروى القديمة بين الشلالين الخامس والسادس ، حيث استمرت الحضارة المحلية حتى جاءت المسيحية ، فانتشرت من مصر أيضًا إلى هذا الإقليم ؛ واستمرت مزدهرة أو قائمة هناك حتى القرن الخامس عشر ، فلم يحل الإسلام محلها إلا بالتدريج . كذلك انتشرت المسيحية من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم حوض النيل ، هو هضبة الحبشة . ومع أن انتشارها هناك جاء من طريق البحر الأحمر ، فقد احتفظت المسيحية الحبشية بصلاتها الوثيقة بالكنيسة القبطية عن طريق السودان البرى وطريق البحر الأحمر على السواء .

وفى العهد العربى بدأت القبائل تنتشر من شبه جزيرة العرب إلى صحارى مصر وجوار وادى النيل ، ثم تسربت مع هذا الوادى بالتدريج نحو السودان ، لا سيما فى القرن الثانى عشر وما تلاه من قرون ؛ حتى استقر كثير من العرب واختلطوا بالسكان

الأصليين فى السودان الشمالى والأوسط ؛ ووصلوا إلى بلاد الفونج فى جنوب الجزيرة ، وإلى بلاد كردفان ودارفور وبحر العرب فى الجنوب الغربى . ومن الطريف حقًّا أن نلحظ هنا أن العرب عندما انتشروا من جزيرتهم ونقلوا الإسلام إلى ربوع السودان لم يعبروا البحر الأحمر مباشرة إلى شواطئه الغربية إلا بأعداد ضئيلة جدًّا ؛ وإنما هم قد داروا مع اليابس حول ذلك البحر ، فدخلوا شبه جزيرة سينا ، ثم أطراف الدلتا ، ثم اتجهوا مع النيل صوب الجنوب . وبذلك كانت مصر حلقة الاتصال ، وطريق انتشار العرب وتوغلهم الجنسى والثقافى فى السودان . وهذا فى حد ذاته مما يبرز من قيمة الوحدة الطبيعية فى وادى النيل ، ويضفى على هذه الوحدة الطبيعية بعض ما يزكيها فى نظر الجغرافى والمؤرخ على السواء .

والواقع أن الوحدة البشرية العامة ، والوحدة الثقافية بنوع خاص ، ظاهرتان قد جرى بهما التاريخ بين مصر والسودان الشمالى والأوسط خلال أعصره المختلفة فرعونية ومسيحية وإسلامية ، ولا يزال يجرى بهما حتى اليوم . بل إن سكان هذا السودان يعتبرون من الناحية البشرية عامة والناحية الثقافية خاصة أقرب إلى الطابع المصرى العربى من سكان بعض المناطق الداخلة ضمن حدود مصر السياسية ، وأظهرها منطقة النوبة الشمالية بين أسوان ووادى حلفا . فكثير من أهل هذه المنطقة «المصرية» لا يتكلمون العربية ؛ وإنما يتكلمون «النوبية» أو «البربرية» وهى لغة غير سامية تختلف تمام الاختلاف فى أصلها ونطقها عن اللغة العربية التى يتكلم بها سائر أهل مصر والسودان الشمالى والأوسط ... وقليل منا معشر المصريين من يدرك هذه الحقيقة إدراكًا واضحًا ، وهى أن مواطن دنقلا الجنوبية أو الخرطوم أو كسلا أو أرض الجزيرة هو أقرب إلى مواطن مصر العليا بل مصر الشمالية من مواطن كلابشة أو كرسكو أو كثير غيرهما من مواقع النوبة الداخلة فى حدود مصر السياسية ... ومع ذلك فإذا كان أهل النوبة المصرية قد استطاعوا أن يكونوا مواطنين مصريين صالحين ، وأن يشاركوا فى الوطنية المصرية كغيرهم من سكان وادى النيل الأدنى رغم اختلاف اللغة ، فما أحرى مواطنى النيل الأوسط فى السودان أن يشاركوا فى هذه القومية مشاركة كاملة موفورة ، بل مشاركة يضيفون بها إلى وحدة الوادى

وشعبه من القوة والتزكية ما قد لا يستطيعه بعض سكان مصر فى الشمال .

ومع ذلك فإن الوحدة بين المواطنين فى شطرى النيل الأدنى والأوسط ليست تاريخية ولا بشرية ثقافية فحسب ، وإنما هى تتعدى ذلك ، أو تسبق ذلك ، إلى مصالح الحياة وأسبابها المادية ؛ وتتمثل بصورة جلية واضحة فى الوقت الحاضر وفيما نحن بسبيله من مستقبل . وهذه المصالح المادية بعضها خاص بأهل مصر ، وبعضها خاص بأهل السودان ؛ ولكنها فى الغالب مشتركة ومتبادلة بين الاثنين . فمصر لا تستطيع أن تجد سبيلها إلى الحياة الآمنة المطمئنة بدون السودان . وآية ذلك أو من آياته تلك المياه التى تأتى بالحياة من أقصى الجنوب ولا تستطيع إلا أن تفيض وأن تجرى على أرض السودان ؛ وتلك المشروعات الكثيرة لخزن المياه وتنظيم فيضانها وجريانها حتى تصل مصر فى مقادير معلومة وفى مواعيد منتظمة يرتبط بها التوسع الزراعى فى مصر أشد الارتباط ، كخزان جبل الأولياء ومشروع خزان النوبة العليا ، وغيرهما من مشروعات هذا النهر العظيم التى نفذت أو التى لما تنفذ بعد ، وهى كلها بمثابة الصمامات من قلب مصر . ثم من آيات ذلك أيضاً تلك المصالح والمرافق المادية الكثيرة التى أنفقت من أجلها مصر ما أنفقت من جهد كبير ومال كثير ، ساهمت بهما مساهمة فعالة فى تعمير السودان وإنهاضه نهضته الحديثة على نحو ما هو معروف .

وكذلك السودان فإن حاجته إلى مصر وارتباط حياته المادية بحياتها مما تتعدد آياته ومما يغنى فيه التمثيل عن التفصيل . فهذه أرضه بكر تحتاج إلى المال وإلى الأيدى العاملة وغيرهما من أسباب النهوض بالحياة المادية . وليس المقصود بالمال ذلك الذى يأتى به المستعمر ، إذ يؤلف الشركات الاستغلالية كمشروع الجزيرة ، فيشترى الأرض من الأهلين بثمن بخس ، ويحرمهم من الملكية الزراعية ، ويستخدمهم مأجورين فى الإنتاج ، ويزرع ما يوافق حاجاته ويغذى صناعاته من محاصيل تجارية كالقطن وغيره بدلاً من زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية التى تيسر الاستهلاك الشعبى وترفع مستواه ... بل ينشئ هذه الشركات الكبيرة التى لا يستطيع الأهالى محاكاتها وتقليد نظمها وأساليبها فى أعمالهم الإنتاجية العادية ؛ فهى نظم وأساليب معقدة

ليس لديهم من الدراية ولا التجربة الكافية ، بل ولا المال أو التعليم ، ما يمكن لهم من الإفادة منها ، أو مما هم مدفعون فيه من نهضة ظاهرية ، لا تمس حياة الشعب ونهضته فى الصميم لأنها لا تتناول منهما الأسس ولا المقومات ... ليس ذلك ما يقصد برأس المال ، وإنما المقصود به والمطلوب منه ذلك الذى ينفق مرتخصًا ، ويبذل غير مقتّر فيه على مرافق الحياة القومية العامة من إنشاء طرق المواصلات ، وإنقاذ المشروعات العامة ، وإنعاش أسواق التجارة المحلية إلى جانب التبادل الخارجى ، وغير ذلك مما ساهمت به مصر وأبناء مصر فى السودان فى غير مَنٍّ وبغير حساب .

وأما الأيدى العاملة فقصتها غريبة ومؤلمة فى الوقت ذاته . فالسودان على اتساع أرجائه فقير جدًّا بسكانه . ومع أن مساحته تعادل مساحة مصر مرتين ونصف مرة على وجه التقريب فإن سكانه لا يزيدون كثيرًا على ثلث سكانها ؛ وهو فوق ذلك لا يقل غنى عن مصر فى موارده الزراعية والنباتية العامة بل يزيد إذا أحسن استغلاله ... وقد قاسى السودان كثيرًا فى نهضته الحديثة من جراء قلة الأيدى العاملة فيه ؛ لا سيما الأيدى المدربة فى الزراعة . وهو لا يزال يلجأ حتى الآن إلى استخدام بعض سكان السودان الغربى الذين يفدون عليه فى طريقهم إلى البلاد المقدسة للحج ؛ فيقيمون فى ربوع السودان المصرى عامًا أو أعوامًا ، مأجورين فى الزراعة ، مرتزقين بما يسد أودهم ، ويمكن لهم من الحج والسفر فى الذهاب والإياب . وهؤلاء المرتزقة يؤدون خدمة طيبة للسودان وشركات الزراعة من غير شك ، ولكنهم فى الوقت نفسه خطر على النهضة القومية هناك ، فهم لا يمثلون عنصرًا ثابتًا فى السكان ، ولا يمثل نشاطهم وجهدهم جزءًا من نشاط الأمة وجهدها ؛ وإنما هو نشاط مستعار قد لا تخشى عواقبه فى بعض الأمم ذات الحياة المتقدمة والمستقرة ، ولكن له خطره الكبير فى حياة شعب يسعى إلى النهوض بنفسه كشعب السودان . وحقيقة ما يحدث الآن فى كثير من البقاع أن أرض السودان تستغل لحساب شركة أو شركات أجنبية ، وتفلح بأيد أجنبية مرتزقة . وذلك كله لا يمكن أن ينتهى إلى خير ، كثير أو قليل ، بالنسبة للسودان وأبنائه ، مع أن هذه

الحالة قد تتغير لو سمح للعناصر المصرية بالهجرة والاستقرار فى السودان ، حيث تعمل وتعيش وتختلط وتتزاوج وتندمج فى النهاية بأبناء وادى النيل هناك . وليس صحيحًا ما يقال من أن المصريين لا يرغبون فى المخاطرة والمهاجرة ؛ فكل من يعرف السودان يعلم جيداً أن أبناء مديريتى أسوان وقنا يعيشون ويعملون ويتجرون ويتبادلون فى ربوعه ، وهم عنصر جم النشاط يشتغل بالتجارة وبعض الزراعة ، ويشارك فى مرافق الحياة الأخرى مشاركة هى مثال لما يمكن أن يكون لو أن الهجرة كانت حرة لا تقف فى طريقها الحوائل والعقبات .

أما بعد ، فهذا قليل من حديث يمكن أن يطول . وإنْ هذه التى ذكرناها إلا مسائل ونقط مختارة تبرز لنا وحدة وادى النيل كما يراها دارس الشئون الطبيعية والبشرية فى هذا الإقليم ... وإذا كان للسياسة منطقها فى الحديث عن الوحدة التى نحن بصددها ، وعما يلابسها من مشكلات ، فإن للطبيعة والتاريخ منطقهما الذى يقوم على درس الحقائق والوقائع مجردة ، وعلى نحو ربما كان أيسر وأنجع فى إقناع من بيدهم تصريف شئون السياسة ، وفى إنارة الطريق أمامهم كى يروا أن من الخير أن تتسق سياستهم مع ما تقتضيه طبيعة الأشياء ، وأن مثل هذا الاتساق ضرورى للوصول بأية مشكلة إلى حلها الموفق المعقول .

إن وحدة وادى النيل أمر طبيعى ، وظاهرة بشرية لها مقوماتها الجغرافية والتاريخية . وقد برزت تلك الوحدة وتمكنت أسبابها خلال أعصر التاريخ ، وإن لم تتخذ صفة الوحدة السياسية المعروفة فى كل العصور . وقد شاءت الظروف أن تتعقد شئون هذه الوحدة فى العهد الحديث ، وأن تلابسها وتطغى عليها مشكلات كثيرة ، يرجع بعضها إلى تعثر النهضة القومية فى مصر ، وإلى عدم التكافؤ فى التقدم والنهوض القومى فى مختلف أجزاء الوادى ، ثم إلى تداخل قوة ثالثة شاءت المقادير أن تكون لها يد أى يد فى تصريف شئون هذا الوطن بشطريه فى الشمال والجنوب . ولكن رغم ذلك كله فإن الزمن لم يتوقف عن المسير... وكلما سار هذا الزمن ودار معه الفلك ازدادت الحقائق الأساسية وضوحًا ، وانجلت عن قوتها الصحيحة الفعالة . وهكذا برزت وحدة وادى النيل من جديد ، وتبين أن كل ما أقامه البشر

فى سبيلها لم يكن إلا عَرَضًا مصيره إلى الزوال مهما طال الزمن ، ومهما قصّر سكان هذا الوادى فى الاستجابة لمقتضيات بيئتهم الموحَّدة ، بل مهما تأخر الزمن بحليفتنا العظيمة عن أن تدرك أن خير ما تستطيع أكثر أمم التاريخ الحديث حظًّا من القوة واتساعاً فى الجاه أن تساهم به فى تاريخ الإنسانية ، وأن تتوج به أعمالها التى ترجو لها الخلود على الزمن ، هو أن تمد يدها مخلصة إلى أعرق أمة فى التاريخ ؛ وتخلى بين هذه الأمة وبين أن تستكمل وحدتها وتتبوأ مكانتها بين أمم العالم من جديد ... وبذلك وحده تصحح أخطاء الماضى القريب ، ويقوم ما بين بريطانيا العظمى وأمة وادى النيل على أساس من الإخلاص المتبادل والتعاون الصادق والإدراك الصحيح ... ومن يدرى ! فقد لا تطول بنا السنون أو الأيام قبل أن يتم الله نوره ، فتتهيأ الأسباب جميعًا لأن يتصل ما قضت الطبيعة ـ وما أمر الله ـ به أن يوصل بين مصر والسودان ، ويستعيد أقدم شعب بعض ما كان له من مجد فى أقدم وطن !.

«٩»

روابط الطبيعة والتاريخ فى وادى النيل

روابط الطبيعة والتاريخ فى وادى النيل

حديث الوحدة فى وادى النيل حديث يمكن أن يطول ، دون أن يمل الكتابة فيه الكاتبون أو أن يمل القراءة فيه القارئون . وهو مما يمكن أن يتناوله الباحثون من نواح وجوانب متعددة منها الناحية القومية الخالصة ، ومنها السياسية العامة ، ثم منها الناحية الدراسية التى تبحث عن الوحدة فتردها إلى أصولها فى البيئة وفى التاريخ ، وتكشف عن مقوماتها فى الطبيعة وفى حياة الناس . وقد تناول الوحدة فى المدة الأخيرة كثير من الكتاب فى الصحف والمجلات ، وفى بعض الكتب والنشرات ، وعمد هؤلاء الكتاب فى أغلب الأحوال إلى استعراض الوحدة ومظاهرها العامة . أو إلى إبراز ضرورتها والحاجة إليها بالنسبة لأهل وادى النيل فى الجنوب والشمال . ولكن هناك ناحية تستحق البحث والتمحيص وتستأهل الدراسة والعرض، تلك التى تمس الوحدة من حيث أساسها الطبيعى الذى ترتكن إليه ، ومن حيث طابعها التاريخى الذى تتسم به . فالوحدة فى وادى النيل أمر طبيعى ، قضت به ظروف البيئة منذ بدأ الإنسان يستقر على جوانب النيل ، وهى إلى جانب ذلك قد سارت مع الزمن ، وخلدت روحها خلود التاريخ ، وما ذلك كله إلا لأنها من نتاج بيئة فرضت على جماعات البشر أن تعيش متحدة على ضفاف النيل ، وأن

(١) هذا المبحث استمرار للمبحث السابق عن « مقومات الوحدة فى وادى النيل » . وقد لايخلو الأمر فى البحوث المتكاملة من تكرار نرجو أن يكون مفيداً فى ابراز بعض « الثوابت » (أو العوامل الجغرافية والبشرية الثابتة) التى بقيت قيمتها وأثرها على الزمن .

تعمل متكاتفة متساندة متكاملة ، وأن تستجيب لدوافع البيئة فى الوحدة على نحو لا نظير لمثله فى أى إقليم آخر من أقاليم الأرض .

ولعلنا أن نستطيع فى هذا الحديث أن نلم بطرف ، أو أطراف قليلة ، من مقومات هذه البيئة النيلية ، ومن مظاهر ما ترتب عليها من وحدة بقيت لأرض النيل على مر العصور ، وستبقى ـ إن صدقت فراسة العلم ، وهى صادقة لا محالة ـ ما عاشت سلالات البشر على ضفاف النيل .

وقد ينبغى أن نبدأ حديث الوحدة ونشأتها واستمرارها فى وادى النيل بأن نعرض لبعض المصطلحات والتعريفات الجغرافية التى جرت بها أقلام بعض الكتاب فى غير كفاية من الدقة ، والتى ترتب على عدم العناية بتكييفها وتحديد دلالاتها غير قليل من سوء الفهم ... فالكتاب كثيرًا ما يخلطون بين لفظى «حوض النيل» و «وادى النيل» على حين يفرق الجغرافيون بينهما تفريقًا ظاهرًا ؛ فهم يقصدون بالحوض مجموعة الأراضى التى تغذى النهر بمياه الأمطار التى تسقط عليها وتلك التى يغذيها النهر بمياهه الجارية . وإذا طبقت هذه القاعدة على نهر النيل فإن حوضه يشمل الحبشة وهضبة البحيرات ، وهما تغذيانه بمياه الأمطار ، كما يشمل السودان ومصر ، وهما لا تغذيانه إلا بقدر محدود ولكنهما تتغذيان بمائه وتعتمدان عليه . أما وادى النيل فيمكن أن يصطلح على أن يقصد به ، فى عرف الجغرافيين ، تلك الجهات التى ترتبط فيها حياة السكان ارتباطًا مباشرًا وقويًا بل حيويًا بمياه النهر ، ويتخذ الارتباط صورًا وأشكالاً متباينة ، فقد يتمثل فى أن السكان يرتوون بمياه النهر ويسقون منه مزارعهم لانعدام المطر أو قلة كفايته فى فصل من السنة أو طوال العام ؛ وقد يتمثل فى اعتماد السكان ، إلى حد قريب أو بعيد ، على صيد الأسماك وحيوان الماء من مجرى النهر ؛ كما قد يتمثل فى استخدام النهر كطريق للملاحة وشريان للاتصال ، إلى غير ذلك من مصالح الحياة وحاجاتها المباشرة . وإذا نحن طبقنا هذه القاعدة على نهر النيل وجدنا الحبشة تخرج عن واديه وإن دخلت فى حوضه . فأهالى الحبشة لا يعتمدون على النهر فى الاستقاء أو فى الرى أو صيد النهر أو الملاحة ، وإنما تتجمع جداول النهر وتجرى روافده فوق أرض الحبشة دون أن

تمس حياة السكان فى شىء ظاهر ، والمياه تنحدر فيها سريعة وتجرى متدفقة فى فصل الأمطار ، ثم تكاد ألا يكون بها ماء فى فصل الجفاف . ولو أن تلك الروافد العليا انعدمت أو لم توجد فى الحبشة إطلاقًا ، ما تغير مجرى الحياة كثيرًا فى تلك البلاد ، وغاية ما حدث أن جريان الروافد الحبشية قد زاد من قيمة تلك الهضبة بالنسبة لبلاد أخرى تقع داخل نطاق «وادى النيل» وكذلك الحال فى الهضبة الاستوائية وإن اختلفت عن الحبشة بعض الشىء. ففوق الهضبة الاستوائية بحيرات متسعة ، وفيها بعض المجارى الصالحة للملاحة أو لصيد الأسماك ، وفى بعض الجهات تتصل حياة السكان إلى حد ما بالمسطحات المائية والأنهر الجارية ؛ ولكن الحال هنا تختلف اختلافًا ظاهرًا عما يكون عليه الارتباط بالنهر فى أرض السودان ومصر ، حيث يعتمد على النهر فى الاستقاء فى فصل معين من السنة أو طوال العام ، ويعتمد عليه فى الرى والزراعة إلا فى جهات خاصة من السودان الجنوبى فى موسم الأمطار ، ويعتمد عليه فى صيد النهر فى الجهات التى تقل فيها الزراعة كما هى الحال فى أراضى منطقة السدود وبحر الجبل والغزال ، كما يعتمد عليه فى الملاحة والاتصال وربط أجزاء الوادى بعضها ببعض فى مصر والسودان على حد سواء . ولو أن النيل لم يجر فى مصر والسودان ما قامت حضارة ولا مدنية فى سهولها التى يزداد بها الجفاف وتسود الصحارى كلما اتجهنا نحو الشمال . لذلك كله فإن قطر «وادى النيل» إنما يقصد به مصر والسودان مع امتداد يسير نحو الهضبة الاستوائية .

هذا التعريف الجغرافى للفظى «الحوض والوادى» ضرورى لتحديد ما نقصد «بوحدة وادى النيل» فلقد حاول بعض الناس عن جهالة حينًا وعن قصد سيئ حينًا آخر ، أن يشوهوا هذه الوحدة ؛ فقالوا إن المطالبين بها لابد أن ينتهى بهم الأمر إلى إدخال الحبشة ضمن نطاقها ؛ وهذا ما لا يلائم الواقع مادمنا نطالب بوحدة الوادى دون وحدة الحوض . والحق أن المطالبة بوحدة الحوض كله وحدة سياسية كاملة شاملة قد لا تستقيم ومقتضيات الطبيعة التى وحدت بين مصر والسودان فى الاعتماد على النهر فى حياتها الحاضرة والمستقبلة ، ولكنها فرقت بين الحبشة وبين ما دونها من أرض الوادى فى أن الحبشة لا تعتمد على النهر وإن كانت تغذيه . ولقد كانت

استجابة أبناء الوادى فى مصر والسودان لدوافع الوحدة السياسية خلال تاريخهم الطويل مقصورة على واديهم فى نطاقه الطبيعى ؛ أما الحبشة فقد رد أبناء الوادى إليها الجميل فمدوا إليها يد التجارة والثقافة فى عصر قدماء المصريين أيام كانت الحبشة تؤلف جزءًا من بلاد بنت ، ثم مدوا إليها صلاتهم الروحية فى العهد المسيحى ، عندما انتشرت ثقافة المسيح عليه السلام وديانته من مصر إلى بلاد الحبشة عن طريق البحر الأحمر ، وربما أيضًا عن طريق وادى النيل والنوبة العليا . ولكن هذه الصلات جميعًا من تجارية وثقافية وروحية بين مصر والنوبة من جهة ، وبين الحبشة من جهة أخرى ، لم تنته فى يوم من الأيام إلى صلات سياسية أو وحدة شعبية أو قومية ؛ لأن الطبيعة لم تكن تستلزم ذلك ، والنتيجة لم تكن تمليه لا على «أبناء الوادى» ولا على «أبناء الهضبة» .

وقد كانت الحال غير ذلك فيما يختص بالسودان وصلاته بمصر . فما كانت مصر ولا السودان إلا شطرين متكاملين من إقليم واحد ترتبط حياته بنفس المصدر ويستقى روحه من نفس الينبوع ولذلك فإن الوحدة الحضارية وما تمثلت فيه من صلات تجارية ومادية ، ثم صلات ثقافية وروحية ، كان لابد أن تنتهى إلى الوحدة السياسية ؛ تلك التى بدأت فى مصر وامتدت نحو الجنوب حينًا ، وبدأت فى السودان وامتدت نحو الشمال حينًا آخر . ومادام الأمر كذلك فإن وحدة وادى النيل فى الأعصر التاريخية ، وكذلك وحدته فى هذا العصر الذى نعيش فيه ، إنما يقصد بها تلك الوحدة الطبيعية والدائمة بين شطرى الوادى فى الشمال والجنوب ؛ وهى وحدة تقوم على المشاركة الطبيعية فى مصير الحياة ، وتستند إلى هذا الوادى العظيم ونهره الذى لا يمكن أن تدب حياة أو موت فى أحد شطريه ، إلا سرت مع مياهه إلى الشطر الآخر .

وهناك مغالطة أخرى جرت بها بعض الأقلام فى الآونة الأخيرة ؛ فكتب بعض المغرضين أننا إذا طالبنا بالوحدة فى وادى النيل فإنما ينبغى أن نطالب بها أيضًا فى أحواض بعض الأنهر الأخرى ، ومنها الدانوب على سبيل المثال . ولكن القياس هنا مع الفارق الكبير جدًا ، حتى بالنسبة لمن يقنعون من الجغرافيا بالبسائط أو بالقشور .

فليس فى حوض الدانوب كله إقليم يعتمد على مياه النهر فى رى النبات والزراعة إلى أى حد ملحوظ ، وماء الدانوب لايبعث الحياة فى جوف بادية ، ولا ينفخ الروح فى قلب فلاة ، كما يفعل ماء النيل ؛ بل إن ماء الدانوب لا يصلح حتى لمجرد الاستقاء فى حالته الطبيعية كما يصلح ماء النيل ، وليس لنهر الدانوب من الناحية الجغرافية الخالصة «واد» حتى يمكن أن نتحدث فيه عن الوحدة . ولئن كانت مياهه تستخدم فى الملاحة فما ذلك لربط أجزائه بعضها ببعض بقدر ما هو لاستخدام النهر كطريق للوصول من داخلية القارة إلى البحر الأسود . وفوق ذلك كله فإن حوض الدانوب ينقسم من الوجهة الطبيعية إلى ثلاثة أجزاء على الأقل ، فقسمه الأعلى جبلى له حياته الخاصة وتاريخه الخاص الذى يتصل بقلب أوروبا الجبلى ، وقسمه الأوسط حوض قائم بذاته يقال له حوض المجر ، وهو حوض كان فى يوم من الأيام يمتلئ كله بالماء ، ويؤلف بحيرة كبيرة ملأتها الرواسب المتدفقة من جهات مختلفة ، وتحيط بالحوض الجبال والمرتفعات من جميع الجهات تقريبًا ما عدا بعض المنافذ . وقد كان لهذا الحوض تاريخه الخاص وكيانه المستقل ، من حيث الطبيعة ومن حيث السكان والسلالات التى تعيش فيه ، بل إنه لا يزال إلى اليوم يفصل ما بين صقالبة الجنوب وصقالبة الشمال ، ويفصل ما بين أهل البلقان وأهل داخلية أوروبا الشرقية والوسطى . ثم إن هذا الحوض ينتهى من الشرق بما يعرف بالباب الحديدى ، وهو خانق طبيعى يفصل ما بين الدانوب الأوسط وسهول رومانيا حيث يجرى الدانوب الأسفل فى مناطق تختلف فى حياتها وتاريخها وسكانها عن حوض المجر إلى أبعد الحدود ، وهذا هو القسم الثالث فى حوض الدانوب . فهذه الحالة التى نشاهدها فى نهر الدانوب تكشف لنا كيف تختلف الطبيعة ويتغاير السكان ويتميز التاريخ وتتباين السلالات وتتنافر الثقافات ، ولا تأتلف المصالح ولا الغايات إلا فيما يتصل باستخدام النهر كوسيلة للمواصلات والنفوذ إلى بحر مغلق تقريبًا كالبحر الأسود . وتلك حال لايمكن أن يسلم جغرافى ، ولا حتى دارس عادى منصف ، بأنها تشبه من قريب أو بعيد ما نشاهده فى وادى النيل .

من هذه التعاريف والمقارنات نلاحظ أن روح الوحدة فى وادى النيل

فأننا نتحدث عن وحدة طبيعية ، قضت بها ظروف البيئة ذاتها ، ولا سبيل إلى جحودها أو المكابرة فيها ، وإذا نحن حاولنا ذلك فلن نغير من الواقع شيئًا ولن ننال الحقيقة بشيء . فالله الذى خلق فأبدع قد رتب الأمور على أن ينبنى بعضها على بعض ، وأجرى النيل على أن تتصل فيه أجزاء الوادى بعضها بعض . وليس للإنسان إلا أن يسعى فى ربوع هذه الوحدة القائمة ، والتى يشاء الله ويأبى إلا أن تكون دائمة مادام نهر النيل .

وفى أرض وادى النيل ، أو فى أجزائه السفلى على الأقل ، بدأت جماعات البشر ـ لأوّل مرة فى تاريخ الإنسانية ـ تتعلم كيف تعيش متحدة ، وكيف تعمل متكاتفة . فهذا النهر العظيم كان يأتى بالفيضان فى كل سنة ، فيغمر الأرض ويعدّها للزراعة . ولكن الاستفادة من المياه فى الرى كانت لا تتم ، ولا يمكن أن تتيسر ، إلا إذا ضبط الجريان ، وقسم الوادى إلى حياض تحدّها الجسور ، وتجرى بينها الترع والقنوات ، تحمل الماء من النهر إلى الحوض ، ثم تعود فتردّه فى الحوض إلى النهر بعد أن يكون قد أرسب ما فيه من طمى يغذى تربة الحوض ويعدّها للزراعة وهذا العمل الهندسى كان يقتضى فى حدّ ذاته أن توحد.جهود الجماعة وأن تنظم ، وحتى يمكن التحكم فى مياه النهر وتسخيرها فى صالح المجتمع . ولذلك فإن نظام الزراعة الذى بدأ فى مصر قبل أن يبزغ فجر التاريخ ، قد علم الناس الوحدة والتضامن الاجتماعى ، كما علمهم حسن النظام وحب التكتل . وفوق ذلك فإن فيضان النهر نفسه كان مصدر خطر مشترك بالنسبة للسكان جميعًا سواء منهم من يعملون بالزراعة ومن يشتغلون بغيرها من حرف الحياة . فتضافرت جموعهم ونظمت حشودهم واتحدت سواعدهم فى إقامة الجسور الكبرى على ضفاف النهر ، وفى حراستها إبان ارتفاع مياهه ، ثم فى إقامة كومات التراب العالية لتقام عليها القرى فوق مستوى الفيضان . وبذلك كله كان وادى النيل الأدنى مدرسة طبيعية هائلة تعلم فيها الإنسان أن يعيش متكاتفًا مع أخيه الإنسان ، وتعلم كيف يخدم الجماعة ويستجيب لدوافع النظام فيها ؛ فنشأت الحكومات محلية أوّلاً ، ثم نشأت إقليمية فى الوجهين القبلى والبحرى بعد ذلك ، ثم اتحد الوجهان فى مرحلة لاحقة ؛ حتى إذا ما تم ذلك

قد امتدت بالتدريج مع وادى النيل ومياه النهر نحو الجنوب ، كما يسرى الدم فى العروق والشرايين . وتخطت الوحدة إقليم النوبة الشمالية ، وهو إقليم صعب يضيق فيه النهر ولا تتيسر الزراعة والاستقرار ، حتى بلغت إقليم دنقلا فاستقرت فيه استقرارها فى مصر ذاتها سواء بسواء . فظهرت هناك مدنية لم يكن غريبًا ولا مستغربًا أن تشبه المدنية المصرية أو المدنية النيلية الشمالية فى كثير جدًا من الأشياء ؛ لأنها كانت مثلها من ثمار ذلك النهر العظيم . وامتدت اتصالات أبناء الوادى من مصر فى أوّل الأمر ، ثم من مصر ودنقلا بعد ذلك ، حتى شملت الوادى فى وسط السودان وجنوبه ، وانتشرت بعض معالم الحضارة والمدنية الشمالية إلى أطراف الجنوب .

ومع ذلك فلم يكن عهد الفراعنة أوّل عهد اتصلت فيه روابط الحضارة والتجارة والمدنية والثقافة بين أدنى النيل وأعلاه . وإنما سبق ذلك عهد طويل يعرف بعصر ما قبل التاريخ ، كانت الحضارة فيه لا تزال فى دور التكوين . ويقال أن معالم كثيرة من مدنية مصر الأولى أتت فى الأصل من ناحية الجنوب مع هجرات القبائل الأولى من ذلك الاتجاه ؛ كما أن مصر ردّت دينها ـ إن صح أن يعتبر ذلك دينًا ـ فنفخت من روحها وأنقذت كثيرًا من معالم حضارتها السابقة للتاريخ ، حتى بلغت أعالى النيل فى السودان الجنوبى . ولعل هذا أن يكون من وراء ما نعرف اليوم من تشابه غريب بين نظام القبائل وأحكامها ومعتقداتها وعاداتها ، بل فنها وموسيقاها ، فى بعض جهات النيل الأبيض وبحر الجبل والغزال بل الهضبة الاستوائية الشرقية ، وبين ما كان معروفًا فى مصر قبل أن يطلع التاريخ ، بل بعض ما كان معروفًا من مصر فى المراحل الأولى من العهد التاريخى .

ولقد استمر هذا الاتصال المتبادل بين مصر والسودان أو بين شطرى الوادى خلال أعصر التاريخ ، وكان فى بعض الأحيان يقوم على أساس العطاء من جانب مصر ، والتلقى من جانب السودان ؛ كما كان يقوم أحيانًا أخرى على عكس ذلك ، فتعلو يد الجنوب ويفيض على الشمال من خيره وبركته ويفيء عليه من قوته ووحدته . ولعله لا ينبغى لنا أن نجاوز العهد القديم والتاريخ القديم دون أن نشير إلى ظاهرة من تلك الظاهرات المباركة التى تعلم فيها الجنوب عن الشمال ثم فاق الأخ المتعلم أخاه

المعلم ، فوعى الدرس فى وقت سهى عنه ابن الشمال ، واستجاب للوحدة فخرج أميره بعنخى ففتح مصر حتى أقصى الشمال ؛ ولم يقابله الشعب فى الشطر الشمالى للوادى مقابلة الغازى ، وإنما قابله مقابلة المحرر من ربقة غلبة أجنبية أو شبه أجنبية ، والمنقذ من انحلال داخلى . وفى أعقاب ذلك جاءت الأسرة الخامسة والعشرون وملوكها من دنقلا ؛ وقد حكموا الوادى فى الجنوب والشمال . فإن دل ذلك على شىء فعلى أن الوحدة فى العهد القديم لم تقم بالضرورة على أساس الغلبة من جانب مصر ، وإنما كان يأتى الحاكم من أى إقليم تتركز فيه القوة ؛ ولم يجاوز توحيد دنقلا مع الشمال ماحدث قبل ذلك من توحيد الدلتا مع الصعيد ، ولا يمكن أن يقال عن نفوذ قوات الوحدة من الجنوب إلى الشمال أو من الشمال إلى الجنوب فى أقاليم وطن كبير واحد ، إنها قوات فتح وغزو . وما يصدق على عهد الأسرة الخامسة والعشرين يصدق على غيره من العهود التى حاول فيها أبناء شطر من الوادى أن يمدوا وحدتهم إلى الشطر الآخر ، وقد لا يزيد ما حدث من انتقال قوات الوحدة فى داخل نطاق هذا الوطن النيلى الكبير بين مصر والسودان على ماحدث من جهاد الموحدين فى أقطار وأوطان كثيرة من العالم القديم وما تكرر مثله إبان توحيد كثير من الأمم فى عهدنا الذى نعيش فيه ، ومع ذلك فليس للمؤرخ أن يقول عن تلك الحركات المحلية والقومية إنها حركات فتح وغزو وعدوان .

وإذا نحن انتقلنا من العهد الفرعونى وما سبقه إلى العهود اللاحقة ، لمسنا آثار جهود أبناء الوادى فى الوصل بين شطريه بروابط الثقافة والمدنية والحضارة مادية ومعنوية ، ففى العهد المسيحى مثلاً تلقت مصر ديانة المسيح عليه السلام من الشرق ، ولكنها عادت فنشرتها نحو الجنوب ، وما كانت تملك بحكم الطبيعة أن تحبس لنفسها هذا النور الجديد من الفكر الدينى ، بل انتقلت المسيحية مع ماء النهر حتى استقرت فى إقليم دنقلا ومروى ، وانتشرت من النوبة فى اتجاه إرتريا ، ثم مع النيل الأزرق فى اتجاه سنار ، واستمرت المسيحية هناك إلى أن جاء الإسلام ، بل حتى بعد انتشار الدين الجديد ، ويقال أن الكنيسة النوبية الجنوبية بقيت على شىء من الكيان إلى القرن الخامس عشر الميلادى .

ومقدم الإسلام ذاته ، وانتشار العرب إلى شمال السودان ووسطه ، وتعميرهم تلك السهول المكشوفة ، إنما تقوم شاهدًا آخر على ما بين أجزاء وادى النيل من صلة تاريخية وروحية مكينة . فالعرب لم يعبروا البحر الأحمر مباشرة إلى السودان إلا بقدر محدود للغاية ، والدين الجديد لم يبلغ السودان من الجزيرة العربية رأسًا ، كما حدث فى حالة بعض الأقطار الأخرى ، وإنما دارت قبائل العرب حول البحر الأحمر إلى برزخ السويس ، وبلغت مصر واستقرت بعض الوقت على جوانب الوادى ، ثم انتقلت نحو الجنوب وهاجرت على طول الوادى ، وكان ذلك حوالى القرن الثانى عشر الميلادى وما يليه ، وبعد أن بلغ العرب أرض دنقلا انتشروا فى اتجاهات ثلاثة : فذهب فريق منهم نحو شرق السودان ومنطقة كسلا ، وذهب فريق آخر نحو كردفان ودارفور وما وراءهما إلى منطقة واداى وتشاد ، واندفع فريق ثالث نحو أرض الجزيرة وبلاد الفنج ، ولكن الشىء المهم أن مصر كانت طريق الثقافة والعمران إلى السودان ، وأن هؤلاء العرب الذين صبغوا السودان بصبغتهم العربية الحاضرة إنما أتوا عن طريق مصر ، ولم يكن فى ذلك شىء من الغرابة ، فقد قضت الطبيعة منذ البداءة أن يشارك السودان مصر فى كل شىء حتى تلقى العناصر الجنسية وتلقى الثقافة والنور من الخارج ، ومصر لم تكن لتستطيع أن تحبس عن السودان ما تملك أو ما تستعير ، فهو منها وهى منه ، وهما جميعًا من النيل الذى يصل ولا يقطع ويربط ولا يحل ، يقضى بأن يسير التاريخ فى الشمال وفى الجنوب على نهج موحد لا سبيل معه إلى الانفراد ولا إلى انفصال .

ومع ذلك فقد يسأل القارئ : ولماذا وقفت موجة العرب ولم ينتشر الإسلام ليغمر السودان الجنوبى بنوره ، ولو عن طريق الاحتكاك الثقافى إذا لم يكن التوسع الجنسى سهلاً وميسورًا ؟ والجواب على ذلك عند أهل التاريخ ؟ فانتشار السكان انتشارًا طبيعيًا لا يقوم على الغزو والفتح القاهر يتطلب قرونًا طويلة ، كما أن انتشار الثقافة ذاتها يتطلب مثابرة ومداومة ووقتًا دائبًا وتغذية دائمة ، ولكن موجة التوسع العربى وانتشار الإسلام عن طريق التجارة والاتصال الثقافى أصيبت بصدمة عنيفة فى الشرق الأدنى وفى مصر خاصة عندما دخلت جميعًا تحت سلطان الدولة

العثمانية ، فحل الأتراك محل العرب ، ودخل الشرق فى ظلمة شاملة وخبأ نور المدنية بل كاد مشعل الثقافة أن ينطفئ ، فانقطعت حركة العرب من أساسها وتوقف سيل الإسلام فى منبعه ، ودخل السودان ، كما دخلت مصر ، فى دور مظلم لم يستطع منعه تيار المدنية والوحدة أن يتابع سيره فى السودان إلى حوض الجبل والغزال ، واستمرت الحال على ذلك حتى جاء العهد الحديث .

وفى هذا العهد تجددت الحياة فى وادى النيل ، وجاء محمد على فبعث الوحدة والنهضة فى أرض مصر التى خرجت إلى المدنية وأخذت بأسبابها فى سرعة عجيبة ، ولكن الشيء الطريف أن هذه النهضة المصرية لم تستطع ، وما كان لها أن تستطيع ، أن تنطوى على نفسها فى أدنى الأرض ، فطبيعة الأشياء كانت تقضى دوامًا بأن تسير الحياة مع النهر ؛ وما يصيب مصر من نهضة لابد أن يمتد إلى السودان ، فذهب محمد على وذهبت معه مصر تتلمس تلك الوحدة الشاملة التى رسم الله حدودها مع حدود «وادى النيل» ، ولم يسر أبناء الشمال مع النيل الأزرق والعطبرة إلى الحبشة وإنما ساروا مع النيل الأبيض إلى حوض الجبل والغزال ومشارف الهضبة الاستوائية ، وذلك كله طريق الحق الذى رسمته يد الله حين قضت أن ترتبط أجزاء وادى النيل ، وأن تبقى الوحدة السياسية فى حدود «الوادى» لا تتعداه إلى «الحوض» بمعناه الأوسع الأعم .

والشيء الطريف أيضًا ، أن السودان قبل عهد محمد على ، كانت تعمره قبائل كثيرة متنافرة متخاصمة ، لا تربطها حكومة مركزية موحدة ؛ ولا يسود أراضيها نظام إدارى موحد أو متقارب وإنما كان الانحلال السياسى قد أصاب السودان إلى حد أبعد مما أصاب مصر ذاتها أيام المماليك ؛ ولم تكن هناك حكومة ذات حجم معقول فى أى جزء من أجزائه غير أرض الفنج على النيل الأزرق وبعض جهات محدودة فى الشرق وفى الغرب . ومع ذلك كله فسرعان ما استجاب السودان لدافع الوحدة وداعيها ، كما استجابت مصر من قبل ، وانتهى الأمر بأن اتحدت أرض النيل ، مما أشاع النهضة فى أرجائها وأعاد للوادى بعض مجده التليد . وعندما أتم محمد على وخلفاؤه توحيد ربوع السودان مع مصر ، صار التاج رباط الوحدة

المقدسة بين شطرى هذا الوطن العظيم ؛ بل صار رمز الوحدة ورمز النهضة فى وادى النيل من أقصاه إلى أقصاه . ومع ذلك فقد شاءت الأقدار أن يعيد التاريخ نفسه ؛ فبعد أن وصل أبناء النيل إلى مشارف خط الاستواء ، امتدت يد الشر والاستعمار إلى الشرق الأدنى من جديد ، وسقطت مصر فريسة فى يد من لا يرحم ولا يدع رحمة الله تهبط بالخير على الأرض أو تجرى بالقربى بين الناس ، وانقطع حبل الحياة بين الشمالى والجنوب ، وخبا نور المدنية ، وكاد مشعل الثقافة أن ينطفئ من جديد ؛ فكانت القطيعة بين مصر والسودان ، ودخل الجنوب فى عهد من الفوضى والتقاطع يسأل عنها أولئك الذين تسببوا فى القطعية وشطروا الوادى شطرين ، ثم حاولوا أن يربطوا بينهما ربطًا مظهريًا لا يمس الجوهر كما ينبغى أن يمس ، ولا يصل الحياة كما ينبغى أن توصل .

* * *

تلك قصة وادى النيل والحياة فى وادى النيل . قصة نهر أمر الله ماءه فجرى بين الجنوب والشمال ، وهدى الله أهله فاستجابوا لنعمته فى الخير ولبوا نداءه فى الوحدة ، وقصة حياة اتصلت فى الشمال منذ أقدم العصور وامتدت إلى الجنوب فأخذت ، عنه وأعطته ، واتصلت بينها وبينه أسباب الأخذ وأسباب العطاء من غير منٍّ ولا تقتير ؛ فأخرج الله للناس فى التاريخ أمة وادى النيل ، عريقة كأعرق ما تكون الأمم ، مجيدة كأمجد ما تكون الشعوب . وتلقى العالم عن هذا الوادى السعيد كيف يعيش الإنسان متكاملاً مع أخيه الإنسان ، وكيف تتضافر الجهود فتجعل من هذا الوطن الأكمل كنانة الله فى أرضه . ولئن كان قد أتى حين ، أو أتت أحيان ، من الدهر انقطع فيها حبل التاريخ وبدت وحدة الأمة كأنها قد قطعت أو تبددت ، فما كان ذلك إلا أمرًا طارئًا موقوتًا تسبب فيه طغيان أتانا من الخارج . أو انحلال أصابنا فى الداخل ؛ ولكن مصر بل أستغفر الله ... ولكن أرض النيل جميعًا كانت قادرة دائمًا على أن تجدد التاريخ . قديرة دائمًا على أن تعيد بناء الوحدة ، تلك التى أنعم الله بها على أبناء النيل فى واديهم الخالد ؛ بل تلك التى رسمتها الطبيعة وأمر

بها الله ... وإذا كانت أرض النيل قد استطاعت أن تجدد وحدتها وأن تستعيد مجدها مرات ومرات خلال تاريخنا الحافل الطويل ، فما أحراها أن تفعل ذلك وأن تستعيده فى مستقبلنا القريب !.

وما خاب منا من آمن بأن ما رسمته يد الله فلن تمحوه يد الإنسان وإن طغى !.

« ١٠ »

بين الدلتا والصعيد

بين الدلتا والصعيد

فى بعض الفصول السابقة تحدثنا عن عصر ما قبل التاريخ والحضارات المختلفة التى نشأت فى شمال مصر وجنوبها ؛ وخرجنا بعد استعراض تلك الحضارات بأنه حتى فى ذلك العهد السحيق ، الذى نستطيع أن نرجع به فى القليل إلى ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، كانت هناك اختلافات ظاهرة فى المدنية والحضارة عامة بين شمال مصر وجنوبها . ومع ذلك فلم تلبث تلك الاختلافات أن تداخل بعضها فى بعض وأكمل بعضها بعضًا ، فاتحد مظهر المدنية واتخذت مصر طابعها الحضارى العام قبل أن يطلع فجر التاريخ . وقد يكون من المفيد فى هذا المقال أن نحاول أن نتتبع أسس الاختلاف بين شمال مصر وجنوبها ، وما يمكن أن نربطه به أو أن نرده إليه من اختلافات فى الطبيعة بين ما اصطلح الناس على أن يسموه الدلتا والصعيد فى وادى النيل ، وأن نحاول من جهة أخرى أن نعلل مظاهر الترابط والتكامل فى الحياة المصرية وفى حضارة مصر التاريخية ، مما كانت تقضى به عوامل الوحدة الطبيعية بين وجهى مصر ، تلك الوحدة التى سبق أن تحدثنا عنها إلى القراء فى أكثر من مقال .

وقد يحسن بنا أن نلج الموضوع من بابه ، فنشير إشارة عارضة إلى تاريخ نهر النيل وتطوره الذى أدى إلى تكوّن البيئة الطبيعية فى كل من الدلتا والصعيد . ذلك أن نهر النيل وإن كان من أعظم أنهار الدنيا ، إن لم يكن أعظمها ، من حيث جريانه وطوله وانتظامه ، ومن حيث إنه كان أول نهر عظيم قامت على ضفافه مدنية مستقرة عريقة فى القدم ، فإنه مع ذلك نهر حديث جدًا من الناحية الجيولوجية . ومن الثابت الآن أن منابعه الحبشية التى تجلب الغرين والطمى الدقيق الذى يكوّن

تربة مصر الخصيبة ، لم تكن فى أول الأمر تتجه مياهها نحو الشمال ؛ بل إنها لم تتصل بنيل النوبة ومصر إلا فى عهد جيولوجى متأخر . حتى إنه ليقال على وجه التقدير إن طمى الحبشة لم يصل مصر إلا منذ نحو إثنى عشر ألف عام ؛ بل إن اتجاه العلماء يرمى الآن إلى اختصار تلك الفترة ، واعتبار وصول طمى الحبشة فى أدنى وادى النيل أحدث من ذلك . والشيء المهم أنه قبل أن يصل الطمى الدقيق كان النيل الأدنى يعتمد فى جريانه على الأمطار المحلية التى تسقط فى مصر وبلاد النوبة ؛ وكانت تلك الأمطار المحلية تجلب الحصى والحصباء والرمال الخشنة فتردم بها الوادى وتنشرها فى قاع ما صار بعد ذلك دلتا النيل . حتى إذا ما انقضى العصر المطير فى مصر وبلاد النوبة ، وانقطع مورد المواد الخشنة من رواسب نهر النيل ، كانت يد الخليقة المبدعة قد حولت مياه الحبشة ـ لأسباب جيولوجية لا داعى لأن نمسها الآن ـ فاندفعت تلك المياه نحو مصر وفرشت أرضها بطبقة رقيقة من الطمى ، هى التى استقر عليها الإنسان وأخذ يفلحها منذ العصر الحجرى الحديث .

ولكن استقرار الإنسان فى مصر ، واديها ودلتاها ، لم يأت دفعة واحدة ، وإنما جاء تدريجيًا منذ مطلع العصر الحجرى الحديث . فنزل الإنسان من الصحارى وعاش أول الأمر على الحافات الخارجية لوادى النيل . ولم يكن اتصال الإنسان إذ ذاك بمجرى النيل قويًا ولا مباشرًا ؛ وإنما هو فى الحقيقة كان يعيش بين الصحراء والوادى . فكان يلتمس الصيد فى بعض الأحيان بين الحيوانات التى تسرح فى الصحراء ولكنها تهبط الوادى سعيًا إلى الماء لا سيا فى فصل الجفاف ؛ كما كان يزرع بعض الحبوب ويلتقط بعض الثمرات أو يرعى بعض ما يستأنس من الحيوان فوق أرض الوادى وعلى حافات دلتاه . وعلى ذلك فلابد لنا أن نتصور أن حياة الإنسان فى مصر كانت بين الصحراء والوادى . ويبدو أنها بقيت كذلك خلال العصر الحجرى الحديث ، وأنها احتفظت ببعض أمارات الاختلاف فيما تلا ذلك من أوائل عصر بداءة المعدن ، حتى إذا ما انتصف العهد الذى نسميه ما قبل الأسرات أى فى أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد ، نزل سكان حافات الوادى إلى قاعه ، وأخذوا يعيشون فى جوار مجرى النهر ، ويقسمون أرض الوادى والدلتا إلى حياض

مربعة أو مستطيلة ، وينظمون مياه الفيضان ، حتى تجرى إلى الحياض فتغطيها بالطمى تغطية منتظمة ، ثم تنصرف عنها انصرافًا مضبوطًا محكمًا . لتعود إلى مجرى النهر من جديد ، وتنصرف آخر الأمر إلى البحر ، بعد أن تغذى أرض الوادى والدلتا بأغلب ما تحمل من طمى وغرين . ولعل السبب الأكبر فى نزول السكان إلى قاع الوادى وأرض الدلتا أن النيل قد بلغ فى هذا الطور مرحلة خاصة من الأرساب ، فاستطاع أن يردم قاع واديه ، وأن يزيل منه المستنقعات والمسطحات المائية التى تعوق الفلاحة والاستقرار فوق الأرض . فضلاً عن أن صحارى مصر كانت قد ازدادت جفافًا فى هذا الدور ، فلم يعد فى طاقة السكان أن يعيشوا بين الصحارى والوادى كما كانوا يفعلون من قبل ، بل إنهم اضطروا إلى أن يزداد اعتمادهم على فلاحة الأرض وتنظيم استغلال مياه الفيضان فى الرى والزراعة وفى استنبات ما يحفظ الحياة على الإنسان والحيوان فى أرض هذا الوادى الخصيب .

ولقد كان نزول السكان إلى قاع الوادى نقطة تحول خطير فى حياة مصر والمصريين. بل إننا لا نبالغ إذا اعتبرنا هذا التحول إيذانًا بارتباط الإنسان ببيئته فى مصر ارتباطًا مباشرًا هو الذى لم يلبث أن انتهى إلى ظهور «العصبية الإقليمية» فى صورة محلية أول الأمر ، ثم إقليمية واسعة بعد ذلك ، ثم فى صورة قومية تشمل الوطن كله آخر الأمر . ولقد قامت هذه العصبية الإقليمية على أساس ارتباط حياة السكان بالأرض ارتباطًا مباشرًا ؛ كما قامت أيضًا على أساس أن جهود الإنسان تركزت فى بقاع معينة من أرض الوادى أو الدلتا هى التى أقيمت حولها الجسور لتحدد الحياض ، وهى التى شقت فيها القنوات لتحمل ماء النيل إلى الحياض أو لتصرفه عنها ، وهى التى أقيمت فوقها كومات التراب العالية لتقام على ذراها القرى فوق مستوى الفيضان ، ثم هى التى تفلح وتحرس مزروعاتها حتى تجنى ثمارها وتحصد حبوبها ، ثم هى أخيرًا التى يرعى فوقها المستأنس من الحيوان بعد أن جفت الصحارى ولم يبق من مرعى غير أرض النيل . لذلك كله قد ارتبطت جهود مجموعات البشر بقطع معينة من أرض مصر ؛ وحل ما نسميه الوحدة «الإقليمية» محل ما كان يعرف بالوحدة «القَبَلية» ؛ وقسمت أرض مصر بطريقة آلية إلى مناطق

أو «أوطان» صغيرة ، انتشرت ، وجاور بعضها بعضًا على طول الوادى وفى دلتاه .
ونستطيع أن نتعرف شيئًا عن تلك الأوطان الصغيرة القديمة فيما خلفه لنا أهلها الأولون من آثار قديمة ، أغلبها من آنية الفخار التى رسمت عليها القوارب ، مما يدل على استخدام النهر فى الملاحة ، وعلى ارتباط حياة الإنسان بمياهه الجارية ، ارتباطًا يبرز فى صورة جلية فى أواسط عصر ما قبل الأسرات ؛ ويزداد قوة كلما جرى به الزمن . وعلى هذه القوارب رسم أولئك الأولون علامات أو «شارات» تميز مختلف الأقاليم . وكانت هذه الشارات أقدم «أعلام» عرفها التاريخ ؛ فكان كل وطن صغير يعتز بشارته ؛ وكان الكفاح بين إقليم وإقليم يتمثل فى اعتلاء شارة على أخرى . وهكذا احتكت الأقاليم وتداخلت الشارات حتى انتهى الأمر بها جميعًا إلى ظهور وجهين اثنين لمصر ، هما الدلتا والصعيد ، قبيل أن يتحد القطر كله تحت إمرة نارمر الذى اشتهر فى التاريخ باسم مينا ، فرعون مصر الأول .

ولكننا لن نستطيع أن نتفهم الكفاح بين الدلتا والصعيد تفهمًا صادقًا صحيحاً ، ولا أن نعلل ما نلحظه خلال أعصر التاريخ حتى يومنا الحاضر بين شمال مصر وجنوبها من اختلافات فى حياة السكان وتكوينهم ومشاربهم واتجاه ثقافتهم ... لن نستطيع أن نتفهم ذلك دون أن نرجع إلى الطبيعة مرة أخرى ، فنحاول أن نكشف عما هناك من اختلاف فى البيئة والموقع والظروف الجغرافية المختلفة التى تسود الدلتا من جهة ، وتسود الصعيد من جهة أخرى .

والدلتا إقليم فسيح تمتد فيه الأراضى ذات اليمين وذات الشمال ، وتجرى فوقه فروع النيل العديدة ، تجتمع لتفترق ، وتنثنى لتتشابك ، وينحدر بعضها نحو الشمال الشرقى وبعضها الآخر نحو الشمال الغربى . وتختلف الأراضى فى الدلتا ، فبعضها مرتفع تقل فيه المستنقعات ، وبعضها منخفض تسوده الأحراش أو تغطيه المياه ، وبعضها رملى على الجوانب خفيف التربة ، وبعضها الآخر طينى متماسك ثقيل التربة . ثم إن جنوب الدلتا قريب من قلب مصر بعيد عن البحر ، تقل به الأمطار فهو يعتمد على مياه النهر اعتمادًا كليًا ؛ على حين أن شمالها قريب من البحر ، يسقط به من المطر ما يجعله أقل اعتمادًا على مياه النيل من بعض الوجوه ،

وتكثر به أراضى المراعى ومسطحات الماء على حساب أرض الزراعة والمسطحات الجافة . ثم إن للدلتا جهات أربع يختلف بعضها عن بعض غاية الاختلاف ؛ فشرقها يقع إلى جوار صحراء سينا ويتلقى الغزوات حين تأتى من الشرق القريب ؛ وغربها مجاور لرعاة ليبيا الذين اتصلت بهم ثقافته منذ أقدم العصور ؛ وشمالها إقليم بحرى ارتبطت حياة سكانه بالمستنقعات والبحيرات وبالبحر ذاته ، فهم صيادون وملاحون ، وهم قد تأثرت حياتهم وثقافتهم بحياة البحر ، وبما قامت فى جزره الإغريقية وما وراءها من ثقافات وحضارات ؛ ثم إن جنوب الدلتا وداخليتها إقليم نيلى كان بمنأى نسبى عن مصادر الغزوات من الصحارى المجاورة على الجانبين ومن البحار الواقعة فى الشمال ؛ ولذلك احتفظ بطابعه الدلتاوى الخاص .

ولقد كان لكل هذه المؤثرات والظروف الجغرافية المختلفة أثرها فى حياة الدلتا والدلتاويين من أبناء النيل . فالدلتا إقليم غنى ، تتسع فيه الأرض ، تتنوع الموارد فى الزراعة ، والرعى وصيد الأسماك ، والتجارة ، والاتصال بالصحارى المجاورة والعالم البحرى ، وما وراء الصحارى والبحار ، ولذلك كانت الدلتا على الدوام مصدر الخيرات الأكبر بالنسبة لمصر ؛ وكانت حياة أبنائها فى عصور ما قبل التاريخ وحتى وقتنا الحاضر أكثر رخاء وأوفر مادة من حياة أبناء الصعيد فى جملته[1] . والدلتا كانت إلى جانب ذلك كثيرة السكان مترامية الأطراف ؛ وصلتها الغزوات من الخارج ، ولكنها استطاعت بحكم اتساع أطرافها وكثرة سكانها ، وبحكم أن صحارى مصر كانت على الجملة جافة وازداد جفافها خلال أعصر التاريخ ، مما جعل من العسير على الغزاة أن يعبروها فى أكثر من أعداد محدودة ... استطاعت الدلتا بذلك كله أن تتلقى الغزوات ، وأن تهضم الغزاة موجة بعد موجة ، بما فى ذلك بعض الرعاة ممن استقروا على حافاتها الشرقية أو الغربية ، وانتقلوا بالتدريج من حياة الرعاة الصحراويين إلى حياة الزراع المستقرين ؛ وبما فى ذلك من استقر على سواحلها ونزل من موانيها الشمالية من أهل الجزر والبحار الشمالية ، ممن حملوا إلى مصر

(١) هذه العبارة عامة ، لاتنطبق على فئات خاصة من ذوى الأملاك الواسعة فى الصعيد .

ألوانًا من الجنس والثقافة والحياة البحرية لم تلبث كلها أن ذابت وتحللت فى حياة مصر والدلتا بعد فترة قصيرة أو طويلة . وإلى ذلك كله فإن الدلتا ، إذ استطاعت أن تهضم الغزاة وأن تحتفظ لمصر بطابعها الجنسى والثقافى العام على مر الزمن فإنها لا شك قد أفادت من احتكاكها بالخارج ، فتنوعت ثقافتها ، واتسع أفق أبنائها ، وصارت على الزمن أبعد تقدمًا وأكثر استعدادًا للأخذ بأسباب المدنية والثقافة ، وتلقى معالم التجديد عن الخارج شرقًا أو غربًا أو شمالاً . وهى لذلك كانت منذ أقدم العصور ، وبقيت على الجملة خلال أغلب أدوار تاريخ مصر ، أعلى ثقافة من الصعيد ، وأكثر استعدادًا لأن تأخذ بأسباب النهوض والتجديد ، ولأن تتلقى الدروس عن الخارج ، ولأن تحد من تلك العصبية الإقليمية التى امتاز بها أبناء الصعيد على نحو حال فى بعض الأحيان بينهم وبين أن يأخذوا عن العالم الخارجى أخذًا حرًا ، يجدد الحياة ويبعث فى ثقافتها ألوانًا طريفة من ثمرات التجديد .

على أن الدلتا إذا كانت قد امتازت على الجملة بغناها ، وتنوع مواردها ، وكثرة عدد سكانها ، واتساع اتصالاتها بالخارج ، وبأنها رغم تلك الاتصالات قد حفظت على مصر طابعها الثقافى لأنها كانت من الكبر والاتساع بحيث لا يسهل الطغيان عليها مهما تلقت من الخارج من غزوات ، ومهما نقلت عن الخارج من عناصر الثقافة وألوانها ... إذا كانت الدلتا قد أدت ذلك كله لمصر ، فإنها رغم ذلك كله كانت إقليمًا يصعب توحيد أهله وجمعهم على أمر واحد فى شئون التنظيم والإدارة ، وسياسة الحكم ، وما اصطلح الناس فى هذه السنوات الأخيرة على أن يسموه «الدفاع العسكرى» . ولا غرو فالدلتا إقليم تقطعه فروع النهر فتفصل بين مختلف أجزائه . وهى إقليم تختلف فيه حدود المقاطعات وتتغير من وقت لآخر بحكم تغير فروع النهر وتحول مجاريها من عصر لعصر . ثم إن مصالح السكان ومصادر الخطر الخارجى تختلف من جهة لأخرى ؛ فشرقها لا تهمه الأخطار والهجمات إن جاءت من الغرب ، وغربها لا تهمه الغزوات إن جاءت من الشرق ؛ وشمالها يكاد لا يعنى بغير ما يأتى عن طريق البحر أو ما يتصل بالحياة البحرية ؛ وقلبها كان مطمعًا للجميع ، فتفرقت ميول أهله وأصحابه بين تلك الجهات جميعًا . ثم إن الدلتا

يصعب توحيدها وتصعب إقامة عاصمة واحدة تجمع بين أطرافها . ولذلك كله فقد كانت وكان أهلها أقل عصبية وأقل تماسكًا من الناحية الإدارية والعسكرية . قد تشعبت وجهات بنيها واتجاهاتهم ومصالحهم وارتباطاتهم ؛ فلم نسمع كثيرًا فى تاريخ مصر الطويل بأن الدلتا كانت مبعث نهضة عسكرية شاملة تقوم على قوة «الرجال» أكثر مما تستند إلى قوة «المال» . وعلى العكس من ذلك كله كانت الحال فى الصعيد . فهو إقليم فقير نسبياً ، تضيق فيه أراضى الوادى على جانبى النهر ، بل إن عرض الوادى كله لا يزيد فى بعض جهاته على بضعة آلاف قليلة من الأمتار . ثم إن الأرض فى الصعيد تصلح على الجملة للزراعة أكثر مما تصلح للرعى أو غيره ؛ فليس هناك «تنوع» فى موارد الإنتاج كما كانت الحال فى الدلتا . كذلك كان الاتصال التجارى بالعالم الخارجى محدودًا ومع جهات أفقر مما كان عليه اتصال الدلتا بالشرق القريب والبحر الأبيض المتوسط . ثم إن اتصالات الصعيد الثقافية بالعالم الخارجى كانت قليلة أيضًا . بل إن الصعيد كان يعتبر منفذًا ومخرجًا لثقافة مصر وحضارتها نحو جنوب الوادى من جهة ، ونحو البحر الأحمر وبلاد بنت من جهة أخرى ، أكثر مما كان مدخلاً لألوان الثقافة من تلك البلاد . وحتى الصحارى والواحات المجاورة للصعيد لم يكن بها من السكان الرعاة مثل ما كان على جوانب الدلتا من الرعاة الأقدمين ، الذين أفاد اتصالهم أهل الدلتا بألوان طريفة من الثقافة بين حين وحين . بل إننا إذا رجعنا إلى الزراعة ذاتها وجدنا أن الدلتا كانت تفيد فى محصولاتها الشتوية بأمطار الشتاء التى تغذى النبات فى وقت تنحسر فيه مياه النيل ، على حين كانت الأمطار شحيحة فى الصعيد مما أدى إلى فقر المحاصيل بالنسبة للحالة فى الشمال . لذلك كله كان الصعيد أضيق فى مساحة الأرض ، وأقل فى عدد السكان ، وأفقر فى الزراعة ، وأقل فى تنوع المحاصيل والموارد ؛ كما كان قليل الاتصال بالعالم الخارجى ومحدودًا فى أفق ثقافته ؛ بل إنه كثيرًا ما اعتمد فى هذه الناحية الأخيرة على ما كانت الدلتا تمده به من ألوان الفكر والثقافة النيلية والخارجية بين حين وحين . ومع ذلك كله فقد ساعد تحديد الوادى وضيقه وامتداده من الجنوب إلى الشمال وجريان نهر النيل فى مجرى واحد من أقصى الصعيد إلى أقصاه ،

ساعد ذلك كله أن ترتبط الأقاليم المحلية فى الصعيد بعضها ببعض ، وعلى أن يسهل توحيد ذلك الوجه من مصر توحيدًا إداريًا وعسكريًا . كما ساعدت قلة اتصال الصعيد بالعالم الخارجى على أن تتركز فيه وفى أهله روح العصبية المصرية ، وروح الثورة على التجديد ، لا سيما إن جاء مفروضًا على مصر أو مستعارًا من الخارج . ولطالما تمثلت روح العصبية والثورة هذه فى نظام عسكرى ساعد على نموه ما استشعره أبناء الصعيد فيما بينهم دائمًا من إحساس بالوحدة ونزوع إلى التماسك والتساند والنظام . بل طالما استطاع صعيد مصر أن يجمع كلمة أبنائه جميعًا على أمر واحد بأيسر مما استطاعت دلتا النيل ، بحياتها المتفرقة ومناحيها المتشعبة . ولقد تمثلت روح الوحدة فى الصعيد فى كثير مما مرت به مصر من أزمات تاريخية ، وما تعرضت له من أخطار أجنبية مزقت وحدتها ، لا سيما فى بعض أدوار العهد الفرعونى ... ذلك العهد الذى كان مطلعه تلك الوحدة الشاملة التى تمت للبلاد على يد نارمر ، أمير طينة ، وجامع كلمة الصعيد ، ثم موحد الوجهين تحت تاج واحد .

أما بعد فهذا مقال سيقرؤه كثير من أبناء الدلتا وأبناء الصعيد . وليس القصد منه أن يرضى عنه أولئك أو أن يغضب منه هؤلاء ، ولا القصد منه أن يكتفى القارئ بأن يخرج بقضية عامة هى أن الدلتا قد أمدت مصر بالحياة والثقافة والمال ، على حين أمدها الصعيد بالنظام والوحدة وقيادة الرجال ، ولا أن يخرج بأن الدلتا حفظت على مصر حضارتها ، وتاريخها الثقافى المتصل ، وطابعها المصرى الذى يجمع بين التميز والتجديد ، فى الجنس والثقافة ومختلف مظاهر الحياة المدنية ، وبأن الصعيد أنقذ العصبية المصرية ، ورد إليها روح الوحدة والكفاح بين حين وحين ؛ ولا القصد منه أن يمن أبناء الشمال على أبناء الجنوب بما قدموا لهم ولمصر أم الجميع ، ولا أن يكون المن من قبل أبناء الجنوب على أبناء الشمال . وإنما القصد أن نحاول أن نلتمس فى الطبيعة والبيئة والظروف الجغرافية والموقع الجغرافى العام ، ما قد يعيننا على أن نجد تفسيرًا مقبولاً لما بين الدلتا والصعيد من وجوه الاختلاف . ومع ذلك فينبغى أن نذكر دائمًا أن هذين القسمين العتيدين من مصر الخالدة كانا

على الدوام متكاملين ؛ ولم يستطع أحدهما فى يوم من الأيام أن يدعى أنه مصر بكاملها ، أو إنه أقرب إلى روح مصر من الآخر ، وإنما أمد كل منهما الآخر بما اختصته به الطبيعة من خير وفضل . فلم تملك الدلتا فى وقت من الأوقات أن تحبس خيراتها أو ثقافتها على نفسها ؛ ولم يملك الصعيد فى وقت من الأوقات أن يحبس على نفسه نظامه وعصبيته ومقدرته على القيادة والتوحيد . وإنما جمع الله بين الشطرين فى وحدة شاملة رائعة ؛ هى تلك التى أتم الله بها نعمته على أبناء وادى النيل ؛ بل هى تلك التى امتازت بها مصر على غيرها من البلاد القديمة والحديثة ؛ فتكاملت فيها الأوضاع ، وتساندت فيها مقومات الحياة ، وتشابكت المصالح تشابكًا لا يدع مجالاً لانقسام أو انقطاع . ولم يكن غريبًا أن تبرز الوحدة فى مصر قبل أن يعرف العالم فى غير مصر شيئًا عن تكامل الحياة بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وعن أن الله خلق الناس فرادى لتتصل بينهم الأسباب ، ولتكون وحدة الحياة فيما بينهم مستمدة من وحدة الخليقة ؛ وتكون وحدة الخليقة بذلك كله صورة خالدة من وحدة الله .

« ١١ »

القرية والإصلاح الريفي في مصر

القرية والإصلاح الريفي في مصر

في فصل سابق تناولنا حديث الفيضان وأثره فى الحضار المصرية ، ورأينا هذا الفيضان ظاهرة طبيعية عاصرت الحضارة منذ نشأتها الأولى فى أرض وادى النيل ، وكان لها أكبر الأثر فى تكييف الحياة المصرية وإبرازها فى طابعها المعروف الذى احتفظت به على مر السنين . وقد كان الفيضان الحبشى وارتفاع الماء فى أواخر كل صيف وأوائل كل خريف مصدر خطر مشترك بالنسبة للمجتمع المصرى ، ومصدر خير مشترك فى الوقت نفسه ، وكان دفع هذا الخطر وجلب هذا الخير مدعاة لأن يتكانف المجتمع وتتضافر جهود أفراده ، فبعث ذلك روح الوحدة والنظام فى حياة المجتمع الريفى منذ البداءة ، وظهرت الجماعات التى كانت تعيش على ضفاف النيل بمظهر الأمة الموحدة قبل أن يظهر غيرها من الأمم ، وتمثل روح الوحدة والنظام فى العمل والنشاط الزراعى فى الحقول من جهة ، وفى حياة القرية والسكنى الريفية المستقرة من جهة أخرى ، وقد عرضنا فى الفصل السابق لبعض مظاهر النشاط الزراعى وارتباطها بفيضان النيل وتنظيم الإفادة من مياهه إفادة كانت أساس الحياة المادية بل أساس المدنية الزراعية فى مصر . وقد يكون من الخير أن نتابع الآن هذا البحث فيما يتصل بالقرية المصرية التى هى نواة المجتمع ، وتمثلت فيها حياة الاستقرار والانتقال من المرحلة القَبَلية إلى المرحلة الحضرية ، التى كتب لها الدوام والاستمرار فى مصر خلال آلاف من السنين .

وإذا كانت القرية المصرية قد مثلت نواة المجتمع الريفى ، فيها تركزت حياته

وتكيفت معيشته ، واستقرت نظمه وتقاليده حتى اتخذت طابعها الذى لم يستطع الزمن ولا الأيام أن تمحوه أو أن تغيره ، فإن من الحق علينا ونحن الآن بسبيل اصلاح الريف وحياته القروية أن ندرس هذه القرية دراسة دقيقة ، قد لايكون هذا مجالها من الناحية الفنية الخالصة ، ولكن لها مع ذلك جانباً ينبغى أن يهتم له أكبر عدد من أبناء مصر الراغبين فى أن يتعرفوا على بيئتهم ، وأن يلتمسوا العبرة من دراسة تاريخهم الاجتماعى والقومى العام ، بل ينبغى أن يهتم له أكبر عدد من غير أبناء مصر ، والراغبين فى تعرف شىء عن تاريخ المدنية البشرية ، وتاريخ هذه الأمة العريقة التى ساهمت بحياتها الريفية وقراها المستقرة فى نشأة المدنية والاحتفاظ بتراثها على مر السنين . ولقد كانت القرية خلال أجيال طويلة عامل استقرار هام ، بل نواة دار من حولها نشاط الجماعات البشرية الريفية فى أرض الكنانة ... وحق بذلك على من يهتمون بتراث الإنسانية وحضارتها المستقرة أن يدرسوا هذه المظاهر العريقة من حياة الإنسان فى هذه الأرض الطيبة ، التى كتب لها أن تكون أم المدنيات .

ولقد رأينا فى الفصل السابق أن الحياة فى الريف المصرى بقيت على استقرارها القديم آماداً طويلة ، فكان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يرويها الفيضان بانتظام فى كل عام ، ثم يفلحها أبناء الوادى على طريقتهم المتوارثة التى احتفظوا بها حتى جاء العهد الحديث ، فظهر الرى الدائم ، وجاء مايمكن أن نسميه الثورة الزراعية ، وانقلبت حياة الريف رأساً على عقب ، فامتد النشاط الزراعى ليشمل العام كله بدلا من الاقتصار على فصل واحد ومحصول واحد فى العام وتكاثر الخلق فى القرى ، وتشابكت مصالحهم المادية وامتدت فيما وراء حدود القرية ، بل تعدتها إلى جهات أخرى فى القطر أو خارجه فيما وراء الصحراء أو ماوراء البحار ، وخرجت القرية بذلك كله إلى حياة جديدة تتعدى الحوض أو الحياض التى تحيط بها ، وتتأثر بأمور بعيدة عن نطاقها وخارجه عن طاقتها ، تتصل بالحكومة المركزية القائمة فى عاصمة البلاد ، والتى يصدر عنها تدبير الاقتصاد الزراعى كله ورسم الخطة للتوسع الزراعى الحديث فى الرى والصرف واختيار

المحاصيل وغير ذلك ، كما تتصل أيضاً بالعالم الخارجى ، بعد أن ارتبط اقتصاد الريف المصرى فى العهد الحديث بالأسواق الخارجية ، يغذيها بالقطن وغيره من المحصولات ، ويعتمد عليها فى استيراد غير قليل من المصنوعات .

وقد كان طبيعيا أن يترتب على هذه الثورة فى الحياة الريفية المصرية ، بعد أن دخلها الرى الدائم واتصلت بالعالم الخارجى اتصالا مس مقومات الحياة المادية وأسسها الاقتصادية مساساً قريباً ... ترتب على ذلك كله وصاحبه غير قليل من الاضطراب لانزال نلمس آثاره ، فقد استلزمت الحياة الجديدة غير قليل من التغيير والتحوير فى نشاط الريف ومعيشته القروية المستكينة . وحاولت القرية المصرية وأبناؤها أن يلائموا بين ظروفهم القديمة وبين مقتضيات العصر الحديث محاولات لم تكن كلها سعيدة العواقب ولا موفقة السبيل . ثم جاءت هذه السنوات الأخيرة فظهرت فى البلاد اتجاهات جديدة تهدف إلى ما اصطلح الناس على أن يسموه الإصلاح الاجتماعى . بدأه الذين يبشرون بالحركة فى بعض أركان المدن وأحيائها الفقيرة ، ثم انتهى بهم الأمر إلى ضرورة إنفاذه إلى الريف وقراه النائية ... ذلك أن سكان الريف يمثلون الكثرة الساحقة من شعب مصر ، بل هم يمثلون أكثر من ثلاثة أرباعه . ونحن بلا جدال أمة تعيش فى القرى أكثر مما تعيش فى المدن ، ويستند إنتاجها القومى إلى سواعد سكان الريف أكثر مما يستند إلى سواعد سكان المدن . وإذا نحن هدفنا إلى إصلاح حياتنا القومية فينبغى أن نبدأ بالريف وأهله ، فهم قوام الأمة ، وهم عماد إنتاجها ، بل هم القوامون الحقيقيون على تراث مصر القديم ، وهم الذين هزتهم الحياة الجديدة وصدمتهم أعنف الصدمات بما اقتضته ولاتزال تقتضيه من تغيير وتحوير .

ومع ذلك فقد يكون من الخير لأولئك الذين يعرضون للإصلاح الاجتماعى ، ويشاركون فى رسم خططه ، أن يبدءوا بالتعرف على المشكلة فى وضعها العلمى والتاريخى الصحيح ، إذ ليس الإصلاح الاجتماعى مما يمكن أو يجوز ارتجاله ، أو حتى نقل وسائله وأساليبه نقلا عن غيرنا من البلدان والأمم التى سبقتنا إلى إصلاح حياتها الريفية ودعمها قبل أن تتصدع أمام ضغط الحياة الحديثة . وإنما ينبغى أن

تسبق الإصلاح دراسة عميقة لمشكلات الريف فى وضعها الطبيعى والبشرى. وإذا كانت هذه الدراسة ضرورية بالنسبة لغيرنا من الأمم التى أخذت بالإصلاح، فإنها ألزم بالنسبة لمصروالمجتمع المصرى. فنحن أمة تعيش فى الماضى بقدر ما نعيش فى الحاضر أو فى المستقبل؛ وليست حياتنا فى الماضى راجعة إلى أننا محافظون نستمسك بالقديم لمجرد قدمه، وإنما نحن نعيش فى الماضى لأن كثيراً من نظمنا وتقاليدنا نشأت فى البيئة المصرية نشأة طبيعية، ولم تكن مستعارة من الخارج استعارة طارئة، فهى بنت البيئة، نشأت فيها، وتغذت بلبانها، ثم عاشت وعمرت لأنها كانت صالحة للحياة والبقاء والتعمير. ولم تكن هناك ضرورة ملحة على المصريين خلال أجيالهم المتعاقبة فى أن يغيّروا حياتهم المادية ونظام زراعتهم، فلم يغيّروا شيئاً من ذلك إلا بقدر معلوم. كذلك الحال فى تقاليدهم ونظمهم الاجتماعية التى تتصل بحياة الريف، فقد بقيت كلها أو جلها على الزمن، لأنها كانت صالحة للبقاء. وليس من العلم الصحيح ولا الروح العلمية السليمة، بل ليس من الإنصاف، أن نفسر احتفاظ الريف والحياة القروية المصرية بنظمها وحياتها القديمة على أنه راجع إلى حب المصريين للمحافظة على القديم، فذلك تعليل، إن صح فى بعض نواحيه، فهو أبسط من أن يفسر ما حدث فى تاريخ مصر الطويل، وما اكتنفه من أحداث جسام، اهتزت لها جوانب أخرى من حياة مصر والمصريين. وإذا كان المصريون محافظين على القديم فى حياتهم وحضارتهم، فكيف نفسر تغييرهم لغتهم التى يتكلمون والتى يكتبون؟ واستبدالهم بدينهم ديناً آخر مرة أو مرتين؟ وجمعهم بين القديم والحديث فى كثير من مظاهر حياتهم وألوان ثقافتهم القديمة والحديثة؟ واقتباسهم عن العالم الخارجى، واتصالهم بأممه وحضاراته فى الشرق والغرب على حد سواء؟ الحق أن مايقال عن الجمود وروح المحافظة على القديم فى مصر، وتمسك المصريين بقديمهم لمجرد قدمه، قول لايجوز أن يطلق على علاته، لأنه لايطابق الحقيقة الواقعة مطابقة علمية صحيحة. ولعلنا أن نعود إلى هذا الموضوع يوماً فى مقال ما.

ولكن الشىء الذى يهمنا الآن إنما هو أن الحياة الجديدة والثورة الزراعية الحديثة فى مصر قد هزت الريف وقراه هزات عنيفة اقتضت كثيراً من التغيير بعد

ثبات طويل فى بعض نواحى الحياة . وعلى من يريد أن يعرض للإصلاح والتجديد فى الريف أن يدرس المجتمع الريفى وحياته القروية فى ضوء ما اكتنف نشأة النظام الزراعى والقروى فى مصر من ظروف طبيعية وبشرية . وعليه فوق ذلك أن يدرس العوامل الجغرافية والتاريخية التى اثرت فى حياة المجتمع بل كيفتها منذ البداءة ، تلك العوامل التى ربما كانت مسئولة إلى حد بعيد أو قريب عما بدا لنا أول الأمر كأنه جمود فى حياة القرية المصرية ونظامها خلال أجيال طويلة . ومن الخير لمن يريد التجديد والتغيير أن يلم بعوامل الثبات التقليدية ، التى لابد أن تدافعه فى جهوده ، وقد يتوقف على خطته إزاءها نجاحه أو إخفاقه ... بل قد يكون من الخير المحقق ، ونحن بصدد الإصلاح ، أن نلم بقوى الطبيعة والمجتمع التقليدية ، فنجندها تجنيداً ، ونوجهها وجهة الخير والحق توجيهاً ، فتغدو جميعاً فى جانب الإصلاح ، بدلا من أن تبقى فى جانب ما يسميه بعضنا جموداً ، ومايسميه بعضنا الآخر استمساكا بالقديم أو إعراضاً عن التجديد ، وقد يسميه فريق منا عدم اكتراث بما يستلزمه العصر الجديد من نزوع إلى التطور وأخذ بسبيل التجديد .

ولقد تأثرت القرية المصرية فى نشأتها وتطورها بعدد من العوامل الأساسية ، نستطيع أن نختار منها الآن ما نجمله فى نقط أربع : هى الموقع المحلى والمكان الذى تحدد الظروف الطبيعية أن تقام فيه القرية . ثم المركز الجغرافى وعلاقة القرية واتصالاتها بغيرها من القرى فى البيئة الريفية . ثم المواد التى تبنى منها القرية وموارد الطبيعة المصرية من هذه الناحية ، وما يتصل بذلك من تصميم القرية تصميما يتفق وظروف البيئة وحاجات المجتمع القروى . ثم أخيراً معيشة القرويين فى قريتهم ، واتصال ذلك بشئون الإدارة والأمن والنظام ، وعلاقتها بالحكومة الإقليمية أو المركزية . وجميع هذه النواحى قد تأثرت القرية فيها بالظروف الطبيعية والبشرية للبيئة المصرية . وهذا ماسنحاول أن نعالجه الآن فى شىء كثير من الإيجاز .

فأما عن الموقع والمكان فإن أرض مصر امتازت على غيرها من مواطن

الحضارة القديمة بأنها أرض مستوية منخفضة ، يهددها فيضان النهر فى كل عام تهديداً مباشراً بالإغراق ، وغير مباشر بالرشح . وعندما نزل المصريون أول مانزلوا من الصحراء إلى الوادى ، بين الألف السادسة والألف الخامسة قبل الميلاد ، كان عليهم أن يتحولوا من الحياة القَبَلية ، أى التى تكون القبيلة فيها وحدة المجتمع ، إلى الحياة الإقليمية ، أى التى يكون فيها الإقليم أو الوطن الصغير رباط المجتمع . وكان هذا الإقليم فى العادة قسما من الوادى ، تحوّل فيما بعد إلى مجموعة من الحياض التى يغمرها الفيضان . ويفلحها الناس بعد انحسار مياهه . وفى هذا القسم حاول السكان الأولون أن يقيموا قراهم ، فكان عليهم أن ينشئوا أول الأمر كومات كبيرة من التراب ، ترتفع فوق مستوى الفيضان وتثبت لتيار الماء الجارف وقت اندفاع المياه ، وكثيراً ما تبطّن جنبات هذه الكومات بالاحجار الجيرية البيضاء . يجلبها القوم من حافة الهضبة إن كانت قريبة ، أو بأعمدة من جذوع الأشجار وجدائل من الأحراش والأعشاب إن كانت الكومة بعيدة عن الهضبة ومعرضة فى بعض جنباتها لتيار جارف ، وذلك حتى لاتنهار الكومة ويجرفها الماء . وقد كانت إقامة هذه الكومات والمحافظة عليها ضرورية ، حتى يمكن إقامة مبانى القرية فى مكان أمين ، لايهدده الفيضان . كما كان من المستحيل عمليا على شخص بمفرده ، أو حتى على أسرة أو مجموعة صغيرة من الأفراد أن تقيم لنفسها كومة صغيرة تبنى بيتها فوقها ، لأن تلك الكومة الصغيرة يسهل أن يطغى عليها الماء ، وأن يصدع جوانبها التيار ، فضلاً عن أنها فى وقت الفيضان تصبح فى عزلة عن غيرها من اماكن السكنى ، فتصعب حياتها ، ويسهل السطو عليها ، لأنها لاتتمتع بما تتيحة القرية الكبيرة لأهلها الكثيرين المتضامنين من أمن وسلام . لذلك كله وجد السكان فى وادى النيل الأدنى ودلتاه أنفسهم مضطرين منذ بداءة الحضارة الزراعية المستقرة إلى أن يعيشوا فى قرى كبيرة ، تتوج كومات كبيرة منتثرة بين الأحواض ، بعضها قريب من الصحراء أو ملتصق بها ، ولكن أغلبها مجاور للنهر أو منتشر فى سهل الدلتا الفسيح ، حيث لاعاصم من الماء إلا هذه التلال الصناعية التى بنتها يد الإنسان ، والتى يعتصم بها وقت الفيضان كل من

يسعى ومايسعى على الأرض من أحياء ، فهى ملجأ الإنسان والحيوان على حد سواء .

وهكذا تركزت الحياة الريفية كلها فى القرية التى أصبح تلّها بحكم الضرورة مسرح النشاط البشرى كله خلال فترة الفيضان . وقد كانت ضرورة إقامة التل الصناعى مبعث الوحدة والتضامن فى المجتمع القروى ، وبقيت كذلك خلال أعصر التاريخ ، يحافظ سكان القرية على التل ، ويضيفون إليه من الأتربة مايحفظ كيانه ، ثم يعيشون فوقه متضامنين متكاتفين متشاركين فى الشعور بالخطر إبان الفيضان ، حتى إذا ما انجابت المياه نزلوا إلى الحياض يفلحونها ، ثم يحصدون مايزرعون ، ويجتهدون من جديد فى تطهير مسالك الماء ، وترميم جسور الحياض ، استعداداً لموسم الفيضان الجديد . بل هكذا قامت القرية والحياة الريفية كلها فى مصر على أساس التضامن والتعاون والمشاركة فى دفع الخطر وجلب المنفعة ، وطبع ذلك حياة أهل الريف على شيء كثير من مظاهر النظام والطاعة ، وهما صفتان ضروريتان لكل عمل اجماعى يشترك فيه عدد كبير من الأفراد . ولعل هذا كله هو سر القوة الأول فى حياة القرية المصرية ، وهو الذى استطاعت بفضله هذه القرية أن تعيش وأن تحتفظ بشخصيتها على مر العصور رغم تغير الزمن وتداول الأيام ، ورغم ما كان من غزوات أتت مصر وغيرت وجه التاريخ فى مظهره ، ولكنها لم تغير أسس الحياة فى مخبرها الأصلى ، فكانت القرية ، وكان الفلاح ، عنوان الاستقرار فى الحياة المصرية ، بل عنوان الدوام والاستمرار فى مدنية مصر الزراعية . وهذا ماعبر عنه بعض من لايتعمقون الأمور بأنه محافظة على القديم ! .

ولكن ماقيمة هذا الكلام بالنسبة لما نحن بسبيله من إصلاح الحياة الريفية ؟ ربما كان مرجع العلة فى مجتمعنا الريفى الحديث (لاسيما فى الدلتا) أن نظام الرى الدائم قلل من أثر رى الحياض وضرورة إقامة القرية فوق كومة مرتفعة . فالأرض لم تعد تغمر بالمياه إلا فى مناطق محدودة فى جنوب مصر ، والقرى أصبح من الممكن أن تقام فى مستوى الأرض الزراعية ، دون أن يرفع مكانها على هيئة تل

صناعى . وقد أفقدت الحالة الجديدة قرى مصر مقوماً أساسيًّا من مقوماتها الأولى ، إذ لم تعد هناك حاجة لأن يتضافر السكان ويتعاونوا فى إقامة تل التراب وحراسته ، بل إنهم قد اندفعوا فى العهد الحديث إلى تخريبه ونقل أتربته لتسميد أراضيهم الزراعية ، التى ازدادت حاجتها إلى التسميد بسبب استمرار الزراعة طول العام . على أن الظاهرة التى لاينبغى أن نغفل عنها هى أن إقامة التل كانت بالنسبة للسكان تمثل عملا إجماعيًّا يتضافر من أجله الجميع ، على حين أن هدمه ونقل أتربته وأسبخته إلى الحقول الخاصة أصبحت الآن عملا فرديًّا يقومَ على الأنانية والأثرة أكثر مما يقوم على الشعور بواجب التضامن وإيثار الصالح العام . وإلى جانب ذلك فقد كانت القرى القديمة كبيرة الحجم متجمعة السكان ، أما فى العهد الحديث فقد كثرت العزب والقرى الصغيرة المنتثرة ، وأدى هذا إلى شىء من التفكك فى روح الاجتماع فى الريف . وعلى من يعالجون الإصلاح الاجتماعى أن يلحظوا مثل هذه الظاهرات الخطيرة فى فلاحى مصر : تعاون لم يبق مايحفز إليه ، وتضامن لم يبق مايرغم الناس عليه ، وتفكك فى المجتمع القروى يقوم على الأثرة حيناً ، وعلى اعتزال الجماعة الكبيرة ، وانفراد الجماعة الصغيرة بذاتها حيناً آخر . وتلك كلها معاول هدم خطيرة فى حياة الريف . ولابد لنا فى رسم خططنا الإصلاحية أن نعوض أهل القرى وسكان الريف بعض مافقدوه من مقومات بقيت على الزمن ، حتى أصابتها الثورة الحديثة بصدمتها العنيفة التى هزت بناء المجتمع من الأساس . وإذا صح هذا الفهم لأحد أسباب التفكك والانحلال فى مجتمعنا الريفى ، فقد ينفعنا أن نعنى بكل ما يردُّ إلى المجتمع روح التضامن والتعاون ، فنعلّم سكان القرية مثلا أن تتضافر جهودهم فى بعض المشروعات القروية الجديدة من بناء أماكن الاستشفاء أو دور التعليم أو المراكز الاجتماعية أو ردم البرك والمستنقعات أو غير ذلك مما قد يكون على الحكومة المركزية أن تضطلع به لضمان سرعة الإنجاز ، ولكن من الخير أن يُعَوَّد الأهالى أن يشاركوا فيه بما يرد عليهم روح الجماعة ، التى حفظت لمصر كيانها على مر الأعصر وكر الأيام .

كل هذا عن موقع القرية ومكان إقامتها ، فأما عن مركزها الجغرافى وعلاقاتها

بغيرها من القرى فشأنه أيسر من ذلك . وقد راعى المصريون الأقدمون دواماً أن يتيسر على قراهم أن يتصل بعضها ببعض ، وكانت وسيلتهم فى المواصلات نهر النيل ذاته من جهة ، ثم تلك الطرق الكثيرة التى تقطع الوادى ودلتاه طولا وعرضاً ، والتى كانت تتمشى مع الجسور التى تفصل الحياض بعضها عن بعض من جهة أخرى . والواقع أن مصر فى تاريخها القديم والوسيط امتازت على الدوام بكثرة هذه الطرق التى تقطع أراضيها من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشرق إلى الغرب فى هيئة شبكة صغيرة العيون . ولكن العهد الحديث غيَّر من هذه الصورة بعض الشيء ، فلم تعد هناك حاجة إلى أن تقسم الأرض إلى مربعات وحياض ، ولا إلى أن يحتفظ بتلك الجسور التى تجرى من فوقها الطرق ، وإنما أزيلت الجسور وأزيل معها كثير من سبل الاتصال ، واستعيض عنها بقنوات تجرى كلها فى اتجاه عام واحد من الجنوب نحو البحر ، وتتفرع على هيئة مروحة فى أرض الدلتا التى تتفتح وتنتشر نحو الشمال . ومهما قيل عن صلاحية الطرق الحديثة التى تجرى فوق جسور القنوات ، فإنها لاتعتبر مسالك قروية بالمعنى الصحيح الدقيق للكلمة ، لاسيما أن المشروعات الحديثة لم يراع فى شقها أن تخدم القرى ومناطق السكن ، وإنما روعى فيها أن تروى الحقول ، ولذلك فإن كثيراً من الطرق التى تساير الترع تتحاشى القرى ولا تمر بها ، وإنما تسير مستقيمة وسط الحقول . وفضلا عن ذلك فإن ارتباط الطريق البرى بترعة لم تنشأ للملاحة والاتصال ، وإنما أنشئت لغرض آخر هو الرى ، قد خرج بالمواصلات البرية فى ريف مصر عن هدفها الأصلى ، وانحرف بها عما كان ينبغى أن تسخَّر له من خدمة القرى وتوصيلها بعضها ببعض . لذلك فإن معظم طرق الريف لاتزيد عن أنها مسالك قديمة جرى عليها الزمن ، وطغت عليها مطالب الزراعة والرى الحديثة ، فهى لاتصلح لعصر أهم مافيه تقصير المسافات وتوثيق الصلة بين الناس ، وربط أركان الريف وزواياه المنعزلة بعضها ببعض ... وفى هذا كله مجال فسيح لمن يريد الإصلاح .

وأما عن موارد البيئة المصرية وما تجود به من مواد لبناء القرى ومساكن الريف ، فمن المفيد أن نلحظ أن ظروف المناخ فى مصر ليست من القسوة بما عليه

الحال فى مناطق أخرى من العالم . لذلك لم يجهد المصريون أنفسهم فى أن يقيموا مساكن قوية تقيهم غوائل الطقس وتقلباته ، وإنما اكتفوا بإقامة مساكن بسيطة تقيهم حرارة الشمس ووهجها حين ترتفع فى الصيف ، وشدة الريح وثورتها حين تعصف فى بعض أيام الشتاء . وكانت مصر فقيرة فى الأخشاب ، فاقتصدت فى استخدامها إلى أبعد الحدود . واكتفى المصريون بأن يقيموا منازلهم ومساكنهم من اللبن والطين المجفف . وكان هذا الطين مناسباً جداً لأحوال المناخ لأنه موصل ردىء للحرارة ، فهو لايسخن فى الصيف ولا يبرد فى الشتاء ، لذلك وجد المصريون فيه مادة مناسبة جداً لمناخ بلادهم القارى . ولعل من الطريف أن نلحظ أنه فى مصر القديمة كانت مساكن الفراعنة نفسها تبنى من هذا اللبن ، أما الحجر فلم يكن يبنى به غير المعابد والهياكل والمقابر وما إليها من بيوت الله ودور البقاء . ولعل هذا هو السر فى أنه لم يبق لنا من آثار السكن القديم فى مصر غير القليل . وقد بنيت قرى المصريين ومساكنهم على مر العصور من نفس المادة ، لا لسبب إلا أنها أنسب ما تكون للبيئة والمناخ . حتى إذا ما جاء العهد الحديث وانتشر نظام الرى الدائم تغيرت الأحوال ، فكثرت الرطوبة فى الأرض وارتفع مستوى المياه الجوفية ، كما أن بعض القرى كما ذكرنا هجر أهلها الأكوام القديمة وبنوا مساكنهم فى مستوى الأرض الزراعية ، وذلك كله جعل المساكن عرضة للرطوبة ، وأقل صلاحية للسكنى والإقامة ، لا سيا فى أشهر الخريف والشتاء . والواقع أن كثيراً من قرى الريف وبيوته فى الوقت الحاضر أصبحت لاتكاد تصلح لسكنى البشر فى كثير من أشهر الشتاء ، بسبب الرطوبة الزائدة والأحوال الصحية غير المناسبة ، فضلاً عن تزاحم السكان وتكاثرهم بما يفوق طاقة المكان ، ثم تكاثر الحيوان أيضاً وسكناه مع الإنسان بحكم ظروف الفلاح التى يلمسها كل من نشأ أو عاش فى الريف . لذلك كله لانكون مبالغين إذا قلنا إن الثورة الزراعية كان لها من الأثر فى حياة الريف المعيشية ، ما لايقل فى مداه ونوعه عما كان للثورة الصناعية من أثر فى حياة الطبقات العاملة فى مدن أوروبا ، إذ الواقع أن سكنى الريف فى مصر هى اليوم أقل فى مستواها الصحى ، بل فى مستواها الإنسانى ،

عما كانت عليه الحال قبل إدخال نظام الرى الدائم . وقد تكون هذه من كبريات المعضلات التى يواجهها من يعرضون لإصلاح الحياة فى الريف ، خصوصاً أن الحالة تزداد سوءاً يوماً عن يوم . والواجب أن يوجه التفكير فى صرف المياه الجوفية توجيهاً لايقتصر على مراعاة فائدة الصرف للأرض الزراعية ورفع مستوى غلة الفدان ، وإنما يمتد إلى مراعاة ضرورة تحسين الصرف كوسيلة من وسائل تحسين حالة السكنى فى الريف . وإذا كان البناء باللبن والطين المجفف قد صلح فيما مضى ، فإنه فى الظروف الحاضرة وبنظام الصرف الحالى لم يعد يصلح للسكنى الصحية . ولابد من معالجة الحال بخفض مستوى المياه الجوفية ، أو بتغيير مادة البناء فى إقامة أسس المساكن ، أو بغير ذلك مما قد تتفتق عنه حيلة المهندسين(١) .

وأما الناحية الرابعة والأخيرة التى نعرض لها فى هذا المقال ، فناحية العلاقات التى تسود بين سكان القرية وتحكم معاملاتهم واتصالاتهم بعضهم ببعض من جهة ، ثم اتصالاتهم كمجموعة بالحكومات الإقليمية والمركزية من جهة أخرى . وهنا نعرض بالطبع للأمن والإدارة . وقد رأينا فيما أشرنا إليه من تاريخ نشأة القرية أنها قامت منذ البداءة على شركة من المصالح المتشابكة والمنافع المتداخلة ، التى يحرسها تضامن اجتماعى قضت به ضرورات الحياة ومقوماتها الأولى ، وقد تمثل ذلك فى القرية المصرية حتى فى عصور ماقبل التاريخ . لذلك كانت الحكومة أو الإدارة القروية ضرورة من ضرورات الحياة ، فكان لكل قرية رئيس ينظم جهود الأفراد ويوجهها فى إقامة كومة التراب مثلا ، وفى الدفاع ضد الفيضان فى موسمه ، وفى تنظيم الدفاع عن القرية ضد ما قد يصيبها من سطو بأصوله إلى الماضى البعيد . بل قد يكون إهمال الماضى فى نظر كثير من الناس جرماً لايغتفر ، وخسارة لاتعوض ، ففى تاريخ مصر ومجتمعها كثير من الثروة والتراث الطيب ، وفى ذلك التاريخ عبرة ودروس لمن شاء أن يعتبر أو يتعلم ... وربما كان

---

(١) هناك نواح أخرى من هندسة القرية لا نعرض لها هنا لأنها فنية خالصة ، وهى التى تتصل بتصميم القرية وتحديد مواقع مرافقها العامة ورسم شوارعها وغير ذلك مما يحسن أن يترك الكلام فيه للمهندسين .

أول هذه العبر والدروس أن النهضة الزراعية الحديثة لاتسير بنا بالضرورة فى الطريق القويم ، وأن الشر فى حياة الريف يزداد يوما عن يوم ، وقد لاينقذنا من الكارثة إلا أن نردّ إلى حياة الريف شيئاً مما يعلمنا التاريخ ... فنبعث فيه من جديد ، وفى صورة جديدة تساير الزمن ، روح التضامن والتعاون التى قامت عليها القرية المصرية فى عهودها الأولى ، ونقيم حياة القرية على أساس جديد من المنافع المحلية المشتركة والمصالح المتبادلة والنزعة الاستقلالية فى الحكم والإدارة . فنرد بذلك كله إلى القرية اعتبارها المسلوب ، ونعود بها إلى ما كانت عليه أول الأمر ، وإلى ما كانت عليه فى عهود عظمة المجتمع المصرى وازدهار حياته بصفة خاصة ، ونجعل من القرية بحق نواة المجتمع تدور من حولها أفلاك نشاطه ، وتستند إليها دعائم كيانه ووجوده ... بل نجعل منها رمز الخلود فى روح مصر علَّه أن يبعث فتيًّا وأن ينشر قويًّا ، وعلَّ مصر الخالدة أن تبقى على الزمن وأن تتجدد على الأيام ، فتعيد فى مستقبلها بعض ماكان لها من سيرة خالدة فى ماضيها المجيد .

«١٢»

فى منخفض الواحات الخارجة

رحلة علمية جامعية

في منخفض الواحات الخارجة

رحلة علمية جامعية (*)

هذه الجامعة المصرية خير ما يمثل النحو الحديث من الدراسة العالية بمصر وهي في نهجها في البحث والدراسة إنما تعنى بتطبيق مناهج العلم وفنون المعرفة العامة على مصر بنوع خاص ، فهي لذلك لا تألو جهدا في انفاذ رحلاتها العلمية إلى مختلف جهات القطر. عاملة على أن يكون لها شرف تعريف العالم بمصر. قائمة بواجبها العلمي في أقرب ميدان تستطيع أن توفر لنفسها فيه أسباب البحث ومناهج الدراسة .

ولقد كان أن انفذت كلية الآداب ، يمثلها فريق من أساتذتها وطلبتها الجغرافيين رحلة علمية إلى إحدى مناطق القطر النائية . هي منخفض الواحات الخارجة ، فكان لزاما أن نثبت هنا شيئا عن هذه المنطقة من الوجهتين الجغرافية والتاريخية ، واعدين أن ندرس بمقال آخر حالتها الاجتماعية والاقتصادية . مستشفين مستقبل تلك الواحات من خلال الحقائق الحاضرة .

فهذا المنخفض من أكبر منخفضات صحرائنا الغربية الجنوبية ، يقع على مسافة ٢٠٠ كيلومتر غربي النيل ، كما يمتد من الشمال إلى الجنوب على طول ١٩٨٥ كيلو مترا وعرضه يتراوح بين ٢٠ و ٨٠ كيلو مترا ... وحدود هذا

* رحلة علمية جامعية قام بها نفر من اساتذة قسم الجغرافيا وطلبته (من قسم الجغرافيا بكلية الآداب بالجامعة المصرية ـ جامعة القاهرة) إلى منخفض الواحات الخارجة ، في مطلع عام ١٩٣٠) وكان الكاتب أول طالب بحث بالقسم فأعد هذا التقرير ونشره إذ ذاك (بنصه الوارد هنا) .

المنخفض وإن كانت ظاهرة تماما إلى جهتى الشمال والشرق ، حيث ترتفع حافة الهضبة المحيطة به إلى نحو ٤٠٠ متر فوق البحر فأنها لاتكاد تظهرمطلقا إلى الناحيتين الجنوبية والغربية ، حيث نرى قاع المنخفض يرتفع تدريجيا حتى يصل إلى مستوى سطح الهضبة ... أما متوسط ارتفاع قاعه فوق البحر فستون مترا ، ولكن أخفض بقعة به لاترتفع أكثر من مترين ونصف متر فوق سطح البحر.

ويختلف العلماء كثيرا فى محاولة تعليل وجود مثل هذا المنخفض ، فيرى بعضهم أنه ليس أكثر من هبوط عادى حدث فى القشرة الأرضية فى هذه المنطقة ، ويرى آخرون أن تكوينه إنما يرجع إلى فعل عوامل النحات والنقل فى القشرة الأرضية ... بل إن هؤلاء الآخيرين ينقسمون فيما بينهم فى تقدير مختلف هذه العوامل التى نحتت هذا المنخفض وكيفته ، فيرى فريق منهم أنها التيارات البحرية حين كان البحر المتوسط يصل شاطئه إلى هذه المنطقة فى العصور الجيولوجية السابقة ، كما يرى فريق آخر أن الرياح إنما هى العامل الأكبر فى حفر هذه البقعة من الصحراء.

وإذا كان لنا أن نسوق رأينا فى الموضوع ، فإننا نحب أن يكون سبيلنا وسطا بين هذه الآراء المختلفة فنلاحظ أن هذه المنطقة لاتزال ماثلة بها آثار اضطرابات القشرة الأرضية ، إذ يمتد بها شق جيولوجى من الشمال إلى الجنوب ، فليس بعيدا أن تكون هذه الاضطرابات الأرضية قد سببت ضعفا فى طبقات هذه المنطقة السطحية ... فجاء بعد ذلك دور الرياح القوية الناقلة ، وكان سهلا عليها أن تحفر مثل هذا المنخفض فى هذه البقعة الضعيفة . وأن تحمل رماله وفتات صخوره إلى الجهات الجنوبية منه.

على أنه مهما تكن علة وجود مثل هذا المنخفض ، فإنه منطقة من القطر جديرة بالعناية والبحث ، بل هو فى الواقع يهم الجغرافى والجيولوجى وعالم الآثار ، كما هو مجال بحث للمؤرخ والاقتصادى والباحث الاجتماعى فى وقت واحد ...

فهذا المنخفض وإن كان نائيا بعيدا تحيطه الفيافى من كل جانب ، فهو مع

ذلك لم يكن ضمير الصحراء إلى الحد الذى قد نتصوره ، وإنما كان على اتصال دائم بغيره ، ولايزال كذلك ... ولقد قام بدوره التاريخى الذى كان يفرضه عليه موقعه الجغرافى ، من أنه محط ترحال وسط الصحراء . سواء فى ذلك للمسافر بين الشمال والجنوب ، أو لقاطع البيداء بين الشرق والغرب .

وقد يكفى أن نعلم أنه من غير شك أهم نقطة على طريق درب الأربعين بين أسيوط والفاشر ، وأنه يرتبط بوادى النيل بسبعة طرق مختلفة ، ثم أنه فوق ذلك كان حلقة الاتصال مابين بلاد المغرب وواحات الكفرة والفرافرة والداخلة من ناحية ، ثم صعيد مصر وشاطئ البحر الأحمر إلى الحجاز حيث الحج من ناحية ثانية ... قد يكفى بعض ذلك لنعلم كيف أن هذا المنخفض . قد تفرد بمركز جغرافى فذ ، قضى أن يكون له ذلك الدور التاريخى المجيد .

وفوق ذلك فالتركيب الجيولوجى لهذا المنخفض كان من أقوم مسببات الحياة فيه ، فالمياه المتفجرة فى عيونه وآباره إنما تتسرب إليه خلال طبقات الأحجار الرملية (الخرسان النوبى) وهذه كثيرا ماتظهر هنا على سطح الأرض أو دون ذلك بقليل ، بحيث لاتكسوها غير طبقات رقيقة من أحجار الطفل أو الرواسب البحيرية الحديثة ، وهكذا كان سهلا أن يحتفر الإنسان آباره وعيونه خلال تلك الصفائح الرقيقة حتى إذا مابلغ طبقات الخراسان النوبى ، تفجر الماء ، وتفجرت معه الحياة . وجرى ذلك « السائل الكريم » فأجرى على الأرض البركة ، وأنبت بالصحراء مايصدق فيه قول الأديب الفارسى القديم (؟) ماترجمته :

« إن عودا ناضرا ونبتة واحدة خضراء »
« لأجل مايميز بين واد خصيب ، وصحراء قاحلة جدباء »

وهكذا وجد الإنسان مستقره بالواحات الخارجة منذ بداية العصر الحجرى الحديث بل وقبل ذلك .. ولقد كان من توفيق رحلتنا الجامعية أن عثرنا على كثير من آلات ذلك العصر الحجرية الصوانية على شواطئ بحيرة يبدو أنها كانت تشمل بعض النصف الشمالى من ذلك المنخفض إبان العصر الحجرى الحديث (؟) ،

فكان الإنسان يعيش حولها يقنص الحيوان أو يرعاه ـ وقد كان يعيش هناك قبل جفاف الصحراء ـ كما يزرع بعض الحبوب ويصنع الفخار بشكل بدائى فطرى . لاتزال آثاره باقية حتى الآن .

ومع كل هذا ، فإن الباحثين إن كانوا قد عثروا على عُدد الإنسان وآلاته وأوانيه الفخارية منذ بداية العصر الحجرى الحديث ، فأنهم لم يظفروا بشىء من بقايا الإنسان نفسه بالمقابر أو غيرها ، مما يرجع إلى ذلك العهد أو الذى يليه ـ ويسميه علماء الآثار بالعصر قبل التاريخى ... كذلك تدل نقوش الأسرة الثامنة عشر صراحة على تبعية الواحات لفرعون وادى النيل ، ولكننا لم نظفر بأى أثر قائم ، كالمعابد أو غيرها مما يرجع إلى عهد هذه الأسرة ، أو التى تلتها من الأسرات المصرية الصميمة ... وإنما يرجع أقدم أثر قائم بالواحة إلى عهد الفرس أو الأسرة السابعة والعشرين (؟) .

ومعبد هيبس (Hibis) هو ذلك الأثر الأقدم ، تدل نقوشه على أنه شيد فى عهد دارا الأول الفارسى مابين عامى ٥٢١ ـ ٤٨٦ ق . م تكريما للإله آمون رع إله الشمس ومعبود المصريين .

وهذا المعبد القديم يقع شمالى قرية الخارجة لأربعة كيلومترات كما يمتد بناؤه من الشرق إلى الغرب على طول ٤٤ مترا وبعرض يكاد يبلغ العشرين مترا ، وارتفاع لايقل عن الستة أمتار ... تدل نقوشه على أن الملك قد ابتناه من الحجر المحلى الجميل ، وعلى أنه استحضر لتزيينه وتحليته النحاس والبرنز وأخلاط المعدن من القارة الآسيوية .

فأما لفظ « هيبس » نفسه فمعناه « مدينة المحراث » ... وتذكرها نقوش أدفو على أنها قاعدة « خيبم » وهى مانعرفه الآن بالواحة الخارجة .

وأنت إذا قدمت نحوه من بعيد ، ترى ثلاث بوابات فخمة قد عقدت كل واحدة منها على قوائم كثيرة النقوش هيروغليفية ويونانية ... فإذا اجتزتها ألفيت دهليزا فخما . تقوم به ثمانية أعمدة اسطوانية رائعة . تحليها تيجان تمثل زهور اللوتس فى كثير من البراعة الرائعة والإبداع الفنى الجميل ، ثم من وراء ذلك

حجر فسيحة ومخادع منزوية قد نقش على جدرانها كثير من تعاويذ الآلهة وأعمال الملوك كما أجرت عليها يد الفنان المبدع غير قليل من النقوش والصور محفورة وبارزة تمثل مختلف أشكال الحياة دنيا وآخرة ، وتطبع فى ذهن ناظرها صورا مختلفة متباينة تمثل الروعة والنعيم والقسوة والحنان فى وقت واحد .

فهذه أم المليك أو إحدى الآلهات تدور يسراها حول منكب نجلها الأغر . وتقبض يمناها بثديها الندى ، تدر منه قطرات زكية مباركة إلى فم المليك المعظم ... ثم هذا دور أمه الرءوم قد انتهى أوانه فتسلم المليك إلهان قويان ، وقد رفعاه إلى آلة دائرية تحركها الأرجل ، وأخذا يكيفانه كما يكيف صانع الفخار آنيته ، لايزال يدير من تحتها (الدولاب) حتى يسمها بالبسم الذى يريد . ثم هذا المليك من بعد ذلك قد شب ويفع واستوى على الملك رشيدا قويا ، يتزن فوق رأسه تاج الوجهين القبلى والبحرى . فلا هو بالطفل الضعيف ولا هو بالشاب النازق ، وإنما هو قد غدا خير من يمثل الرجولة كاملة والاقدام غير منقوص ... فعلى إحدى الحوائط حية تتلوى وتفح من فمها زعاف السم وشرر النار كأنها تمثل فى التوائها وسمها فنون المكر ونوازع الدهاء ثم يطأ الحية بمخالب أكفه أسد قوى زائر كأنه يمثل فى تحفزه وصولته قوة الجبروت وبطش السلطان ... ثم هذا المليك الرشيد القوى قد امتطى صهوة الأسد من فوق الحية ، فكأنه قد غلب كل مكر ودهاء وطغى على كل جبروت وسلطان ، إلى غير ذلك من صور فنية ونقوش بديعة تأخذ ألوانها الزاهية بالأبصار كما تستحث دقائقها كوامن الانتباه ... فإذا أنت لمحتها من بعيد جذبتك بقوة سحرية ، وفرضت عليك احساس جمالها الآخذ بالألباب .

فأما غير معبد « هيبيس » فآثار كثيرة ترجع إلى عصر اليونان والرومان . وربما كان أحقها بالعناية والحفظ « قصر الغويطة » على ستة كيلومترات جنوب شرق قرية جناح ... وهو بناء ضخم يقوم على ربوة تشرف على سهل فسيح . قد بناه بطليموس الثالث من حجر الرمل المائل إلى الصفرة ... ومن الغريب أنه يظهر من بعيد كأنه قلعة قائمة مربعة تشرف على ماحولها فى رهبة وهيبة . فإذا ماكنت بين

جدرانه الضيقة تمثل لك المعبد البديع الوادع يشع على ماحوله نور السلام وروح الطمأنينة .

والواقع أن البناء كان يؤدى وظيفة مزدوجة ، فبداخله المعبد الجميل الفنى كثير الصور والنقوش والرموز والتعاويذ ، ثم من حوله سور ضخم سميك تلتصق به آثار بناية الحامية العسكرية . ومع كل ذلك فقد يكون أغرب الأمور أن يبقى المعبد قائما بأعمدته الجميلة ورسومه الفنية المبدعة ، وأن يعمل الزمن فى بناية الحامية وسورها المحيط ، فلا يبقى منها على أكثر من بضعة آثار هنا وهناك ... وهكذا خلد بناء المعبد رمزا للاخاء والتسامح الإنسانى على حين زالت الحامية وسورها العتيد فأضحت عبرة للطغاة والظالمين .

ثم غير قصر الغويطة آثار أخرى كثيرة بطلمية رومانية وهى كلها لا تعدو أن تكون معابد أو معاقل أو هى فى الواقع تؤدى الوظيفتين وتشبع الغرضين فى وقت واحد ... وهذه الآثار تقع غالبيتها على منافذ المنخفض ومراقيه الصاعدة منه إلى سطح الهضبة ، والتى كان لابد للقوافل الواردة والصادرة أن تسلكها فى الغدو والذهاب .

ومثل هذه الآثار كثيرة فى عين عامور ، وقصر الزيان ومعبد الناضورة ، وقصر الدوش ، ومعاقل أم الدباديب ، وقصر لبيخة ، ودير الغنيمة وغير كل هذه مما لم نستطع رؤيته فى رحلتنا الجامعية ، فكان عبثا أن نكرر عنها هنا ماقد نجده فى المراجع والكتب .

على أننا نلاحظ أن هذه الآثار كلها . وإن كانت قد بنيت إبان حكم غير مصرى فإنها مع ذلك لاتمثل غير الفن المصرى والتقاليد المصرية . بل إننا لانكاد نجد بمعبد هيبس وقصر الغويطة وغيرهما ماتخالف به مانعرفه من المعابد المصرية الصميمة . أكثر من أن سحنة الملك والطبقة الحاكمة قد تغيرت بعض الشىء ، فظهرت صورهم وتقاسيم وجوههم وملامحهم متميزة عن سحنة الكهنة ورجال الشعب من المصريين ، وهذا مالا نجده فى المعابد المصرية الصميمة حيث الملك والشعب من عنصر جنسى واحد .

ومع كل هذا فقد يكون بالخارجة أثر آخر مصرى صميم إن كان قد بنى فى العصر الأول لحكم الرومان فإنه مع ذلك يمثل الفن المصرى الخالص والمسحة المصرية غير المشوبة ، إذ هو من بناء الشعب المصرى نفسه لنفسه ، فليس من بين رسومه طبقة حاكمة أجنبية وأخرى محكومة مصرية ، وإنما هو فى الواقع بعيد عن كل مظاهر الحكم الدينوى ، وكل صورة تمثل أشكالا دينية انجيلية لا أكثر ولا أقل .

« ومدينة الأموات المسيحية » هى ذلك الأثر . وتقع على بعد ستة كيلومترات شمال قرية الخارجة ، كما يرجع عهدها إلى بداية دخول المسيحية إلى مصر ... وإذا كان من الصعب تحديد الزمن الذى أنشئت فيه مثل هذه المدافن ، فإننا قد نستطيع أن نحكم بأن مؤسسه هو زعيم مذهب الثالوث المقدس فى مصر اسناثيوس الذى نفى خلال القرن الرابع الميلادى عدة مرات إلى الصحراء الغربية حيث ابتنى أنصاره كثيرا من الأديرة الجديدة على أنقاض الأديرة والمعابد المصرية القديمة ويعتقد هوسكينز أن أديرة الخارجة الخربة كانت ملجأ أمينا للبطل الفار من اضطهاد أتباع الأريانية والوثنية ، كما كانت كذلك منفى أبديا سحيقا لأنصاره من الأحبار والقسس أمثال نستريوس وغيره ممن طوحت بهم نظم السياسة والدين إلى هذه الواحة النائية .

وهكذا قام بالخارجة مذهب مسيحى جديد . يمثل جماعة المضطهدين والمطرودين أو بالحرى جماعة الثائرين والمصلحين .. وابتنى قسس هذا المذهب وقادته معابدهم الصغيرة حيث التف حولهم أنصارهم المخلصون ، وبالتدريج أخذ هذا المذهب ينتشر بين سكان الواحة حتى عم الجميع وشمل كل شىء .

ولعل أجمل ماخلف هذا المذهب من آثار فنية هذه المقبرة التاريخية التى تظهر لأول نظرة كأنها مدينة أحياء قد هجرها السكان ، فلم يبق بها غير حوائط البيوت الخربة ، وآثار المعابد مصطفة على طول طرقاتها المستقيمة المعتدلة . كأحدث مايعرف فى تقسيم المدن فى هذا العصر ... والواقع أن هوسكينز لم يكن مبالغا فى شىء حين قرر أن ليس فى العالم مدينة أموات مسيحية أثرية أجمل من هذه غير

مقبرة سيرينه ... إذ المقابر الصغيرة تمثل الجمال المطبوع غير المركب ، كما تظهر المدافن الكبيرة كثيرة النقش بديعة التحلية ذات دهاليز ومخادع وكهوف ، تعلوها قباب كثيرة مرفوعة فوق أعمدة بديعة الصنع ثابتة البناء ، كلها جمال ، وكلها روعة وجلال .

فالإنسان هنا إنما ترقد عظامه تحت آثاره الخالدة وبقايا مدينته التى ابتناها لتكون دليلا على أنه جاهد ، وعلى أنه كان ينشد حرية المعتقد بقلب الصحراء .

ومع ذلك فقد يكون مظهر المقابر الخارجى تعلوه مسحة التقادم وعلائم التهديم ، بعد أن عملت فيه الرياح السافية القوية ، وتقلبات الجو والطقس الكثيرة ، ثم زوابع المطر التى قد تجرى السيول فى بعض السنين ... ولكنك إذ تلج بعض الحجرات مما استطاع الاحتفاظ بكيانه وسط كل هذه المدمرات ، ترى مظهرا آخر حيا ناطقا يكاد يتحدث إليك فى كثير من الايناس الفنى . بلسان دينى وقور .

ثم لعل أجمل مارأينا فى زيارتنا لمدينة الأموات المسيحية حجرتان صغيرتان تعلوهما قبتان جميلتان ، يحليهما كثير من النقوش الدقيقة ... فأما الأولى فتمثل بعض صورها آدم وحواء من فوقهما شجرة الجنة التى أغراهما الشيطان على تذوق ثمرها المتدلى ، ثم إسماعيل وإبراهيم والمدية والكبش الذى افتداه به ربه ، ثم نوح وسفينته والحمامة التى طارت منها فكانت أول من حط على اليابس ... ثم من فوق كل هذه الصور تمتد يد قوية مشرفة مقدرة يظهر أنها تمثل أن « يد الله فوق الجميع » ... وأما ثانية القبتين فبإحدى جدرانها تظهر السيدة العذراء يخلفها جمع من العذارى الأطهار ، وكلهن يتقدمن إلى درجات راقية تنتهى إلى باب سامق يظهر أنه يمثل باب الجنة ، إذ من ورائه جنات عدن وكروم فاكهة وأعناب ... ثم بجانبها الآخر جماعة المذنبين يتقدمون فى خطى وئيدة متراجعة إلى باب آخر يظهر أنه يمثل باب الجحيم حيث النار وحيث شديد العقاب ... ثم بين المجموعتين صور كثيرة مختلطة ولكنها تكون مجموعة متناسقة ، قد أبدعت تصويرها يد الفنان .

كل هذه وغيرها آثار كثيرة مبعثرة فى الخارجة هنا وهناك . وهى كلها لاتكاد

تعدو زمن الفرس ثم البطالمة والرومان ، ثم هى إن دلت على شىء فعلى عظم شأن الواحة فى ذلك الوقت ، وتقدمها ويسرها رغم أنها وسط الصحراء ، ثم على أن الواحة بلغت ماقد نستطيع أن ندعوه « عصرها الذهبى » إبان حكم الرومان لمصر ، إذ نرى رسوم الهدايا والقرابين تقدم للملوك والآلهة على جدران المعابد دالة على كثرة رخاء الواحة ووفرة خيرها ... بل إننا لسنا نشك فى أننا قد نستطيع أن نعرف أكثر وأكثر عن تاريخ الخارجة إذ ذاك ، لو أننا عنينا بدراسة هذه الآثار بشىء من التفصيل ، خصوصا مانجده من فخار كثير وعقود خرزية ونقود معدنية ... وكل هذه قد عثرت رحلتنا الجامعية منها على غير قليل .

على أننا لانحب أن نختم دون أن نشير إلى دور تاريخى أخير مرت به الواحة ، هو الدور العربى . ويتحدث عنه المؤرخون الأجانب فيقولون إنه كان عصر خمول ونسيان تاريخى ، فيقول « سايس » ماترجمته ، « جاء عصر العرب فتهدمت نفق الماء تجرى به تحت الأرض ، وأهملت حقول الواحة تنبت الحب والثمر ، كما انتشرت حميات الملاريا فى مكان كان الأقدمون يعدونه خير مصحة » .

والواقع أن أحدا لن يستطيع أن ينكر أن تاريخ الواحة قد أخذ يغمض خلال القرون السبعة الأولى لدخول العرب ، حين لانجد أى أثر عربى قائما إلى جانب ماذكرنا من الآثار ، بل لانكاد نسمع خلالها عن هذه الواحة غير مايذكره جغرافيو العرب من خرافات كثيرة عن الواحات ، مما قد يكون مطلق ذكره دليلا على جهل حالها ونسيان وجودها وسط الصحراء .

ويذكر المسعودى مايدلل على انقطاع تلك الواحات إذ ذاك عن مصر انقطاعا يكاد يكون تاما من الوجهتين السياسية والاقتصادية إذ يقول « بلاد الواحات منقطعة وراء الوجه القبلى فى مغابة بين الإسكندرية والصعيد وأرض الأحابش من النوبة وغيرهم وهو بلد قائم بنفسه ولا يفتقر إليه » إلى أن قال « ولاتعد فى الولايات ولا فى الأعمال ولا يحكم عليها وال من قبل السلطان وإنما يحكم عليها من قبل مقطعها وهى قائمة بنفسها غير متصلة بغيرها » ... كما نقل المقريزى عنه كثيرا من الخرافات نذكر منها قوله « وفى تلك الصحارى كانت متنزهات القوم

ومدنهم العجيبة وكنوزهم إلا أن الرمال غلبت عليها ... وكانت الملوك تعمل الطلاسم لدفع تلك الرمال ففسدت طلسماتها لقدم الزمان » .

على أن عزلة الواحات وانفصالها عن النيل لم يدوما طويلا إذ أخذت أهميتها تظهر حين تبين أنها محطات صالحة للقوافل وعلى الأخص قوافل الحج آتية من المغرب مارة بالخارجة إلى شواطئ البحر الأحمر ، ثم قوافل السودان مارة بها كذلك إلى أسيوط ، ومن هنا أخذت عوامل الاتصال تظهر من جديد ، فرأينا أبا الفداء (الجغرافى العربى المتأخر) يقول مانصه « الواحات من ضمن أعمال الصعيد ، وهى فى وسط الرمل شبه الجزائر ، كثيرة النخيل وفيرة الماء يسير المسافر ثلاثة أيام فى الجبل حتى يصلها » ... ومن هنا نتبين كيف أن هذه الواحات عادت فاتصلت بمصر فى أواخر العصر العربى من تاريخ مصر» .

وقد يكون غريبا أن يسلك العرب ذلك المسلك من الواحات فينسونها فى أول الأمر ثم يعودون إلى تعميرها فى النهاية ، ولكن هذا الغريب لايعدو أن يكون مألوفا إذا مانحن حاولنا أن نستوعب دواعى هذا التطور الغريب .

فأولا ينبغى أن نلاحظ أن العرب إنما هجروا جزيرتهم وباديتهم ليستقروا فى بلاد أغنى منها وأيسر حالا كسهول دجلة والفرات ووادى النيل ... فلم يكن غريبا أن تشغلهم خصوبة النيل التى لم يروا مثلها ، عن صحراء مصر التى خلفوا من ورائهم صحراء أخرى مثلها فى شبه جزيرتهم العربية .

ثم ثانيا ينبغى أن نلاحظ أن هذه الواحات النائية كانت دائما ملجأ هادئا للراغبين فى الرهبنة والانزواء فى الصوامع والأديرة ، بل أن جل مظاهر الحياة بها كانت مركزة فى هذه الأديرة والمعابد ... وقد كان الإسلام من حياة الرهبنة بنجوى وتباعد ، بل كان شعاره الدائم « لارهبنة فى الإسلام » .

وإذن فقد تضافر هذان العاملان وغيرهما فى أهمال العرب لهذه الواحات ، فلم تعد تحسب فى الولايات ولا فى الأعمال ، وكان ذلك فى وقت بدأت تقوى فيه دويلات نوبية فى الجنوب استطاعت أن تشن غاراتها على هذه الواحات ، فتسلبها ماتشاء ، وتجردها مما تشاء ، دون أن تلقى مقاومة من دولة حامية ، أو سلطان

قوى حاكم ... فأصبحت هذه الواحات الجنوبية غنيمة لقبائل النوبة الجنوبية مما زاد فى تخريبها وتدمير ماعمره بها الرومان ، وكل ذلك ظاهر فيما ذكره المسعودى إذ يقول : « وفى سنة تسع وثلاثين وثلثمائة سار ملك النوبة فى جيش عظيم إلى الواحات فأوقع بأهلها وقتل منها وأسر كثيرا » .

وقد يأخذ الكثيرون على العرب أنهم اعتادوا حياة الواحات فى شبه جزيرتهم العربية ومع ذلك لم يطبقوا تجاربهم فى الاستفادة من هذه الواحة المصرية ، ولكننا الجغرافيين ندفع هذا الرأى ولا نأخذ به إذ الفرق كبير بين واحات الجزيرة العربية وواحات صحرائنا الغربية ... فحياة السكان فى الأولى تقوم إلى حد كبير على الرعى بعيد فصل المطر ، ثم على الأشراف على طرق المواصلات والحج والتجارة فى شبه الجزيرة ... أما سكان واحاتنا الغربية فليسوا غير مزارعين مستوطنين لايعملون بالرعى ولايشتغلون بالوساطة التجارية ـ التى إنما تقوم بها هنا الآن جماعة العرب الرحل من غير سكان الواحة الخارجة الأصليين ـ وهكذا وجد العرب الأوائل أمامهم بمصر واحات جديدة لاتشابه مطلقا ماعرفوه بشبه جزيرتهم العربية ، فلم يستطيعوا تطبيق تجاربهم وخبرتهم فى واحة لايعرف سكانها الرعى ولا النقل ولا الوساطة التجارية .

فأما فى أواخر العصر العربى فقد كثر الاتصال بين مصر وما يليها جنوبا من بلاد النوبة والسودان ، كما أمن طريق الحج من المغرب عبر الصحراء ... فكان لزاما أن تقوم أو تتجدد بالصحراء طرق مواصلات يعمل بها جماعة العرب من المشتغلين بالوساطة التجارية ونقل الحجاج ... وهكذا بدأت الخارجة ـ وهى واقعة على درب الأربعين وبعض طريق الحج وأطرافه ـ تتخذ شكلا جديدا يشابه مايعرفه العرب فى واحاتهم العربية ، فعاد إليها العرب يعمرونها متخذين منها محط ترحال لقوافلهم بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب .

وهكذا ختم العصر العربى بنهضة جديدة فى واحاتنا المصرية شملت جانب التقدم المادى فى حياة هذه الواحات ... فأضاف العرب بذلك عنصرا جديدا من

عناصر تأثيرهم فى هذه المنخفضات النائية بعد أن كانوا من قبل ذلك قد منحوا سكانها لغتهم ودينهم وعاداتهم وأخلاقهم الإسلامية التى أضافت إلى سلوكياتهم القديمة المتوارثة

«١٣»

سكان مصر ودراسة تاريخهم السلالى

سكان مصر ودراسة تاريخهم السلالى (*)

١ ـ تمهيد عام : دراسة سكان مصر.

٢ ـ منهج البحث الانثروبولوجى وفكرة الجنس والسلالة .

٣ ـ العوامل الجغرافية وأثرها فى تعمير مصر وفى تكوين سكانها السلالى .

٤ ـ سكان مصر وتطورهم السلالى على مر العصور .

٥ ـ خلاصة عن سكان مصر ومميزاتهم السلالية العامة .

٦ ـ ملاحظات ختامية ومقترحات بشأن الدراسة الانثروبولوجية لسكان مصر.

٧ ـ ثبت ببعض المراجع .

تمهيد عام : دراسة سكان مصر :

قال هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد إن مصر هبة النيل . وتناقل الكتاب عنه هذا القول جيلا بعد جيل ، وفهم عنه كثير من المعنيين بالدراسات المصرية أن مصر ببيئتها الطبيعية وحضارتها التاريخية إنما جاءت كلها هبة من هبات هذا النهر العظيم . ومع ذلك فنحن إذا أنعمنا النظر فى تاريخ الحضارة وجدنا أن النيل لم يكن المقوم الوحيد من مقومات الحياة والمدنية فى مصر فهنالك عناصر أخرى فى البيئة المصرية الطبيعية غير ماء النهر ، منها المناخ وما كان له من أثر فى الأعصر القديمة وفى الوقت الحاضر ، ومنها الصحارى المصرية الواقعة على جانبى الوادى تقيه كأنها

---

(١) البحث نشر فى العدد الأول من المجلة التاريخية المصرية ١٩٤٨م .

الدروع ، وتمكن له من الاحتفاظ بشخصيته المميزة عن العالم الخارجى ، ثم منها الموقع الجغرافى لمصر وما كان له من أثر متغير من عصر لعصر بحسب اتصالات مصر بما جاورها من جهة ، ومقتضيات الاتصال بين الشرق والغرب عن طريق هذا المركز الهام فى قلب العالم القديم من جهة أخرى . وفوق ذلك فإن الظروف الطبيعية لم تعمل بمفردها فى نشأة الحياة والمدنية فى مصر . فالطبيعة وحدها لاتنشئ مدنية ، والنيل ذاته إذا ترك وشأنه يجرى جريانا طبيعيا دون ضبط أو تقويم ، ودون أن ينظم طوفانه على السهل الفيضى ، فإنه يكون مصدر خطر على الحياة المستقرة على جوانبه أكثر مما هو مصدر خير لأن تياره يجرف التربة من جانب إلى آخر ، وينحر الجسور بغير نظام . والحق أن الحياة الزراعية التى قامت على أساسها المدنية المصرية إنما جاءت نتيجة لتفاعل جهود الإنسان وعوامل البيئة الطبيعية ، بحيث إن التربة المصرية أن كانت هبة من هبات النيل ، فإن الحياة والحضارة المصرية بشكلها التاريخى المعروف إنما هما من ثمرات جهود الإنسان فى بيئة طبيعية صالحة . ولئن صح هذا الفهم للمدنية المصرية فإن تعريف هيرودوت يحتاج إلى شىء من التفسير والتعديل ، ولابد لنا إذ نتحدث عن مقومات الحياة والمدنية فى مصر من أن نجمع بين البيئة والإنسان ، أو بين ما اصطلح الجغرافيون والمعنيون بالدراسات الاجتماعية على أن يسموه « المكان » من جهة ، « والسكان » من جهة أخرى .

ومع ذلك فالشىء الملحوظ فى الدراسات المصرية أن معظم الاهتمام حتى الآن قد اتجه نحو البيئة أو « المكان » أكثر مما اتجه نحو « السكان » . فنحن نعرف عن ماء نهر النيل وتربة واديه الأدنى ، وكذلك عن صحارى مصر المجاورة وعن مناخها وموقعها الجغرافى ، أكثر مما نعرف عن سكان هذا الوادى وتاريخ تكوينهم الجنسى ومميزات سلالاتهم فى الوقت الحاضر . بل إن مانعرف عن هذه النواحى الأخيرة قد لايكفى لأن نخرج منه بصورة صحيحة عن المصريين وتكوينهم الجنسى ، بالمعنى الذى يفهمه الانثروبولوجيون ، والذى يستند إلى الدراسة العلمية الدقيقة والبيانات والمقاييس الانثروبومترية المفصلة ، والتى لايجاوز ما لدينا منها عن المصريين الحاليين أكثر مما يمثل بضعة آلاف قليلة من الأفراد الذين تمت دراستهم فى أجزاء مختلفة من

مصر، وهو رقم صغير لا يمكن أن نخرج منه بصورة دقيقة عن سكان مصر وتاريخهم الانثروبولوجي وتكوينهم الجنسي، فضلا عن أن تلك الأبحاث قد اختلفت في طرائقها ووسائلها من باحث إلى آخر مما يصعب الجمع والمقارنة. ولذلك كله فإن مثل بحثنا الحاضر لن يعدو أن يكون استعراضا لبعض ما تم من دراسات في مختلف النواحي التي تلقي ضوءا على تاريخ شعب مصر وتكوينه الجنسي، وما اعترى ذلك من اختلاط في فترات متلاحقة من أعصر تاريخنا الطويل. وسنعمد ـ استكمالا لما هناك من نقص في الدراسات الانثروبولوجية ـ إلى الجمع بين ما لدينا من بيانات وحقائق نعرفها من مختلف ميادين البحث، سواء في ذلك مايتصل بأصل السكان وحضارتهم، وتاريخ استقرارهم في الوادي، واتصالهم بالعالم الخارجي، واختلاطهم بالوافدين والعابرين، أو بما نعرف عن سلالاتهم السابقة من دراسة الهياكل والبقايا العظمية للسكان الغابرين في عصر ما قبل التاريخ وخلال الأعصر التاريخية، أو ماهو معروف من تكوين السكان في الوقت الحاضر في ضوء بعض الدراسات الأنثروبومترية والجنسية الحديثة. ولذلك فإن هذا البحث لن يكون انثروبولوجيا خالصا، فنحن في مصر لانزال في مرحلة لايمكن أن تكتمل فيها مثل هذه الدراسة الجنسية الخالصة دون الاعتماد على الأدلة الأثرية وغيرها، بل دون الاعتماد على بعض الأدلة العامة التي تساعد على الاستنتاج والاستخلاص، مما قد يستفاد مثلا من دراسة البيئة المصرية وطرق الهجرات القديمة، والعوامل الجغرافية المختلفة التي يصح أن تكون قد سهلت قدوم الوافدين من الخارج أو استقرارهم واختلاطهم بغيرهم في مختلف جهات وادي النيل الأدنى. وعلى ذلك كله فستكون الغاية من هذا البحث إنما هي استقصاء أصل السكان في مصر ونشأتهم الأولى، والعوامل الأساسية التي أثرت في تعمير وادي النيل الأدنى خلال الأعصر المتتابعة، علنا نخرج في نهاية البحث بما ينير السبيل أمامنا في رسم خطة ومنهاج عمليين لدراسة سكان مصر، والبحث عن أمهات المسائل التي قد تهم من يعرضون لدراسة هذا الموضوع.

منهج البحث الانثروبولوجى وفكرة الجنس :

ولكننا قبل أن نطرق موضوع سكان مصر وتكوينهم الجنسى والعوامل التى أثرت فى تعمير الوادى بسلالة أو سلالات خاصة ، يصح أن نشير اشارة عابرة إلى منهج البحث الانثروبولوجى ، وما طرأ عليه من تطور فى العهد الأخير. ويفرق الانثروبولوجيون بين ناحيتين من نواحى البحث ، تتصل احداهما بالجانب الطبيعى من تكوين الإنسان ، فتدرس الجسم ومقاييسه التى تكشف عن مميزات جسمية أو هيكلية خاصة ، وتعرف هذه الدراسة بالانثروبولوجيا الطبيعية ، كما تتصل الأخرى بالجانب البشرى العام والاجتماعى من حياة الإنسان ، وتعرف بالانثروبولوجيا الاجتماعية . وبديهى أن مايهمنا الآن إنما هو البحث الطبيعى ، وهو يعتمد كما أشرنا على مقاييس وملاحظات جسمية أو هيكلية ، منها شكل الرأس والوجه ، لاسيما مايعرف بمقياس الرأس Cephalic Index وهو نسبة العرض إلى الطول على اعتبار أن الأخير يساوى مائة[1] ، ومنها لون الجلد أو البشرة ، ويتوقف على مقدار المادة الملونة (Pigmentation) الموجودة تحت الجلد ، ثم نوع الشعر ويتوقف على قطاع الشعرات ، وهو قد يكون مستديرا أو بيضيا أو مضغوطا فيؤثر ذلك فى حالة الشعر من حيث الاستقامة أو التموج أو التجعد أو الالتفاف على بعضه بعضا حتى يشبه حبات الفلفل ، ثم منها القامة وطولها أو قصرها ، ثم بعض مميزات جسمية أخرى تقاس أو تقدر أو تدون عنها الملاحظات . وعلى الرغم من اختلاف الباحثين فيما يختص بطرائق تسجيل المقاييس والملاحظات ثم دراستها واستخلاص النسب المختلفة منها ، فقد توصل الأنثروبولوجيون إلى تقسيم سكان العالم إلى « أجناس » ميزوا بعضها عن بعض « بمجموعات » من الصفات التى أشرنا إليها ، والتى توجد كل مجموعة منها فى جنس من الأجناس ، ولو أن بعضها قد يكون أظهر من بعض . ومع ذلك فقد أسيء استعمال لفظ « جنس » خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة ، فأصبح

(١) يحسب مقياس الرأس أو النسبة هكذا : $\frac{\text{عرض الرأس} \times \text{مائة}}{\text{طول الرأس}}$ وهناك مقاييس أخرى للرأس منها ارتفاع الرأس مقدراً من ثقب الأذن إلى أعلا الجمجمة ، وغير ذلك من مقاييس الرأس والوجه .

لفظا دارجا ليس له من الدلالة الأنثروبولجية الدقيقة ماينبغى أن يكون للمصطلح العلمى ، بل كثيرا مايخلط بينه وبين بعض الألفاظ ذات الدلالة غير الدقيقة من الناحية الانثروبولوجية كلفظ « شعب » أو « قوم » أو « أمة » . ولذلك فإن الانثروبولوجيين يميلون الآن إلى اهمال استعمال لفظ « جنس » أو على الأقل إعادة تحديد مدلوله تحديدا ثابتا . وقد حدث فى المؤتمر الانثروبولوجى الدولى الذى انعقد بمدينة كوبنهاجن فى عام ١٩٣٨ أن تقدم أحد قادة الانثروبولوجيين وهو الأستاذ H. J. Fleure واقترح الاستغناء عن استعمال لفظ « جنس » من حيث إنه يدل على وحدة الأصل والسلالة ووحدة التكوين البيولوجى بين أفراد مجموعة معينة من البشر[1] . وهو يرى فوق ذلك أن الصفات التى يعتمد عليها فى تمييز السلالات بعضها عن بعض تحتاج إلى عناية خاصة وحذر بالغ فى الاعتماد عليها . فصفات الرأس مثلا متوارثة إلى حد بعيد ، ولذلك فقد يجمع الفرد بين المتناقضات إذا ورث عن أصلين أو أصول مختلفة من حيث صفات الرأس . أما لون البشرة فيتأثر فيما يبدو بعوامل البيئة إذا أعطيت الزمن الكافى ، ولذلك فإن التاريخ البيولوجى للون الجلد فى شخص معين قد يختلف عن التاريخ البيولوجى لصفة أخرى كشكل الرأس الذى يعتمد على الوراثة أكثر مما يعتمد على البيئة . وأما نوع الشعر فإن له توزيعه الجغرافى الذى قد يلقى ضوءا على بعض مؤثرات البيئة ومنها المناخ ، ولكنه مع ذلك لايتمشى بالضرورة مع لون الجلد . وكذلك طول القامة وقوام الجسم فإنهما يتأثران بالبيئة والتغذية وبعوامل أخرى ربما كان منها سن البلوغ . وهكذا يبدو أن الصفات المختلفة للجسم والهيكل تتأثر بعوامل مختلفة معقدة ، ولذلك فاعتماد الانثروبولوجيين عليها لايخلو من عيب ، أو هو على الأقل يستلزم حذرا بعيدا لايجوز معه أن يقسم البشر إلى « أجناس » لكل منها تكوينه النقى المحدد ، وصفاته الواضحة التى تنطبق على جميع أفراده ، فذلك غير ممكن بحكم طبيعة التوارث ومؤثرات البيئة . والأفضل من ذلك أن يقسم سكان

---

(1) "The term race implying fundamental genealogical unity and original biological uniformity should no longer be used", see H.J. Fleure, "Are attempts to classify mankind by sub-divisions scientific", Compte-Rendu de la Deuxième Session du Congrès International des Sciences anthropologiques et ethnologiques, Copenhague, 1938, pub. 1939 p. 134.

المناطق بحسب مجموعات الصفات الجسمية التى « تسود » أو « تغلب » بينهم ، والتى هى فى الواقع نتيجة لاختلاط وتزاوج طويل تم فى ظروف معينة، بعضها يرجع إلى الوراثة وأحكامها ، وبعضها الآخر يرجع إلى البيئة ومؤثراتها . وإذا صح هذا الاعتبار فإن نظرية « نقاء الجنس » لايبقى لها موقع فى الأبحاث الانثروبولوجية ، بل إن لفظ « الجنس » ذاته لايجوز استعماله إذا أردنا أن نتجنب مواطن الخلط والخطل . وقد يكون لفظ « سلالة » فى اللغة العربية أصلح من لفظ « جنس » ، لأن الأخير يفهم منه (بحكم العادة فى الفهم) شىء من نقاء الأصل واستقلال التكوين والانفراد عن الشبيه ، على حين أن لفظ سلالة يعنى التسلسل والتوارث ، ولا يستلزم استقلال الأصل أو وحدته ، كما أنه لم يسأ استعماله فى غير مدلوله الأصلى حتى الآن .

لذلك فإننا سنفضل استعمال لفظ السلالات البشرية على لفظ الأجناس . ومن الممكن أن نفرق بين السلالات الكبرى أو الأساسية والسلالات الصغرى أو الفرعية . وسيكون مفهوما إننا لا نقر مبدأ نقاء الأصل أو الجنس أو السلالة . وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للدراسات الانثروبولوجية العامة ، فإن انطباقه على الحالة فى بلد كمصر أكثر وضوحا ، فهو بلد قد اختلطت فيه السلالات بحكم موقعه الجغرافى كما سنرى بعد قليل .

العوامل الجغرافية وأثرها فى تعمير مصر وفى تكوين سكانها السلالى :

ولكى نتفهم عمران مصر بالسكان وتوزيع الصفات الجنسية بين سكانها تفهما صحيحا ، ينبغى أن نجتلى أولا أثر العوامل الجغرافية من هذه الناحية . فاستقرار السكان وهجراتهم واختلاط سلالاتهم بعضها ببعض ، كل أولئك متأثر إلى حد كبير بظروف البيئة الجغرافية العامة من جهة ، واختلافاتها المحلية من جهة أخرى . وأول ما ينبغى أن نلحظه فى جغرافية مصر تلك الصحارى الشاسعة التى تحف بالوادى عن جانبيه . ومن المعروف الآن أن صحارى مصر لم تكن دائما من الجفاف بما هى عليه اليوم ، وإنما كان هناك عصر مطير فى الزمن الجيولوجى الرابع ، وكان

لهذا العصر دوران مطيران يعرفان بالدور الأول والدور الثانى ، فصلت بينهما وتلت ثانيهما حالة جفاف ، ثم جاء دور « ممطر » أى أكثر مطرا من الوقت الحاضر ولكنه أجف من الدور « المطير » . وعاصر هذا الدور الممطر بداءة العصر الحجرى الحديث أو سبقها بقليل ثم استمر. مع ميل إلى الجفاف التدريجى ، خلال عصر ما قبل الأسرات (أو عصر بداءة المعدن) والعصر التاريخى الفرعونى . ولكن سكان الصحارى حتى فى أوائل الدور الممطر ، أى فى العصر الحجرى الحديث وعصر بداءة المعدن ، كانوا فيما يبدو أقل كثيرا من سكان الوادى ، بخلاف الحال فى العصر المطير ، عندما كانت الصحارى مسرحا هاما لحياة الإنسان فى العصر الحجرى القديم . على كل حال فإن الشيء المهم من الناحية الجغرافية الطبيعية والبشرية أن صحارى مصر اتخذت صورتها الجافة بالتدريج خلال العهد الفرعونى ، حتى بلغت جفافها الحالى حوالى القرن الخامس أو السادس الميلادى . فلم تكن الصحارى فى العهد التاريخى مصدرا هاما من مصادر تعمير مصر ، اللهم إلا فى الجهات التى يسقط بها قدر من الأمطار يكفى لأن يعيش بها من السكان الرعاة من يستطيعون إذا ماتكاثروا أو لمسوا ضعفا من حكومات الأرض المستقرة بالوادى أن يغيروا على الأرض الزراعية ويستوطنوا بها أو على حافتها من عصر لعصر ، كما حدث على حافة الدلتا الغربية المجاورة لمنطقة مريوط الرعوية ، أو على حافتها الشرقية المجاورة لشبه جزيرة سينا ومنطقتها الجبلية ، أو كما حدث فى بعض جهات النوبة ومصر العليا التى تقرب نسبيا من جبال البحر الأحمر العالية حيث تسقط بعض الأمطار التى تعول الرعاة وانعامهم . أما فيما عدا ذلك فإن صحارى مصر كانت على الجملة جافة ، بل شديدة الجفاف ، وتكاد تخلو من السكان ، فضلا عن أنها بجفافها الشديد أصبحت كالدروع تقى مصر شر الغزوات . بل هى كانت تمثل ما يسميه الجغرافيون « منطقة صعوبة » ، بحيث إنها أزهدت سكان مصر فى الهجرة إلى خارجها ، وبذلك فإن الوافدين إلى مصر قلما رغبوا فى النزوح عنها إلا فى ظروف وأحوال خاصة كما حدث فى طرد بنى إسرائيل ، أو كما حدث لبعض القبائل العربية الرحل ممن لم تستهوهم الزراعة والحياة الزراعية فروا بمصر إلى شمال أفريقية أو مروا بحافة الأرض الزراعية

المصرية جنوبا إلى سهول السودان الشمالى ومراعيه . وإلى جانب ذلك فقد كان للصحارى بالطبع أثرها المعروف ، والذى تمثل فى أن عبورها كان عسيرا بالنسبة للمهاجرين من الرعاة ، فلم يصل مصر منهم إلا عناصر قليلة ، أغلبها من المخاطرين الشديدى المراس ، إذ كانت الصحراء مصفاة تعمل لبقاء الأصلح من المهاجرين إلى مصر ، بل كانت سببا فى أن مصر لم يصلها فى أى وقت من الأوقات هجرات كبيرة العدد ، تغطى على حياتها ، وتطمس معالم عمرانها السابق ، وتغير صفات سكانها الجنسية تغييرا أساسيا ، كما حدث فى بعض البلاد الأخرى والمجاورة لمناطق بها كثرة من الرعاة . ولم نسمع فى تاريخ مصر الطويل بغزوة كبيرة العدد غيرت مظهر البلاد وتكوينها الجنسى ، كما حدث فى غزوة الآريين لشمال الهند مثلا ، أو غزوات المغول لسهل الصين الشمالى أو لجنوب سهل الروسيا ، أو حتى غزوات الساميين لمنطقة آشور القديمة . ولعل هذا أن يكون هو السر فى أن سكان مصر استطاعوا على الدوام أن يحافظوا على أسس تكوينهم الجنسى العام ، فاستوعبوا الغزاة وهضموا أعدادهم القليلة أو المعقولة ، والتى سمحت بتسربها قسوة الصحراء .

وعامل جغرافى آخر غير الصحارى هو سواحل مصر . وينبغى هنا أن نميز بين ساحل البحر الأحمر وساحل البحر الأبيض المتوسط . فالبحر الأحمر يمتاز بكثرة الشعاب المرجانية ، ويزيد من خطورة الملاحة فى طرفه الشمالى كثرة الأعاصير الشتويه وما يصحبها من رياح عاصفة متغيرة الاتجاه ، ولذلك لم يصل مصر عن طريقه إلا بعض عناصر تجارية قليلة تركت بعض آثارها على شكل نقوش ورسوم على صخور الصحراء الشرقية ، يرجع بعضها إلى العهد الفرعونى (أو قبله ؟) وبعضها الآخر إلى العهد الاغريقى الرومانى ، ويبدو أن بعض أصحابها جاءوا من جنوب بلاد العرب (وربما من شرقها) ولكنهم على كل حال كانوا قلة ضئيلة من التجار والملاحين ولم يمثلوا غزوة بالمعنى الصحيح [1] . وحتى العرب الذين دخلوا

---

(١) عن هذه النقوش والرسوم القديمة انظر :

H. Winkler "Voelker und Voelkerbewegungen im vorgeschichrlichen Oberaegypten im Lichte neuer Fels bilderfunde" Stuttgart 1937.

مصر والسودان فيما بعد لم ينتقلوا إلى وادى النيل عبر البحر الأحمر ، وإنما كان وصولهم كما سنرى عن طريق شبه جزيرة سينا . وأما ساحل البحر المتوسط فقد امتاز بصلاحيته للملاحة واعتدال الرياح فى شماله ، ولذلك كان مدخلا من مداخل مصر ولاسيما فى شمالها وشمالها الغربى حيث المرافئ أصلح وأقل تعرضا لأن تردمها الرواسب التى يدفعها تيار بحرى خفيف يجرى من الغرب إلى الشرق فيردم بها المرافئ فى شمال شرق مصر. ولقد دخلت مصر بالفعل بعض العناصر البحرية منذ عصر لايمكن تحديده ، ولكنه يسبق التاريخ المكتوب ، واستمر وصول هذه العناصر البحرية لاسيما فى أواخر العهد الفرعونى وخلال العهد الاغريقى الرومانى ، عندما أصبحت الإسكندرية قاعدة التوغل البحرى إلى داخل مصر. ولا يزال أثر العناصر البحرية التى تتابعت موجاتها ظاهرا فى موانى مصر الشمالية ، ومنها الإسكندرية ورشيد ودمياط .

فإذا ما تركنا الصحارى والسواحل وانتقلنا إلى وادى النيل ذاته ، فإننا نلحظ الفرق الواضح بين الدلتا والوادى فى الصعيد . فالدلتا أرض فسيحة تحف بها صحارى أقل جفافا فى الشمال الغربى وعند أطراف شبه جزيرة سينا ، كما يقع البحر فى شمالها مباشرة . ولذلك فإنها كانت أكثر تعرضا لغزوات الرعاة الليبيين والساميين وغزوات البحريين من جزر اليونان وسواحل البحر المتوسط ، وكانت بذلك وقاء للصعيد الذى لم يبلغه إلا عدد قليل نسبيا من هذه الغزوات . وعلى العكس من ذلك تعرض الصعيد لغزوات الحاميين القدماء من شرق أفريقية ، ولبعض العناصر الافريقية ممن انتشروا نحو الشمال فى بعض الأوقات منذ عصر ماقبل التاريخ ولم يبلغوا الدلتا إلا فى القليل . على أن وجه الفرق الكبير بين الدلتا والصعيد أن الأولى أفسح مساحة وأكثر سكانا ، ولذلك فإنها كانت أقدر من الصعيد على استيعاب الغزاة وهضمهم والتأثير فى تكوينهم الجنسى بما يقربهم بالتدريج من السكان الأصليين . فإذا ما تذكرنا أن أغلب غزوات مصر أتت من الشمال والشمال الشرقى أدركنا كيف أن اتساع مساحة الدلتا وكثرة سكانها كانا من العوامل التى ساعدت على

أن يحتفظ وادى النيل الأدنى بطابعه الجنسى العام خلال العصور ، والتى عملت على وقاية مصرْ الوسطى والجنوبية من أن تطغى عليهما موجات الهجرة أو الغزوات الخارجية .

ومع ذلك ففى كل من الدلتا والصعيد مناطق يجب التمييز بينها بحسب الموقع والظروف الجغرافية العامة . فشرق الدلتا مثلا كان معرضا لغزوات الرعاة من الساميين وغيرهم ممن دخلوا أرض مصر ، وقد كان وادى طميلات بالذات وكذلك الحافة الشرقية للأراضى الزراعية طريق الهجرة ، فتتابعت عليهما العناصر ، بخلاف قلب الدلتا فقد كان محميا نسبيا . أما غربها فقد كان أكثر تعرضا لغزوات الليبيين القدماء ، ولايزال أثر سكان مريوط ظاهرا فى غرب مديرية البحيرة وشمالها الغربى . كذلك السواحل الشمالية وموانيها لها صفاتها الخاصة ، حيث تبدو المؤثرات البحرية . وأما فى الصعيد فهناك أولا الفرق بين مصر الوسطى ومصر العليا وبلاد النوبة ، وقد كانت لكل منها صفتها الخاصة . ويقال أن الوسطى ربما كانت أقل جهات مصر اختلاطا فى سكانها لحمايتها بالدلتا فى الشمال من جهة ، وبالنوبة ومصر العليا فى الجنوب من جهة أخرى ، ولأن الصحارى على جانبيها جافة قليلة الوديان ، ثم لبعدها عن البحار حتى البحر الأحمر ، لأن النيل عندها ينحنى نحو الغرب قبل أن يعود فيقترب من البحر الأحمر عند ثنية قنا . ومع ذلك فمسألة نقاء السكان الجنسى فى مصر الوسطى مسألة نظرية أكثر مما هى حقيقة ثابتة ، وقد تظهر الدراسة الجنسية فى المستقبل أن مصر الوسطى لاتقل فى اختلاط سكانها عن غيرها من جهات مصر . إذ المعروف الآن أنها كانت تمثل « منطقة توسع » بالنسبة لسكان الدلتا ، ولغزاتها الذين كثيرا ماكانوا يستقرون عند رأس الدلتا وعاصمة البلاد أول الأمر ، ثم يتوسعون جنوبا بعد ذلك . كما أنها كانت منطقة توسع أيضا بالنسبة لأمراء مصر العليا ومنطقة قنا ذات المساحة المحدودة ، بخلاف مصر الوسطى حيث يبدأ الوادى فى الاتساع ، فيغرى ذلك سكان الصعيد الأعلى وأمراءه فينتقلون إلى مصر الوسطى ، ويتخذون منها قاعدة قبل الوثوب إلى الدلتا فى الشمال . وهكذا كانت مصر

الوسطى مطمعا لأهل الشمال وأهل الجنوب على السواء ، ولا يبعد أن يكون ذلك قد أثر فى تكوينها الجنسى تأثيرا لاتكشف عنه إلا الدراسة المفصلة فى المستقبل .[1]

وأما مصر العليا فقد كانت بعيدة عن مصدر الغزوات فى الشمال كما ذكرنا ؛ ولكنها كانت معرضة للغزاة والمتوسعين من الجنوب مع النيل ، أو من الجنوب الشرقى مع وديان الصحراء الجنوبية الشرقية . كما أن بعض جهاتها ، مثل منطقة قوص فى ثنية قنا ، كانت واقعة على طريق للتجارة مع البحر الأحمر ، بل على طريق للحج فى العصور الوسطى من بلاد المغرب إلى جوف الصعيد وقوص ثم إلى البحر الأحمر فالبلاد المقدسة . وقد أثر ذلك فى سكانها تأثيرًا لا يزال ينتظر الدراسة والاستقصاء .

وأما بلاد النوبة بين الشلالين الأول والثانى فتمثل «منطقة صعوبة» إذ يضيق الوادى فيها ، ولا يكاد يوجد به غير القليل من الأرض الزراعية ؛ فضلاً عن أن الجنادل والصخور تكتنف مجرى النهر من الشمال ومن الجنوب ، ولذلك فقد كان سلوكه من الصعوبة بمكان . وإلى جانب هذا فإن قلة الأراضى الزراعية بالنسبة للصعيد فى الشمال ولمنطقة دنقلا فى الجنوب لم تطمع الغزاة فى اقليم النوبة الشمالية كمنطقة للاستقرار ؛ وبذلك استطاع سكانه الأصليون أن يبقوا به ، وأن يحتفظوا بثقافتهم ولغتهم القديمة حتى الآن ، وذلك رغم الموجة العربية التى سارت على جوانب النيل فى مصر وانتشرت حتى شملت سهول السودان دون أن تستقر فى بلاد النوبة الشمالية إلا فى مناطق محدودة . ومع ذلك فقد زاد من تعقيد الحالة فى بلاد النوبة الشمالية هذه أنها كانت تعتبر فى بعض الأوقات منطقة دفاع هامة توضع فيها حاميات الجند والمرتزقة فى جزيرة الفنتين حينًا ، وفى بعض الجهات والنقط الواقعة إلى جنوبها حينًا آخر ؛ واستمر ذلك فى عهود متقطعة منذ أيام

---

(١) عن مصر الوسطى وبقية الأقاليم الجغرافية الصغيرة أو الأوطان الصغرى فى وادى النيل الأدنى راجع : سليمان حزين «البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام» مجلة الجمعية الجغرافية الملكية المصرية مجلد ٢٠ القاهرة ١٩٤٣ ص ١١ – ١٩ .

الدولة الصاوية والعهد الإغريقى حتى عهد محمد على . وكان لهذا بالطبع أثره فى الناحية الجنسية .

من كل هذا يتبين مبلغ التعقيد على طول وادى النيل فى مصر ، وما ينتظر أن يكون من تأثير صفة الأقاليم الجغرافية على عمرانها وتكوين سكانها الجنسى . وليس هذا التعقيد بالطبع مقصورًا على الوادى ؛ وإنما هو يتعداه إلى مناطق أخرى مجاورة له أو متصلة به ؛ ومنها حوض الفيوم ، وهو شبه واحة تلتقى فيها مؤثرات الحياة النيلية المستقرة ومؤثرات الصحراء الليبية الشمالية الرعوية . ومنها واحات مصر ، وتقع فى مجموعتين شمالية وجنوبية . والأولى كانت متأثرة بالهجرات وطرق التجارة القديمة وطرق الحج بين شمال افريقية الغربى وشمالها الشرقى . أما الثانية فقد تأثرت ولا شك بطرق التجارة مع إفريقية السودانية ؛ كما بلغتها بعض الغزوات فى أعصر وأوقات غير معروفة بالضبط ، ولكنها على كل حال أنفذت بعض العناصر الإفريقية إلى واحات مصر الجنوبية . فضلاً عن أن بعض تلك الواحات كالخارجة كان على طريق تجارة الرق ودرب الأربعين . فتأثر سكانها بذلك من الناحية الجنسية .

وكذلك يمتد التعقيد والاختلاف الاقليمى والمحلى إلى صحراء مصر الشرقية . ولابد أن نميز فيها بين جنوب تلك الصحراء وشمالها . فالجنوب تصيبه بعض الأمطار التى تغذى النبات ، ويتصل سكانه بأهل السودان الشرقى وبلاد اريتريا اتصالاً يرجع إلى عهد غزوات الحاميين قبل مطلع التاريخ ، ويمتد فى صورة متجددة إلى وقتنا الحاضر. أما شمال الصحراء الشرقية فجاف قليل الوديان قليل السكان ، كثير من أهله فى الوقت الحاضر قد نزحوا إلى جهاته الساحلية حيث مناجم الفوسفات ومنابع الزيت ، وكانت هجراتهم من مصر العليا ومنطقة ثنية قنا بالذات ، ومن جهات أخرى من القطر. فإذا ما انتقلنا من الصحراء الشرقية إلى شبه جزيرة سينا وجدنا الاختلاف ظاهرًا بين جنوبها وشمالها . ففى الجنوب توجد الجبال العالية التى يصيبها المطر ، وتتكون الصخور من مواد نارية ومتبلورة قديمة تحتفظ بالرطوبة ، وتشجع على نمو الأعشاب . ولذلك كان جنوب شبه

الجزيرة صالحًا لتوسع بعض الرعاة من منطقة مدين فى شمال الحجاز . أما شمال شبه الجزيرة فسهلى تغطى جانبًا منه كثبان الرمال ، ولكن توجد به بعض الآبار بين الكثبان . وهو لا يصلح كثيرًا للرعاة ، ولكنه طريق تجارة وغزو قديم ، سلكه التجار وناقلو السلع بين مصر والشرق الأدنى القديم ، وسلكته الغزوات المتتابعة التى دخلت مصر فى مختلف أدوار تاريخها ، ابتداء من غزوات الساميين أيام عهدى الاقطاع الأول والثانى ، وغزوة الهكسوس ، ثم غزوات البابليين والآشوريين ، ثم الفرس ، فجيوش الاسكندر ، فالجيوش العربية المتتابعة ، فغزوة الأتراك العثمانيين .كما خرجت على طوله حملات المصريين أيام الفراعنة (الدولة الحديثة) ، وفى بعض أيام العرب والمماليك ثم فى عهد محمد على . ولذلك فإن هذا الطريق الشمالى من شبه جزيرة سينا له أهميته الخاصة فى دراسة التكوين الجنسى لسكان هذا الركن من مصر ، بل هو مهم فى دراسة تكوين السكان فى شمال شرق مصر برمته .

كل هذا عن عوامل البيئة الجغرافية المحلية فى مختلف أجزاء أرض مصر ، ولكن هناك عاملاً جغرافيًا آخر غير البيئة المحلية هو الموقع الجغرافى . وقد كان له أثر بالغ فى سكان مصر وتاريخهم الجنسى . وينبغى فى دراسة الموقع الجغرافى أن نميز بين موقع مصر بالنسبة للبلدان المجاورة من جهة ، وموقعها بالنسبة للعالم البعيد من جهة أخرى . ولا شك أن موقعها وصلاتها بالنسبة للعالم المجاور كان أهم من حيث المؤثرات الجنسية ، ومن حيث الهجرات من غرب آسيا حينًا ، ومن شرق أفريقية حينًا ، ومن بعض جهات شمال أفريقية أو من جزر البحر المتوسط حينًا آخر . ولكن موقع مصر بالنسبة للعالم البعيد لم يخل من أثر . وقد بقيت قيمة الموقع الجغرافى كامنة أو مقتصرة على صلات مصر القريبة والمباشرة خلال العصر الفرعونى ؛ حتى إذا ما جاء الإسكندر الأكبر ظهرت «العالمية» ، واحتك الشرق بالغرب احتكاكًا عنيفًا وفى نطاق واسع ؛ وكان من نتيجة ذلك أن برزت قيمة موقع مصر عند مقرن قارات ثلاث ، وعند مفرق البحار المعتدلة الشمالية والبحار الدفيئة الجنوبية ، وفى منطقة متوسطة من حيث الظروف المناخية فهى تلائم سكنى

العناصر الشمالية والعناصر الجنوبية فى آن واحد . وقد أطمع ذلك كله بعض الغزاة فى مصر ، التى اجتذبت عناصر أتى بعضها من جهات بعيدة . ولم يقتصر الأمر على العصر القديم أيام الإسكندر ومن أتى بعده ، وإنما امتد إلى العصر الوسيط والعصر الحديث . ولم تكن هذه بالطبع هجرات كبيرة العدد ، ولكنها كانت غزوات تركت أثرها الجنسى واضحًا ملحوظًا ، لا سيما فى مناطق الحاميات . وكان سبب ظهورها أنها غزوات من عناصر بعيدة نسبيًا من حيث تكوينها الجنسى عن سكان مصر الأصليين ، بخلاف الحال فى الهجرات أو الغزوات التى أتت من بلاد قريبة ومجاورة ، والتى كانت شديدة الشبه بسكان مصر الأصليين .

سكان مصر وتطورهم السلالى على مر العصور :

والآن وقد استعرضنا العوامل الجغرافية الأساسية التى أثرت فى عمران مصر بالسكان وفى التمييز بين مختلف العناصر التى تقطن ما يمكن أن نسميه بالأوطان الصغيرة فى وادى النيل الأدنى والأراضى المجاورة له ، فإننا نستطيع أن ننتقل إلى الناحية التاريخية ، فنتتبع الموجات المختلفة التى تعاقبت على مصر ، وأثرت فى تكوين سكانها الجنسى . ولابد لنا هنا من أن نبدأ بأول دور بدأت الحياة فيه تتركز فى مصر ، وبدأت الحضارة تتميز فى هذا الركن من أفريقية عنها فى البلدان المجاورة والبعيدة ، مما يجوز أن يدل على ظهور شىء من الصفات المحلية للسكان ، أو مما يدل فى القليل على توافر شىء من العزلة النسبية لسكان مصر ، ويسمح لسلالاتهم أن تأخذ طريقها إلى أن تصبح ذات طابع محلى من ناحية الصفات المتوارثة والمتأثرة بالبيئة المحلية وظروفها الخاصة . وهذا الدور الأول لتركز الحضارة والحياة فى مصر هو ما يعرف بالعصر الحجرى القديم الأعلى[1] . وقد كان المعتقد إلى وقت قريب أن هذا العصر يمثل أول دور ظهر فيه الإنسان العاقل (Homo Sabiens). ولكن تبين أخيرًا أن من الجائز أن يكون ظهور هذا النوع من

(١) عن هذا الدور وبداءة تركز الحضارة وتخصصها فى مصر (وغيرها) على أساس إقليمى انظر : ـ

الإنسان قد سبق ذلك فى جهات مختلفة من الأرض . على كل حال فإن بقايا الإنسان الأول التى عثر عليها فى مصر حتى الآن قليلة جدًا ، وربما كان مرجع هذا إلى قلة البحث عنها . وقد عثر ساندفورد على بعض عظام من العصر الحجرى القديم الأعلى فى تكوينات بحوض كوم امبو[1] . ومن الطريف أنها قريبة فى تكوينها من عظام السكان فى عصر ما قبل الأسرات ، أى فى عصر بداءة المعدن . ولئن دل هذا على شىء فعلى أن نوع الإنسان العاقل ربما كان ظهوره بمصر حتى قبل العصر الحجرى القديم الأعلى ، إذ أن تطوره بمصر فى ذلك العصر كان قد بلغ شأوًا بعيدًا بدليل التشابه بين بقاياه إذ ذاك وبين بقايا سلالات عصر ما قبل الأسرات الذين خلفوه فى مصر.

فإذا ما انتقلنا إلى العصر الحجرى الحديث ، وهو أول عصر استقر فيه السكان واعتمدوا على الزراعة والرعى بدلا من الصيد والجمع والالتقاط ، فإننا نجد بقايا الإنسان العظمية فى مقابر عثر عليها فى كل من مصر السفلى ومصر العليا ، ويرجع تاريخها إلى حوالى ٥٠٠٠ق . م . (مع احتمال خطأ فى التقدير يعادل قرنين بالزيادة أو بالنقص) . ففى الشمال عثر يونكر (H. Junker) على مقابر فى محلة قديمة تعرف باسم مرمدة بنى سلامة وتقع عند الحافة الغربية للدلتا قرب الخطاطبة . وقد دلت دراسة الهياكل[2] على أن سكان غرب الدلتا فى ذلك

= S.A. Huzayyin "Some new light on the Beginnings of Egyptian Civilization", *Bull, de la Soc. Roy. de Géog. d'Egypte*, t. XX, Le Caire 1939, pp. 207-212.

وكذلك انظر :

S.A. Huzayyin "The Place of Egypt in Prehistory" *Mém. de l'Institut d'Egypt* t. 43, Le Caire 1941, pp. 251-263, and 333-334.

(١) انظر :

K.S. Sandford "Paleolithic Man and the Nile Valley in Upper and Mid, Egypt" Prehist, Survey of Egypt and W. Asia, vol. III, *Oriental Institure Pub*, vol. XVIII, Chicago 1934, p. 86.
S.A. Huzayyin "The Place of Egypt etc." *loc. cit.* p. 272.

(٢) انظر

D.E. Derry "Preliminary note on Human Remains from a Neolithic Settlement at Merinde-Benisalame" in *Anzeiger der philos.-Hist. Klasse der Ak. der Wissenschaften in Wien*, Jahrgang 1930, No. V-XIII, pp. 53-60.

العهد كانوا من سلالة البحر الأبيض المتوسط ، فهم طوال الرأس ، وليس بهم أى أثر إفريقى أو شبه زنجى . ولكن حجم الجمجمة كان على الجملة أكبر منه لدى العناصر التى جاءت بعدهم ، أى فيما يعرف بعصر ماقبل الأسرات (وهو يعادل عصر بداءة المعدن) .

ويقابل أهل مرمدة بنى سلامة فى مصر العليا سكان منطقة ديرتاسا فى شرق النيل فى مديرية أسيوط [1] . وتدل دراسة بقاياهم على أنهم امتازوا برءوس كبيرة أيضا ولكنها أكثر عرضا من رءوس أهل الشمال ، أو على الأقل هى مختلطة فأغلبها مستطيل ولكن بعضها عريض . وربما كان هذا أول دليل على اختلاط السكان فى مصر. وقد امتاز التاسيون القدماء أيضا باستعراض الوجه وقوة الفك وبروز عظام الحاجب . ثم خلفهم فى مصر العليا قوم يعرفون بالبداريين ، نسبة إلى البدارى فى جنوب دير تاسا بقليل . ويرجع تاريخهم إلى أول عصر المعادن أى حوالى منتصف الألف الخامسة قبل الميلاد . وتدل دراسة هياكلهم العظمية [2] على أنهم كانوا يختلفون عن التاسيين فى أن عظامهم على الجملة أصغر وهياكلهم أرق ، حتى أنه ليصعب تماما تمييز جماجم الذكور عن جماجم الاناث . وتدل الدلائل كلها على أنهم لابد وأن يكونوا قد نزلوا مصر العليا من الجنوب أو الجنوب الشرقى ، فرءوسهم طويلة أو متوسطة ، ولكن الفم متقدم وبارز إلى الأمام ، وكذلك الأنف شبه أفطس ، وإن كان الشعر متموجا وليس مفلفلا ، كما أن لون الجد (وقد بقى بعضه ملتصقا بالعظام) كان قمحيا . ولذلك فإن البداريين القدماء لابد وأن يكونوا قد تأثروا بالحاميين الذين وصلوا شرق إفريقية وبلاد الصومال فى وقت

---

(١) انظر :

G. Brunton, "The Beginnings of Egyptian Civilization" *Antiquity*, vol. III, No. 12 Dec. 1929, pp. 466-467.

(٢) انظر :

B.N. Stoessiger "A Study of the Badarian Crania recently excavated by the Brit. School of Archaeology in Egypt", *Biometrika*, vol. XIX, 1927, pp. 110-150; also article by G. M. Morant in same volume pp. 293-309.

لايمكن تحديده بعد ، وربما كان فيهم أثر شبه زنجى خفيف (؟) وإن لم يكن زنجيا بالمعنى المعروف . على كل حال فالمهم أنهم يمثلون أقدم العناصر التى دخلت وادى النيل الأدنى من شرق أعاليه الأثيوبية ، ويبدو أنهم يشبهون بعض سكان شرق أثيوبيا وشرق السودان الحاليين ، كما أنه لايبعد أن تكون لهم صلة قديمة ببعض العناصر الدرافيدية التى تسكن الآن جنوب الهند والتى يرجح أنها كانت أكثر انتشارا نحو الغرب فى العصر القديم .

وبعد عصر البدارى يجىء ما يعرف بعصر ماقبل الأسرات (Predynastic) وهو يمتد لألف سنة أو أكثر قبل توحيد مصر وقيام الأسرة الأولى حوالى ٣٢٠٠ق . م . ويختلف فيه سكان مصر العليا أو الجنوبية عن سكان مصر الشمالية بعض الاختلاف[١] . ففى مصر العليا كان السكان طوال القامة كبار حجم الرأس والوجه بالنسبة لسكان البدارى الذين سبقوهم ، كما أن فهم لم يكن له ذلك البروز ولا أنفهم له ذلك الاستعراض اللذين لاحظناهما عند البداريين . أما سكان مصر السفلى أو بعبارة أصح مصر الشمالية (بما فى ذلك مصر الوسطى) فقد امتازوا برأس أكثر عرضا (أو هو فى الحقيقة أميل إلى التوسط بدلا من أن يكون طويلا[٢]) وبوجه أكثر طولا وأنف أكثر اعتدالا من أهل الجنوب . ومع ذلك كله فيمكن أن يقال أن سكان مصر فى عصر ماقبل الأسرات كانوا جميعا من سلالة البحر المتوسط . وغاية ماهناك أن عنصر الجنوب وعنصر الشمال كانا يمثلان فرعين مختلفين من تلك السلالة ، لكل منهما صفاته المميزة إلى جانب الصفات المشتركة بين الاثنين . على أن الشىء الطريف أن ظاهرة الاختلاف بين الاثنين

---

(١) المقصود هنا بمصر الجنوبية مصر العليا بالمعنى الضيق وتمثلها منطقة على الخصوص نقادة فى غرب ثنية قنا أما مصر الشمالية فتشمل مصر الوسطى وتمثلها على الخصوص منطقة جرزة فى وادى النيل أمام الفيوم . انظر عن دراسة البقايا العظيمة والجماجم من عصر ماقبل الأسرات .

G.M. Morant " A Study of Egyptian Craniology from Prehistoric to Roman Times ", *Biometrika*, vol. XVII, 1925, pp. 1-52.

(٢) كان متوسط مقياس الرأس فى مصر الشمالية فى ذلك العهد ٧٥ يقابله فى مصر العليا ٧٢

أخذت تختفى بالتدريج خلال العهد الفرعونى بسبب طغيان صفات أهل الشمال ، نظرا لكثرة عددهم وقدرتهم على استيعاب من قد يغزوهم من أهل الجنوب ، بخلاف هؤلاء الأخيرين فقد كانوا دواما قليلى العدد نسبيا متأثرين بمن ينتشر بينهم من عناصر الشمال ، ونظرا كذلك ـ فيما يبدو ـ لأن بعض الصفات الجنسية لأهل الشمال ، ومنها ميل الرأس إلى التوسط بدلا من الطول ، كانت من النوع الذى يسميه الأنثروبولوجيون «صفة غالبة» dominant بمعنى أنها إذا اختلطت مع صفة مقابلة لها فى الوراثة بسبب تزاوج شخصين أحدهما عريض الرأس نسبيا والآخر طويله ، فإن الشخص الأول يكون بحكم قواعد الوراثة بين الصفتين أقدر على أن يورث صفته للجيل الجديد . ومهما يكن من أمر فإننا إذا صرفنا النظر عن الغزوات الخارجية التى أصابت مصر فى العهد الفرعونى ، فإن التاريخ الجنسى لمصر خلال ثلاثة آلاف عام ، هى مجمل العهد الفرعونى ، قد تمثل فى طغيان صفات أهل مصر الشمالية على القطر كله طغيانا تدريجيا بطيئا ، تمثل فى زيادة عرض الرأس نسبيا حتى صار على الجملة أميل إلى التوسط بعد أن كان أميل إلى الطول ، كما تمثل فى زيادة طول الوجه واعتدال الأنف ، وإن لم يمنع ذلك من ظهور أعراض تغاير ذلك كله فى حالات بعض الغزوات التى أصابت أطراف مصر الشمالية أو الجنوبية بين حين وحين(١) .

والحق أن مصر قد دخلتها فى العهد الفرعونى عدة غزوات ، وإن كانت قد استطاعت فى كل الأحوال أن تهضم الغزاة بما لايدع مجالا إلى تغيير مجرى تطور سكانها وتكوينهم الجنسى(٢) . على أن بعض تلك الغزوات يستحق الاشارة . والراجح الآن أن المصريين كانوا فى تكوينهم الأصلى مشتقين من عنصر ذى لغة

---

(١) انظر خلاصة طيبة لهذا التطور البطىء فى :

C.S. Coon: "The Races of Europe" New York 1939, pp. 94-96; also:
G.M. Morant, "A Study of Egyptian Craniology etc.", *Biometrika*, *op. cit.*, 1925.

(٢) عن تكوين قدماء المصريين انظر :

G. Elliot Smith: "The Ancient Egyptians and the Origin of civilization", New Edition 1923.

وثقافة حامية ، يبدو أنه أتى فى الأغلب من شرق افريقية أى من منطقة اريتريا القديمة وما جاورها ، ثم تأثروا فيما بعد بعنصر مشابه بعض الشبه من الناحية الجنسية ، ولكنه مختلف فى ثقافته ، هو العنصر المعروف بالسامى ، والذى أتى من الشمال الشرقى وتوغل فى مصر. ومع ذلك فهذا العنصر السامى يصعب جدا تحديد كيانه الجنسى ، فلفظ « سامى » ولفظ « حامى » لايجوز فى الواقع اعطاؤهما أية دلالة جنسية دقيقة ، وغاية ماهنالك أنهما يمثلان فرعين من سلالة البحر المتوسط ، ربما كان أحدهما وهو الحامى متأثرا بعنصر آخر قديم غير معروف بالضبط ، كما أن الساميين أنفسهم قد تأثروا ولاشك بعناصر أخرى غير سلالة البحر المتوسط وأغلبهم من سكان الهضبة الايرانية والأرمينية [1] . والشيء الذى يهمنا أن الغزوات التى دخلت من الشمال قد اشتملت على عناصر مختلفة ، منها عنصر أرمينى مختلط يبدو أنه وصل فى عهد بناة الأهرام ، ومنها عناصر شقراء نسبيا أتت من الشمال أو الشمال الغربى وأثرت فى السكان أو الطبقة الحاكمة ، ومنها الليبيون الذين غزوا غرب الدلتا قبل العهد الفرعونى وخلاله ، لاسيما فى الدولة الحديثة ، ومنها الساميون المختلطون الذين أتوا فى عهد الاقطاع الأول ثم فى عهد الاقطاع الثانى ، ثم الهكسوس الذين أنشئوا دولة مؤقتة وسيطروا على جانب كبير من البلاد ، ثم اليهود الذين دخلوا مصر ثم خرجوا منها ، ثم الاغريق المختلطون الذين نزحوا للعمل فى التجارة أو الجيش لاسيما فى العهد الصاوى ، ثم المرتزقة الذين استقروا فى جهات ومناطق مختلفة من مصر وكانوا خليطا فى تكوينهم الجنسى ، ثم منها النوبيون وسكان الجنوب الذين ساروا مع النيل واستقروا فى بعض أجزاء واديه إلى الشمال . كل هؤلاء أثروا ولاشك فى التكوين الجنسى العام لسكان وادى النيل فى مصر. ولكن كل ما فعلوه أنهم أضافوا إلى ثروة مصر

---

(١) يطلق أحيانا لفظ الجنس أو السلالة القوقازية ليشمل الحاميين والساميين وغيرهم العناصر غير الزنجية والمتشرة فى جنوب غرب آسيا وشمال أفريقية وشرقها . ولكنه أيضا غير دقيق فى دلالته الجنسية ويميل الرأى إلى إهمال استعماله .

وسكانها فى المميزات الجنسية المتوارثة ، ولم يغيروا الطابع العام للسكان ، فبقى المصريون على مر الزمن جزءا من سلالة البحر الأبيض المتوسط ، أضيفت إليه دماء خارجية فاستوعبها بفضل عدده الكبير وحياته المستقرة وتوافر العوامل الجغرافية التى أشرنا إليها من قبل ، والتى حفظت على مصر شخصيتها فى السلالة والتكوين الجنسى العام ... تلك الشخصية التى لاتزال تحتفظ بكيانها وطابعها حتى يومنا الحاضر.

وفى العهد الأغريقى الرومانى تجدد الاختلاط واتخذ صورة خاصة فى بعض المناطق . ولابد لنا من أن نشير هنا إلى أن الاغريق القدماء لم يكونوا يمثلوا فرعا نقيا من سلالة البحر المتوسط ، بل هم قد اختلطت فيهم بعض الدماء النوردية (الشمالية) وغيرها من دماء البلقان القديم . ولذلك فإن دخولهم واستقرارهم فى بعض أجزاء مصر أثر ولاشك فى تكوين سكان تلك المناطق ، وأهمها منطقة الإسكندرية وبعض جهات البحيرة الغربية وأطراف الفيوم ، حيث استعمر الأغريق فى العهد البطلمى بعض الأراضى المستجدة إلى جانب عملهم فى التجارة . والملاحظ فى تلك المناطق حتى الآن ، بل وفى بعض جهات الواحات التى انتشروا إليها أن هناك شقرة نسبية ملحوظة فى أفراد قلائل من السكان هم ورثة بعض المميزات التى كانت دخيلة على بلاد الاغريق ذاتها (أو بلاد الرومان فيما بعد) ثم انتقلت إلى مصر. ولكن وجود هؤلاء الأفراد لايغير مع ذلك من الصفة العامة لسكان مصر، بل ولا لسكان تلك المناطق بالذات .

وبعد ذلك جاء العهد العربى ، وامتاز بتوسع جديد من بلاد العرب . ويقال أن هجرات العرب وتوسعهم قد تأثرت بحدوث تغيرات مناخية وحلول الجفاف أو اشتداده بتلك المنطقة ابتداء من القرن الثالث الميلادى ، ثم بلوغه أقصى شدته بعد القرن السادس(١) . وكان هذا الجفاف عاما فشمل جنوب بلاد العرب كما

---

(١) عن جفاف شمال بلاد العرب انظر :

E. Huntington "Palestine and its Transformation" Cambridge 1911.

شمل شمالها ، ولذلك كثرت الاضطرابات فى شبه الجزيرة ، وكثر تنقل القبائل وهجراتها وأيامها فى الحرب والقتال والشحناء . وتوسعت القبائل من القحطانيين (الجنوبيين) والعدنانيين (الشماليين) فدخلت مصر[1] . وهنا أيضا لابد أن نشير إلى الفرق فى التكوين الجنسى بين عرب الجنوب وعرب الشمال . فالجنوبيون يمتازون باستعراض الرأس (ماعدا شمال اليمن) وغلظ الملامح بالنسبة للشماليين ، الذين يمثلون سلالة البحر المتوسط تمثيلا لا بأس به . ومع ذلك فإن القبائل الجنوبية التى دخلت مصر عن طريق الحجاز وشبه جزيرة سينا كانت قليلة بالنسبة للقبائل الشمالية ، ولعل هذا هو السر فى أن غزوات العرب المتلاحقة لم تؤثر كثيرا فى تغيير تكوين المصريين العام ، لأن العناصر الجديدة كانت مشابهة فى صفاتها العامة لسكان مصر. ولقد نزح بالفعل كثير من القبائل العربية التى استقرت فى بعض أجزاء مصر كشرق الدلتا لاسيما بين القرنين السابع والرابع عشر الميلاديين ، أى فى الفترة التى ساد فيها حكم العناصر العربية ، إذ أنه بالإضافة إلى الجيش الفاتح أيام عمرو بن العاص ، فإن كل حاكم عربى تلاه كان يحضر معه جيشه وحرسه الخاص من الأعراب وقد يبلغون آلافا عديدة بل عشرين ألفا فى بعض الحالات ، فضلا عن أن قبيلة الحاكم الجديد كانت تجد فى توليته مايشجع على الهجرة والافادة

- وعن جفاف شمال بلاد العرب وكذلك جنوبها انظر :

S.A. Huzayyin " Arabia and the Far East " *Pub. Soc. Roy, de Géog. d'Egypte*, Cairo, 1942, pp. 2-7 and 31-38.

وكذلك انظر :

S.A. Huzayyin " Changements historiques du Climat et du Paysage de l'Arabie pu Sud ", *Bull, Faculty of Arts*, Cairo, vol. III, 1935 pp. 19-23.

(١) عن توسع العرب إلى وادى النيل عامة والسودان خاصة انظر :

H.A. MacMichael " A History of the Arabs in the Sudan ", :
2 volumes, Cambridge 1922.

وعن أدوار التوسع العربى إلى مصر انظر :

A.M. Ammar " The People of Sharqiya " *Pub, Soc. Roy. de Géog. d'Egypte*, Cairo 1944, pp. 29 et seq.

من نفوذه فى أرض الكنانة [1] . ومع ذلك فينبغى أن نلحظ أن بعض القبائل كانت لا ترغب فى الاشتغال بالزراعة ، فتبقى فترة على جوانب أرض مصر ثم تجذبها البادية من جديد ، وربما كان هذا من العوامل التى حدت ببعض القبائل لأن تعبر مصر عبورا فى طريقها إلى شمال أفريقية ، أو لأن تسير مع الوادى جنوبا إلى مراعى السودان . وبعد انقضاء العهد العربى بالمعنى الصحيح حل المماليك وغيرهم من العناصر الشركسية والتركية محل العرب فى حكم مصر وسيادتها ، فتوقف التيار العربى تقريبا ، وجاءت فترة استطاعت مصر فيها أن تهضم العرب النازحين . ولم يستطع الاتراك بعد ذلك أن ينقلوا إلى مصر عناصر كثيرة منهم غير الجيوش والحكام وهم قلائل بالنسبة لهجرات العرب السابقين ، وان كانت صفاتهم الجنسية تختلف اختلافا واضحا عن المصريين من حيث مقياس الرأس (المستدير) وشكل الأنف ولون البشرة وبنية الجسم على الجملة . لذلك فإنه على الرغم من التباين فى التكوين الجنسى بين الأتراك وأشباههم ، وبين المصريين ، فإن الأثر التركى بقى محصورا فى مناطق وطبقات خاصة من سكان مصر ، ولم يستطع أن يغير المعالم العامة لتكوين الشعب ، لاسيما فى البيئة الريفية .

وهكذا جاء العصر الحديث ومصر لم تغير طابعها القديم ، بل حافظت فى الجملة على أسس تكوينها الجنسى ، الذى وضعت قواعده الأولى فى عهد يرجع فى القليل إلى عصر ماقبل الأسرات أو بداءة المعدن ، ثم استمرت تلك القواعد ثابتة أو متطورة تطورا بطيئا فى حدود مرسومة ، واستندت فى ذلك إلى مقومات الوراثة العاملة ومؤثرات البيئة القائمة [2] ، فلم يعترها من التغيير إلا ذلك التحول

---

(١) انظر :

H.A. Mac Michael "A History of the Arabs in the Sudan", *loc, cit.* vol I pp. 159-160

(٢) ربما كان من أظهر مؤثرات البيئة فى مصر استمرار لون البشرة لاسيما فى مصر العليا . وقد يكون ذلك راجعاً إلى الأحوال المناخية الخاصة التى جعلت المصريين يمتازون بشىء من السمرة بالنسبة إلى غيرهم من عناصر البحر المتوسط الذين يشبهونهم فى المظاهر الأخرى للتكوين الجنسى .

العام بطغيان بعض « الصفات الغالبة » على غيرها ، ومن ذلك ميل الرأس إلى التوسط بدلا من ميله إلى الطول ، وهي ظاهرة تعتبر محلية فى أساسها أكثر منها خارجية ، فمصر قد استطاعت بفضل عزلتها النسبية خلف حواجز الصحراء أن تهضم غزاتها وأن تحتفظ بشخصيتها الجنسية على مر العصور.

خلاصة عن سكان مصر ومميزاتهم السلالية العامة :

من هذا العرض العام لسكان مصر وتطور تكوينهم الجنسى ، والعوامل التى كيفت ذلك التطور وأثرت فيه ، نستطيع أن نخرج بصورة عامة عن تكوين المصريين. وأول مايسترعى النظر أننا شعب اشتركت فى تكوينه عدة عناصر ، فاجتمعت له صفات جنسية منوعة . ولكن الشىء المهم أن العناصر المختلفة التى دخلت مصر فى أوائل تعميرها بالسكان كان أغلبها متقاربا من بعضه البعض فى تكوينه الجنسى ، ويمت بصلة قريبة أو بعيدة إلى سلالة البحر المتوسط أو هو متأثر بها تأثرا ظاهرا . ولقد ألف من نسميهم الحاميين الأولين أساس المجتمع المصرى فى نهاية عصر ماقبل التاريخ وبداءة العصر التاريخى ، وهم نزحوا من شرق أفريقية إلى وادى النيل بما فى ذلك مصر. ثم أضيفت إليهم عناصر ممن نسميهم الساميين ، أتوا على شكل غزوات متتالية من غرب آسيا ، وأثروا فى ثقافة مصر من جهة ، كما أضافوا إليها عنصرا أو عناصر من سلالة البحر المتوسط التى اختلطت فى الشرق الأدنى ببعض عناصر أخرى من هضبة إيران والاناضول المجاورة من جهة أخرى . وفى بعض الأحيان كان عنصر الهضبة قويا وقريبا فى تكوينه من السلالة الأرمينية ذات الصفات الظاهرة فى عرض الرأس وارتفاعه وتقوس الأنف وارتفاع قنطرته . كما أن هذا العنصر الارمينى غذى فى عهود لاحقة بعناصر أخرى مستديرة الرأس لاسيما الاتراك . على أن هذه الاضافات كلها مالبثت أن استوعبها عنصر البحر المتوسط الأصيل فى مصر ، كما استوعب غيرها من المؤثرات التى أتت من شمال غرب مصر وشمالها ، وامتازت ببعض الفئات الشقراء نسبيا ، أو أتت من جنوب مصر ، وحملت إليها بعض العناصر السوداء .

فالشىء الواضح إذن أن الغزوات التى وصلت مصر لم تستطع أن تطغى على سكانها الأصليين فتبدل مميزاتهم الجنسية تبديلا تاما أو واضحا ، وإنما هى أضافت صفات قليلة ظهرت فى بعض المناطق بصورة جلية ، ولكنها مالبثت أن تلاشت أو لطفت فى مجموع السكان . ولذلك فإن مصر قد جمعت بين أمرين قد يبدوان متناقضين أول الأمر ، وهما اختلاط الدماء والمميزات الجنسية ، ثم تقارب تلك الصفات وتشابهها إلى حد يصعب معه لمس الفوارق الجنسية بين مختلف السكان بصفة عامة ، اللهم إلا فى حالة من لم يمض عليه فى مصر من الوقت مايكفى لصبغه بالصبغة العامة أو استيعابه فى بقية السكان . ولذلك فإن من الممكن أن نقول عن المصريين فى جملتهم [1] أنهم يمتازون بالرأس الذى يعتبر بين الطويل والمتوسط ، وإن كان أميل إلى التوسط ، وبالوجه البيضى أو الطويل ، وبلون البشرة الأسمر أو القمحى ، والذى قد يختلف فى بعض المناطق عنه فى الأخرى ، كما هى الحال فى الفرق بين سكان مديرية قنا وإحدى مديريات الوجه البحرى مثلا ، ثم بلون العيون العسلى الداكن ، وبالشعر المتموج أو المجعد ، والأنف الذى يميل إلى الاستعراض على الجملة ولكنه يختلف اختلافا ظاهرا بين الأفراد ، كما يمتازون بالقامة المعتدلة (فوق المتوسط قليلا) وإن كانت هناك بعض الاختلافات المحلية . وكل هذه الصفات وغيرها تختلط فى السكان اختلاطا يصعب معه تطبيق نظرية نقاء الجنس من جهة ، كما يصعب تتبع أصول كل صفة من الصفات وردها إلى مصدرها الأول من جهة أخرى . فالاختلاط فى مصر أصله

---

(١) رغم أن المصريين الحاليين لم يدرسوا بعد الدراسة الكافية ، فمن الممكن بصفة عامة الحصول على معلومات عامة مفيدة فى بعض المراجع مثل :

E. Chantre " Recherches anthropologiques dans l'Afrique Orientale — Egypt ", Lyon 1904; J.I. Craig, " Anthropometry of Modern Egyptians ", *Biometrika, vol,* VIII, 1911, pp. 66-78. C.S. Myers, " Contributions to Egyptian Anthropology " *Journal of the (Royal) Anthropological Institute,* vol. 33, London 1933, pp. 82-89, vol. 35, 1905, pp. 80-91, vol. 36, 1906 pp, 237-271 and vol. 38, 1908 pp. 99-147. Also G. Elliot Smith " The People of Egypt " *The Cairo Scientific Journal,* vol. III, No. 30, 1909, pp. 51-63.

قديم ، وقد لاحظناه حتى بين بعض سكان العصر الحجرى الحديث . ولكن من الواجب أن نستدرك أن هذا « الاختلاط فى الصفات الجنسية » ليس معناه ولا ينبغى أن يفهم منه « اختلاط فى التكوين الشعبى » . فالمصريون الحاليون ليسوا مؤلفين من « شعوب مختلطة » ، وإنما هم شعب واحد اختلطت فيه الصفات الجنسية ، وتعددت مصادر الوراثة . وفرق كبير بين الحالتين . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن اختلاط الصفات الجنسية فى شعب مصر كان على الدوام سرا هائلا من أسرار قوة هذا الشعب وحيويته ومقدرته على أن يحتفظ بشخصيته ، وأن يغالب الزمن ويبقى رغم أحداث التاريخ التى أتت على كثير من الأمم القديمة والوسيطة . ولقد وجد شعب مصر من تنوع صفاته وملكاته ما أعطاه مقدرة خاصة على أن يلائم بين نفسه وبين اختلاف الأيام والظروف والأحداث . ولو أنه لاشك أيضا أن قوة البيئة المصرية ذاتها فى الوادى وما يحيط به من صحارى جافة قد ساعدت من جهتها كذلك على أن يحتفظ ذلك الشعب بكيانه وطابعه الجنسى الخاص على مر العصور[1] .

ولكن ظاهرة الاختلاط الجنسى فى الصفات الجسمية تبرز بصورة أكثر وضوحا إذا ما نحن قارنا بين مختلف أجزاء مصر ،وراعينا الظروف الجغرافية والبشرية والتاريخية العامة لكل منها . فالدلتا غير الصعيد ، وشرق الدلتا غير غربها ، والجهات الساحلية غير المناطق الداخلية ، ومنطقة كالفيوم غير الوادى ، وذلك كله من حيث التعرض لمختلف الغزوات التى قد تأتى بالبحر أو بالبر ، ومن الشرق أو الغرب أو من الجنوب . فالاختلافات المحلية أمر مسلم به ، لأنها مترتبة

---

(١) ليس يعيب المصريين فى شىء أن تكون قد اختلطت فيهم دماء الغزاة . فهم قد أفادوا من ذلك تنوع الصفات والملكات بين الأفراد وفئات المجتمع ، وهم قد استطاعوا رغم الاختلاط أن يبقوا على الدوام أمة واحدة . ومن المعروف أن أغلب أمم التاريخ الكبرى فى العهود القديمة كاليونان والعهود الوسيطة كالعرب والعهد الحديث كبريطانيا إنما استطاعت أن تحقق ماقامت به من دور خاص فى التاريخ بفضل تنوع تكوينها الجنسى . وأمامنا الآن تجربة هائلة فى الولايات المتحدة حيث تأتلف أمة واحدة من سلالات غاية فى التشعب . وكذلك الحال فى الاتحاد السوفيتى .

على ظروف البيئة الطبيعية المحلية من جهة ، وعلى عوامل الاتصال بالعالم الخارجى من جهة أخرى .

على أننا إذ نلاحظ الاختلاف المحلى فى التكوين الجنسى ينبغى أن نصحح اعتقادا شائعا ، وهو أن فئة خاصة من المصريين قد تكون أقرب إلى تمثيل « السلالة المصرية » من غيرها . ففى كثير من الكتب ، وحتى العلمية منها ، يشار مثلا إلى الأقباط على أنهم أصدق تمثيلا لسكان مصر الأصليين من المسلمين الذين تأثروا بالعنصر العربى . ومثل هذا القول يحتاج كما ذكرنا إلى أن يصحح من نواح عدة . فأولا ليست هناك « سلالة مصرية » بالمعنى العلمى الدقيق ، وإنما سكان مصر يمتازون فى جملتهم بتوافر مجموعة من الصفات الجسمية أو الجنسية تشيع فى جملتهم وتعطيهم طابعهم الجنسى العام . ومثل هذا القول يتفق تماما والاتجاه العلمى الحديث فى دراسة السلالات ودراسة التكوين الجنسى للأمم والشعوب . ثم إن الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط أو مسلمون . بل هو كما رأينا يرجع فى القليل إلى أواخر عصر ماقبل التاريخ . ولم تفعل الاضافات اللاحقة والجديدة أكثر من أنها عدلت بعض الصفات القديمة أو زادتها تنوعا ، ولكنها على كل حال لم تقلبها رأسا على عقب . وليس فى تاريخ مصر الطويل مايدل من قريب أو بعيد على حلول سلالة محل أخرى ، ولا على أن شعبا نازحا طرد شعبا أصيلا . بل إن مصر من هذه الناحية تختلف اختلافا ظاهرا عن بلد كالعراق مثلا ، أحاطت به السهوب والمراعى من الجانبين ، فاكتسحته الغزوات اكتساحا من الشرق أو من الغرب أو من الشمال بين حين وحين ، وغيرت معالم تكوين أهله الجنسى تغييرا واضحا فى بعض الجهات ، كما طمست كثيرا من معالم حضارته من وقت لآخر ، فتداولت عليه ، أو على أجزاء منه على الأصح ، « أمم » من السومريين والعقاديين (الآكاديين) والبابليين والآشوريين والفرس والعرب ، ولكل منهم طابعه الخاص ليس فى المدنية وحدها وإنما كذلك فى التكوين الجنسى إلى حد قريب أو بعيد . أما مصر فقد احتفظت بطابعها الذى لم يتحول إلا فى نطاق محدود . وحتى عندما

جاء الإسلام أثر العرب بعض التأثير فى مصر والمصريين لاسيما فى المناطق القريبة من بلادهم فى شرق الدلتا ، ولكن العرب ولاسيما الشماليين منهم ، كانوا كما ذكرنا قريبين جدا فى تكوينهم الجنسى من سكان مصر ، لأنهم جميعا متأثرون بسلالة البحر المتوسط أو منحدرون فى الأصل منها . كما أن الغالبية الساحقة من المسلمين فى مصر لم يكونوا غزاة وإنما هم فى الأصل أقباط تحولوا إلى الإسلام . ومن الطريف فى هذا المقام أن نذكر أن هذا التحول لم يحدث فى مصر فجأة ، وإنما جاء بالتدريج ، واحتفظت الكنيسة القبطية بقوتها وأتباعها الكثيرين إلى أن لحقها الركود ونخرتها الخلافات الفردية والطائفية ، فضعفت فى القرن الثالث عشر ضعفا ظاهرا كان من نتيجته تحول أفواج كثيرة من الأقباط إلى الإسلام[١] . وهكذا يمكن إن يقال أن كثيرا من العناصر المسلمة بين المصريين كانوا أقباطا إلى عهد قريب جدا ، ولم يؤثر دخولهم فى الإسلام فى تكوينهم الجنسى[٢] .

المصريون إذن أمة تنتمى فى تكوينها الجنسى الأصلى إلى سلالة البحر المتوسط . تلك التى تمتاز بالبشرة القمحية أو البيضاء والشعر المموج أو المجعد والرأس الطويل أو المتوسط والوجه البيضى والأنف المعتدل والعيون العسلية أو السوداء والقامة المتوسطة . ولكن هذه الصفات لاتتمثل فى المصريين نقية لأنهم جمعوا إليها مؤثرات أخرى اكتسبوها بفعل البيئة ثم على الخصوص بالاختلاط مع غيرهم من الوافدين والعابرين . ولكن الاختلاط بين سكان مصر يمتاز بأنه قديم وبأنه بلغ حد الامتزاج والتداخل التام بين الصفات الجنسية الأصلية والوافدة . ولقد أعطى ذلك أهل مصر قوة ، وساعدهم على « هضم » من اختلط بهم وعلى

---

(١) انظر :

T. W. Arnold, "The Preaching of Islam" 1st ed, London 1896, pp. 87-93.

(٢) ومع ذلك فهناك فئات قليلة من المسلمين لاسيا فى المدن انحدروا من جاعات وافدة من غير سلالة البحر المتوسط كالأتراك . وهؤلاء لم يتح الوقت بعد لاندماجهم فى السكان الأصليين اندماجاً كافيا « من الناحية الجنسية » . وربما كان هذا مرد الرأى القائل بأن المسلمين أقل تمثيلا للمصريين الأصليين من الأقباط . ولكن مثل هذه الحالات لاتتعدى مناطق محدودة ولاتشمل الريف المصرى فى جملته .

« تمثيل » العناصر الدخيلة تمثيلا لم يلبث معه أن انمحى الأثر الوافد ، أو تلاشى فى الصفة الأصلية بعد أن عدلها بعض التعديل . وكلما مضى الزمن على المصريين إزداد تداخل الصفات الجنسية بينهم ، وتضاعفت ـ فيما يبدو ـ مقدرتهم على استيعاب العناصر الغريبة وتمثيلها .

ملاحظات ختامية ومقترحات بشأن الدراسة الانثروبولوجية لسكان مصر :

ذلك مجمل ما يمكن أن يقال عن المصريين وتكوينهم الجنسى فى الوقت الحاضر . وهو كما ذكرنا فى أول هذا البحث لايمكن أن يعطينا غير صورة عامة مجملة عن هذا التكوين . فمصر لم تدرس من الناحية الانثروبولوجية دراسة علمية مستوفاة . وهى حتى بعد أن تتم دراستها لايمكن أن يفهم تكوين أهلها فهما صادقا إلا إذا قارنا نتائج الدراسة فى مصر بما تنتهى إليه دراسة غيرها من الأقطار المجاورة . ولذلك فلابد لنا أن ننتظر طويلا قبل أن نستطيع أن نصور تكوين المصريين واتصالهم فى السلالة بغيرهم من أهل الاقطار المجاورة تصويرا صادقا دقيقا . ومع ذلك فقد يكون من الخير فى هذه المرحلة أن نضع أمام الباحثين بضع ملاحظات ومقترحات تفيد فى رسم الخطة لهذه الدراسة العلمية ، التى نرجو ألا يطول الوقت قبل أن تجد طريقها إلى النور .

١ ـ وأول ماينبغى أن يلتفت إليه فى دراسة سكان مصر دراسة جنسية أننا لانستطيع فى هذه الدراسة أن نفصل بين مختلف نواحى البحث الانثروبولوجى الطبيعى الذى يدرس الإنسان وصفاته ، والجغرافى الذى يدرس البيئة ومظاهرها ومؤثراتها ، والأثرى الذى يبحث أصل الحضارات واتصالاتها مما قد يلقى ضوءا على أصل السلالات واختلاطها ، ثم التاريخى العام وهو يكمل الجانب الأثرى فى الاستدلال على اتصالات مصر والمصريين فى العهود الماضية . وليس يغنى فى مصر أن نكتفى بدراسة السكان الحاليين وتكوينهم من حيث صفات الجسم المختلفة ، فذلك يخرج بنا بصورة قد تكون صحيحة فى حد ذاتها ، ولكنها مع ذلك لن تكون مفهومة لنا فهما واضحا . وإنما تفسر الظاهرات الجنسية وتنسب تعقيداتها أما

إلى أثر البيئة المحلية أو الموقع فى الاتصال بالعالم الخارجى ومزج عناصر السكان بعضهم ببعض أو عرقلة ذلك الاتصال والمزج فى بعض الحالات ، وإما إلى مؤثرات وعناصر قديمة جدا بل ترجع إلى عصر ماقبل التاريخ ، وهو الذى لايكشف عنه الا دراسة الآثار الأولى للإنسان وتحديد هجراته واتصالاته فى ذلك العهد ، وكذلك دراسة العظام الباقية مع الآلات الحجرية التى خلفها الإنسان . ومثل هذا العصر وإن بدأ سحيقا فإن دراسته فى مصر واجبة بصفة خاصة ، بل لازمة لفهم حياتنا فى الوقت الحاضر. وقد رأينا أن سكان مصر أخذوا طابعهم الأساسى من الناحية الجنسية قبل أن يبزغ فجر التاريخ ، وأن العناصر التى دخلت مصر حتى فى ذلك الوقت البعيد لم تخرج منها ، وإنما بقيت لتورث صفاتها للأجيال اللاحقة . وكذلك الحال فى دراسة العصر التاريخى وتتبع الهجرات أو الغزوات التاريخية التى أتت مصر ، فذلك كله مما يلزم فى تفهم تكويننا الجنسى العام فى الوقت الحاضر. ولعل هذا كله أن يكون سببا فى صعوبة الدراسة وتعقيدها وتشعبها إن نحن أردنا أن نعطى صورة صحيحة مفهومة عن تكوين سكان مصر الجنسى .

٢ ـ إن الطريقة المثلى أو المدخل الصحيح فى رأينا لدراسة سكان مصر وتكوينهم الجنسى إنما تكون بتقسيم وادى النيل الأدنى والجهات الملحقة به إلى مناطق أو « أوطان صغيرة » يدرس تكوين سكان كل منها دراسة إقليمية تفصيلية ، ويكون تقسيم تلك الأوطان الصغيرة وتحديدها على أساس جغرافى طبيعى بقدر الامكان ، بدلا من الاكتفاء بالتقسيم الإدارى المعروف ، بل بصرف النظر عن هذا التقسيم الإدارى فى بعض الأحيان ، ثم تأتلف من مجموع الدراسات الإقليمية صورة عامة عن سكان مصر. ذلك أن البحث الانثروبولوجى فى مصر سيهدف بطبيعته إلى ابراز نواحى الاختلاط والتزاوج فى الصفات التى يمتاز بها أهل وادى النيل الأدنى ، ومن الخير أن نبدأ بدراسة المناطق كل واحدة على حدة ، فنعين مميزات سكانها ، ثم نجرى المقارنة والربط بين مختلف المناطق ، فنخرج بصورة اجمالية واضحة ، تمتاز بأن عمومياتها لاتطمس معالم التنوع

الإقليمى فى السكان ، ولاتطغى على أثر موقع كل منطقة وظروفها الجغرافية والتاريخية . أما إذا بدأنا بدراسة القطر كله بأخذ قياسات لأفراد من مختلف جهاته وعمل المتوسطات فيها ، فإن النتيجة تكون أن تأتلف لدينا صورة عامة لاتفيد كثيرا فى استجلاء التفاصيل الإقليمية ، وقد نخرج « بمتوسطات » نظرية للتكوين الجنسى « للمصرى » لاتنطبق على الحالة فى أى إقليم من الأقاليم المحلية فى مصر. وبذلك تكون الصورة التى نرسمها للمصرى صورة « حسابية » أكثر منها « واقعية » . ومن المسلم به أننا نعتمد على مثل هذه المتوسطات فى دراسة سكان « الأقاليم » أو « الأوطان الصغرى » ، ولكن احتمال الخطأ واضاعة المعالم التفصيلية والمحلية يكون فى هذه الحالة أقل مما يحدث عندما نعتمد على المتوسطات العامة التى تشمل سكان القطر جميعا .

٣ ـ إلى جانب هذه الدراسة الجنسية الإقليمية يصح أن تكون هناك دراسة جنسية تاريخية لمصر، بمعنى أن تاريخنا الجنسى يمكن أن يقسم إلى « مراحل » تدرس كلها منها على حدة ، ويعتمد فيها على مجموعة من الأدلة الباليونتولوجية الخاصة بعظام الإنسان وهياكله فى العهود القديمة من جهة ، والأدلة الأثرية والتاريخية بل والجغرافية من جهة أخرى . ومع أنه ليس من المنتظر أن تبرز فروق كبيرة فى تكويننا الجنسى بين عصر وعصر ، فإن هذه الدراسة التاريخية لن تخلو من طرافة و فائدة ، لأنها ستعطينا صورة منعكسة من تطور السلالة وامتزاج الصفات فى مصر بحكم العوامل المحلية من جهة ، والاتصال بالعالم الخارجى وتلقى الموجات الجنسية من جهة أخرى .

٤ ـ فإذا ما عرضنا لطريقة الدراسة الانثروبولوجية ذاتها وجدنا أن خير طريق نستطيع أن نسلكه هو أن ندرس الصفات الجسمية كلا على حدة ، ثم نوزع تلك الصفات توزيعا جغرافيا . فنجمع مثلا البيانات عن مقياس الرأس أو شكل الشعر أو طول القامة ، ثم نوزع تلك البيانات على خرائط ، ثم نقارن بين الخرائط المختلفة حتى نخرج بنتيجة عن أى الصفات يتمشى فى توزيعه الجغرافى مع غيره ، وأيها يمتاز بتوزيعه الجغرافى الذى لايتمشى مع توزيع بقية الصفات . وربما ننتهى

إلى ما اتجه الانثروبولوجيون نحوه فى السنوات الأخيرة من دراسة « مجموعات من الصفات الجنسية » (أو مايسمونه Groubs of Racial Characteristics) التى يتمشى بعضها مع بعض . وتعطى السكان صفتهم العامة والغالبة . وهكذا نتحاشى الحديث عن الجنس والسلالة بمعناهما الضيق القديم (راجع أول هذا البحث) . ولاشك أن مثل هذه الدراسة فى مصر ستكون مثالا طيبا للدراسة الانثروبولوجية ومناهجها الجديد ، لأن مصر كما رأينا بلد تمتزج فيه الصفات وتتزاوج إلى حد بعيد لن تزيده الدراسة إلا جلاء ووضوحا .

٥ ـ وقد تكون مصر فوق ذلك مجالا طيبا لأن تمارس فيه مختلف الطرائق فى الدراسة الانثروبولوجية ، ولأن تقارن نتائجها بعضها ببعض . ويمكن أن نشير هنا إلى ناحية جديدة نسبيا من البحث الانثروبولوجى ، وهى تلك التى تعتمد على تحليل الدم وتقسيمه إلى مجموعاته الأربع المعروفة[١] . والتى يرى فيها بعض الباحثين أساسا صالحا لأن تقسم السلالات البشرية إلى مجموعات كبرى على الأقل ، ولأن نكشف عن تيارات الهجرة القديمة ، لأن كل تيار يترك أثره فى دماء أبنائه على طول طريق الهجرة مهما طال عليها الزمن . وقد جرت أبحاث مختلفة عن سكان مصر ومجموعاتهم الدموية[٢] ، ولكن النتائج لاتزال غير واضحة إلى الآن . وهذه الدراسة لاتزال فى بداءتها ، ولابد فى النهاية لتحقيق الفائدة المرجوة منها أن نقارن نتائج خرائط التوزيع القائمة على أساس مجموعات الدم بنتائج خرائط التوزيع التى تبنى أساس الصفات الجسمية المعروفة . وعندذاك تصبح دراسة مجموعات الدم مكملة لدراسة الصفات والمميزات الجسمية[٣]

---

(١) وهى التى يرمز إليها بمجموعات أ ، ب ، ا ـ ب ، و A, B, A-B, and O

(٢) انظر :

A.T. Shousha and M. Ali " The Blood Groups of the Egyptians and their M. and N. Factors ", *Journ. of the Egyptian Pub. Health Ass.*, 9th year 1934 (Oct.);
D.Matta, " Some Observations on the Distribution of the Blood Groups in certain parts of Egypt "*Journ. Egyptian Medical Association*, vol. XXIII, No 1 Jan. 1940; W. C. and L. G. Boyd, " New Data on Blood Groups and other Inherited Factors in Europe and Egypt", "*Amer. Journ. Phys. Anthrop*, vol. 23, pp. 49-70.

(٣) انظر مثالا لذلك فى : A.M. Ammar " The People of Sharqiya " *loc. cit., p. 176-209*.

٦ ـ لمصر موقعها الجغرافى الخاص بين قارات العالم القديم . وهى رغم احاطة الصحراء بها ، ورغم جفاف تلك الصحراء ، فإنها كانت على اتصال دائم بما جاورها من البلدان ، وغاية ما هناك أن الصحراء « نظمت » اتصال مصر بالخارج ، فحددت عدد الغزاة وعدد الغزوات ، كما سمحت للعناصر المخاطرة دون غيرها أن تصل إلى أرض الوادى بعد رحلتها الشاقة عبر الفيافى القاحلة ، فكانت بمثابة المصفاة تحتجز العناصر الضعيفة فلا تصل أرض النيل . وقد كان لذلك أثره فى اتصال مصر بالخارج ، وأصبح ذلك الاتصال منظما محدودا ، وان لم ينعدم فى وقت من الأوقات ولذلك فإن من الخير فى دراسة سكان مصر وتاريخ تكوينهم الجنسى ألا نغفل هذه الصفة المنظمة التى اتخذها اتصال مصر بالخارج ، وألا ننسى التنظيم الطبيعى للصلات عندما نقارن بين سكان مصر ومن يجاورهم من العناصر .

٧ ـ ولعل آخر ما ينبغى أن نشير إليه أن هذه الدراسة الجنسية فى مصر لا يمكن أن تخلو من طرافة ليس فقط لطالب الانثروبولوجيا أو الجغرافيا الجنسية ، وإنما كذلك لطالب التاريخ البشرى ، ولأولئك الذين يعنون بتعرف شىء عن نصيب مصر فى تاريخ المدنية العام . فالحياة والمدنية فى مصر لم تكونا كما ذكرنا فى صدر هذا البحث من نتائج البيئة وحدها ، وإنما جاءتا مترتبتين على تفاعل عوامل البيئة وجهود الإنسان . ومصر التاريخية بشكلها المعروف إنما كانت هبة من هبات النيل وثمرة من ثمرات الكفاح البشرى فى وقت واحد . ومهما قيل عن أسباب نشأة المدنية وازدهارها واستمرارها فى مصر فليس من شك فى أن التكوين الجنسى للمصريين كان له أثره الأول وفعله الدائم فى قصة الحياة والمدنية على ضفاف النيل .

ثبت ببعض المراجع :

أولا : مراجع عامة

Coon, C.S "The Races of Europe", New York 1939 (section on "Civilized Men in Egypt", pp. 91-98).

Kappers, A.G.U., "An Introduction to the Anthropology of the Near East in Ancient and Recent Times" Amsterdam 1934.

MacMichael, H.A., "A History of the Arabs of the Sudan, and some account of the people who preceded them and of the Tribes inhabiting Darfur" 2 vols. Cambridge 1922.

Seligman, C.G. "The Physical Characters of the Arabs" Journ. of the Roy. Anthropological Institute, vol. XLVII, 1917, pp. 214-237.

Seligman, C.G., "Races of Africa" Home University Library, London 1930.

Sergi, G., "The Mediterranean Race: A Study of the Origin of European Peoples", London 1901.

Smith, G. Elliot, "The Ancient Egyptians and the Origin of Civilization" new edition 1923.

Worrel, W.H. "A Study of Races in the Ancient Near East", Cambridge 1927.

ثانيا : مراجع خاصة وإقليمية :

Ammar, A.M. "The People of Sharqiya: their Racial History, Serology, Physical Characters, Demography and Conditions of Life," *Pub. Soc. Roy, de Geog. d'Egypte,* (with vol. of plates), Cairo 1944.

Anthropology of Egypt in the Light of Recent Observations, being a review in *American Anthropologist,* vol. 12, 1910, pp. 75-76.

Anthropometric Investigations among the Native Troops of the Egyptian Army, being Report of the Committee, *British Ass. for the Advancement of Science,* Belfast 1902 pp. 350-351; South Africa 1905, pp. 207-208, York 1906, pp. 347-348.

Boyd, W.C. and L.G. "New Data on Blood Groups and other Inherited Factors in Europe and Egypt" *American Journ. Phys. Anthrop.,* vol. 23, pp. 49-70.

Chantre, E. "Recherches Anthropologiques dans l'Afrique Orientale — Egypte", Lyon 1904.

Chantre, E. "Indice Céphalique des Egyptiens Actuels" *l'Anthropologie,* t. XII, I, pp. 759 *et seq.*

Craig, J.I. "An Anthropometrical Survey of Egypt" *The Cairo Sc. Journal,* vol. V, July 1911, No. 58, pp. 165-180.

Craig, J.I. "Anthropometry of Modern Egyptians" *Biometrika*, vol. VIII, 1911 (1912) pp. 66-78.

Derry, D.E. "Preliminary Note on Human Remains from a Neolithic Settlement at Merinde-Benisalame" *Anzeiger der philos. hist. Klasse der Ak. der Wissenschaften in Wien*, Jahrgang 1930, Nr V-XIII pp. 53-60.

Giuffrida-Ruggeri, V., "Les crânes égyptiens et arabo-égyptiens de l'Université de Naples" *l'Anthropologie*, t. 22, 1911, pp. 214-216.

Giuffrida-Ruggeri, V., "Were the pre-Dynastic Egyptians, Libyans or Ethiopians?" *Man, 1915*, No. 32.

Giuffrida-Ruggeri, V., "A few notes on the Neolithic Egyptians and Ethiopians", *Man, 1916*, No. 55.

Hamy, E.T. "Apercu sur les races humaines de la basse vallée du Nil" *Bull. Soc. d'Anthr.*, Paris 3e série, t. 9, 1886, pp. 718-743.

Hrdlicka, A., "Notes sur la variation morphologique des Egyptiens depuis les préhistoriques ou prédynastiques" *Bull. et Mém. Soc. Anthrop.*, Paris 5e série, t. 10, 1909, pp. 143-144.

Hrdlicka, A., "The natives of Kharga Oasis, Egypt", *Smithsonian Miscellaneous Collections*, vol. 59, No. I, Washington 1912.

Matson, G.A., "A Procedure for determining Distribution of Blood-Groups in Mummies" *Proceedings Soc. for Experimental Biology and Medicine*, vol. 31, 1934, pp. 964 sqq.

Marta, D., "Some Observations on the Distribution of the Blood-Groups in certain Parts of Egypt" *Journ. Egyptian Medical Ass.* Jan. 1940, vol. XXIII, No. I.

Morant, G.M., "A Study of Egyptian Craniology from Prehistoric to Roman Times" *Biometrika*, vol. XVII, 1925, pp. 1-52.

Myers, C.S., "Contributions to Egyptian Anthropology, I." *Journ. (Roy.) Anthrop. Institute*, vol. 33, 1903 pp. 82-89.

"Contributions etc. II: The Comparative Anthropometry of the most Ancient and Modern Inhabitants" *Ibid.*, vol. 35, 1905, pp. 80-91.

"Contributions etc. III: The Anthropometry of the Modern Mohammedans" *Ibid.*, vol., 36, 1906, pp. 237-271.

"Contributions etc. IV: General Conclusions", *Ibid.*, vol. 38, 1908, pp. 99-147.

Shousha, A.T., "On the Biochemical Race-Index of the Egyptians" *Egyptian Medic. Journ.* vol. XI No. 1, 4.

Shousha, A.T. and Ali, M., "The Blood-Groups of the Egyptians and their M. and N. Factors" *Journ. of the Egyptian Public Health Ass.*, 9th year, 1934. Oct.

Smith, G. Elliot, "Anthropological Work in Egypt" *Man 1908*, pp. 156 sqq.

Smith, G. Elliot, "The People of Egypt", *The Cairo Scientific Journal*, vol. III No. 30, March 1909, pp. 51-63.

Smith, G. Elliot, "The Ancient Inhabitants of Egypt and the Sudan" *Rep. Brit. Ass. for the Advancement of Science*, Australia 1914 p. 534.

Stoessiger, B.N., "A Study of the Badarian Crania recently excavated by the Brit. School of Archaeology in Egypt", *Biometrika*, vol. XIX, 1927, pp. 110-150.

« ١٤ »

المصريون بين المحافظة والتجديد

المصريون بين المحافظة والتجديد

يقال عن المصريين أنهم من أشد الأمم محافظة على القديم . فالمدنية المستقرة نشأت فى بلادهم منذ أقدم العصور ، بل هى قد تكون فى مصر أقدم منها فى أى بلد آخر ؛ ومع ذلك فقد سارت الحياة على وتيرة واحدة أو وتائر متقاربة متشابهة من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر ، قد توارث الناس مقومات الحياة وأسس الحضارة والمدنية ، واحتفظوا بتقاليدهم وعاداتهم ، بل حافظوا عليها ودافعوا عن قديمها ، فلم يستهوهم التغيير ولم تغرهم النزعة إلى التجديد . وكثيرًا ما يكتب الكاتبون ويقرأ القارئون أن الفلاح اليوم يعيش ويفلح الأرض كما كان أجداده يفعلون أيام الفراعنة ، بل قبل أن يطلع فجر التاريخ ؛ فالحاضر فى مصر صورة منعكسة من الماضى ؛ والأيام تمر فى مصر ولكن الحياة لا تسير ، وإنما هى ثابتة على أصولها لا تتحول ولا تتبدل ؛ والسنون بل القرون يتداعى بعضها إثر بعض فى وادى النيل ، ولكن الحضارة الزراعية المصرية لا تتحور ولا تتطور . فاليوم أمس متكرر ، والغد لا يعدو أن يكون يومًا من أيام الحاضر ، فهو أمس ينشر قبل أن يموت !.

على أن هذا الكلام إن كان صحيحًا فى بعض نواحيه ، فإنه مع ذلك لا يكاد يثبت للبحث العلمى الصادق ؛ لأنه لا يمثل غير صورة منقوصة من الحقيقة . وقد يكون من المفيد أن نحاول فى هذا المقال أن نلم بطرف أو أطراف قليلة نذلل بها على أن استمرار الحياة والحضارة فى مصر لم يكن معناه الجمود ، ولم يكن مرده فى كل

الحالات ، بل ولا فى غالبها ، إلى نزوع المصريين إلى المحافظة على القديم . فنحن إن سلمنا بهذا القول على عِلاّته وجب أن نسلم بأن البيئة المصرية بيئة عقيمة ، ولدت مرة ثم أصابها العقم والإجداب بعد ذلك ؛ بل وجب أن نسلم بأن روح مصر وإن بقى حيًّا لم يمت ، فإنه روح خامل ، قد قنع أصحابه من الحياة بما نفخ الله فيهم أول مرة ، فهم لم يتعدوا فى آخر مراحل تاريخهم ما بلغوه فى أولى مراحله ، بل هم لن يجاوزوا فى آخر الدهر ما كانوا عليه فى فجر التاريخ ... وهم إن استطاعوا ذلك فلن يكون تجاوزهم إلا على قدر معلوم !.

الواقع أن البيئة فى مصر من ذلك النوع الذى يكرر نفسه فى نظام فعلى عجيب . فالنيل يرتفع وينحسر فى كل خريف ، والفيضان يجدد ثروة الأرض فى كل عام ، والعمل الزراعى يتطلب نشاطًا معينًا لا يخرج عن نطاقه المرسوم متى قسمت الأرض إلى حياض ترويها الترع وتحدها الجسور ، وحياة الجماعات فى قرى الوادى ينظمها عرف عريق فى القدم ، قد وضعت أسسه ونواميسه الأولى عندما تحول السكان من الحالة القَبَلية ، أى التى كانت فيها القبيلة وحدة المجتمع ، إلى الحالة القروية أى التى صارت فيها القرية نواة المجتمع . كذلك الاتصالات بين الجماعات فى جنوب الوادى وشماله حدثت كلها أو جلها عن طريق النهر وجسوره ؛ إذ مهدت الطبيعة لأن يتم التعارف بين الشمال والجنوب ، بل لأن تمتاز الحياة فى الوادى ودلتاه عنها فى غير مصر مما يقع فيما وراء الصحراء أو ما وراء البحار ... واستمتعت مصر خلال تاريخها الطويل بنوع من العزلة النسبية وراء دروع الصحراء ، فاستطاعت أن تحتفظ بطابعها الخاص بين الشرق والغرب ؛ وحفظ ذلك على مصر شخصيتها الحضارية المميزة ، وإن كان قد أظهرها فى أعين الباحثين بمظهر الجمود والثبات على القديم فى عالم كثر فيه الاتصال ، وصار من الصعب على أمة من الأمم أن تحتفظ بطابعها المميز فى الحياة والمدنية لأكثر من أجل معلوم ... أما مصر فقد عاشت وعاش طابعها على الزمن ، على حين تتابعت ودالت من حولها أمم كثيرة فى أرض سومر وأرض بابل والجزيرة العليا وهضبة الحيثيين وأرض سوريا وفلسطين وجزائر أقريطش وإيجة وأرض اليونان والرومان ... كل هذه مناطق نشأت فيها مدنيات قديمة ،

ولكنها ماتت أو جرى عليها الزمن فطغت عليها معالم جديدة من المدنية المحلية أو الخارجية ، بخلاف مدنية مصر التى جمعت إلى القدم والعراقة دوام الاتصال والاستمرار... ولعل هذا أول ماحدا بفريق من الباحثين إلى أن ينسبوا إلى أهلها شدة التمسك بالقديم والثبات عليه .

على أن خير ما يعيننا على أن نحقق أكان المصريون محافظين على القديم أم مجددين ، أم آخذين من كل من المحافظة والتجديد بطرف ، إنما هو أن نستعرض معالم حضارتهم التاريخية ؛ متتبعين عناصر الدوام والثبات من جهة ، وعناصر التطور والتجديد من جهة أخرى ، مقسمين الحياة والحضارة المصرية إلى جانبيها الأساسيين : الجانب المدنى المادى ، وهو الذى يتصل على الخصوص بالزراعة ، والحياة الزراعية ، وما يرتبط بهما من نشاط واقتصاد قومى عام ؛ ثم الجانب الفكرى والروحى ، وهو الذى يتصل بالثقافة المصرية ، وما امتازت به من طابع أو طوابع معينة خلال أعصر التاريخ .

فأما عن الجانب الأول فمعروف أن الزراعة كانت عماد الحياة والمدنية فى مصر منذ البداءة ، وقد بقيت كذلك حتى يومنا هذا ؛ وأغلب الظن أنها ستبقى كذلك فى قابل الأيام ، رغم ما ينتظر من ازدهار بعض الصناعات فى التعدين أو الإنتاج الصناعى الحديث . على أن الشىء المهم والذى ينبغى أن نلحظه ونسجله هو أن الزراعة فى مصر لم تكن فى يوم من الأيام زراعة فطرية من ذلك النوع الذى نلحظه فى بغض جهات إفريقية الداخلية مثلاً ، والذى يعتمد على المطر ، فيحفر الزارع حفرة صغيرة يضع فيها الحب ثم يتركه للأمطار تغذيه حتى موسم الحصاد . وإنما الزراعة فى مصر كانت منذ الألف الرابعة قبل الميلاد على الأقل معتمدة على فلاحة الأرض التى يغمرها الفيضان ؛ وقد اتصلت من أجل ذلك بأعمال هندسية تمثلت فى إقامة الجسور ، وحفر الترع ، وتنظيم جريان الماء إلى الحياض وانصرافه عنها إلى النهر بعد أن يرسب غرينه ؛ وتلك كلها عمليات كبرى تحتاج إلى هندسة وتعاون وتنظيم . لذلك لم يكن ممكنًا للزارع المصرى أن يعمل بمفرده ، ولا أن يفلح أرضه مستقلاً عن جاره ؛ وإنما كان عليه أن يعمل كفرد فى مجموعة من الزارعين الذين

يتعاونون فى عمل زراعى هندسى ، هو الأساس الذى قامت عليه مدنية مصر الزراعية ، وامتازت به على غيرها من المدنيات الزراعية الفطرية التى لم ينته بها الأمر إلى قيام مجتمع زراعى معقد النظام ، كما حدث فى وادى النيل الأدنى . ولذلك كله نشأت المدنية الزراعية فى مصر معقدة منذ فجر التاريخ ، أو قبل ذلك . بل إن من الجائز أن نقول إن ظهور الوحدة السياسية وبروز الأسرات الحاكمة إنما قام فى الأصل على أساس من المصلحة المادية المشتركة لسكان الوادى ومزارعيه ؛ فكان فرعون ورجال حكومته الإقليمية هم القوّامين على مشروعات الرى، وتنظيم الجهود الاجماعية المتصلة بالزراعة ؛ بل كان فرعون مهندس الرى والزراعة الأول فى ذلك العصر ، إن جاز لنا أن نستعير مثل هذا التصوير وبذلك كله اكتملت لمصر عناصر الحياة المادية التى يتداخل فيها الاقتصاد القومى بالإدارة الحكومية ؛ وهو أقصى درجات التقدم والتعقيد فى نظام المجتمع ، بل هو ما تأخرت فى تحقيقه عن مصر أمم كثيرة ، ننظر إليها الآن على أنها تمثل أرقى الأمم وأبعدها أخذاً بوسائل التجديد !

وقد يبدو عجيباً أن تكون مصر قد احتفظت باقتصادها القومى الموجه خلال أعصر التاريخ ، وأنها لم تحد عن كثير من نظمها الزراعية فى الرى والإنتاج وما يتصل بهما من تنسيق جهود الفرد والجماعة منذ اكتملت وحدتها الحكومية فى أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد . ولكن هذا العجب لا يلبث أن يزول إذ نلحظ أن البيئة فى مصر هى من ذلك النوع الذى يقضى بالوحدة والتنظيم والتنسيق الدقيق ، والذى يغلب جهود الأفراد بل الجماعات البشرية متفرقة ولا يخضع لها إلا مجتمعة . وقد يكون هذا هو السر فى أننا كنا خلال تاريخنا كله شعباً يسلس تنظيمه وتنسيق جهوده بل قيادته متى وجد الحكم الصالح ... فقد تعلمنا ذلك فى ميدان الزراعة ، ومن صلتنا بنهر النيل أول الأمر ؛ ثم انطبع ذلك فى نفوسنا ، فهو يتمثل فى عمل المجموعات الصغيرة من الأفراد والعمال حين يجتمعون فيعملون معاً ، ويحتاج الأمر إلى رئيس أو «خولى» لا يساهم فى العمل الفعلى ، ولكن وجوده وقيادته ضروريان لإنجاز العمل ؛ كما يتمثل أيضاً فى الإدارات القروية والحكومات المحلية ، ثم الحكومة المركزية العامة . ولعل احتفاظ المصريين بهذه الخاصية التى جبلتهم عليها طبيعة

بلادهم ونوع الزراعة المعقد الذى مارسوه من أول الأمر ، هو الذى أظهرهم فى أعين الباحثين ممن لا يتعمقون الأمور بمظهر المحافظين على القديم ، المستكينين للعرف والتقاليد ، مع أن كل ما حدث هو أن مجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية نشأت فى البيئة المصرية وكانت صالحة للبقاء ، بل ضرورية لحياة المجتمع وتنظيم نشاطه ، فبقيت وعمّرت ، بل أصبحت مقياسًا لازدهار الحياة فى مصر ؛ ففى الأوقات التى استمسكت فيها مصر بنظمها الحكومية التى تستند إلى الوحدة المحلية فالوحدة الإقليمية فالوحدة القومية الشاملة ، ازدهرت الحياة فى وادى النيل ، وبلغت هذه الأمة شأو قوتها ؛ وفى الأوقات التى انصرف فيها الناس عن النظام والتضامن التقليديين انحلّت عرى المجتمع ، ودخلت مصر فى عهد من عهود الإقطاع المظلمة ، وبقيت كذلك حتى يبعث الله الوحدة ، فيعاود المجتمع سيرته الأولى ، وتعود إليه الحياة والقوة من جديد .

ومع ذلك ففى ميدان الزراعة والنشاط الزراعى فى ريف مصر نستطيع أن نميز بين ثلاثة أشياء : أولها وسائل الزراعة والرى ؛ وثانيها أنواع النباتات والمحاصيل الزراعية ؛ وثالثها الحيوانات المستأنسة والمستخدمة فى الزراعة . وفى كل من هذه الأشياء الثلاثة نستطيع أن نتبين مبلغ تمسك المصريين بالقديم أو سعيهم إلى التجديد . وقد كان المصريون أول الأمر يفلحون الأرض بوساطة فئوس حجرية ينقرون بها الثرى بعد انحسار الفيضان مباشرة ، ثم اكتشفوا استعمال المحراث فى أواخر الدولة القديمة (الأسرة الخامسة على الأقل) ، وكان فى أول الأمر يشبه الفأس الحجرية القديمة ، ثم تطور فى شكله حتى صار له سلاحه المعدنى المعروف . ومع ذلك فمن الطريف أن نلحظ أن ظهور المحراث لم يؤد إلى اختفاء الفأس ، وإنما سار الإثنان جنبًا إلى جنب ؛ حتى فى عهدنا الحديث نرى الفلاح يستخدم الفأس والمحراث القديم ، وبعض المحاريث الآلية الحديثة فى المزارع الكبيرة ؛ وكثيرًا ما يستخدم آلتين أو أكثر من هذه الآلات فى الزرعة الواحدة ، فيحرث أرض القطن مثلاً حرثتها الأولى بمحراث آلى ، ثم يعيد حرثها بمحراث قديم ، ثم ينقر الأرض للزراعة ووضع البذور بوساطة الفأس . وفى هذا كله يتجلى كيف أن ظهور آلة

جديدة لم يقض على ما سبقها من آلات ، وإنما كانت الوسائل والآلات يضاف بعضها إلى بعض ؛ وفى هذا معنى للاحتفاظ بالقديم احتفاظًا لا يمنع من التجديد. وقد تمثل هذا بعينه فى آلات الرى وأدواته ؛ فهناك الشادوف ، ولابد أنه من أقدم الآلات ، ثم هناك الساقية وهى شادوف آلى معقد يدار بالقوة الحيوانية ، ثم هناك آلة أرشميد أو «الطنبور» وقد ظهرت فى العهد الإغريقى الرومانى ، ثم أخيرًا هناك الآلات الرافعة الحديثة ؛ ومع ذلك نلحظ فى مصر استمرار هذه الآلات والأدوات جميعًا ؛ لأن الجديد فى مصر لا يمحو القديم ولا ينسخه ، خصوصًا إذا كان القديم ملائمًا لنوع معين من الزراعة ، كما هى الحال فى الشادوف ، فهو آلة مناسبة جدًّا لرى المساحات الصغيرة والجسور الضيقة على حافات الترع وجنبات النيل ، حيث لا يجدى غيره من الآلات.

ومثل هذه الظاهرة نلحظها أيضاً فى المزروعات والمحاصيل. فقد زرع المصريون أول ما زرعوا الشعير والقمح ، وهما محصولان شتويان مناسبان جد المناسبة للبيئة المصرية ؛ إذ يزرعان فى الخريف ، أى عقب انحسار الفيضان مباشرة ، ويستمران فى الأرض خلال أشهر الشتاء أى فى موسم الأمطار الشتوية ، وينضجان فى أواخر الربيع. ويقال أن الشعير البرى ينمو بطبيعته فى شمال إفريقية الشرق وشرقها ؛ فلابد أنه استنبت فى ذلك الإقليم لأول مرة. أما القمح فمن الجائز أن يكون استنباته بدأ فى جهة أو أكثر من جهات الشرق الأدنى والأوسط ثم أدخل إلى مصر. وسواء أصحت هذه الآراء أم لم تصح ، فإن مصر عرفت الشعير والقمح منذ العصر الحجرى الحديث ، أى منذ أواخر الألف السادسة قبل الميلاد. وبعد ذلك استنبتت نباتات أخرى من بقول الشتاء وأفواله ، وكذلك الكرم والزيتون وغيرهما من مزروعات حوض البحر المتوسط. كما أن مصر كانت تضيف باستمرار إلى ثروتها النباتية والزراعية خلال تاريخها الطويل ، فدخلتها على الخصوص محاصيل الجهات الدفيئة والحارة من الشرق الآسيوى (جنوب آسيا وجنوبها الشرقى) ، ومنها قصب السكر والقطن ، اللذين لم يتوسع فى زراعتهما إلا فى القرن الأخير ! وكذلك الأرز والبرسيم ، وقد اتسعت زراعة الأول عقب إدخال الرى الصيفى ، أما الثانى فقد

عرف منذ بضعة قرون ، وكان لإدخاله أثر كبير فى ثروة مصر الحيوانية من جهة ، وفى تغذية التربة وتجديد قوتها من جهة أخرى . كذلك أدخلت إلى مصر محاصيل أخرى من العالم الجديد بعد استكشافه ، أهمها من غير شك الذرة البيضاء ، التى لم تعرفها مصر قبل قرن ونصف قرن من الزمان ؛ ومع ذلك فقد صارت الآن ، وبفضل الرى الدائم ، الغذاء الأساسى للفلاح ؛ وربما كان هذا من شر ما جرته علينا الثورة الزراعية الحديثة . فقبل إدخال هذه الذرة كان القمح هو الغذاء الأصلى للفلاح ، وهو بالطبع غذاء أصلح وأوفى . بل وقد لا نكون مغالين إذا ما نحن قررنا أن الفلاح المصرى فى العهد الفرعونى وخلال القرون الوسطى كان يحصل على غذاء أفضل مما يحصل عليه الآن ... ومن يدرينا ! فقد يكون اختلاف التغذية وضعفها فى العهد الحديث من أسباب ما نلحظ من اضمحلال فى حيوية الفلاح وضعف فى قواه الإنتاجية ، فى وقت تعرّض فيه أيضًا لكثير من الأمراض الطفيلية الناتجة عن إدخال نظام الرى الدائم .

المهم من كل هذا أن الريف المصرى قد تطور فى مظهره تطورًا شاملاً خلال أعصر التاريخ ، فتواردت المحاصيل ، وبعضها من إفريقية وبعضها من آسيا ، وبعضها الآخر من العالم الجديد وهى محاصيل كثيرة لا سبيل إلى حصرها فى مثل هذا المقال(١) . وقد زاد من مقدرة مصر على إنتاج هذه الأنواع اعتدال مناخها وإدخال نظام الرى فى أشهر الربيع والصيف ، مما يسّر نمو المزروعات على طول العام . ولو أن فلاحًا مصريًّا من عهد الفراعنة بعث اليوم فى الريف المصرى فى أشهر الصيف لهاله ما يرى من اختلاف مظاهر البيئة فى كل شىء . فالحقل المصرى من هذه الناحية قد أصابه من التطور والتغيير ما غير معالمه الأولى تغييرًا كاملاً شاملاً ، لا سيما فى أراضى الدلتا الفسيحة ، حيث لا مجال إطلاقًا لأن يتحدث متحدث عما يمكن أن نسميه محافظة على القديم ؛ اللهم إلا إذا اعتبرنا احتفاظ مصر بأنواع صالحة من محاصيلها القديمة كالشعير والقمح محافظة على القديم .

(١) هناك انواع مختلفة من الخضر كالطماطم والبطاطس وغيرها وكذلك من الفواكه الدفيئة كالبرتقال والموالح والموز والمانجو وغيرها ، وكلها أدخلت إلى مصر فى أوقات مختلفة .

ومثل هذا تكرر فى حالة الحيوانات المستأنسة والزراعية . فقد كانت الثروة الحيوانية فى تجدد دائم ، وأضيفت إليها أنواع جديدة دخلت أو أُدخلت من الجنوب أو من الشرق أو من الغرب فى أعصر متتابعة . فعرف المصريون الأولون البقر الإفريقى ذا القرون الكبيرة المقوسة ، عرفوه فى الألف السادسة قبل الميلاد ، واستمر فى مصر حتى قل ثم انقرض فى أواخر العهد الفرعونى أو فى أعقابه على ما يظهر ، ولو أنه لا يزال سائدًا فى السودان . ثم عرف المصريون البقر الآسيوى ذا القرون الصغيرة المستقيمة فى آخر الدولة القديمة وحل بالتدريج محل البقر الإفريقى ، وصار الآن هو السلالة السائدة فى البلاد . أما الجاموس فحيوان حديث جدًّا فى البيئة المصرية ؛ ذلك أن السلالة الإفريقية منه لم تستأنس على الإطلاق ، ولا تزال تعيش وحشية فى أعالى النيل ؛ أما السلالة المستأنسة فآسيوية وصلت إلى مصر من الهند عن طريق إيران والشرق الأوسط فى أواخر القرون الوسطى أى حوالى القرن السادس عشر على ما يظهر . فالجاموس المستأنس لم يكن معروفًا فى مصر الفرعونية ولا مصر العربية الأولى ؛ رغم ما قد يبدو فى ظاهر هذا القول من غرابة ، ولا يزال عدد الجاموس إلى اليوم أقل قليلاً فى ثروة مصر الحيوانية من عدد البقر . أما الأغنام والماعز فقد عرف المصريون الأقدمون منها سلالات مختلفة ، يقال أن بعضها إفريقى شمالى وبعضها الآخر آسيوى . كما عرفوا الخنازير ، ومنها سلالة إفريقية شمالية ، ربما كانت بداية استئناسها فى مستنقعات الدلتا فى الألف السادسة قبل الميلاد أيضًا ؛ ثم سلالة أسيوية هندية أُدخلت فى عهد الإغريق والرومان ... ثم قلّت تربية الخنازير حتى كادت تنقرض فى العهد الإسلامى . ومن دواب الحمل عرف المصريون الحمار فى الألف الخامسة أو الرابعة قبل الميلاد ؛ ويقال أن موطنه الأصلى شرق إفريقية أو غرب آسيا أو الاثنين معًا وما جاورهما من داخلية أسيا . والمهم أن هذا الحيوان الخدوم عاصر الحضارة المصرية فى أدوار تكوينها الأولى ، واستمر حتى يومنا هذا ، وكان له دور خطير فى النشاط الزراعى فى الحقل والقرية على حد سواء ، ولم يزد تقدم الزراعة وتنوع المزروعات ثم ظهور الثورة الزراعية الحديثة ، أهمية هذا الحيوان ونصيبه من الكدح والجهاد إلا تأكيدًا ؛ فهو حيوان نافع فى حمل الأثقال كما هو

نافع فى الانتقال الريفى . ويظهر أن المصريين الأقدمين استخدموه فى الغرض الأول دون الركوب ، ثم تعلموا بعد ذلك أن يمتطوه ، وكان طيِّعًا فى الحالتين ! حتى إذا ما جاء العهد الحديث والرى الدائم ، وظهرت حاجة التربة المصرية إلى التمهيد ونقل الأتربة بين الحقل والقرية وبين القرية والحقل ، نهض الحمار بهذا الحمل الذى لولاه ما احتفظت التربة بخصبها وقوتها. والحق أن واجب الاعتراف يقتضينا أن نذكر لهذا الحيوان فضله ومكانته فى البيئة المصرية . وليس بمستكثر أن يضيف الباحث أنه لولا وجود هذا الحيوان فى بيئتنا لنقص تلك البيئة شىء كثير. ولو قد أتيح لهذا الأخرس أن ينطق لأفصح عن معاونته الخطيرة فيما بنته يد الإنسان ، ولتحدث عن غير قليل مما سبق إليه من فضل على الناس ! أما الحصان فجاء متأخرًا ، ولم يعرفه المصريون إلا أيام الهكسوس ثم فى الدولة الحديثة . وهو حيوان أسيوى ، موطنه وسط آسيا . استؤنس فى الألف الثالثة قبل الميلاد ، ودخل مصر حوالى عام ١٧٠٠ ق . م . ، ثم ظهرت فصيلته العربية قبل الإسلام بقرون ؛ وادخلت إلى مصر مع سائر البلدان المجاورة للبادية العربية . وقد كان للحصان فضل مشهور فى حروب مصر وفتوحاتها القديمة . أما الجمل فيقال إنه كان معروفًا فى الصحارى المجاورة لمصر فى العهد الفرعونى ؛ ولكنه على كل حال لم يستخدم فى مصر ذاتها إلا فى العهد الرومانى ، بل فى أواخره . ويقال أن الجمل لم يستخدم فى طرق إفريقية الصحراوية إلا فى القرن الرابع الميلادى وما بعده . وعلى كل حال فالجمل لا يزال حيوانًا غريبًا بعض الشىء فى البيئة المصرية ، ولا تزال مصر بحاجة إلى أن تجدد ثروتها منه فى كل عام بما تجلبه من جمال الصحراء ، حتى يحتفظ النوع بقوته وحيويته .

وغير هذه الحيوانات التى ذكرنا كثير. ولكن فيما أتينا به ما يكفى لأن يدلل على أن الريف المصرى قد تغيرت ثروته الحيوانية تغيرًا ظاهرًا فى أعصر التاريخ ، فاحتفظ ببعض حيواناته القديمة وأهمها الحمار ؛ ولكنه جدد ونوّع ؛ واختفت منه بعض الأنواع والسلالات على حَين دخل بعضها الآخر إلى هذا المسرح الذى تداولت من فوقه أمم الحيوان .

كل هذا عن مقومات الحياة والمدنية المادية فى الزراعة المصرية وما يتصل بها من نشاط فى استنبات النبات وتربية الحيوان ؛ وهو الجانب الذى تعمدنا تفصيله بعض الشيء فى هذا المقال نظرًا لقلة ما هو معروف عنه بصفة عامة . ولا يتسع المجال الآن لأن نتتبع بعض الحرف والصناعات الأخرى التى قامت إلى جانب الزراعة أو تفرعت عنها . ومع ذلك فإن ما ذكرناه عن الزراعة ينصرف إلى تلك الحرف الكثيرة من حيث المحافظة على القديم وإضافة الجديد إليه .

فأما الجانب الآخر من حياة المصريين وحضارتهم ، وهو الجانب الثقافى ، فمعروف عنه الكثير ، وقد سبق أن عالجناه فى مقال سابق[1] ، فيكفى أن نجتزئ الآن بما له صلة مباشرة بالموضوع . وقد يكفى أن نذكر أن هذا الجانب من حياة المصريين وحضارتهم لم يختلف عن الجانب المادى فى كثير ، من حيث إن المصريين احتفظوا ببعض عناصر ثقافتهم القديمة ، ولكنهم أخذوا عن غيرهم من الأمم بمثل ما أعطوا وقدّموا للعالم الخارجى فى الشمال والجنوب وفى الشرق والغرب . فقد تطورت لغة المصريين مثلاً وكتابتهم أيام الفراعنة ، فظهرت الكتابة الهيراتيقية والديموتيقية ثم القبطية ، واستخدمت الإغريقية فى بعض مدائن مصر لا سيا الإسكندرية ؛ حتى إذا ما جاء العرب أخذ المصريون عنهم لغتهم التى يتكلمون ويكتبون . وكان المصريون الأقدمون قبل ذلك قد أثروا بكتابتهم الهيروغليفية أو ببعض عناصرها فى كتابة الفينيقيين عن طريق شبه جزيرة سينا ، وبذلك ساهموا فى نشأة الكتابات والأبجديات اللاحقة فى الشرق ثم الغرب .

وفى ميدان الدين كانت للمصريين الأقدمين معتقداتهم وعباداتهم القديمة التى نشأت كلها تقريبًا فى أرض النيل ، وتأثرت بظروف البيئة المحلية . ولكنهم مع ذلك احتكوا بغيرهم فى مدرسة عين شمس أول الأمر ثم فى الإسكندرية فى عصر لاحق ، وأثر الفكر الدينى المصرى فى الفكر الإغريقى ثم المسيحى حتى إنه ليقال أن قصة مريم العذراء والمسيح عليه السلام كما تصورها المسيحية لتشبه من بعض

---

(١) الكاتب المصرى عدد ٣ (ديسمبر ١٩٤٥) .

الوجوه قصة إيزيس وابنها الإله حورس فى مصر القديمة ، وإن خروج المسيحية عن التوحيد الخالص وأخذها بفكرة الثالوث إلى جانب فكرة التوحيد ليذكرنا بما كان فى مصر القديمة من ثواليث بين الآلهة ، رغم سيادة إله معين على غيره من الآلهة. ولكن الشىء المهم على كل حال أن اتصال مصر بالفكر الدينى الشرقى فى العهد المسيحى مهد السبيل لأن تتقبل مصر أفكار الشرق الموحِّد ، وتزاوج بينها وبين أفكارها هى ، على نحو أدعى إلى الاستقرار والدوام مما حدث أيام أخناتون فيلسوف مصر الموحِّد فى العهد الفرعونى ؛ فقد تأثر ذلك الفيلسوف ـ فيما يرى بعض الباحثين على الأقل ـ بلون من ألوان الفكر الدينى الموحِّد ، وحاول أن يفرضه على الفكر الدينى المصرى ، ولكنه لم يوفق ؛ لأن الأفكار الدينية التى نشأت فى مصر وفى البيئة المصرية كانت أقوى من أن تزعزعها استعارة من الخارج أو وحى جديد لا يمتّ إلى الفكر المصرى الأصيل بسبب قوى . أما المسيحية فكانت فى ثوبها الذى ظهرت به فى القرنين الثانى والثالث وما بعدهما خليطًا من الفكر الشرقى الصارم فى توحيده والفكر المصرى الإغريقى الذى يأخذ من الآراء والمعتقدات القديمة بطرف أو أطراف لذلك كان يسيرًا على الفكر المصرى أن يتقبل الديانة الجديدة ، بل أن يتعصب لها ويدافع عنها ضد اضطهاد الرومان ... وقد لا نغالى إذا قلنا إن توغل المسيحية فى مصر يمثل مرحلة انتقال ضرورية مهدت السبيل لما جاء بعدها ، وأنه لولا هذه المرحلة ما استطاع الإسلام ، وهو دين شرقى جديد صارم فى توحيده ، أن ينتشر فى مصر. ومع ذلك كله فإن الإسلام لم ينتشر فى أرض النيل دفعة واحدة ، وإنما دخل الناس فيه تدريجيًا . ويبدو أن الكنيسة القبطية بقيت قوية متماسكة حتى القرن الثالث عشر ، عندما اضمحلت وكثرت فيها المشاحنات الداخلية ، فدخل كثير ممن بقى من أتباعها فى الدين الجديد أفواجًا . وفضلاً عن ذلك كله فإن الإسلام عندما شمل مصر لم ينسخ كل ما قبله من عقائد وتقاليد تتصل بالعادات والعبادات ؛ وإنما استمر كثير مما تعارف عليه المصريون منذ أيام الفراعنة كالعادات الجنائزية وصلات الأحياء بالأموات ، ثم العادات الاجتماعية فى الموالد والأفراح ، والصلات الشعبية والروابط القروية والأسرية وغير ذلك مما يَنظِّمُ العرف والتقليد

أحيانًا كثيرة ، ومما ينظم القانون فى بعض الأحايين .

وهكذا انتهى الأمر إلى ما نراه فى العهد الإسلامى من جمع بين الفكر القديم والفكر الحديث فى رباط ظاهره التناقض والمتناقضات ، ولكن باطنه ينطوى مع ذلك على كثير من التوافق والتكافل . ذلك أن الانتقال فى الفكر الدينى المصرى لم يكن مفاجئًا كما ذكرنا ، ولم يأت عن طريق الثورة الجامحة على القديم ؛ وإنما جاء عن طريق المزاوجة والتكافل بطريقة آلية بين هذا الجديد الذى أخذناه عن الخارج وذلك القديم الذى احتفظنا به عن تراثنا الخالد . وواضح أنه لا يجوز ولا يمكن أن يعتبر من الإنصاف العلمى فى كثير أو قليل أن نلتفت إلى القديم الذى احتفظنا به فنقول إن المصريين جامدون محافظون ، وأن نُعرض فى الوقت نفسه عن الجديد فلا نقول إنهم متطورون مجددون . فنحن أمة قد جمعنا بين القديم والجديد . وليس هذا التناقض الظاهر فى حياتنا الفكرية والروحية غير مظهر لا يمس الجوهر ؛ لأن جوهر الروح المصرى قادر على أن يجمع بين القديم والجديد فى غير حرج ؛ بل قادر على أن يجد غذاءه ويستمد لبانه من الاثنين . وترجع مقدرته هذه إلى أنه روح طويل العمر ، قد عاصر التاريخ كله ، فكانت له من تجاريبه التى توارثتها الأجيال ، تلك المقدرة النادرة التى امتازت بها مصر على كثير غيرها من أمم الأرض التى لم تتصل حياتها ولم يحفل تاريخها بدروس العِبَر وأحداث السنين .

ونستطيع أن نستطرد إلى جوانب أخرى من حياة المصريين فى غير اللغة والدين والعادات والتقاليد ، فنلاحظ احتفاظ مصر ببعض قديمها ، ونزعتها إلى التجديد فى الوقت نفسه ؛ وهو أمر ماثل فى كثير من مظاهر حياتها الحديثة بعد أن اتصلت بالغرب فى العصر الحديث . ولكن أمر هذا الاتصال معروف بما لا يدع حاجة إلى إطالة . ويكفى أن نذكر أن مصر رغم ما أصابته فى نهضتها الحديثة من تغيير شمل كثيرًا من جوانب الحياة مادية وثقافية ، فإن التغيير والتجديد فيها اتخذ صورة التطور المتئد والتحول الهادئ تارة ، واتخذ صورة الثورة العنيفة والتبدل السريع تارة أخرى . ولعلنا إن دققنا النظر وأنعمناه واجدين أن مصر كانت دائمًا تعمد إلى الطريقة الأولى ، فتتهادى ولا تنفض القديم كله ، إذا مس التغيير عنصرًا من

عناصر المدنية والحضارة الأصيلة ، أى التى نشأت فى البيئة المصرية ، كتغيير وسائل الزراعة فى الحقل المصرى الصغير ، أو تغيير التقاليد والعادات الاجتماعية والروحية وغيرها من تراث مصر القديم ؛ فكل ما حدث فى هذا الميدان إنما كان إضافة من الجديد إلى القديم ، أو تهذيبًا للقديم بما يزاوج بينه وبين الجديد فى صورة تحفظ من القديم روحه حينًا ومظهره حينًا آخر ، وتلائم بين الجديد وبين ما تقتضيه البيئة وظروف الحياة فى مصر . أما إذا مس التغيير والتجديد عنصرًا من عناصر الحضارة أو الثقافة التى استعارتها مصر من الخارج فى فترة من فترات تاريخها الطويل ، فإن المصريين لا يجدون حرجًا فى أن يندفعوا فى طريق التغيير والاستبدال السريع . ومن آيات ذلك ، إن أردنا التمثيل ، ما أصاب المجتمع الحضرى فى مصر إبان عهد الأتراك من عادات كثيرة تتصل بالأسرة والحجاب بين النساء ، والقطيعة بين المرأة وبين أن تساهم فى الحياة والثقافة العامة ؛ فإننا ما لبثنا أن خرجنا على ذلك كله ونفضناه فى العهد الحديث . وكان خروج المرأة إلى الحياة العامة فى المدن المصرية ومساهمتها فى النهضة الحديثة ثورة ، أو هو أدنى إلى الثورة منه إلى التطور البطىء ، لأن الأمر لم يَعْدُ أن يكون استبدالاً لعادة أجنبية بعادة أخرى دخيلة . كذلك الحال فيما أخذنا بسبيله من التجديد فى التعليم والتشريع على نسق أمم الغرب ؛ فإننا فى التعليم لم نبن على النظام الأزهرى الشرقى القديم ؛ وإنما أخذنا فى شىء من العنف بلون جديد من التعليم المدنى ؛ وترتبت على ذلك ثنائية غريبة فى تعليمنا القومى . وحتى الأزهر نفسه لم يأنف أن يأخذ بالأسلوب الجديد ، فداخله التجديد وغزته العلوم الحديثة فى عقر داره . أما فى التشريع فإننا لم نجد حرجًا فى أن نضيف إلى الشريعة التى أخذناها عن الإسلام قوانيننا الحديثة التى أخذناها عن الغرب ، فحلت هذه القوانين محل الشريعة فى أمورنا المدنية والجنائية ، وأخذنا بذلك كله فى يسر . وسلكنا طريق الثنائية التشريعية فى غير ضيق ولا حرج . بل كذلك الحال أيضًا – إن أردنا مثالاً ملموسًا من الحياة العملية – فى لباس المصريين ؛ فمنذ عهد الإغريق والرومان خلع المصريون تدريجيًا لباسهم المصرى التقليدى والذى يلائم بيئتهم ، واستبدلوا به ألوانًا مختلفة من اللباس الفضفاض الذى تغير من عصر إلى

عصر خلال العهد العربى والتركى ثم العهد الحديث . وما مرجع هذه الفوضى وتلك الثورات العنيفة فى لباس فئات الأمة المختلفة ، وانتقالها من زى معين إلى آخر فى ثورة وتبرم ، أو فيما يشبه ذلك ، إلا لأن هذه الأزياء جميعًا مستعارة ؛ فلا يجد المصرى حرجًا فى أن يثور ويبدل زيًّا بزى ، فى غير ما ضابط يجمع بين طبقات الأمة ويوحد المظهر بين فئاتها المتباينة . وليس أدل على أننا فى مصر لا نستنكف التغيير والاستعارة المتجددة فى هذه الأمور ، أو لا ننظر إليها نظرة الجد والاهتمام ، من أننا أمة تتباين بين أفرادها الأزياء وتختلط بصورة لافتة إلى أبعد الحدود ، ومع ذلك كله لا نكاد نهتم لما قد يترتب على هذا التباين أحياناً من مساس غير مباشر بمقومات وحدتنا القومية .

إلى هنا ونخرج بأننا إذا تحدثنا عن المصريين وطابعهم القومى والحضارى العام فإننا لا نستطيع فى يسر أن نقول عنهم إنهم أمة محافظة على القديم ؛ فمثل هذا الحكم لا يجوز أن يطلقه على علاّته غير من لا يتعمقون الأمور ، وهو إلى جانب ذلك حكم لا يشمل غير جانب من الحقيقة ؛ فإذا كان المصريون قد حافظوا على بعض تراثهم القديم ، فإنهم لم يقفوا جامدين من نزعات التجديد ، وإنما حفل تاريخهم الطويل بكثير من عناصر التقدم والتطور والابتكار والاستعارة ، وشمل ذلك حياتهم المادية والروحية جميعًا ، وحضارتهم المدنية والثقافية سواء بسواء . والذين يدرسون الأمم الحديثة ويتصدون لاستشفاف مصايرها والتعرف على أقدارها المستقبلة يشبهون الأمم بالأفراد ، فلكل أمة شخصية ذاتية ، وصفة قومية ، يعبر عنها الباحثون الآن بما يسمونه National Character . ولن يكون من الإنصاف فى حق هذه الأمة العريقة أن نرميها بالجمود ، وما بها من جمود ؛ ولا أن نقول إنها محافظة إلى حد يقطع بينها وبين أن تساير سنّة التطور والتقدم والاجتهاد والتجديد . ولو أن مصر كانت جامدة فى تاريخها الحافل الطويل ما عاشت على الزمن ، بل لسبقتها الأيام واندثرت حياتها ودالت أمتها كما دال غيرها من الأمم . ولئن كانت مصر قد عاشت كل هذه القرون الكثيرة ما ذلك إلا لأنها لم تتقاعد عن أن تأخذ بأسباب التجديد . وغاية ما هناك أن هذا التجديد فى مصر لم يؤد دائمًا إلى محو كل

قديم . وما كان من الخير أن يمحق قديم صالح لمجرد قدمه ، ولا أن يستبدل به جديد غير صالح لمجرد أنه جديد . ولو أخذ المصريون بكل جديد صادفهم فى تاريخهم الطويل لتغيرت معالم حياتهم بما لا يدع مجالاً للتعرف على شخصيتهم القومية ، تلك التى بقيت على الزمن وغالبت الأيام . وقد يكون من الخير لأبناء مصر ، وهم يترسمون خطاهم ويرسمون خططهم للمستقبل ، أن يعودوا إلى تاريخهم فيدرسوا فيه شخصية أمتهم المميزة ؛ وعندئذ يعلمون أنهم محافظون يجيدون المحافظة ، ومجددون يحسنون التجديد ؛ بل عندئذ يعلمون أن لشخصيتهم القومية مقومات أساسية نشأت فى مصر وتغذت بلبان بيئتها ، فلا سبيل إلى أن ننفضها فى عنف ، ولا إلى أن نثور عليها ثورة مصيرها إلى الإخفاق ، لأنها تغاير طبيعة الأشياء ؛ كما أن لتلك الشخصية مظاهر أخرى كثيرة جلها مستعار ، ويمكن أن نستبدل به غيره متى كان فى الاستبدال ما يفيد وينفع . ولا خوف من أن يندفع الشعب إلى مثل هذا التجديد اندفاعًا ، فهو آخذ به فى غير حرج ؛ لأنه شعب عرف فى تاريخه كيف يساير الزمن ، وكيف يجدد حياته ويغذى حضارته بما يبتكر أو بما يقتبس عن حضارات الآخرين فى الشرق أو فى الغرب .

وبعد ، فليس يضيرنا فى شىء أن يجمع شعبنا بين القديم والجديد ، وأن يجنح فى نهضته الحديثة إلى أن يتئد ويستمسك بالماضى فى أشياء ، وإلى أن يندفع ويجدد ويقتبس فى أشياء أخرى . فمن يدرى ! لعل هذه الخاصية العجيبة فى شعب مصر أن تكون هى سر الحياة ؛ أو لعلها أن تكون فى القليل دليل الحيوية واليقظة التى لايلهيها غد من أمس . بل من يدرينا ! فقد يجد أولئك الذين يقودون نهضتنا القومية فى دراسة هذه الخاصية العجيبة وتفهمها على وجهها الصحيح مفتاح النجاح لما يرسمون من خطط فى المستقبل .

«١٥»

الحروبُ العالميّة وموقع مصر

الحروب العالمية وموقع مصر

تعتبر الحرب مظهرًا من مظاهر النشاط البشرى على وجه الأرض . وهى كغيرها من تلك المظاهر يصح أن تدرس من نواح مختلفة غير الناحية الفنية الخالصة . فيدرسها علماء النفس مثلاً من حيث إنها تتصل بحالات نفسانية معينة ، تدفع الناس إلى الشر والتطاحن دفعًا ، وتؤثر بذلك فى سلوك الأفراد من ناحية ، وسلوك الجماعات من ناحية أخرى . ويدرسها علماء الحياة (البيولوجيون) من حيث إنها ظاهرة تتصل بحياة الإنسان ككائن يتأثر فى تطوره بالكفاح من أجل بقاء الأصلح ؛ فتتيح فرصة يغلب فيها القوى الضعيف ، ووسيلة يأتى بها الصالح على غير الصالح . ويدرسها كذلك علماء الأخلاق من حيث إنها شر أو خير ، ومن حيث إنها دليل فساد الطبع أو صلاحه ؛ فهى قد ترجع إلى الأثرة الغريزية والفهم الفطرى وما يصحبهما من قسوة جاهلة أو من دهاء ماكر ، وهذا دليل الشر فى الإنسان . وقد ترجع إلى روح الإباء والأنفة وتنطوى على كثير من حب التضحية وإنكار الذات ، وهذا دليل الخير فى الإنسان . والحرب يدرسها أيضًا علماء الاجتماع والاقتصاد ، من حيث إنها تستلزم نظامًا اجتماعيًا واقتصاديًا معينًا يوجه جهود المجتمع فى الكفاح ، ويرتب الحقوق والواجبات بين المحاربين وغير المحاربين من أبناء المجتمع ، ويغذى أداة الحرب ويلهب سعيرها ويشد عصبها بما يضمن النصر ، أو يدرأ الكارثة عند الهزيمة . ويدرسها كذلك علماء التاريخ العام ، والتاريخ السياسى بنوع خاص ؛ فهى حلقة فى سلسلة من الحوادث ، ترتبط أسبابها بالماضى ، وتمتد

نتائجها إلى المستقبل ؛ وهى لا تقوم لغير سبب ولا تنتهى إلى غير غاية . وكلما اشتدت فى عنفها واتسعت فى نطاقها كان ذلك دليل عمق أسبابها فى الماضى وبعد نتائجها فى المستقبل . وقد ترتب على هذه الظاهرة أن أصبح جانب هام من تاريخ كثير من الأمم ، بل من تاريخ العالم ، ترديدًا للحروب وما يتصل بها من احتكاك مسلح بين الأمم .

على أن هناك ناحية أخرى من دراسة الحرب قد تكون جديرة بالعناية ؛ تلك التى تتصل بالمسرح الذى تجرى عليه حوادثها ، وبالظروف الجغرافية الطبيعية التى تملى على قادتها ما يرسمون من خطط وما يتخذون من وسائل[1] . ومثل هذه الدراسة ضرورية لتفهم مجرى الحرب ، لأسباب كثيرة أبرزها أن الإنسان لا يحارب فى الفضاء ، وإنما يحارب فى «المكان» ، وأن ظروف هذا المكان كثيرًا ما تحدد نجاح المحارب إن هو أحسن استغلالها والإفادة منها ، أو إخفاقه إن هو لم يقدر صعوباتها حق قدرها ولم يستجب لما تقتضيه من عمل إيجابى ، أو ريث سالب . والقائد الماهر فى الحرب هو الذى يرسم الخطة التى تلائم الطبيعة ، ويترسم الطريق الذى لا تحفه المهالك . وفوق ذلك فإن الحروب الكبرى فى التاريخ يمكن أن ينظر إليها على أنها حروب بين «أوطان» و «أقاليم» ، كما أنها حروب بين «أمم» و «شعوب» . فالأمة القوية والشعب القاهر فى حرب من الحروب إنما يستمدان القوة والمنعة من الإقليم الذى يعيشان فيه ، ومن القاعدة التى يستندان إليها . ويندر فى تاريخ الحروب أن تنهزم قوة تعرف كيف تجعل الطبيعة فى جانبها ، وكيف تستعين بظروف الميدان الطبيعية على العدو. بل كثيراً ما غلبت فئة قليلةٌ فئة كثيرةً ، لأن ظروف البيئة الطبيعية أو الموقع الجغرافى كانت تقضى بذلك .

---

(١) ينبغى أن نميز هنا بين الخطط الاستراتيجية ، وهى الخطط العامة والتوجيهات الأساسية للحرب ، وبين الخطط التكتيكية التى تتصل بالحركات المحلية فى الميدان . وتعنى الجغرافيا العسكرية العامة بالناحية الأولى ، أما الناحية الثانية فتتصل بما يعرف بعلم الطبوغرافيا المحلية وبدراسة الخرائط التفصيلية وتحديد حركات الجند إبان المعارك ، وهى ناحية فنية خالصة ، لا سبيل بنا إليها فى مثل هذا المقال .

والحرب فى عرف الجغرافيين ثلاثة أنواع : حرب محلية أو أهلية تبدأ وتنتهى فى وطن صغير واحد ، وبين أفراد أمة واحدة . وحرب إقليمية تقوم بين أمم قليلة متجاورة ، ولا تتعداها إلى مناطق أو جهات بعيدة . وحرب عامة أو عالمية تتسع لتشمل جانبًا كبيرًا من العالم ، وتمتد بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب . وليس يعنينا من هذه الحروب الآن ، وفيما يتصل بموقع مصر بنوع خاص ، غير هذا النوع الأخير ، وإن كان الحديث سيجر بالضرورة بعضه بعضًا ، فيتناول طرفًا أو أطرافًا مما يتصل بالحروب الإقليمية فى الشرق الأدنى بين حين وحين .

ومصر أمة قديمة ذات تاريخ طويل . وقد أصابها فى تاريخها هذا من الحرب شىء كثير . ولكننا نستطيع أن نميز بين قسمين كبيرين من تاريخ مصر العسكرى ، بل من تاريخها القومى العام ، تفصل بينهما غزوة الإسكندر فى النصف الثانى من القرن الرابع قبل الميلاد . فأما القسم الأول ، ويشمل العصر الفرعونى وما سبقه من عصر ما قبل الأسرات ، فقد امتاز بالحروب الأهلية ، التى انتهت بتوحيد الوجهين ، ثم تجددت بعد ذلك فى فترتين أو فترات قليلة متقطعة ؛ كما امتاز ببعض الحروب الإقليمية التى شاركت مصر فيها بنصيب كبير لا سيما أيام الدولة الحديثة ، وتكوين الإمبراطورية المصرية فى الشرق القريب . ويظهر أن مجد مصر العسكرى ، بل مجدها العام فى هذا القسم من تاريخها قد ارتبط بمواردها المحلية وحسن استغلالها . ففى العهود التى استكملت فيها البلاد وحدتها المحلية ، وأحسنت استغلال مواردها الطبيعية ، استطاعت مصر أن تدفع عن نفسها خطر الغزو وأن توسع سلطانها وتمد نفوذها فى ناحية الشرق ؛ وفى العهود التى أهملت فيها مرافق البلاد ، وساد التنابذ بين أقاليمها المحلية ، وظهر نظام الإقطاع ، ضعفت البلاد وطمع فيها الغزاة الذين جاء أغلبهم من الشرق وقليل منهم من الصحارى الغربية المجاورة . فكأن مصر فى هذا القسم من تاريخها العام كان بيدها مفتاح تاريخها وزمامه . أما فى القسم الثانى الذى تلا غزوة الإسكندر وحروبه العالمية ، فقد أفلت زمام ذلك التاريخ من يد مصر ، واتصل بعوامل أخرى « عالمية » لا سبيل بمصر إلى التحكم فيها . ذلك أن حروب الإسكندر ربطت الشرق بالغرب ، فأبرزت قيمة موقع مصر

الجغرافى كحلقة اتصال تتحكم فى مواصلات البر ومواصلات البحر على حد سواء . ومنذ ذلك الوقت طمع فى مصر الطامعون وسعى إليها الغزاة من أدنى الأرض حينًا ، ومن أقصاها حينًا آخر ، وإن كانت هذه البلاد قد استطاعت فى فترات معينة أن تجمع لنفسها من القوة ما تغالب به طمع الطامعين ، وما يمكّن لها من السيطرة على المواصلات العالمية ، والإفادة من موقعها الجغرافى إلى أبعد الحدود .

وقد كانت حرب الإسكندر بحق أول حرب عالمية ، احتك فيها العالم اليونانى ببقية الشرق الأدنى وفارس وبلاد الهند والصين . وقبل عهد الإسكندر لم تكن الحروب تتعدى أقاليم محدودة . ففتوح تحتمس الثالث مثلاً ، رغم عظمتها وما تجلّى فيها من فن ومقدرة على القيادة والتنظيم ، لم تجاوز أرض الفرات الأوسط . وحروب ملوك فارس الأخمينيين لم تجاوز مصر أو أرض اليونان . وحروب ملوك الهند والصين لم تخرج عن بلاد كل منهما إلا إلى ما جاورها مباشرة . فهى كلها تعتبر حروبًا «إقليمية» ، وليس بينها ما يمكن أن يعتبر حربًا عالمية بالمعنى الصحيح . أما الإسكندر فكان أول محارب صال بجيوشه بين مغارب العالم المعروف ومشارفه ، فبدأ من بلاد اليونان ، وفتح الأطراف القريبة من إمبراطورية الفرس ، ثم انطلق نحو مصر فاستقبلته استقبال المنقذ من حكم الفرس ومفاسده . ومن مصر سار غربًا أول الأمر حتى بلغ حدود برقة وواحة سيوة ، حيث وضع الكاهن الأكبر ، فيما يقال ، على رأسه قرنى آمون ، ومن هناك عاد إلى أرض النيل ، ثم اندفع بجيوشه صوب فارس من جديد ، فاخترق الجزء الشمالى منها إلى بحر قزوين وتركستان ؛ وهناك شرّق حتى بلغ حدود إمبراطورية الصين بين تركستان الغربية والشرقية ؛ ثم اتجه جنوبًا إلى أفغانستان وشمال الهند ، ومنها عاد فى رحلة كشفية عابرًا بلاد بلوخستان وجنوب فارس إلى أرض العراق حيث قضى نحبه بعد حرب استمرت حوالى اثنتى عشرة سنة ، ولكنها تعتبر حربًا خاطفة إذا ما نحن راعينا العصر الذى تمتْ فيه ، والبلدان التى دوّخها الإسكندر ثم ربط بين أطرافها بنظام من الحكم العسكرى والفلسفة السياسية العامة ، التى لولا موت صاحبها لغيرت وجه التاريخ فى كثير من ملامحه وتفاصيله .

ويعنينا من حرب الإسكندر أنها تكشفت عن إدراك صحيح لظروف البيئة الجغرافية ومقتضياتها العسكرية . وقد تمثل ذلك بوضوح فى عدة مسائل ، ربما كان أظهرها أنه عندما أراد أن ينقضّ على الإمبراطورية الفارسية ، لم يتسرع فى ذلك ، وإنما عمد أولاً إلى تأمين جناحه الغربى فى مصر ، فانحرف من أرض الشام إلى فلسطين وطريق الفرما ودلتا النيل . وقد ضمن بذلك أشياء كثيرة : منها أنه تسلط بأقل مجهود ممكن على هذه الأرض الغنية ، التى تصلح أن تكون قاعدة تغذى جيشه عند الحاجة ببعض ما قد يحتاج إليه ، رغم اضمحلال إنتاجها فى أواخر أيام الحكم الفارسى ؛ أو أنه على الأقل قد قطع بتسلطه على مصر الطريق على أى جيش يستطيع الحاكم الفارسى فيها أن يعدّه ليهجم به من الخلف على جيوش الإسكندر ، بعد أن تتقدم نحو قلب الإمبراطورية الفارسية فى الشرق .

وفوق ذلك فقد تجلى بُعْدُ نظر الإسكندر كفاتح عسكرى وكواضع أسس إمبراطورية لم يتح له القدر أن يتربع على عرشها الموحد ، فى مسائل تفصيلية كثيرة : منها أنه فتح مصر عن طريق شبه جزيرة سينا ، ولم يحاول أن يغزوها بالبحر من بلاد اليونان مباشرة ، وقد كان غزو مصر عن طريق مدخلها الشمالى الشرقى أيسر فيما يبدو من غزوها عن طريق البحر ، ومنها أنه بعد أن فتح أرض وادى النيل لم يكتف بذلك ، وإنما أدرك أن الصحارى هى دروع مصر الطبيعية ، وأنه لابد للسلطة الحاكمة فى الوادى من أن تمد أيديها إلى تلك الدروع تتمسك بها وتتمكن منها فى الشرق والغرب جميعًا ، فقام برحلته المعروفة إلى حدود برقة وسيوة . ومهما قيل عن الباعث لمثل هذه الرحلة ، فإن من يدرس الجغرافيا العسكرية لا يملك أن يتجاهل قيمتها فى تأمين حدود مصر من ناحية البدو اللوبيين ، وقد كانوا على الدوام مصدر قلق للحياة الآمنة المستقرة بأرض الوادى ودلتاه . كذلك تجلّى حسن إدراك الإسكندر فى أنه لم يكن فاتحًا فقط ، وإنما هو أراد أن يضع أسس ملك دائم ، فرأى أن يعترف بالأمر الواقع ، وهو أن مصر بلاد ذات حضارة عريقة ومجد تليد ، فاحترم تقاليد البلاد ، وبلغ به ذلك أن تسمى «بابن آمون» ؛ ولكنه فى الوقت نفسه شرع فى أن يوجه مصر توجيهًا سياسيًّا جديدًا نحو البحر المتوسط وبلاد

اليونان ، فوضع تخطيط الإسكندرية لتكون عاصمة تحل محل منف ، وترمز إلى التوجيه الجديد نحو الحياة البحرية ونحو الشمال . وكان ذلك بداءة تحول خطير فى حياة مصر واتصالاتها الخارجية ، مما كان لموقعها الجغرافى فيه أثر بعيد .

وبعد موت الإسكندر كانت مصر من نصيب أسرة البطالسة ، الذين بدءوا أولاً بتنظيم استغلال موارد مصر المحلية ؛ فشقّوا ترع الرى ، ووسعوا الأراضى الزراعية ، وعملوا على تحسين وسائل الزراعة ، واعتنوا بالمحاصيل الغذائية والتجارية ، ونظموا طرق المواصلات والتجارة ، وأعادوا تنظيم أداة الحكم والإدارة . وبذلك كله ازدهرت مصر ، وغدت قاعدة قوية صالحة للتوسع والأخذ بأسباب السيطرة على طرق المواصلات البرية والبحرية . وفعلاً لم يلبث الأمر بالبطالسة أن اتسعت أطماعهم ؛ فلم يقنعوا بأن تكون لهم مصر ، وإنما هم اتخذوها قاعدة لتنفيذ سياسة ترمى إلى «السيطرة العالمية» أو ما يسميه مؤرخو الألمان باسم Weltmacht Politik وقد ترتب هذا كله على أن حروب الإسكندر عرّفت الغرب بالشرق ، وأن حسن تنظيم البطالسة لموارد مصر ، واستخدامهم لها كقاعدة تتحكم فى طرق التجارة العالمية ، قد مكّن لهم من أن يجعلوا منها دولة تستطيع أن تستفيد من موقعها الجغرافى . ولولا أن الأمر قد استحال بالبطالسة المتأخرين إلى استغلال غير منظم ، وإلى كثير من الترف والفساد ، لما انتهى الأمر بمصر أن تطمع فيها الإمبراطورية الرومانية ، عندما انقلبت قوة مصر ضعفاً وَمَنَعَتُها إغراء بالفتح والعدوان .

ولكن الدرس الهام الذى نخرج به من أول حرب عالمية فى التاريخ هو أنها أبرزت قيمة مصر أكثر مما أبرزت قيمة أى إقليم آخر من أقاليم الشرق القديم . فقد قسمت إمبراطورية الإسكندر بين قواده ؛ ولكن مملكة بطليموس التى لم تكن قبل الإسكندر تعدو أن تكون ولاية مهملة من ولايات إمبراطورية فارس المتطرفة ، قد انقلبت فى فترة وجيزة إلى دولة فتية ، هى أقوى دول الشرق القريب ، تتحكم فى مواصلات العالم وفى تجارته ، وتشق طريقها فوق ذلك إلى أن تصبح بمدينتها الإسكندرية مركز الفكر والثقافة فى العالم . ومن الغريب ، أو لعله ليس غريبًا ،

أننا نستطيع أن نخرج بهذا الدرس نفسه أو بمثله من كل حرب عالمية تلت ذلك فى تاريخ مصر بعد الإسكندر.

وليس يعنينا أن نفصل القول فى كل حرب من هذه الحروب العالمية التى فتح سيرتها الإسكندر. بل قد يكفينا أن نختار أمثلة تظهر لنا مكانة مصر من كل كفاح عالمى، لا سيما ذلك الذى يمس صلات الشرق بالغرب، أو صلات أهل البلاد المعتدلة بأهل البلاد الحارة؛ ثم مبلغ تأثر مصر بهذه الحروب إبان استعارها من جهة، وبعد هدوء العاصفة من جهة أخرى. وسنختار أمثلة نجمل القول فيها إجمالاً، مكتفين بما تلقيه دراستها من ضوء على قيمة موقع مصر الجغرافى وتاركين لبحث آخر تفصيل الحديث عن آخر حرب عالمية، وهى التى بدأت عام ١٩١٤ وانتهت، أو يرجى أن تكون قد انتهت، فى عام ١٩٤٥.

ولعل أول حرب عالمية احتك فيها الشرق بالغرب احتكاكا صحيحًا بعد العهد الإغريقى الرومانى هى حرب الصليبيين. أما فتوح الإسلام الأولى فقد احتك فيها بعض الشرق ببعضه الآخر احتكاكًا عنيفًا، وحاول الشرق أن ينفذ إلى الغرب الفرنجى من بابه الخلفى فى إسبانيا؛ ولكن الاشتباك هناك كان اشتباكًا جزئيًا وغير حاسم؛ بل إن الدولة الإسلامية فى الشرق الأدنى نفسه لم تفعل أكثر من أن اقتطعت من إمبراطورية الروم ولاياتها فى غرب آسيا وشمال إفريقية؛ فهى لم تتخط البحر إلى بلاد الروم نفسها. ولذلك بقى احتكاك الإسلام بالغرب وبالفرنجة المسيحيين إقليميًا فى مداه؛ هادئًا فى جملته، حتى جاءت الحروب الصليبية، فاتخذت العلاقات شكلاً جديدًا؛ إذ طمع الغرب فى أن يتسلط على جانب من قلب الشرق القريب. وقد استمر الكفاح من أواخر القرن الحادى عشر حتى أواسط القرن الثالث عشر. ولكن الصليبيين أخطئوا منذ البداءة فى رسم خُطَطهم وتلمس طريقهم، وقاسَوْا نتيجة هذا الخطأ حتى النهاية. ذلك أنهم عندما تقدموا أول الأمر لم يأتوا الشرق العربى الإسلامى من بابه الصحيح؛ وإنما غزوه عن طريق القسطنطينية وآسيا الصغرى، فأصابهم الهلاك فى مطلع هجومهم، ثم وصلوا بعد ذلك إلى الأرض المقدسة، ولكنهم أغفلوا شأن مصر التى كانت مفتاح الموقف

كله ، ونقطة الارتكاز الأساسية لمن يريد التوغل فى الشرق القريب والسيطرة عليه . ومع أنهم حاولوا فتحها فى عامى ١١٦٧ ، ١١٦٨ م . فإن محاولتهم جاءت متأخرة مترددة ، وانتهت بالإخفاق أو الارتداد على كل حال . واستتب الأمر فى مصر بعد ذلك لصلاح الدين الذى اتخذ منها قاعدة صالحة أعد نفسه فيها ، وقوى جيوشه بفضل ثروة البلاد ومواردها ، ثم انطلق بهذه الجيوش فى اتجاهات كثيرة ، فحرر البلاد المقدسة أو جانبًا كبيرًا منها ، وتوسع نحو اليمن وبلاد النوبة وبرقة وطرابلس ، وكون إمبراطورية أو شبه إمبراطورية ، وقفت بقوتها وثروتها فى وجه الصليبيين فكسرت شوكتهم فى وقت بلغت فيه حماستهم أقصاها . ولقد عاد هؤلاء الصليبيون فتنبهوا آخر الأمر إلى أهمية مصر وحاولوا غزوها بالبحر عن طريق دمياط والمنصورة ، ولكنهم أخفقوا فى ذلك مرتين فى عامى ١٢٢١ ، ١٢٤٨ م . ذلك أن تنبههم هذا لم يجئ إلا بعد فوات الأوان . ولو أن الصليبيين اتجهوا أول الأمر نحو مصر فوطدوا أقدامهم فيها ثم استندوا إليها كقاعدة للتوسع نحو الشرق القريب ، كما فعل صلاح الدين وكثيرون من قبله ومن بعده ، لتغير وجه التاريخ لعدة قرون .

وفى أعقاب الحرب الصليبية ظهرت حرب عالمية أخرى . ولكن كان مصدرها ومهبها فى هذه الحالة من الشرق البعيد ، حيث ظهرت قوة الرعاة المغول فى سهول منغوليا الشرقية فى النصف الأول من القرن الثالث عشر ، ثم اندفعت جموعهم نحو الغرب ، فبلغت أواسط أوروبا فى ربع قرن أو أقل ، وكانت بذلك إحدى حروب التاريخ الخاطفة ، وربطت مابين الصين ووسط آسيا وهضبة إيران وسهول روسيا وأوربا الشرقية . ومع ذلك فيظهر أن هؤلاء الرعاة قد استهواهم استواء السطح وكثرة المرعى فى سهول الروسيا الجنوبية ، فاندفعوا بخيلهم وركبهم فى ذلك الاتجاه ؛ ولم يصب الشرق الأدنى فى غرب آسيا غير جانب من ضغطهم انتهى بتخريب بغداد على يد هولاكو فى عام ١٢٥٨ م . ولكن قوة المغول ما لبثت أن تلاشت فى هذا الاتجاه ، واستطاع سلاطين مصر هزيمتهم فى عين جالوت عام ١٢٦٠ م . ثم فى حمص بعد ذلك . وأنقذت مصر بهذين النصرين الشرق العربى من التخريب الشامل على يد المغول . ولو أن هؤلاء الرعاة الجبابرة استطاعوا أن يكتسحوا سوريا

وفلسطين وأن يفتحوا مصر لقاست مدنية العرب والإسلام على أيديهم فى هذه الأقطار مثل ما قاست بغداد ، ولكن مماليك مصر استطاعوا من قاعدتهم أن يردوا الشر وأن يدفعوا الخطر فى آخر لحظة ؛ وكانت انتصاراتهم نقطة تحول فى التاريخ انتهت عندها حروب المغول الخاطفة ، واستعادت بعدها مصر مكانتها ، فتحكم المماليك من جديد فى طريق التجارة البحرية ، وأنقذت مصر بلاد الشرق القريب وحضارته من خطر داهم من الشرق المغولى ، كما أنقذته فى القرن السابق من خطر متسلل من الغرب المسيحى .

فإذا ما نحن تركنا القرون الوسطى ووصلنا إلى العهد الحديث ، وجدنا حلقة أخرى من الكفاح العالمى أثارها نابليون فى حملته الشهيرة على مصر فى آخر القرن التاسع عشر. وقد كان نابليون أحد هؤلاء العسكريين الذين يدركون قيمة المواقع الجغرافية ويحسون بطبيعتهم فى أى اتجاه ينبغى أن تسدد الضربات ؛ فنفذ ببصيرته الثاقبة إلى أن مصر التى كانت طريق التجارة بين الهند وأوروبا خلال العصور القديمة والوسيطة ، ينبغى أن تكون طريق الوصول العسكرى إلى الهند . وقد يقال فى ذلك أن نابليون سبق البريطانيين إلى كشف أهمية موقع مصر من هذه الناحية . وقد يقال أيضًا أن البريطانيين كانوا يدركون من جانبهم احتمال ما قد يكون لمصر من أهمية فى الاتصال بالهند للتجارة وغيرها ، ولكنهم شاءوا عن قصد أن يبقى هذا الطريق مجهولاً مهملاً ، وأن تحافظ بريطانيا على طريق البحر الطويل حول إفريقية حيث لا ينافسها منافس . وسواء أصح القول الأول أم الثانى ، فإن الحق الذى لا مرية فيه أن حملة نابليون كشفت عن قيمة موقع مصر الجغرافى مرة أخرى ، ونبهت العالم إلى ما للشرق الأدنى كله من قيمة لأية قوة تريد أن تسيطر على مواصلات العالم . ومع ذلك فقد أخفق نابليون فى الغرض المباشر من حملته . وربما كان أحد أسباب ذلك أنه بلغ مصر ثم انقطعت به الطريق بعد تحطيم أسطوله على يد نلسون . ولكن قد يكون هناك سبب آخر هو أن نابليون تسرّع فى التقدم من مصر نحو الشرق القريب قبل أن يستتب له الأمر فى مصر نفسها إلى درجة تسمح له باستخدامها كقاعدة لذلك التقدم . ومهما يكن من أمر فإن القدر لم يشأ أن يستغل نابليون موقع مصر ؛

وإنما شاء أن يخلفه فى هذا الموقع عسكرى وحاكم آخر : محمد على الكبير. ولعل التاريخ قد أعاد سيرته مرة أخرى ؛ فكما أبرز الإسكندر بحروبه قيمة موقع مصر ثم ورثه فى الحكم بطليموس ، كذلك كشف نابليون بحربه الموجه إلى قلب الشرق والعالم الإسلامى عن موقع مصر وقيمته ثم خلفه فيها محمد على ؛ مع فارق ظاهر هو أن الحاكم الجديد رغم نزعته القوية إلى التجديد والاقتباس من الغرب كان يمثل جانبًا هامًّا من روح الشرق الذى أيقظته حملة نابليون وصدمته العنيفة من سُباته الطويل العميق .

وقد أدرك محمد على منذ البداءة ما فى هذه البلاد وأهلها من حيوية كامنة ، وما يمكن أن يكون لها من شأن لو أن مصادر القوة فيها وُجِّهت التوجيه الصحيح ، وكان فى ذلك نافذ البصيرة صادق الحكم . فنفخ فى روح مصر ، ووجّه نهضتها توجيهًا عمليًّا ، واستطاع فى ربع قرن أو نحو ذلك أن يدفع بنفسه وبهذه البلاد إلى المقدمة فى القوة والجاه . ولكنه عندما أراد أن يستغل موقع مصر الجغرافى لم يشأ أن يتحكم فى طرق التجارة ، ولا أن يأخذ بمشروعات وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، ولا أن يحاول الإفادة من مرور التجارة العالمية كما أفاد غيره من حكام مصر السابقين أيام البطالمة ثم أيام المماليك . ذلك أنه أدرك ، وكان صادقًا فى إدراكه ، أن مصر مهما قويت واشتد ساعدها فلن يكون لها من القوة ما يناظر قوة أهل الغرب وذوى المصالح فى تجارة الشرق . ومادام الأمر كذلك فأولى لمصر أن تتواضع وأن تقتصد فيما قد ترمى إليه من وراء التحكم فى المواصلات العالمية تحكمًا قد ينطوى على المغامرة بكيانها نفسه . ومع ذلك فإن محمد على لم يتوانَ من جهة أخرى فى استغلال موقع مصر العسكرى ومواردها المادية عن طريق آخر. فلم يكد الأمر يستقر له فى هذه القاعدة حتى اندفع منها بجيوشه نحو الجنوب فى السودان ، ونحو الشرق فى بلاد العرب ، ونحو الشمال فى بلاد اليونان ، ثم أخيرًا نحو الشمال الشرقى فى آسيا الصغرى . ولولا ما كان من تألب دول الغرب على هذه الأمة الناهضة وهذا الحاكم العظيم ، لكان لمصر وعاهلها إذ ذاك وبعد ذاك شأن آخر . . . بل إننا لا نجاوز حد المعقول إذا نحن نسبنا إلى هذا التدخل تحول الأمور عن مجراها

الطبيعى ، الذى كان يقضى بأن تجنى مصر ثمار نهضتها لخيرها وخير الشرق القريب كله . فقد قطع التدخل الأجنبى الطريق على مصر وحال بينها وبين أن تصبح قاعدة لتكوين كتلة متماسكة فى الشرق الأدنى تخلف إمبراطورية العثمانيين المتداعية فى مواجهة الغرب الطامع . بل إن تدخل أوروبا كان أبعد أثرًا من ذلك ؛ فهو قد وقف نموَّ النهضة المصرية وشل حركة تطورها الطبيعى من جهة ، كما أطال دور النزع فى الإمبراطورية العثمانية الفانية من جهة أخرى . وترتب على ذلك أن دخلت ولايات الشرق الأدنى بما فيها مصر فى دور من الاضطراب أفسد أمورها ، وعطل نهضتها ، وفتح الطريق امام الغرب الأوروبى فى أن يتلاعب بشئونها ويتكالب من أجل السيطرة عليها . وكانت مصر أول فريسة وقعت للعدو من ولايات إمبراطورية الرجل العجوز ؛ فانقلبت الأوضاع ، وباعد التدخل ثم الاحتلال بين مصر وبين أن تتابع نهضتها الداخلية أو أن تتزعم الشرق فى نهضته العامة ، فشُغِل أبناؤها بجهادهم من أجل حريتهم المفقودة ، وهم لا يزالون ينفقون فى ذلك من الجهد ما كان أولى بهم أن ينفقوه فى دعم نهضة بلادهم أو فى الأخذ بيد إخوانهم فى بلاد الشرق التى عرفت فى مصر رائدتها الأولى فى كثير من نهضاتها التاريخية .

وهكذا بشّرت نهضة محمد على فى أول الأمر بأن يكون موقع مصر مصدر بركة وخير لها وللشرق القريب كله . ولكن هذا الموقع ذاته ما لبث أن انقلب بسبب تدخل الدول الأوروبية وموت الإمبراطورية العثمانية موتًا بطيئًا إلى مصدر خطر لا نزال نعانى شره حتى الآن ، وليس ما حدث منذ الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثانى من هذا القرن العشرين إلا نتيجة طبيعية لما كان من تشابك المصالح وتطاحن الدول من أجل هذا الشرق القريب والسيطرة على موقعه الجغرافى . ولكن قصة هذا التشابك والتطاحن أكثر تعقيدًا من أن نستطيع تناولها فى هذا المقال .

على أننا نستطيع أن نخرج من هذه الدراسة التاريخية بحقيقة كبرى فيما يختص بمصر وموقعها الجغرافى . ذلك أنه لم تحدث حرب «عالمية» بالمعنى الكامل الصحيح لهذه الكلمة ، منذ فتح الإسكندر باب هذا النوع من الحروب إلا كانت مصر طرفًا فيها . ولم تستطع هذه البلاد بموقعها الجغرافى الفذ عند ملتقى الشرق بالغرب والشمال

بالجنوب أن تجنب نفسها مثل هذه الحروب التى دُفعت إليها دفعًا أو انساقت إليها انسياقًا ؛ فهى قد مستها حروب الإسكندر وحروب الرومان وفتوح العرب وحروب الصليبيين وغزوات المغول وفتح الأتراك وغزوة نابليون وما تلاها من تشاحن فى الشرق لا نزال فى أعقابه حتى اليوم. كذلك كانت مصر طرفًا فى تأليف إمبراطوريات عالمية متتالية أيام الرومان والعرب والأتراك والبريطانيين. وإذا كان تاريخ المصريين أيام الفراعنة وقبل الإسكندر قد ارتبط بعامل جغرافى أساسى هو البيئة المحلية ومبلغ استغلالهم لها استغلالاً يعتبر مقياسًا لازدهار المجتمع وقوة الدولة فى تلك الأيام ، فإن تاريخهم بعد ذلك قد اتصل بعامل جغرافى آخر لا يملكون التنصل منه ولا تجنب آثاره ، ذلك هو موقع بلادهم الجغرافى الذى أطمع فيهم الطامعين وأفلت بسببه زمام التاريخ من أيديهم إلا فى فترات قليلة عرف فيها أبناء البلاد وسادتها كيف يستغلون هذا الموقع لصالحهم ، وكيف يحققون لبلادهم من القوة والمنعة ما يناظرون به القوة الخارجية ، وكيف يتخذون من بلادهم قاعدة للتوسع فى الشرق أو التحكم فى التجارة العالمية ، كما حدث أيام البطالسة أو أيام صلاح الدين والمماليك ، وكما كان يجب أن يحدث لو أن نهضة محمد على سارت سيرها الطبيعى ... ولعلنا نذكر بعض هذه الفترات وما فيها من عبر ودروس عندما نتطلع إلى المستقبل فى أعقاب هذه الحرب المنتهية ... والذكرى تنفع المؤمنين.

«١٦»

مصر وقناة السويس والسلام العالمي

مصر وقناة السويس والسلام العالمى

تقديم : مصر أرض الزاوية : موازنة بين مقومات البيئة المحلية وأثر الموقع الجغرافى :

تقع مصر فى قلب العالم القديم ، وهى حجر الزاوية بين القارتين القديمتين ، آسيا وإفريقيا كما أن البحر المتوسط يطل منها على القارة الثالثة فى العالم القديم ، أوروبا .

والشىء الذى ينبغى أن نذكره هو أن البحار التى تطل على مصر لا يكتمل اتصالها بعضها ببعض ، وإنما يفصل برزخ السويس وسيناء بين المياه المعتدلة فى البحر المتوسط وما وراءه ، والمياه الدفيئة والحارة فى خليج السويس وخليج العقبة والبحر الأحمر وامتداده فى خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى . وقد وصلت مياه البحر المتوسط بين مصر وأرض أوروبا المعتدلة المناخ وذات المحاصيل المعتدلة ، بل ذات الحضارات القديمة والحديثة ، كما وصلت مياه البحار الدفيئة والحارة إلى مناطق شبه موسمية فى شرق إفريقية وجنوب الجزيرة العربية ثم إلى مناطق موسمية فى السند وما بعدها فى جنوب شرق آسيا وشرقها ، وهى أيضًا ذات محاصيل وحضارات وثقافات مختلفة عن المناطق المعتدلة فى الشمال .

ومن هنا فقد نشأت الحاجة إلى تبادل السلع (ومعها انتقال الأفكار ومعالم الحضارة والثقافات) بين أهل الجنوب وأهل الشمال ، وجرى جزء من هذا الانتقال والتبادل عن طريق أرض الزاوية ، وعن طريق الحاجز البرى بين بحار الجنوب وبحار الشمال ، وتكامل عمل البحارة والملاحين فى الجنوب والشمال ؛ مع عمل حداة الإبل والعاملين فى النقل البرى وتجارته على أرض البرزخ .

ويمكننا إذا حللنا العوامل الجغرافية التي كيفت دور مصر (القديمة والحديثة على حد سواء) فى تاريخ المنطقة كلها ، فأننا نجد أن هناك مجموعتين من تلك العوامل ، هما مقومات البيئة المحلية وعناصرها الطبيعية من جهة ، ثم عوامل الموقع الجغرافى لمصر وأثره الكبير فى أدوار معينة من تاريخها ، من جهة أخرى . فأما العوامل الطبيعية فإن أولها بالطبع هو نهر النيل ذاته ، ثم الصحارى المجاورة . ثم مجموعة العوامل الجغرافية الأخرى ، من مناخ ورياح ونحوها مما تتكامل به البيئة الطبيعية . فأما عن النهر منذ كان فإنه مصدر الحياة فى هذا الإقليم الصحراوى بطبيعته . وقد بلغ الحد بسكان الوادى أن قدسوا النهر وأضفوا عليه ما يشبه الصفة الإلٰهية . بل إن هذا الانطباع كان له صداه عند بعض الرحالة والزائرين الأجانب ، ومنهم هيرودوت الأغريقى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، حيث زار مصر واعتبرها «هبة النيل» وهو تعبير تناقله عنه الكتاب نحو خمسة وعشرين قرنًا ولم يناقشه أحد من الجغرافيين والمؤرخين إلى عصرنا الحالى . ولكن كاتب هذه السطور تحدى عبارة هيرودوت وقال فى بحث له عام١٩٥٣ إن مصر «ليست هبة النيل» ، وإنما كانت حضاراتها وتنظيم الزراعة فى أرضها وتعميرها بالحياة على جوانب نهر النيل ثمرة من ثمار العمل الإنسانى فى بيئة صالحة ، وأن اليد الانسانية العاملة هى التى ضبطت جريان النهر وأجرت مياهه على سطح الوادى فى هندسة جمعت بين الفكر والتطبيق ، كما أن «اليد المفكرة» المصرية هى التى ابتكرت هذا اللون من الزراعة التى أقامها الإنسان على أساس الرى ، فاختلفت عن الزراعة الفطرية التى عرفها الإنسان فى بلاد أخرى من العالم ، واعتمدت على المطر وما تجود به السماء . كذلك فإن نهر النيل إذا ترك وشأنه فإنه لن يختلف عن أمثاله من أنهار العالم الكبرى التى تجرى بغير انتظام على سهولها الفيضية ، بحيث إن الفيضان يجرف الأرض والتربة وينقلها من أحد جوانب النهر إلى جانبه الآخر ، كما يغرق الحرث والنسل فى حركة هى أقرب إلى التخريب منها إلى البناء . وما نظن أننا سمعنا عن حضارات زراعية أو غير زراعية أقامتها الأنهار الكبار بعملها الذاتى ، فلم نسمع مثلاً بأن النهر الأصفر الكبير (ذى الفيضانات غير المنتظمة) قد أنشأ حضارة فى شمال الصين ، وإنما كان

كفاح أهل الصين الشماليين فى مواجهة هذا النهر ومحاولة التغلب على أثار فيضاناته العاتية ... كان ذلك هو الذى أقام الحضارة فى شمال الصين . وكذلك الحال بالنسبة لأنهار قديمة وكبيرة أخرى كاليانج تسى فى وسط الصين والكنج (الجانجيز) فى شمال الهند والأمازون فى أمريكا الجنوبية والكنغو فى قلب إفريقية . ففى جميع هذه الحالات كان جهاد الإنسان وعمل اليد الإنسانية الدائب هو الذى بنى الحضارة وأقام دعائمها . وفى حالة نهر النيل بالذات فإن فيضان النهر كان دائمًا يمثل «خطرًا مشتركًا» بالنسبة لسكان الوادى والدلتا فحاول السكان جاهدين أن يقيموا الشطوط والجسور على جانبى النهر ليحصروا جريانه المائى فى مجراه ثم حفروا الترع والقنوات وقسموا الأرض كلها إلى مجموعة كبيرة من الحيضان بحيث يصبح الجريان المنتظم للنهر مصدرًا لجلب «المنفعة المشتركة» . كذلك فإن الإنسان المصرى القديم أقام كومات صناعية كبيرة من التربة وطمى الأرض الذى يجلبه النهر حتى أنشأ ما يشبه «تلالاً» أقام عليها القرى لتكون فى مستوى أعلى من مستوى الفيضان . بل إن معظم هذه «الكومات» قضت الضرورة أن يكون من الضخامة بحيث لا يجرفه تيار الفيضان القادم فى كل عام ولا يزال الكثير من القرى القديمة يعرف باسم «الكوم» حتى يومنا هذا . ولم تختلف هذه الحال إلا فى العصر الحديث ، وبعد أن استنبط الإنسان نظام الرى الدائم ، فتم ضبط النهر تمامًا وتنظيم جريانه فى الترع والقنوات التى تحكم هذا الجريان على خلاف ما كانت تقضى به طبيعة النهر الأصلية . ولقد كان هذا المجهود الإنسانى الكبير الدعامة الأولى التى قامت عليها حياة البلاد ومدنيتها بل حضاراتها الريفية التى طبعتها على مر الزمن . ولقد عرف الإنسان فى هذه البيئة كيف يزرع الشعير منذ أقدم العصور بعد أن كان ولا يزال ينمو «بريًا» فى بعض جهات شمال شرق إفريقية (على سفوح هضبة الحبشة وفى بعض أودية شمال إفريقية) ولأن موسم نمائه كان يبدأ بالخريف ، أى بعد أن ينحسر فيضان النيل عن جوانبه ، ويستمر خلال فصل الشتاء ، حيث كان المطر الشتوى يغذيه حتى موسم نضجه فى أواخر الربيع وأول الصيف . ومثل هذا قد انطبق أيضًا على «القمح» الذى وصل من الشام (حيث لا يزال ينمو بريًا) فى أوائل العصر الحجرى

الحديث ، فأضاف إلى الشعير وثروة مصر المستنبتة ما جعلها من أوفر ثروات البلاد التى تعرف الزراعة ، كذلك فإن الإنسان قد أدخل إلى أرض مصر نباتات أخرى وبعض أشجار الثمر (ومنها التين والجميز ثم الزيتون والكروم) وهى الثمار التى كانت تؤكل طازجة أو مجففة على مدار العام . وهكذا عرفت الحياة الزراعية فى مصر صفة الاستقرار والاستمرار وما نسميه الآن «بالأمن الغذائى» منذ أقدم العصور وهذا كله من عمل الإنسان قبل أن يكون من عمل الطبيعة بمفردها .

وهناك ظاهرة أخرى عرفتها البيئة المصرية واستغلها الإنسان إلى أبعد الحدود ، تلك هى ظاهرة التكامل بين عناصر البيئة المصرية ، وهو التكامل الذى بنى عليه الإنسان المصرى وحده بلاده منذ فجر التاريخ . ذلك أن مجرى النيل كان يمثل شرياناً للمواصلات بين الجنوب والشمال ، وكان ماؤه يجرى طبيعيًا من الجنوب إلى الشمال فيدفع الاطواف والزوارق فى هذا الاتجاه ، ولكن نظام الرياح السائدة فى مصر كان ، ولا يزال ، يجرى من الشمال إلى الجنوب بصفة عامة ، ومن هنا فإن الإنسان اكتشف استغلال هذه الرياح عن طريق «الشراع» ، واستطاع بذلك أن يصعد بالطوف ومراكب الماء فى هذا الاتجاه المعاكس لاتجاه التيار ، وبهذا فإن الإنسان المصرى كان هو الذى استطاع أن يستغل تكامل العوامل الطبيعية لاقامة نظام المواصلات الذى كان أساسًا لقيام أقدم دولة «موحدة» فى التاريخ ، وتمت تلك الوحدة القديمة على يد «نارمر» ملك مصر العليا الذى فتح الدلتا ووحد البلاد حوالى القرن الثالث والثلاثين قبل الميلاد .

وكان هناك عامل آخر من عوامل البيئة الطبيعية أضاف إلى العوامل التى تتصل بنهر النيل . وذلك هو وجود الصحارى المصرية على جانبى الوادى . وهى صحارى شديدة الجفاف فيما عدا حافتها الشمالية وبعض الأودية المتفرقة فى الصحراء الشرقية . فكانت على الجملة مما يصعب على العناصر البشرية المهاجرة أن تعبرها من المشرق أو من المغرب .

ولا يستطيع سلوكها وعبورها إلى الوادى إلا العناصر المغامرة القوية الميراس ، أما العناصر الضعيفة أو الهزيلة فإنها لا تستطيع النفاذ منها . ولذلك فإن الصحارى

على جانبى وادى النيل كانت «كالمصفاة» لا يعبرها إلا كل مغامر قوى البنية مكين العزيمة . وقد ترتب على ذلك أن المهاجرين إلى مصر كانوا يأتون إليها فى أعداد قليلة يسهل استيعابها ، كما كانت غالبيتهم العظمى من العناصر المغامرة المنتقاة فينزلون إلى أرض الوادى نظرًا لقوة احتمالهم ويورثون أخلافهم كل صفات القوة والعزيمة والقدرة على بناء الحياة والمدنية والحضارة التى تبقى على الزمن .

موقع مصر الجغرافى وتكامله مع عمل الإنسان فى توجيه مسيرة الحياة والحضارة :

ذلك كله عن مقومات البيئة المحلية وأثرها فى قيام الحضارة فى مصر . ولكن هناك عاملاً آخر كان له أثره فى مسيرة الحياة والحضارة على أرض مصر ، وإن كان هذا الأثر قد جاء متأخرًا فى الزمن بعد أثر عوامل البيئة المحلية . ذلك هو موقع هذه البلاد الجغرافى عند مقترن قارات ثلاث ومفترق بحار الجنوب وبحار الشمال . والشىء المهم أن هذه البحار قد اقترب بعضها من بعض ، ولكنها لم تلتق بالفعل ، فبقى برزخ من الأرض يفصل البحار الدفيئة عن البحار المعتدلة . ولقد ساعدت بعض أفرع النيل القديمة ، لا سيما الفرع البيلوزى فى أقصى الشرق على أن تسهل الاتصال المائى بين مجموعتى البحار ، ولكن الأمر كان يقتضى دائمًا أن يستكمل الإنسان «وصلة» الماء بين البحرين المتوسط والأحمر عن طريق أفرع النيل ومجاريه وبين البحر الأحمر . ومن هنا فإن الموقع الجغرافى أيضًا كان لابد له من الجهد البشرى ليستكمل فعاليته ، فكأن الطبيعة لم تعمل وحدها وإنما امتدت يد الإنسان أيضًا فى حالة الموقع الجغرافى لتحقق أثره بالربط بين النيل والبحر الأحمر حتى يمكن ركوب الماء من نهاية خليج السويس ، ومن الدلتا ومجاريها المائية ، إلى ساحل البحر المتوسط . ويصعب تحديد الزمن الذى بدأ فيه الإنسان المصرى يربط بين مجرى النيل ونهاية خليج القلزم القديم (خليج السويس) . ولكن الذى نعرفه أن المصريين القدماء قد بدءوا يركبون مياه البحر الأحمر فى وقت متقدم ربما رجع إلى الدولة القديمة (أيام الملك ببى الأول) ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أنهم بلغوا سواحله عن طريق الفرع البيلوزى القديم فى شرق الدلتا ويجوز جدًا أنهم نقلوا أخشابهم (المحلية

أو المستوردة من أرض لبنان) فوق قسم من البر حتى يبنوا سفنهم على سواحل البحر الأحمر . ويجوز أنهم فعلوا ذلك أيضًا أيام الملكة حتشبسوت ، حين دخلت سفنهم إلى أرض بونت والحبشة القديمة فى الدولة الحديثة ، كما يجوز أنهم نجحوا بعد ذلك وفى أواخر الدولة الحديثة فى حفر وصلة من الفرع البيلوزى وعن طريق بعض بحيرات برزخ السويس (البحيرات المرة) حتى بلغوا ساحل القلزم القديم ومن هناك يقال أنهم استطاعوا أن يسيروا مع شواطئ القارة الإفريقية . بل إن بعض القصص القديمة تتحدث بامكان ملاحتهم مع شواطئ أفريقية كلها فى الشمال والجنوب وفى الشرق بادئين بالبحر المتوسط (على الأرجح) أو بالبحر الأحمر وهو ما لم يأتنا دليله القاطع عن فترة نشاط ملاحى لابد وأنها كانت قصيرة على كل حال . ولكن الوصل بين البحرين عن طريق النيل كان وصلاً غير مباشر ، ولابد أن المرور فيه كان بطيئًا وتكتنفه بعض العقبات ، ولو أن ميزته الكبرى أنه كان طريقًا مأمونًا ، وأنه كان يشارك فى نشاط الحياة الملاحية والتجارية داخل أرض الدلتا . على كل حال فإن هذه الحال دامت (متقطعة خلال العصر الفرعونى ، فكان هناك اتصال عن طريق مصر بين بحار الشمال وبحار الجنوب . كما أنه كان هناك طريق برى يصل مصر بالشرق من جهة وبالغرب من جهة أخرى . فكان طريق شمال شبه جزيرة سيناء يصل بين أرض الوادى ودلتاه وبين الأرض المجاورة فى الشرق الأدنى وحتى بلاد إيران ، وكذلك كان هناك طريق على ساحل البحر المتوسط إلى ليبيا وما وراءها فى شمال إفريقية . ويعنى هذا بعبارة أخرى أن مصر كانت دائمًا مقر تقاطع الطرق الشمالية ـ الجنوبية والشرقية ـ الغربية . وأضفى ذلك قدرًا من «العالمية» على موقع مصر ولكن بمفهوم العصر وفى حدود ما كانت الظروف تسمح به ، أى أن الاتصال كان فى نطاق محدود ، يمتد بين إيران شرقًا والشرق الأوسط واليونان ومصر فى الوسط ثم ليبيا وشمال إفريقية فى الغرب . وذلك كان هو مفهوم العالمية فى ذلك الوقت . وقد ترتب على هذا المفهوم الضيق للعالمية أن مصر استطاعت خلال العهد الفرعونى أن تتحكم فى تاريخها ، وأن تكون هى سيدة ذلك التاريخ ، فلم يأتها غزو من الخارج إلا فى نطاق محدود جدًا ، وأقصاه إيران فى الشرق وليبيا فى الغرب . أما الشمال فقد

كانت الصلات مع اليونان صلات تجارية وثقافية أكثر منها صلات غزو وتوسع . وأما الجنوب فى بلاد النوبة فإن الاتصالات لم تتعد نطاق الصلات الداخلية العادية أو المشاحنات المحلية أيضًا فى مناطق الحدود .

ولكن الذى يدرس تاريخ عصر ما بعد العهد الفرعونى لا يلبث أن يلمس الحقيقة الكبرى ، وهى أن ظاهرة «العالمية» اتخذت مفهومًا ومظهرًا جديدًا يختلف عن العصر الفرعونى . وترتب عليه أن مصر لم تعد سيدة تاريخها ، وأن العهد الجديد جاء بالغزاة من أدنى الأرض حينًا ومن أقصاها حينًا آخر ، وأن العناصر الدخيلة أصبح لها بعض السيطرة على التاريخ المصرى ، فجاءنا غزاة جدد من اليونان (ولأول مرة فى تاريخ صلاتنا مع تلك البلاد) أو مما وراء البحر أو ما وراء البر . وشاركت تلك العناصر فى توجيه تاريخ أرض مصر مشاركة فعالة فى كثير من الأجيال .

ولكن كيف حدث ذلك ؟ ولماذا تغير وجه التاريخ ؟ إن الذى يريد أن يتفهم هذه الظاهرة الجديدة لابد أن يعود إلى الجانب الفكرى والروحى من أحداث ذلك العصر ، الذى ابتدأ بغزوة الإسكندر الأكبر فى القرن الرابع قبل الميلاد . فقبل عهد الإسكندر كان العالم القديم منقسمًا إلى مجموعات من المناطق الحضارية التى لا تجاوز الصلات بينها أن يقوم اتصال سلمى أو غير سلمى بين منطقتين متجاورتين أو متقاربتين منها . فكانت هناك منطقة فى بلاد اليونان وأخرى مجاورة فى أرض الحيثيين القدماء وهضبة آسيا الصغرى ثم مجموعة من المناطق الحضارية (الصغيرة والمتجاورة) فى المشرق الأدنى ، ثم منطقة إيران ، ومنطقة وراءها فى أرض رعاة تركستان وداخلية آسيا ، ثم منطقة فى الهند وأخرى كبيرة وبعيدة فى أرض الصين . وإلى الغرب هناك بالطبع منطقة مصر وحضارتها وامتدادها على طول وادى النيل فى اتجاه الجنوب وأطراف ايرترية ، ثم منطقة شمال إفريقية التى تبدأ فى ليبيا وتمتد وراءها نحو إفريقية الصغرى وبعض جهات الصحراء الداخلية . ثم أخيرًا هناك منطقة فى سودان إفريقية الغربية وبعض مواقع الحضارات القديمة وغير المعروفة فى داخلية القارة .

ومن المعروف أن الحروب هى التى تضع المناطق الحضارية فى مواجهة بعضها البعض ، وأن الحروب وإن كان أغلبها شر فإنها لا تخلو من بعض الخير فى إقامة صلات بين المناطق والشعوب لا تخلو من تداخل فى الفكر والثقافة حين تعرف الشعوب بعضها بعضًا .

ولقد عرفت شعوب تلك المناطق الحضارية القديمة صلات الحرب مع بعضها البعض . ولكنها كانت صلات لا تجاوز احتكاك منطقة بما جاورها أو بما جاور جيرانها المباشرين على أبعد حد . ومن ذلك احتكاك اليونان بآسيا الصغرى أو احتكاك مصر بالمشرق القريب منها أو ببلاد إيران على أبعد الحدود ، أو احتكاك مصر بليبيا ، أو وصول بعض الرعاة كالهكسوس من هضاب آسيا الغربية إلى أرض مصر واحتلالها احتلالاً مؤقتًا لا يلبث أن ينجلى عنها ... وتلك كانت حالة الحروب وفترات الاحتكاك فى العصور القديمة (فى العهد الفرعونى كله على أية حال) . ولكن هذه الحال تبدلت تمامًا عندما جاءت أول «حرب عالمية» عرفها التاريخ ، وهى غزوات الإسكندر الأكبر الذى بدأ فى بلاد اليونان ، ثم انتقل إلى آسيا الصغرى ، ثم المشرق العربى ثم مصر ، واتجه منها إلى أطراف ليبيا (إفريقية القديمة) ، ثم عاد إلى المشرق العربى ثم إيران ثم تركستان وحدود الصين ، ثم إلى جنوب الهند ، ثم عودة إلى إيران حيث مرض وتوفى ، فنقل جثمانه إلى مصر حيث يقال أنه وورى التراب فى أرض الإسكندرية مدينته الأولى التى أقامها فى صدر رحلته الكبيرة . وكانت هذه أول حرب عالمية بالمفهوم الذى نتعارف عليه الآن ، فاحتكت حضارة اليونان بآسيا الصغرى والمشرق العربى ومصر وإفريقية القديمة ثم إيران وتركستان وأطراف الصين والهند . ولقد تركت تلك الحروب التاريخية أثرها الباقى فى فكر الإنسان وعقله وتصوره ، وفى مفهومه «للعالمية» بمعناها الواسع العريض . وفى رأينا أن هذا كان هو السبب الأساسى فى أن التاريخ قلب صفحة جديدة تُميز ما بعد عصر الإسكندر عما قبله . ولقد تمثل هذا فى مصر بصفة خاصة ، حيث برزت قيمة موقعها الجغرافى الفريد فى قلب العالم القديم ، وقيمة دورها الحضارى والفكرى والإنسانى الهام الذى كشف عنه الإسكندر الأكبر بحرب

عالمية خاطفة وضعت المناطق الحضارية والشعوب القديمة فى مواجهة بعضها البعض . بل إننا نستطيع أن نفسر فى ضوء هذه الحرب العالمية الأولى ما كان من انقلاب وتحول كامل فى مفهوم الناس وممارستهم لفكرة «العالمية» . ولعل ذلك أن يكون قد برز بصفة خاصة فى مفهوم الناس لفكرة العالمية هذه بالنسبة للدين والعقائد السائدة فى ذلك العهد وما جاء فى أعقابه . ذلك أن من المسلم به أن الديانات السماوية الكبرى ، وهى اليهودية والمسيحية والإسلام ، قد نزلت كلها فى أرض المشرق العربى وقلب العالم القديم . ولكن الديانة الأولى جاءت قبل عهد الإسكندر ، وعلى الرغم من أن مفهومها الأصيل قد تمثل فى أنها «للناس جميعًا» . وهذا هو المفهوم الذى ينبغى أن يكون إذا ما سلمنا بأن الله واحد وأن دينه المنزل من لدنه لابد أن يكون واحدًا للناس كلهم . ومع ذلك فإن تطبيق اليهود لهذا الدين الواحد هو أنه «لشعب الله المختار» . أى أن اليهود لم يطبقوا العقيدة لتساير فكرة العالمية . أما ما حدث بعد ذلك ، وبعد عهد الإسكندر وحركة العالمية الأولى ، فهو أن المسيحية (وهى مستندة فى أصولها إلى اليهودية الأولى) أصبحت دينًا «تبشيريًا» منذ يومها الأول ، أى أصبحت ديناً يفرض على المؤمنين به أن يبلغوا الرسالة إلى الآخرين . وهكذا أيضًا حدث بالنسبة للإسلام ختام العقائد السماوية ، فقد كان للجميع منذ بدايته ، بل إنه ساوى بين الشعوب وآخى بين المهاجرين والأنصار ، كما أصبح نموذجًا للإخاء بين العربى والأعجمى والرومى وغيرهم من أهل الذمة أو خلافهم ، وبذلك تكشفت صورة العالمية فى الديانتين الأخيرتين (المسيحية والإسلام) على نحو كان له أثره الكبير بالنسبة لأرض مصر التى نحن بصدد دراستها الآن ، والتى آوت المسيحية وحمتها ضد طغيان الرومان ، ثم آوت الإسلام ورفعت منارته الكبرى فى أزهرها الذى لم يلبث أن أصبح جامعة «أمة» أى جامعة للأمة الإسلامية جميعًا . ولعلنا أن نؤكد هذه الفكرة حين نعالج موقع مصر الجغرافى وأثره فى الصلات الحضارية العامة بين شعوب العالم القريب والبعيد ، وحين نلمس انعكاسات ذلك كله على ما نراه أمامنا فى عهدنا المعاصر وفى صلات مصر وموقعها الجغرافى للصلات العالمية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

العبور النهرى بين البحرين ـ صعوباته وأطواره التاريخية :

ولقد مرت الصلات العالمية التاريخية عبر الأرض فى منطقة برزخ السويس وأفرع نهر النيل وقنواته . وكان الوصل المائى لاقامة هذه الصلات وصلا غير مباشر أول الأمر (أى عن طريق أفرع النيل) ، ثم انتهى الأمر به إلى أن أصبح وصلاً مائياً مباشراً بين البحرين بقطع البرزخ فى آخر الأمر .

ولقد كانت المرحلة الأولى غير المباشرة مرحلة تاريخية ، تعاقبت فيها المشروعات ، فلم يكن أمرها متصلاً دائماً ، وإنما تعاقبت الفترات التى تم فيها الوصل بين البحرين عن طريق نهر النيل وقنواته وفروعه ، والفترات التى ردمت فيها تلك القنوات وانقطع فيها الاتصال . ولم يكن معقولاً أن يفوت الفراعنة فكرة الوصل بين البحرين عن طريق نيلهم العظيم وفروعه وقنواته التى كانت تغطى الدلتا كلها ، وتنتهى فى الساحل الشمالى حيث قامت الموانى ، وكان أشهرها راكوتيس الواقعة إلى الشرق من الموقع الذى اختاره الإسكندر الأكبر لميناء الإسكندرية الذى اصطنعه بالوصل بين الساحل وجزيرة فاروس . أما راكوتيس فقد كانت مرفأً طبيعيًا لابد أن الفرع الكانوبى أو إحدى قنواته كانت تنتهى عنده . وبالإضافة إلى الأفرع السبعة القديمة التى كانت تغطى الدلتا خلال أيام تاريخنا القديم ، فلابد أنه كانت تكملها قنوات طويلة . يتصل بعضها ببعض بقنوات عرضية ، تفصل الحياض الكبرى بعضها عن بعض ، بل تحيل الدلتا إلى مجموعة من الجزر الكبيرة التى قامت بداخلها الحياض ، وعمرتها المدائن التى تقف عندها المراكب ذات الأشرعة . بل إننا نعرف أنه قامت على بعض أفرع النيل القديمة مدائن يؤمها التجار ويقيمون فيها مستعمرات من اليونانيين والأخلاط ، ومنها نقراطيس وخمّارة مع الفرع الكانوبى (الغربى) من النيل . وهكذا فإن القنوات القديمة فى الدلتا قد ساعدت على ازدهار الحياة الملاحية والتجارية فى الدلتا ذاتها . ومن هنا فإن انتقال المراكب فى أفرع النيل وقنواته كان وسيلة من وسائل العمران التجارى فى الدلتا . ولعل هذا أن يكون السبب فى أن حكام البلاد فى العهود القديمة كانوا يفضلون الوصل غير المباشر بين البحرين المتوسط والأحمر عن طريق أفرع النيل وقنواته . أما فى العهد الحديث ،

وبعد أن ظهرت فكرة الوصل المباشر بين البحرين بشق قناة السويس المباشرة من البحر المتوسط إلى خليج السويس ، فإن هذا الوصل المباشر سمح للوافدين باستغلال الموقع الجغرافى لمصر ، دون الاختلاط بحياة سكان الدلتا ، حتى أن هذا الوصل المباشر بين البحرين بقى إلى حدٍ ما ، وصلاً لا يمس حياة مصر الداخلية (وحياة الدلتا بالذات) إلا بقدر محدود .

وكما ذكرنا من قبل فإن القناة غير المباشرة بدأت فكرتها مع قدماء المصريين وفى عهد لا يعرف بداياته بالضبط ، ولكننا نعرف إنه قد ظهر بصفة واضحة فى عهد الدولة الحديثة والعصور الفرعونية المتأخرة ، حتى إن مركز الثقل فى الدلتا انتقل إلى شرقها ، بعد أن كان الفراعنة قد اندفعوا من داخلية البلاد وجنوبها إلى شرق الدلتا حيث أقاموا عاصمتهم وتركز ملكهم حول تانيس (صان الحجر) ليتمكنوا منها من مطاردة أى غزاة من الشرق ، وحيث كان الوصول إلى سواحل البحر المتوسط سهلا ومفتوحًا عن طريق مياه بحيرة المنزلة ، ولابد إن كان للفراعين فى تلك المنطقة اهتمامهم بالبحر والنقل البحرى ، كما كان لهم اهتمامهم فى وقت لاحق وبعد وصول العناصر اليونانية بالتركيز على شواطئ الدلتا الشمالية الغربية عند نهاية الفرع الكانوبى وعند مرفأ راكوتيس الذى أشرنا إليه فى شرق موقع الإسكندرية . وأخيرًا وعندما جاءت الإسكندرية على عهد الإسكندر أصبح التركيز على الاتصال عن طريق المخرج البحرى لمصر والدلتا فى هذه العاصمة البحرية التى أنشاءها الإسكندر وعمرها البطالمة من بعده ، حتى أصبحت حاضرة للدنيا فى ذلك العهد الإغريقى الرومانى ، وانتقلت إليها عاصمة البلاد .

ولكن هذه الصورة القديمة للاتصال العالمى عن طريق الدلتا وأنهارها وقنواتها لم تلبث أن أصبحت صورة تاريخية ، بدأت مع الفراعنة وامتدت إلى الإغريق والرومان ، ثم امتدت بنشاط محدود فى العهد العربى الإسلامى ، عهد قناة أمير المؤمنين فى شرق الدلتا إلى القلزم ، حتى بدأت تندثر بعد ذلك وتدخل فى طور ركود ، حيث ردمت القنوات الموصلة إلى البحر واقتصرت الملاحة على الانتقال الداخلى الذى لم يكن على اتصال كبير بنشاط البحار إلا فى فترات قصيرة جدًا ، كما

حدث أيام غزو الصليبيين لشرق الدلتا أيام حروب المماليك وأسرهم لملك فرنسا (لويس التاسع) فى المنصورة . وقد بقى النشاط الملاحى مقتصراً على داخلية الدلتا حتى جاء القرن التاسع عشر وظهرت أطماع أوروبا الجديدة وطموحات دولها الكبرى لكى تسيطر على موقع مصر الجغرافى ، وتستقله من جديد فى ايجاد خط للمواصلات المباشرة بين البحرين المتوسط والأحمر ، وهى الاتصالات التى ظهرت أهميتها منذ بدايات عصر الاستعمار الحديث .

لقد كانت أولى الأحداث العالمية الحديثة والتى غيرت مجرى التاريخ فى أرض الزاوية ، هى حملة بونابارت فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى (١٧٩٨) . وعلى الرغم من أن هذه الحملة قد فشلت من الناحية العسكرية وانتهت بخروج بونابارت وعودته إلى بلاده ، فإن هذه الحرب كانت أول حرب حديثة احتك فيها عالمنا القديم فى مصر بالعالم الأوروبى الحديث احتكاكًا مباشرًا . وقد ترتب على هذا الاحتكاك العنيف الأول لمصر مع العالم الأوروبى عدة نتائج هامة ، منها أن مصر بدأت تدرك قيمتها فى قلب العالم القديم ، وتدرك أن استغلال مواردها الداخلية (مادية وبشرية) هى أساس كل تقدم حضارى فى العصر الحديث ، وأنها لا تستطيع أن تعيش منغلقة على نفسها ، بل لابد أن تتفتح على العالم كله غربه وشرقه ، وأن تتشبث بموقعها الجغرافى وتدافع عنه حتى لا يحتله غيرها من الطامعين فيه وفى استغلاله للسيطرة على طرق المواصلات العالمية . وقد كان لهذا التحول الجديد فوق أرض الكنانة أثره الذى بدأ يظهر منذ بدايات القرن التاسع عشر . فقد جاء محمد على وأقامه شعب مصر واليًا على البلاد ، فكان حصيفًا فى أنه أدرك أن حسن استغلال الموارد المحلية للبلاد هو الأساس المكين لملاحقة العصر . فبدأ بالزراعة وأدخل عددًا من المحاصيل الجديدة وعلى رأسها القطن وقصب السكر وبعض المحاصيل الأمريكية الصيفية (كالذرة البيضاء) ، وكذلك بعض الخضر وأشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ، فضلاً عن أنه أدخل نظام الرى الدائم إلى الدلتا بإنشاء القناطر الخيرية . وهذا كله أدى إلى نهضة كبيرة فى الموارد الزراعية لمصر ، وما ترتب عليها من إقامة بعض الصناعات ، ثم إقامة التبادل التجارى مع

الخارج وإنشاء المواصلات ووسائلها فى النيل وفى البحر وما وراءه . ثم إن هذا الحاكم أراد أن يستغل موقع مصر الجغرافى ليس من أجل السيطرة على المواصلات العالمية - وهو أمر كان يدرك أنه لا قبل له به فى مواجهة دول العالم الكبير - وإنما فى سبيل التوسع فى منطقة الشرق المجاورة لنا . ومن الطريف أن نلحظ أن هذا الحاكم الدخيل قد تنبه منذ اللحظة الأولى إلى ضرورة الاعتماد على الموارد البشرية المحلية . وهى موارد عرفنا من قبل أن أصولها الأولى قد جاءت عن طريق الصحارى المجاورة الشديدة الجفاف ، فكانت فى غالبيتها عناصر مختارة ومغامرة استطاع أجدادها أن يعبروا الصحراء القاسية ، وأن يستقروا فوق أرض وادى النيل ، حيث كمنت فيهم صفات المغامرة التى انحدرت فيهم جيلاً بعد جيل ، وأكسبتهم الإقامة الناعمة فى أرض الكنانة نوعًا من الليونة الظاهرية . ولكن روح المغامرة استمرت كامنة فى أصلابهم حتى إذا ما جاءت الفرصة وكوّن محمد على جيش الفلاحين ، استطاع أن يخرج بهم إلى العالم العربى المجاور حتى اليمن وقلب نجد ، ونفذ بهم إلى الشام وآسيا الصغرى وأبواب القسطنطينية ، كما انطلق بملاحيهم إلى البحرين المتوسط والأحمر ، وأنشأ البحرية المصرية التى لم تنكسر إلا فى مواجهة بحرية أوروبا التى كانت أقدر وأوسع فى مواردها البشرية والصناعية والملاحية ، فأوقفت مصر وطلائع بحريتها فى موقعة نفارين باليونان .

وهكذا كان محمد على آخذاً فى تحقيق ما سبق أن أشرنا إليه فى مطلع هذا البحث من أن حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لمصر هو أساس كل نهضة ، بل أساس كل إنجاز حضارى على أرض هذا الوادى ، وأنه هو نقطة البدء لكل من يطمع فى أن يستغل الموقع الجغرافى ويستثمره معتمدًا على قوته الذاتية وموارده المحلية فى الأرض والبشر على حد سواء . وكان ذلك ما فعله محمد على فى سبيل إعادة البناء فوق هذه الأرض الصالحة وسبيل التمهيد للخروج من هذه القاعدة والانتشار نحو الجنوب ونحو الشرق والشمال ثم نحو الشمال الشرق ، بعد أن أدرك أن التوسع نحو الغرب وعن طريق البحر المتوسط أمر بعيد المنال . ولكن المهم أن محمد على أدرك أن استغلال موقع مصر بالنسبة للمواصلات العالمية هو أمر خارج عن

مدى قدرته فى مواجهة قوات الغرب . ولعل هذا قد كان من وراء عزوفه عن محاولة إنشاء طريق أو حفر قناة تصل البحرين فى أرض الزاوية التى رأى بحصافته أنه سيجعلها مطمعًا للساعين إلى السيطرة على شريان المواصلات العالمية .

قناة السويس الحديثة والعبور المباشر بين البحرين :

عندما ظهرت امبراطوريات القارة الأوروبية ، وظهرت أطماعها فى الوصول إلى الشرق والتوسع التجارى للإفادة من ثرواته وموارده التجارية الواسعة ، برزت قيمة موقع مصر الجغرافى كنقطة التقاء وعبور للطرق البحرية التى تصل أوروبا بالمشرق الوسيط والبعيد . وقد ظهرت فى القرن التاسع عشر ثلاث امبراطوريات بصفة خاصة ، لكل منها طموحاتها وأطماعها ووسائلها الخاصة لتحقيق هذه الأغراض . فكانت هناك الإمبراطورية البريطانية التى امتدت ممتلكاتها إلى أطراف كثيرة من إفريقية وآسيا . ولكنها كانت قد تقدمت على غيرها فى النهضة الصناعية وما واكبها من تقدم فى بناء السفن من جهة وفى بناء السكك الحديدية ومد خطوطها من جهة أخرى . وقد هداها التفكير المزدوج إذ ذاك إلى أن تمد خطوطها البحرية فى بحار الشمال القديمة من جهة وفى بحار المناطق المدارية والحارة لكى تصل إلى الهند من جهة أخرى . وكان رجال السكك الحديدية ومخترعوها (وأولهم ستيفنسون) قد استهوتهم مشروعات السكك الحديدية التى يمكن أن تكون همزة وصل بين البحار بصفة خاصة ، ومنها مشروع مد خط حديدى يعبر الدلتا من الإسكندرية إلى القاهرة ، ثم يمتد إلى السويس آخر الأمر . وكان طبيعيًا أن يغرى مثل هذا المشروع حكام مصر ، لأنه سيكون مصدر خير بالنسبة لأنه يمر فى البلاد المعمورة من الدلتا ، ويساعد على فتحها للتقدم الاقتصادى ، كما أنه سيكون مورد رزق بالنسبة لنقل البريد البريطانى وغيره من أوروبا إلى بلاد الهند وما وراءها ، وفى مثل هذه الظروف التقت حاجة بعض رجال الأعمال فى الإمبراطورية البريطانية مع حاجة حكام مصر ، وتبنت الحكومة البريطانية هذا الموقف الذى شعرت أنه لا سبيل لغيرها فى أن ينافسها فيه . ومن هنا فقد نفذت بالفعل بعض مشروعات السكك

الحديدية فى الدلتا وأنشئ خطها الموصل إلى القاهرة فى أعقاب تنفيذ بعض المشروعات الأولى للسكك الحديدية فى بريطانيا ذاتها . كما مد الطريق فى فترة لاحقة عبر الصحراء إلى السويس وقامت سفن البريد والتجارة الخفيفة بالوصل بين الهند وبريطانيا عن طريق أرض مصر. وترتب على ذلك أن تعصبت حكومة بريطانيا أول الأمر لهذا الطريق وفضلته على مشروع حفر قناة تعبر من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر كطريق مباشر.

أما الإمبراطورية الثانية فهى امبراطورية فرنسا . وهذه كانت أول بلد أوروبى كبير لفت النظر إلى مصر وموقعها الفريد ، حين حاول بونابرت فى أواخر القرن الثامن عشر أن يأخذ طريق الهند على بريطانيا ، فاحتل مصر لفترة وجيزة ، ولكنه رُد عنها بعد أن كافحه شعبها وتألبت عليه قوى أوروبا بما فيها قوة بريطانيا فى البحر ، وهى التى غزت سواحل مصر وأغرقت أسطول بونابرت فى موقعة أبى قير. ولكن فرنسا احتفظت باهتماماتها الكبيرة بطريق الشرق البحرى ، وإن كانت هذه الاهتمامات قد انصبت على الدراسات العلمية والنظرية عن طريق اللجان العلمية ، ثم جمعية عرفت باسم جماعة السادن دونستيين ، ثم عن طريق تحمس بعض رجالها وعلى رأسهم دى ليسبس الذى أستطاع آخر الأمر أن يقنع والى مصر. فأذن له بتنفيذ المشروع الذى انتهى بتسخير رجال مصر من الفلاحين فى حفر القناة بتضحيات بشرية ليس لها ما يناظرها فى التاريخ ، حتى قامت شركة قناة السويس على اقدامها .

وأما الإمبراطورية الثالثة فهى الإمبراطورية النمساوية التى كانت تمثل القوة الجرمانية فى وسط آسيا ، ولكن طموحاتها لم تكن سياسية ظاهرة بقدر ما كانت شبه علمية وفنية، تبناها بعض المهندسين، وعلى رأسهم نيجريللى الذى كان من أهل إقليم التيرول الايطالى ورعايا الإمبراطورية النمساوية . وقد شارك الجمعيات الدولية ومنها جماعة السادن دونستيين ، ولكنه ركز جهده على دراسة الساحل الشمالى الشرقى للدلتا ، لعله يستطيع أن يحدد مخرج القناة المقترحة ، خصوصًا وأنه كانت قد سبقته فكرة غير صحيحة ولكنها لاقت انتشارًا كبيرًا ، وهى أن مستوى مياه البحر الأحمر

كان أعلا بأربعة أمتار عن مستوى مياه البحر المتوسط . كذلك فإن نيجريللى قد أثبت أن الساحل الذى أصبح فيما بعد ساحل بورسعيد الحالية كان خاليًا من التيارات البحرية التى يصح أن تمثل خطرًا على الملاحة أو قد تحول دون إنشاء مرفأ صالح لأن تنتهى عنده القناة المقترحة . وكانت نتائج أبحاثه الميدانية فى المنطقة حاسمة فى تقرير حفر القناة التى أصبحت فيما بعد قناة السويس .

وبعد أن حفرت القناة بجهود سخرت فيها جموع الفلاحين المصريين ، بدأت المناورات وخشى ألا تنجح الشركة الجديدة ، ودخل حاكم مصر (إسماعيل) إلى حلبة الديون التى أعجزت حكومته عن الحركة الحرة . وتداخلت المصالح الأجنبية والنفوذ الأجنبى ، وتضارب المصالح بل تكالبها على السيطرة ، وغيرت بريطانيا موقفها من القناة ، فدخلت إلى الحلبة واشترت أسهم مصر على أيدى ديزائلى رئيس وزراء بريطانيا (اليهودى) فاضمحل دور مصر ونصيبها فى القناة واستمرت السيطرة الأجنبية عليها وعلى مقدراتها حتى انتهى الأمر إلى ما يشبه التدويل باتفاقية الاستانة (١٨٨٨) التى كفلت المرور الحر فى القناة (إلا فى حالة تكون فيها إحدى الدول فى حرب مع مصر) ، ورغم ذلك فقد بقى المرور فى قناة السويس يمثل من بعض جوانبه مشكلة بالنسبة لمصر حتى جاء تأميم مصر للقناة عام ١٩٥٦ وتسبب ذلك فى مشكلات وحروب متعددة لا تزال بعض معقباتها تعيش معنا حتى الآن .

صفوة القول فى دور البيئة المحلية ودور قناة مصر المعاصرة فى بناء الحضارة واقامة السلام العالمى :

صفوة القول من كل ما تقدم أن مصر لم تكن وطنًا عاديًّا ، وإنما هى كانت موطن حضارة لعلها أن تكون أقدم الحضارات المستقرة التى وصلت إلى مرحلة قيام دولة موحدة ، ثم لعلها أن تكون الحضارة فيها قد استمرت على الزمن أطول مما كان فى حالة أية حضارة قديمة أخرى ، غير حضارة الصين التى جمعت أيضًا بين القدم والاستمرار . ولكن مصر ، وربما بسبب صغر حجمها ، قد استطاعت أن تشكل

«الوحدة» قبل غيرها من الحضارات ، فكان لها أبرز نصيب من «القدم» «والاستمرار» «والوجود» بين كل الحضارات ، وهى كغيرها من الحضارات كانت من عمل يد الإنسان ولم تأت بطريقة تلقائية نتيجة لتوافر عوامل طبيعية معينة . ولقد رأينا كيف أن المؤرخ الرحالة اليونانى القديم هيرودوت قد بالغ كثيراً وخرج عن الجادة العلمية الدقيقة إلى ما يشبه التصوير الأدبى حين قال إن مصر «هبة النيل» . ولقد رأينا أيضًا أن النيل وحده لا يستطيع أن يصنع حضارة ، وإنما هو قد أرسب التربة الصالحة وأجرى الماء اللازم للحياة ، ولكنه كان نهرًا جامحًا يطغى بفيضانه على الأرض من حوله ، ويمثل فيضانه السنوى ذاته مصدر خطر على التربة التى يمر فيها ، وعلى الحرث والنسل الذى يأتى عليه وقد يطمره ، وإنما هى يد الإنسان التى هذبت النهر وحكمت جريانه وقسمت أرضه إلى أحواض أقامت من حولها الجسور وحفرت بينها القنوات والمصارف . وهى التى كشفت عن النباتات الطبيعية من الحبوب واستنبتتها ثم أضافت إليها ما اخلته إلى الوادى من نباتات جديدة من الخارج . ثم هى التى استأنست الحيوان وأضافت إلى فصائله حيوانات أخرى جلبتها من الخارج وأثرت بها الثروة الحيوانية (كما أثرت الثروة النباتية) على مر العصور ، فضلاً عن أن العناصر البشرية التى عمرت الوادى كانت قد نزلت إليه أو وصلته عن طريق صحارى مصر القاحلة الجافة ، ثم استقرت فى أرض الوادى لتقيم أقدم حضارة على أساس من الزراعة «المروية» التى تختلف تمامًا عن الزراعة التى تعتمد على الأمطار الساقطة ، فكانت تلك الزراعة زراعة هندسية علمية من النوع الذى تقوم عليه أرقى الحضارات ، وكذلك فإن السكان كانوا قد ورثوا عن أجدادهم الذين غامروا فعبروا الصحراء بنجاح ... قد ورثوا عنهم روح المغامرة التى بقيت «كامنة» فيهم ، حتى جاءتهم الفرصة للخروج . ولكن المهم أن سكان مصر الأقدمين كانوا قد اكتسبوا حياة الاستقرار والأمان فنزعوا إلى الحياة «المسالمة» التى تحترم «النظام» وتسير فى ركبه إلى السلام . ولعل هذه الظاهرة أن تكون قد تجلت فى أروع صورها خلال العهد الفرعونى القديم ، حين ظهرت الدولة القديمة واستمرت قرابة ثمانية قرون حتى بلغت شأو القوة وقمتها ، ولكن المصريين فضلوا فى ذلك

مصدر بلاء مستطير ، بدلاً من أن يكون مصدر خير وبركة عليها وعلى الاتصالات العالمية الحرة فى آن واحد .

ولقد تكررت مظاهر الطمع فى مصر والتحكم فى مصيرها الوطنى والقومى العام أكثر من مرة خلال القرن الذى انقضى على افتتاح القناة ، وخرج زمام الأمور عن يد مصر التى لم تتخل عن رسالتها الأصيلة فى قلب العالم ، وشعورها بمسئولية ذلك الموقع الذى فرض عليها خلال عهود قوتها أن تكون حارسة أمينة على ذلك الموقع ، لا تتخذ منه موطنًا أو قاعدة تفرض منها سيطرتها على العالم المجاور أو العالم البعيد ، وإنما كانت دائمًا تحتفظ بحقها فى ممارسة الواجب التاريخى لتحرس موقعها ، وتسعى به على طريق الخير للإنسانية من حولها فى الجنوب وفى الشمال وفى الشرق وفى الغرب على حد سواء . كما أثبتت حوادث التاريخ وأحداثه ذلك خلال الفترات التى كانت فيها مصر قوية إلى الحد الذى تصون به مواردها المحلية من جهة وموقعها الجغرافى العالمى من جهة أخرى . أما فى عهود الضعف فقد كان العكس هو الذى يحدث ، فيستغل العالم الخارجى والغزاة موارد مصر بل ويسخرون تلك الموارد فى سبيل الرخاء العالمى ، فيقل رخاء مصر ذاتها ـ كما حدث بالنسبة لاستغلال البريطانيين لموارد القطن فى سبيل النهوض بصناعة الغزل والنسيج فى بريطانيا ذاتها فى وقت بلغ الأمر فيه ان يحاول المستعمر اقناع المصريين بأن جو بلادهم لايلائم تلك الصناعات . ثم تكررت تلك الحال فى الحروب الحديثة والمعاصرة ، سواء فى الحرب العالمية الأولى أو الحرب العالمية الثانية أو الحروب التى أشعلت نارها فى الشرق الأوسط بعد ذلك ، ومنها حروب اسرائيل التى فرضت على مصر فرضًا استنفد موارد البلاد خلال أكثر من ثلاثين عامًا وبدد جهودها وعطل مرافقها ثم خرب قناتها التى سعت إلى السيطرة عليها دولة مجاورة لم يكن أهلها مؤهلين بحكم تاريخهم الروحى والثقافى والفكرى القديم والحديث لأن يحملوا عن مصر أمانة الحفاظ على القناة شريانًا للاتصال الحر والمأمون والمسالم ... ومع ذلك فإن مصر عندما انجابت عنها غمة العدوان القريب منها ، كان أول ما فعلته هو تعمير القناة ومدنها قبل تعمير داخلية مصر ، التى أهملت كل مرافقها الحيوية وبنيتها الأساسية

خلال أكثر من جيل واحد بسبب تلك الحروب المفروضة. وهكذا بدأت مصر مرحلة جديدة أحيت بها تاريخها القديم وتقاليدها التلقائية التى جعلت منها أرض الكنانة والتى حفظ بها المصريون بلادهم وحضارتهم خلال العصور ، وأثبتوا بها صدق النظرية التى حاولنا أن نجليها ونثبتها فى هذا المبحث القصير بعد أن جليناها بشىء من التفصيل فى دراسات أخرى لنا ، وهى أن مصر التى أنشأ أبناؤها حضارتهم على أرضها ، مستثمرين ما حبتهم به الطبيعة من بيئة سخية وأرض طيبة ونيل وارد ومناخ حنون وخيرات تأتيهم من تحت أرجلهم ومن فوق رءوسهم ومن يمينهم وشمالهم ومن شرقهم وغربهم ؛ فى وسط عالم عرفوا له قدره ، وعرف لهم قدرهم ، فقامت علاقتهم التاريخية والتقليدية على أساس من الترابط والأمن والخير والسلام . واستمرت بهم الحال على ذلك ما داموا أقوياء فى أرضهم متمسكين بأرضهم ومدافعين عنها بالحق والعدل والخير ، حتى إذا ما ضعفوا وطغى عليهم العالم الخارجى وجاءهم الغزاة الطامعون من أدنى الأرض أو أقصاها ، غلبت أرض الكنانة على أمرها ، ولكن لفترة لا تلبث أن تنقضى ، فتعود مصر بأبنائها إلى تجديد الحياة وبعث الخير فى أرضها والأمان والسلام فى موقعها الجغرافى ، فكانت القاعدة فى تاريخ مصر دائمًا أن تكون أرض الكنانة أرضًا للخير وأرضًا للأمن وأرضًا للسلام .

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقولة	٥
إهداء	٧
فصل (١) هذا الكتاب : نحو منهج للبحث فى الجغرافيا الحضارية	٩
فصل (٢) نهر النيل تطوره الجيولوجى : وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى	٣١
فصل (٣) مقومات الحضارة المصرية : البيئة والإنسان والحضارة فى وادى النيل الأدنى	٦٦
• مقدمة : البيئة والإنسان	٦٧
• أثر التطور الفزيوغرافى والمناخى فى تكييف البيئة ونشأة الحضارة	٦٩
• تكامل عناصر البيئة وأثره فى الحضارة المستقرة والوحدة فى أرض مصر	٧٣
• التجاوب بين الإنسان والبيئة فى تاريخ مصر	٧٥
• تطور الثروة النباتية والحيوانية فى أرض مصر	٧٩
• الموقع الجغرافى وأثره فى تاريخ مصر العام	٨٥
• صفوة القول فى أثر العوامل الجغرافية	٩١
فصل (٤) البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام	٩٥
• مقدمة : البيئة الجغرافية	٩٦
• البيئة ونشأة الحضارة وتطورها فى مصر	٩٩
• الأوطان الصغيرة فى وادى النيل الأدنى	١٠٦
- إقليم النوبة	١٠٧
- إقليم إدفو (وإسنا)	١٠٩
- إقليم ثنية قنا	١١٠
- إقليم مصر الوسطى (أو مصر العليا الشمالية ومصر الوسطى)	١١١
- إقليم الفيوم	١١٢
- الدلتا	١١٣
- الأقاليم الصحراوية على جانبى النيل	١١٤
• أثر الموقع الجغرافى	١١٥
• خلاصة أثر العوامل الجغرافية	١٢١

الموضوع	الصفحة

فصل (٥) فيضان النيل وأثره فى الحضارة المصرية ١٢٥
فصل (٦) كيف نشأت المدنية فى مصر ١٤١
فصل (٧) قبل أن يبدأ التاريخ فى مصر ١٥٤
فصل (٨) مقومات الوحدة فى وادى النيل ١٦٦
فصل (٩) روابط الطبيعة والتاريخ فى وادى النيل ١٧٩
فصل (١٠) بين الدلتا والصعيد ١٩٤
فصل (١١) القرية والإصلاح الريفى فى مصر ٢٠٥
فصل (١٢) فى منخفض الواحات الخارجة « رحلة علمية جامعية » ٢١٩
فصل (١٣) سكان مصر ودراسة تاريخهم السلالى ٢٣٤
• تمهيد عام : دراسة سكان مصر ٢٣٥
• منهج البحث الأنثروبولوجى وفكرة الجنس والسلالة ٢٣٨
• العوامل الجغرافية وأثرها فى تعمير مصر وفى تكوين سكانها السلالى ٢٤٠
• سكان مصر وتطورهم السلالى على مر العصور ٢٤٨
• خلاصة عن سكان مصر ومميزاتهم السلالية العامة ٢٥٧
• ملاحظات ختامية ومقترحات بشأن الدراسة الأنثروبولوجية لسكان مصر ٢٦٢
فصل (١٤) المصريون بين المحافظة والتجديد ٢٧١
فصل (١٥) الحروب العالمية وموقع مصر ٢٨٩
فصل (١٦) مصر وقناة السويس والسلام العالمى ٣٠٣
• تقديم : مصر أرض الزاوية : موازنة بين مقومات البيئة المحلية
وأثر الموقع الجغرافى ٣٠٥
• موقع مصر الجغرافى وتكامله مع عمل الإنسان فى توجيه مسيرة
الحياة والحضارة ٣٠٩
• العبور النهرى بين البحرين ـ صعوباته وأطواره التاريخية ٣١٤
• قناة السويس الحديثة والعبور المباشر بين البحرين ٣١٨
• صفوة القول فى دور البيئة المحلية ودور قناة مصر المعاصرة
فى بناء الحضارة وإقامة السلام العالمى ٣٢٠

رقم الإيداع : ٩٤١٦ / ١٩٩٠
الترقيم الدولى : ٢ ـ ٠٠٢٥ ـ ٠٩ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤ ـ برقياً : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣ ـ برقياً : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

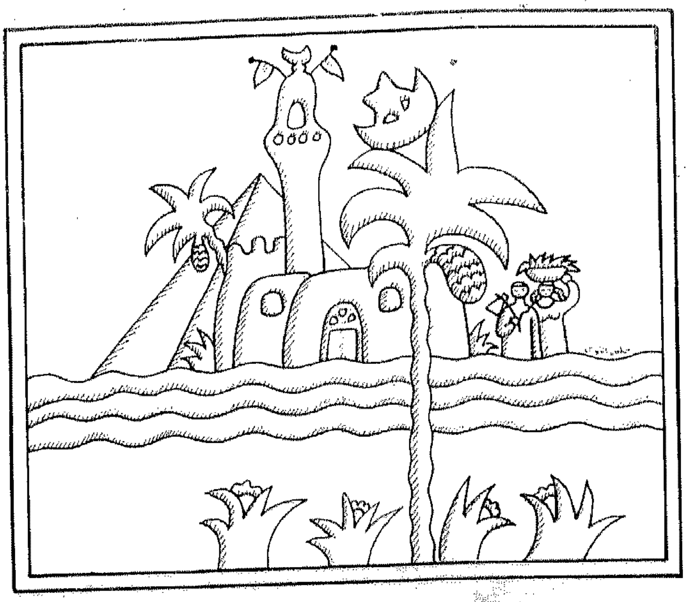

هذا الكتاب تأمُّل فى أحوال أرض الكنانة وبيئتها وموقعها الجغرافى فى قلب العالم القديم ، ودورها التاريخى الباقى على الزمن والممتد إلى أيامنا الجارية والمستقبلة . ثم تكوين سكانها وسلالتهم وسماتهم الحضارية ودورهم فى بناء الحضارة الإنسانية ، ثم تلك الأمانة التاريخية التى حملها الإنسان المصرى على مر العصور ، والتى كان فيها رسول مدنية مادية وثقافة معنوية وحضارة إنسانية فى آن واحد . وأغلب الظن ، بل أقرب اليقين ، أن إيمانه العميق وقيمه الأخلاقية والروحية والدينية كانت عماد حياته وحضارته التى كان من أخص خصائصها القدم والاستمرار فى آن واحد .

هذا الكتاب إذن « غير تقليدى » فى منهجه ولا فى منحى تأملاته أو رتابة أبوابه على نحو ما تجرى عليه الأبواب والفصول فى كتاب جغرافى عادى .

ومع ذلك فجميع أبوابه تسير على « نهج » واحد يتمثل فيها تطور تفكير الكاتب فى مسيرته على طريق منهج الجغرافيا الح... السير على هذه الجادة فى علم الجغرافيا الحديث والمتطور .

1999 8 26
الأهرام AL-AHRAM
١٦,٠٠